هنري فليش

العربية الفصحى

دراسة في البناء اللغوي

تعريب وتحقيق وتقديم
دكتور عبد الصبور شاهين

الناشر
مكتبة الشباب
٢٦ شارع اسماعيل سرى بالمنيرة
ت ٣٥٥١٨٣٥

هنري فليش

العربية الفصحى

دراسة في البناء اللغوي

تعريب وتحقيق وتقديم

دكتور عبد الصبور شاهين

الناشر

مكتبة الشباب

٢٦ شارع اسماعيل سرى بالمنيرة

ت ٣٥٥١٨٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لهذه الطبعة العربية

تصدر هذه الطبعة لتقديم الترجمة الكاملة لكتاب (العربية الفصحى) ، وذلك بعد قرابة ثلاثين سنة من تقديم الطبعة الأولى عام ١٩٦٦ م .

لقد كنت حين ترجمت هذا الكتاب في أوائل الستينيات – ما أزال معيداً بقسم علم اللغة ، بكلية دار العلوم ، وكان المؤلف يراجعه في المسودة ، ويقر التعبير الأمثل وها أننا بعد أكثر من ثلاثين عاماً – أقدم ترجمة الباب الثالث عن (التراكيب – Syntaxe) في اللغة الفصحى – كما حاول المؤلف أن يعالجها بفكره الاستشراقي ، ودرايته الكاملة والدقيقة بعناصر التركيب العربي ، ملتزماً بالنموذج القرآني وبما يصنع على منواله من تراكيب الشعراء والنثراء ، من فصحاء القرنين الأولين في التاريخ الإسلامي .

وإذا كانت ترجمة دراسة المؤلف عن الأصوات ، والصرف (في الطبعة السابقة) قد أسهمت في إثراء المناقشات حول هذين البابين الأساسيين في دراسة الفصحى – فإن ترجمة دراسته للتراكيب سوف تدهش الكثيرين من دارسي العربيـة ، وقد كنت أتمنى أن أقدمها منذ بعيد ، لولا حوائل وشواغل أبعدت الموضوع عن ملاحظتي ، إلى أن فرض نفسه على وقتي فخرج للقارىء – على استحياء – يعتذر عن التأخر ، ويشير إليّ بأصبع العتاب .

والكتاب – كما سيلمس القارىء – جديد في جوانب كثيرة ، بل هو مختلف جداً عن سابقه ، فإلى جانب الإضافة الكبيرة التي تبلغ ثلث الكتاب الجديد ، تمت ترجمة إضافتين مهمتين أولاهما : فـي بـاب الأصـوات عـن

(الوقف) . والثانية : في باب الصرف عن (جمع التكسير ، أو الجموع الداخلية) ، وهما من زيادة المؤلف ، في الطبعة الثانية ، إلى جانب تعديلات كثيرة في الأصل والهوامش واقتضى ذلك إضافة تعديلات في المذكرات التكميلية ، وفي الملاحق أو الفهارس ، وقد كلفني ذلك مشقة لم أعانها في تنفيذ الطبعة القديمة ، ولكن الله أعان ، والحمد والمنة له ، وأرجو أن يجد القراء فيه إضافة تستحق الاحترام ، وتزيد صورة المؤلف عندهم حسناً وتقديراً .

أما أنا فقد نلت حقي لقاء ما فعلت ـ مزيداً من توفيق الله ، وإقداره على بذل هذا الجهد ـ رغم تقدم السن وثقل الأعباء .

القاهرة : مارس ١٩٩٧ م

عبد الصبور شاهين

* * *

كلمة الطبعة الفرنسية الثانية

لقد شجعني الاستقبال الرائع لهذا الكتاب أن أقدم منه طبعة جديدة ، وإني لأعبر عن عرفاني لكل الطيبين الذين تابعوني ، وسوف يرون أن نقدهم وملاحظاتهم قد أخذت في الاعتبار .

وهذه الطبعة الجديدة تقدم نفسها إلى القراء مراجعة ومزيدة ، فأما عن المراجعة ، فإن صفحات قليلة (في حدود العشرين) هي التي لم يمسها كثير أو قليل من التعديل ، أو الإيضاح ، أو التكميل ، وهو أمر ليس غريباً بعد اثنتي عشرة سنة ، وأما عن الزيادة ، فقد أضفنا فصلين صغيرين عن الوقف La Pause ، وجموع التكسير Les pluriels internes ، وأضفنا ثلاث مذكرات تكميلية ، ثم أضفنا كذلك الباب الثالث عن التراكيب Synataxe ، وإذا كانت التراكيب لم تعالج في الطبعة الأولى فليس ذلك لأني أقلل من قيمتها ، ولا لأني أعتبرها بعيدة عن هدفي ، ولكن لأني لم أكن أرى – مع علمي بخطة الكتاب وغايته – كيف السبيل إلى إدخال التراكيب Synataxe في إطاره ، وبعد طول تأمل توصلت إلى إدراك الطريقة المثلى لتصوره : وهي البحث في كيفية تناول اللغة العربية ، كيما تعبر عن وظائفها المختلفة لوحداتها اللغوية في الجملة البسيطة ، وكيف وسعت التعبير عن هذه الوظائف ، ومدته إلى الجملة المركبة ، وفي إيجاز : جانب علم التراكيب الوظيفي ، وهو عكس ما فعله النحاة العرب ، المتمسكون برؤية شكلية ، هذا التحليل الوظيفي يسمح بأن ندرك في التراكيب نموذجاً ، أو على الأقل سمات خاصة ، ومن ثم ضممنا دراسته إلى الدراسة السابقة عن الأصوات والصرف .

وهكذا يرى القارىء أن علم التراكيب الذى قدمناه غير تعليمي، وليس معنى ذلك أنه لن يكون مفيداً للتعليم ، إنه يتجاوز بالضرورة التفاصيل ، ولذا جاء موجزاً وأساسياً ، دون فضول ، حتى يبقى أفقاً للكتاب ، ولا يفسد توازنه ، ولكن يبقى القارىء بحاجة إلي بعض المراجع حتى يكمله .

إن دراسة علم التراكيب لا يمكن أن تستغنى عن الأمثلة ، بقدر الإمكان ، ولقد استخدمت الأمثلة الأكثر بساطة ، سواء اخترتها بنفسي ، أو أخذتها من بين ما يكون أكثر دلالة ، في استخدام المتقدمين : رايت في كتابه Loc.cit. ، وج . ب . بلو.Loc.cit وبروكلمان في Arabisch gram- matic ـ الطبعة الثانية عشرة لعام ١٩٤٨ ، وأذكر بخاصة هـ . ركيندروف ، وبلاشير .Loc.cit وقد أشرت إلى هذه المراجع ، وإلى نصوص المؤلفين العرب ، كلما كان ذلك ضرورياً ومفيداً ، ومع ذلك إن المراجع بالنسبة إلى الجملة المركبة لم تكن كثيرة ، ابتداء من (العبارات المقارنة) Les propositions) comparatives (ـ لقد صارت معتادة ، ذلك أن الطريقة الدقيقة تتطلب الاعتماد المباشر على المراجع ، كما تتطلب غالباً مزيداً من التطور ، فإلى جانب الشعراء القدامى ، والنص القرآني ، سوف نرى ناثرين كباراً من المرحلة العظيمة ، كالجاحظ ، وابن قتيبة ، وكتاب الأغاني ، ومؤلفات من أساسيات التراث كطبقات ابن سعد ، وسيرة ابن هشام ، وهؤلاء المؤلفون إنما ذكروا باعتبارهم استمراراً لعربية الصحراء ، وإذن فهم شهود صدق على الاستعمال الفصيح : لقد كانوا يقدمون غالباً نصوصاً أكثر بساطة ، وأكثر سهولة على الفهم ، ومن ثم أكثر تكيفاً من نصوص الشعراء القدامى ، فإذا تعيّن التمييز ، وتحتمت التفرقة ، فإننا نشير إلى ذلك ، وهناك بعض أمثلة على استعمال اللغة الأكثر حداثة ، أو استعمال اللغة الحديثة ـ وجدنا أنها مفيدة لبيان الاتجاهات المتطورة للغة الفصحى .

إنني أرجو أن يكون لهذا البحث عن التراكيب أثر في تهدئة الخواطر ، وأن يكون نافعاً ، ومفيداً ، غير أني لابد أن أعبر عن عرفاني للسيد م . م . رومان لقاء ملاحظاته في موضوع التراكيب ، ولهيئة المطبعة الكاثوليكية ، وإدارتها من أجل إخراجهم الجميل لهذا الكتاب ».

بيروت : ١٢ مارس ١٩٦٨ م

المؤلف

* * *

مقدمة المعرب

للطبعة الأولى

لم تعرف الثقافة العربية مرحلة أنشط ولا أشمل من تلك التي تمر بها الآن ، فقد استوعبت حركتها جميع ألوان المعرفة ، وخطت في سبيل دعم اتجاهاتها الفكرية خطوات كبيرة ، بما أتيح لها من وسائل الإعداد ، في التأليف ، وفي الترجمة ، وفي أدوات النشر المتطورة .

وفي خضم هذه الحركة الهائلة تندمج الجماهير العربية متساوقة مع منطق السرعة الذي يقودها ، فهي تلتهم ما تقدمه لها المطابع من زاد ثقافي ، ولعل كثرة القضايا التي استحوذت على اهتمام الجماهير ، وكثرة المنشور حولها ، قد جعلتها تغمض كثيراً فيما تأخذ : فإذا السوق قد امتلأت بخِتلٍ بِشمت ، وإذا القارىء يتناول الكتاب لينفق في تصفحه ساعة أو بعض ساعة ، متخيلاً أنه قرأه ، وله — في الحق — عذره ، فإن إحساسه الداخلي يقنعه بسلامة موقفه ، وبأن عصر السرعة يقتضي من معاصريه أن يتحولوا عن الأناة والمعاناة إلى التصفح الخاطف ، والمرور البخيل .

والضحية في أول الأمر وآخره هي « الحقيقة » ، الحقيقة التي كافح الإنسان كفاحه التاريخي بحثاً عنها ، وكلما استحث خطاه نحو الهدف يراه قريباً — تباعد عنه ، كأنما ليستبقي في عزمه روح الكفاح . ولم يكن عصر السرعة إلا وليد الرغبة الإنسانية في مسابقة الزمن لـدرك الحقيقـة . وأخوف الأخطار في هذا السباق أن يتشاغل الإنسان عن الغاية بالوسيـلة ، لتصبح الوسيلـة — من بعد — غاية في ذاتها ، يتعامل معها ، لاهياً عن الغاية العظمى التي عاش من أجلها كفاحه البطولي التاريخي : الحقيقة .

غير أن عصرنا لم يعدم أن يجد من رجاله وعلمائه مجموعة من الباحثين ، ذوى الأناة ، وذوى الهدف البعيد ، والنظر السديد ، لم تخدعهم سرعة الحركة عن أهدافهم فى الوصول إلى الحقيقة ، فوقفوا أيامهم على تجلية وجهها ، وإماطة اللثام عنها ، إنهم ليسوا فى الحقيقة عدداً كبيراً ، ولكن أعمالهم وأبحاثهم الخلاّقة تمنحهم قوة العدد الكبير وخطره ، فإذا بهم القادة والرادة فى كل ميدان وزمان .

هذه كلمة لابد منها فى تقديم كتاب « العربية الفصحى » لمؤلفه الأب المحترم الأستاذ الدكتور هنرى فليش اليسوعى . وقضية « العربية الفصحى » جديرة أن تثار فى هذه الآونة التى خطت فيها الدراسات اللغوية أشواطاً كبيرة فى مختلف بلاد العالم ، من أجل دراسة المجموعات والفصائل اللغوية ، واللغات واللهجات ، ومحاولة تحليل وجوه الشبه والاختلاف بين بعضها وبعض ، بتطبيق قواعد المنهج المقارن فى علم اللغة التاريخى ، والمنهج الوصفى ، وسواهما من طرائق البحث الحديثة . وقد كانت اللغة « العربية الفصحى » ميداناً لأبحاث عديدة قام بها أساتذة عرب ، وأساتذة مستشرقون ، حاولوا فيها دراسة ظواهرها ، وتتبع تفاصيلها ، ونقد نظمها ، سواء أكان ذلك فى نطاق الفصحى فحسب ، أم فى تناول لهجاتها أيضاً .

غير أن هذا الاتجاه إلى دراسة « الفصحى » قد تعرض فى الآونة الأخيرة لحملة من النقد ، أثارتها المدرسة اللغوية الأمريكية ، ومن تلقوا عنها فى بلادنا ، وحجتهم فى حملتهم أن « العربية الفصحى » أمر غير واقعى ، بل هى حقيقة ميتافيزيقية ، تتصل بالدراسات التاريخية فحسب ، وأن النماذج « العينات » التى نزعم أنها فصحى لنجرى عليها دراساتنا الصوتية بخاصة ، لا يمكن قبولها « نماذج صحيحة » ، وإنما هى شىء آخر غير ما يعرف بـ « الفصحى » ، هى لغة أخرى مصنوعة يحاول أصحابها أن يخلعوا عليها صفة « الفصحى » .

والجدير بالبحث في نظر هؤلاء الأساتذة هو اللهجات العامية المتفرقة في أرجاء الوطن العربي ، باعتبارها « نماذج » حية ، يمكن تسجيل نصوصها بصورة طبيعية ، غير مصنوعة ولا متكلفة ، وتحليل هذه النصوص من الناحية الصوتية بخاصة ، واللغوية بوجه عام .

وقد قام عدد كبير من الدارسين بكتابة رسالات علمية في هذه اللهجات الحديثة ، أصواتها ، ولغوياتها ، وقواعدها ، وعلاقاتها فيما بينها ، وآدابها وفنونها ، .. إلخ ...

ومع ذلك فليس من المعقول أن نقر وجهة النظر القائلة بصرف الجهود وإخلاصها للعاميات ، فإن معنى ذلك أننا نتجاهل « واقعاً » لغوياً ، لا نملك إلا أن نصفه هنا بالخلود ، هو واقع « العربية الفصحى » ، التي نصوغ بها شعرنا ونثرنا وحديثنا الجاد ، بل وحياتنا الراقية كلها ، العربية التي فرضت وجودها منذ وجدت واستوت على المثال الذي ندرسه ونتطقه . فمنذ فجر تاريخ هذه « العربية » لم ينقطع حتى الآن استعمالها في الألسن الناطقة بالضاد ، وساعد على استمرار هذا « الوجود » ذلك الرصيد الأدبي العظيم ، وفي قمته « القرآن » ، تلكم المعجزة البيانية الخالدة ، التي كفلت « للفصحى » طول العمر ، كما منحتها استقراراً في الصورة اللفظية والتعبيرية على مدى القرون ، وليس من المقبول أن يقال بأن حديثنا « العربي » لغة متكلفة مصنوعة ، بل هو — في الحق — عادة وسجية ، تناولتها يد التعليم والتربية بالتهذيب والتعديل ، وهي عملية لابد منها لكل ناطق بلغة حية ؛ فالإنجليزي مثلاً يتلقى عن أبويه لغة الحديث الجارية ، ولكنه يهذب نطقه ، ويقوم لسانه في مراحل التعليم المختلفة ليستطيع دراسة آداب لغته ، ومواصلة البحث العلمي بها . ولا يمكن القول بأن الطريقة التي يلقنها الطفل في الريف الإنجليزي هي الصورة المثالية لنطق الإنجليزية التي يريدها المجتمع الإنجليزي للغته وللناطق بها ، مع أنها صورة حية منطوقة ،

كما لا يمكن القول بأن اللغة المدروسة في معاهد التعليم هناك لغة مصنوعة متكلفة ، لمجرد وجود اختلاف ما بينها وبين سابقتها ، هذا مع اعترافنا بعدم تساوى الاعتبارات عندهم واعتباراتنا ، فإن البون بين فصحانا وعاميتنا ليس كنظيره هنالك ، بالإضافة إلى أن طريقتهم في معالجة لغتهم مرنة مترخصة ، وطريقتنا ملتزمة متشددة ، والسبب لدينا واضح ، متجسد في ذلك التراث الذى غنيت به
[illegible]
جداً بالنسبة إلى غيرها من لغات العالم الحديث ، مع أن من المعلوم أن تراثها لم يصل إلينا كاملاً ، بل تعاورته يد التبديد والنسيان ، حتى قال شيخ اللغويين أبو عمرو بن العلاء في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير » ، وحتى إن جهوداً ضخمة تبذل منذ بعيد لحصر تراث هذه « العربية » المتفرق في بلاد العالم ، وهو ما تبقى من الغارات البربرية على العالم الإسلامي في القرون الوسطى ، تلك الغارات التي أحرقت مكتبات هائلة ، وأطاحت بأغلى ما تمخضت عنه الحضارة الإسلامية ـ بله الإنسانية ـ من كنوز ، فألقت به في قيعان الأنهار ، تتخذ منه معبراً لجيوشها المتبربرة ، بخيلها ورجلها .

ولعل من المناسب أن نجلو هنا مفهوم « الفصحى » الذى نقصده ، فلسنا نريد « الفصاحة » بمقياسها القديم الجاهلي ، أو ما بعد ذلك بقليل ، لسنا نقصد « فصحى » امرىء القيس أو حسان أو غيرهما من أرباب اللسان العربي ، فذلك أمر بعيد المنال ، وهو على أية حال من القضايا اللغوية التاريخية ، ومع ذلك إن للفصحى القديمة قوانين وتقاليد راسخة ، هذه القوانين والتقاليد الأساسية هي التي تحكم « فصحانا » الحديثة ، وإن أثرت اللغة الحديثة بكثير من الأساليب والمفردات الجديدة التي تصدرت ظواهرها ، وأضحت من أهم قضاياها ، وليس هذا بمضعف من العلاقة الوثيقة بينهما كلتيهما . معنى ذلك بعبارة أخرى أن « العربية الفصحى » ذات واقع لغوى حديث هو استمرار لواقع لغوى سبقه ، مع

وجود أوجه اختلاف بين الواقعين ، شأن الكائن الحى المتطور ، يفيد من تقدم الزمن به ومن صلاته بالآخرين ، وهو ما يفرض دائماً ضرورة رعاية هذا الواقع اللغوى في الوطن العربي ، وتناوله بالدراسة في ضوء ما سبقه ، مما ورد إلينا موصوفاً في المراجع ، لتكتمل بذلك الحلقة « الفصحى » . ونحس ــ نحن العرب ــ بأننا أمة ينبغي أن تعتز بماضيها ، إذا كانت تريد أن تعز في حاضرها ، ونؤمن بأن « الفصحى » التي حملها العرب الأولون ليفتحوا بها أوطاناً ، ويغزوا بها لغات ورطانات في الشرق وفي الغرب ، هي ــ دون العاميات ــ الرباط الوحيد الذى يمكن أن يجمع العرب في كل مكان .

ليس هذا الذى نقرره تهويناً من شأن دراسات « العامية » ، فنحن نعرف أهميتها الخطيرة في متابعة دراسة التطور اللغوى ، وتحديد قوانين هذا التطور ، ليمكن التنبؤ بمساره وتوقعه في العالم العربي ، وذلك من أهم نتائجها ، فضلاً عن أهمية هذه البحوث لدارسي الأدب الشعبي ، فهي مفتاح الطريق إلى دراسة المجتمع من خلال لغته . غير أن ذلك ــ كما هو واضح ــ محصور في مجال المتخصصين ، ذوى الاهتمام بهذا النوع من الدراسة .

إن بحثاً عن « العامية » ــ مهما بلغ ــ لن يجد طريقه إلى إهتمام الجماهير العربية المثقفة التي تتكلم « العامية » بل سيظل حبيساً بين دفتيه ، يرجع إليه بعض الباحثين بين آونة وأخرى ، فبحوث « العامية » على أهميتها من النواحي المنهجية و الصوتية ، والنحوية ، واللغوية ، والفلكلورية ، بحوث « ميتة » من وجهة نظر الثقافة العامة ، بالرغم من أنها تتناول نماذج « حية » بالمعنى الكامل . أليس من الطريف أن نلحظ أن بحوثها لابد من صياغتها بلغة عربية فصحى لأننا لا نفكر إلا بهذه الفصحى، وحسبنا ذلك دليلاً على طغيان إشعاع الفصحى على ما عداها من العاميات ، وعلى ضرورة متابعة بحثها واقعاً لا جدال فيه ، وتاريخاً ، وعلى هذا أن نحاول تقريب الشقة بين عاميتنا وفصحانا ، لا على

حساب الفصحى ، بل بأن ترفع العامية إلى مستواها ، وتلك غاية دانية المنال ؟ بعد التطور الرائع فى وسائل الإعلام ، شريطة أن تنفى من وسائل الإعلام تلك الألسن الكليلة المتعثرة ، ليحل مكانها مثقفون ومثقفات ، يقودون خطانا فى هذه السبيل ، لتجميع طاقات المجتمع العربى فى إطار الوحدة المنشودة .

وكتاب « العربية الفصحى » الذى نقدمه لقرائنا قصد به مؤلفه ــ بكل تواضع ــ أن يكون « مخططاً متواضعاً مع رجاء ألا يقابله قراؤه بقساوة ، لما حوى من نقائص ومعايب لا يمكن تجنبها ، شأن كل بداية معرضة للنقص » .

غير أنى قبل أن أتناول مشكلات هذا الكتاب أتعرض لسؤال بسيط قد يخامر أذهان بعض القراء ، لقد يقول قائل : وما لنا ولذى لسان غير عربى ننقل عنه دروساً فى « العربية الفصحى » ؟ ... وهو سؤال يتجاهل دور الثقافة الأوربية الخطير فى تشكيل حياتنا العقلية الحديثة . لقد مارست هذه الثقافة مناهج فى البحث ، علمية وتجريبية ، أدت بها فى ميدان اللغويات إلى الكشف عن كثير من القوانين التى تخضع لها الفصائل والجماعات اللغوية ، وكان أعظم أعمالها الكشف عن اللغة السنسكريتية ، دليل القرابة بين اللغات الهندية الأوربية ــ مهما قيل إنه كان مصادفة ، ثم أخذت الاكتشافات تظهر تترى ، فى ميادين لغوية أخرى ليس هنا مجال تعدادها . وفصحانا بحاجة إلى الكشف عن أصولها السامية القديمة ، ودراسة علاقاتها بأخواتها الساميات ، أو بغيرها من لغات الفصائل الأخرى ، كما أنها بحاجة إلى تطبيق المناهج الحديثة فى تصنيف ظواهرها ، ووصف تطوراتها ، وذلك باب من أوسع أبواب المعرفة ، لا فرق بين عربى وغير عربى ، إنه باب لا يلجه إلا العلماء ، بصرف النظر عن الجنس ، فالعلم لا وطن له . وقد حظيت « العربية » بمجموعات من الدراسات القيمة على أيدى عشاقها من الغربيين ، وحبذا لو استطاعت جهود مخلصة أن تتابع تعريب هذه الدراسات والتعليق عليها ، كما فعل المغفور له الدكتور عبد الحليم النجار ، حين

نقـل كـتـاب « العربية » للمستشرق « يوهان فك » ، فقدم به خدمة جليلة للبحث اللغوى ، والثقافة العربية [1] .

إن للأجنبى عن اللغة أمام ظواهرها دهشة ، هى التى تثير فى ذهنه مشكلاتها ، هذه الدهشة ترجمة لإحساسه بالفروق الدقيقة بينها وبين ما يجد فى لغته من ظواهر مقابلة ، وقد يستعصى ذلك على صاحب اللغة ، لشدة إلفه للظواهر ، حتى ليكون أخفى الأمور أمام عقله وحسه ما هو معدود من باب البديهيات . ولا شك أن من الأمثلة المخلصة على الجهد المبذول فى سبيل الفصحى ، مقترناً بالإحساس المرهف ، والدهشة المثيرة أمام ظواهرها ـ هذا الكتاب للأستاذ فليش ، فهو يثير من القضايا ما هو جدير بالدراسة والنقد ، من أجل تنمية المحاولة ، وتعميق أبعادها .

لقد قضى الرجل من حياته ردحاً طويلاً يحاول ويتأمل ، إلى أن كتب الله له التوفيق فى محاولته ، فأخرج للناس كتاباً ـ أقرر هنا غير مغال ولا متحيز ـ أنه لم يسبق به مادة أو منهجاً ، فى المستويات التى تناولها ، وبخاصة فى الصرف والنحو :

فأما المادة فإنها بداهة مستقاة من المراجع الأصلية القديمة التى عالجت قضايا اللغة الفصحى ، ابتداءً من كتاب سيبويه [2] ، وأهم ما فى الأمر موقفه من هذه المادة ، فهو لم يحاول أن يبتدع ، أو أن يتلمس المآخذ ، شأن كثير من الباحثين فى تراث الأقدمين ، والناقدين لمناهجهم ، وإنما هو يحاول أن يبعث فى القديم روحاً جديدة ، تبقى عليه أصالته ، وتمنحه الحياة بمنطق علمى .

---

(١) حظى هذا الكتاب بترجمة أخرى أكمل على يد الدكتور رمضان عبد التواب .

(٢) لا ينافى هذا أن المؤلف يحيل كثيراً إلى مؤلفات زملائه المستشرقين الذين أخذوا عن المصادر العربية القديمة ، وسيجد القارىء هذه الإحالات بإزاء نصوص أو شواهد قريبة المنال ، لكن المؤلف يعتبر عمله هذا استمراراً لأعمال سابقيه ، فلزم التنويه بهم .

ولقد كان بوسعه مثلاً في مواجهة مشكلة المصطلحات الصوتية أن ينحو منحى المترجمين ، فيضع لكل لفظة أو مفهوم يصادفه في ثقافته الأجنبية كلمة عربية جديدة أو معربة ، وحسبه ذلك من المحاولة ، ولكنه لم يشأ أن يلقى بتهمة التقصير جزافاً بحق القدماء ، بل شرع ينقب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات ، واقتضاه ذلك أن يبذل جهداً جهيداً في التعرف إلى مفاهيمهم ، مستهدفاً أن يثبت للمحدثين أن علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم ، بل واجهوها مواجهة علمية ووضعوا لها ألقابها ، الصالحة للمفاهيم الحديثة أيضاً .

ولقد كشف الحوار الذى دار بيني وبينه في تراسلنا ـ منذ بدء اتصالي به عقب انتهائي من ترجمة النص ـ عن عمق المحاولة التي خاضها الرجل ، وكيف استطاع أن يفيد من كل ما عثر عليه من مادة مطمورة في بطون الكتب ، حتى تلك التي لا يظن أنها تتعرض لمثل هذه المشكلات .

ولقد كشفت لى معاناة هذه الترجمة عن إيمان الرجل بقيمة الكلمة ، الكلمة التي ينبغي أن تستخدم دليلاً على مفهوم ، لا أن تطلق في الهواء ضجيجاً أو كالضجيج ، إن للكلمة عنده في مكانها ـ وظيفة تؤديها ، فإذا عجزت عن أدائها ، أو كانت لا وظيفة لها ، وجب حذفها وتغييرها ، لأنها حينئذ أداة تضليل ، ووسيلة ضياع ، ومن ثم وجدنا كتابته خالية من الفضول ، بعيدة عن الحشو الفارغ ، الذى يصدع الرؤوس ، ولا يفيد شيئاً . ومن خير ما يمثل لنا طريقة المؤلف في التعبير هنا ، أنه يقدم أحياناً بعض اللوحات الإحصائية التي يمكن أن يعبر عن مضمونها في صفحات كثيرة من الكلام ، فهو يؤثر أن ينطق الأرقام ، بتلك الطريقة المباشرة ، وأن يُسكت الكلمات الثرثارة ، وحسبك أن تذكر أنه قدم كتابه بقوله : « هذا المؤلف الصغير ليس دراسة لفقه اللغة العربي ، ولا هو بالنحو الوصفي ، إنه بعيد كل البعد عن هذه المجالات ، فهو ـ كما يدل

اسمه ـ مجرد مخطط يتصل بالأصوات اللغوية أو بالقسمة العلمية ، والخطوط الأساسية ، فهو يغفل ضرورة الجزئيات التي لا تفضي به إلى غايته بما هو مخطط يرمي إلى تقديم بناء لغوي جديد ».

وأما المنهج فقد استخدم المؤلف في كتابه منهجاً يعمل على تقويم الظواهر النحوية بمفهومها العام ـ المنهج الوصفي القائم على الاستقراء ، وطبق بعض أفكار النحو الأوربي حين أخذ بنظام السوابق واللواحق في تحديد هيكل الكلمة ، فعلاً كانت أو اسماً ـ كما طبق بعض أفكار المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، لإظهار علاقات اللغة الفصحى وتطوراتها ـ وبذلك جاء عمله متكاملاً ، تساعدت فيه كل المستويات المنهجية تقريباً .

وقد أعانه على المضي في منهجه إلى أقصى غاية ، ثقافة واسعة ، ودراسة عميقة للغات السامية ، وتعمقات في العربية الفصحى ، واطلاع واسع على كل الأعمال التي كتبها العلماء والباحثون في هذا الشأن في مختلف اللغات الأوربية . فهو يقدم لنا مثلاً فكرة « تماثل الصيغ » في إطار من المقارنة العلمية لصيغ العربية بغيرها من الصيغ ، في العبرية ، والجعزية ، والأثيوبية الحديثة ، والآرامية ، والسريانية ، وغيرها من أعضاء الفصيلة السامية .

بل إنه ليزيد فيقدم لنا صوراً لما آلت إليه الصيغ في اللهجات العربية الحديثة ، ولست أريد أن أسوق هنا أمثلة لذلك ، فالكتاب ملئ بها ، وما أظن أن فكرة « تماثل الصيغ » قد حظيت من قبله بمثل ما حظيت به من البحث والبرهنة ، والمقارنة والاستنتاج .

صحيح أن فكرة « الثابت » الذى هو مصدر تشقيق الكلمة العربية ، وهو المكون من ثلاثة أصول غالباً ـ فكرة قديمة ، قال بها العلماء العرب ، ومن أشهرهم في هذا الصدد أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله ، ولكن تطبيقه الدقيق لفكرة « التحول الداخلي » داخل هذه

الأصول ، وبراعة استخدامه للمنهج الوصفي ، قد خلعا على عمله رداء النظرية الجديدة .

واستطاع المؤلف في دراسته هنا أن يستقصي استقصاءً عجيباً جميع صور الكلمة العربية ، حتى لتشعر أنه قد طاف بجميع المعاجم والمظان اللغوية ، ليستحضر هذه الشواهد النادرة على وجود صيغة أو أخرى ، فمحاولته موفقة ـ دون شك ـ في هذا المجال ، ونظرة إلى دليل الصيغ تقنعك بهذا ، وإن كنا نجد مثيلاً لهذه المحاولة لدى بعض القدماء كالسيوطي في المزهر ، مع اختلافهما في المنهج الذي سيقت في إطاره الصيغ .

ومن المسلم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أن مشكلتها مشكلة « مصطلحات » ، فما زال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب [1] يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غربية ، نتجت من اختلاف التقسيمات ، أو تصحيح المدلولات ، ولعل أشد الناس إحساساً بهذه المشكلة هم الباحثون في علم الأصوات ، نظراً إلى حاجتهم إلى الأخذ بمصطلحات محددة المضمون ، ولأن القدماء قد أطلقوا مصطلحات معينة بناءً على مذهب في الفهم والتقسيم ، على حين أسفرت البحوث الحديثة عن فهم وتقسيمات مغايرة ، ولنأخذ على ذلك مثالاً مصطلحات « مخارج الأصوات » ، فإن تقسيم سيبويه لها قائم على أساس الفصل بين المخرج والصفة . على حين مضى اللغويون المحدثون إلى عدم الفصل بينهما ، باعتبار الصوت وحدة متكاملة ، وعلى الرغم من أن الخلاف بينهما اعتباري فقد حاول المحدثون وضع مصطلحات مغايرة لما وضعه سيبويه .

---

(1) من هؤلاء في مصر الأساتذة الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور علي عبد الواحد وافي والدكتور حسن عون والدكتور محمود السعران رحمه الله والدكتور محمد القصاص والأستاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور عبد الرحمن أيوب والدكتور تمام حسان والدكتور كمال بشر ، ومنهم في الشام الدكتور محمد المبارك عميد كلية الشريعة بدمشق ، وفي العراق الدكتور إبراهيم السامرائي .

ومن الجائز أن يكون في محاولة سيبويه بعض النقص ، نظراً إلى اعتماده في تحديد المخارج أو الصفات على معلومات عصره ، التي لم تكن وليدة التجربة العلمية ، أو التشريح ، ولكن ذلك كان منحصراً في المنطقة التي خفيت عنه في الحنجرة ، فلم يتبين دورها في تحديد الجهر والهمس ، وإن كان قد أحس بصداه فيما أطلق عليه (صوت الصدر) ، مقابل ما أطلق عليه أيضاً (صوت الفم) ، وهو وصف يقرب من الحقيقة العلمية ، حتى يصبح منها قاب قوسين أو أدنى ، كما أنه لم يتبين دور الحنجرة في إصدار بعض الأصوات (الهمزة والهاء) ، فكانت الهمزة عنده (حلقية مجهورة) ، وكذلك الهاء والألف ، وجعل من أوسط الحلق مخرج العين والحاء ، ومن أدناه مخرج الغين والخاء .

على الرغم من هذا النقص البسيط ، إن تقسيم سيبويه لمناطق الفم ، وتحديده لمجموعات الأصوات المشتركة كان شبه نهائي ، لم يستطع أحد ممن جاء بعده ـ حتى الآن ـ أن يثبت عكسه ، أو يضيف إليه تعديلاً ، وإن كان المحدثون قد حاولوا إحداث بعض التقسيمات داخل تصنيفه ، ففصلوا صفة « الشدة » ذات وجهين : انفجاري واحتباسي ، ونسخوا من الأصوات الشديدة في اصطلاح سيبويه صوت اللام ، فكان في اصطلاحهم جانبياً غير محتك ، وصوت الراء ، فكان عندهم « ترددياً » أو « لمسياً » ، والأولى تظهر تماماً في الراء الساكنة ، والثانية يمكن أن تكون في حالة الراء المتحركة أو الراء المشددة . وقد عد سيبويه صوتي اللام والراء ضمن الأصوات الشديدة . وحدث أيضاً تغير في المجموعات الصوتية نتيجة التطور الذي طرأ على الأصوات ، فانضمت الطاء والقاف إلى المجموعة المهموسة ، وانتقلت الضاد إلى المقابل المجهور المفخم (المطبق) لصوت الدال ، بعد أن كانت وحدها بين المطبقات ـ لا نظير لها تبعاً لوصف سيبويه .

ولعلنا نتساءل بعد هذا عن موقف المؤلف من هذه المشكلة ، وأبادر فأقرر أن موقفه كان متميزاً تمام التميز ، فقد حاول أن يجمع بين القديم والحديث في التقسيم ، وفي المصطلحات ، وله في ذلك رسالة جليلة القدر (بالفرنسية) ، ضمنها مقترحاته في نظام المصطلحات ، حاولت أن ألتزمها في ترجمة الجدول الخاص بذلك (ص ٤٨) ، ويظهر فيه بجلاء مجموعة قديمة من المصطلحات : (شفوى ـ أسناني ـ ذولقي ـ نطعي ـ حنكي ـ حافيّ) ، والحافي هو الجانبي ، كما يبدو فيه بعض المصطلحات الجديدة عنده مثل (حفّافيّ) ، ويعني به المنطقة الرخوة التي تلي أقصى الحنك الصلب .

يقول في كتابه « دراسات في علم الأصوات العربي » (ص ٢٤٢) : (هناك كلمة قديمة تطلق على الحنك الرخو هي (الحفّاف) ، وقد فسرها اللسان نقلاً عن الأزهري بقوله : « والحفاف اللحم الذى في أسفل الحنك إلى اللهاة » ، وهو أوضح مما قاله الأصمعي في كتابه (كتاب خلق الإنسان) قال : « واللحم الذى في أسفله « النطع » تسميه العرب الحفاف ومنه اللهاة » . ثم يقول : فلفظة (حفّافيّة) منطبقة إذن على أصوات المنطقة المسماة « Velaires ») .

كما نجد لديه أيضاً مصطلح « حنجوريّ » .

والواقع أنه أطلق لفظة (حلقية) على مجموعة الأصوات عميقة المخرج ، وهي الحاء والعين والهاء والهمزة ، ولكنه قسم منطقة الحلق قسمين : أطلق على الأعلى منهما « الحنجور » ، وعلى الأسفل « المزمار » ، يقول في كتابه « علم الأصوات العربي » ص ٢٤٣ « هناك كلمة قديمة عينت منطقة الـ « Pharynx » ، هي « حنجور » ، وقد استخدم قاموس الدكتور شرف [١]

---

(١) هو الدكتور محمد شرف في قاموسه « معجم إنجليزي عربي في العلوم الطبية والطبيعية » المطبعة الأميرية بالقاهرة : ١٩٢٦ .

ص ٦٣ لفظة بلّم أو بلّوم ، بيد أن هاتين الكلمتين لم تستعملا إلا للمزى (انظر اللسان) ، وكلمة حنجور أكثر تناسباً ، يقول اللسان (ج ٥ ص ٢٩٥ سطر ١٥) : « وقيل هو جوف الحلقوم ، وهو الحنجور » . فكلمة « حنجورية » ستكون إذن علماً على الأصوات الحلقية ، أما « الحنجرة » فقد كانت مجهولة لدى العرب ، ولابد أنها كانت كلمة جديدة ، وقد استخدم الدكتور شرف في قاموسه (ص ٣٤٢) كلمة « مزمار » ، وسيكون إذن لدينا من كلمة مزمار : « مزمارية » ... إلخ ...

فكلمة « حنجور » هي إذن من اختياره هو ، أما كلمة « مزمار » فمن مقترحات معجم الدكتور شرف .

ويلاحظ أننا في ترجمة عبارات « من بين الأسنان » ، من وسط الحنك » ، من أقصى الحنك » لم نلتزم تعبير المؤلف في كتابه « دراسات في علم الأصوات العربي » ، بل صغنا منها تركيباً مزجياً مراعاة للتعبير الاصطلاحي ، فقلنا : « بين أسناني » - « وسط حنكي » - « أقصى حنكي » ، ومع ذلك نصف أحداً ذهب إلى هذه الصياغة من قبل .

وقد كان من بين المشكلات التي واجهتها في ترجمة الكتاب مشكلة التعبير عن مفهوم كلمتي « consonne » و « voyelle » ، وقد كان من الممكن أن يقنع فليش باستعمال كلمة « ساكن » وجمعها « سواكن » في مقابل الأولى ، وكلمة « حركة » وجمعها « حركات » في مقابل الثانية . غير أنه رفض من أول الأمر هذه الترجمة التي كنت أخذت بها ، إلى أن وافتني منه رسالة تشرح وجهة نظره في المشكلة برمتها .

وقد أوضح فليش في هذه الرسالة ، وفي غيرها من الرسائل أن المشكلة ليست في مجرد وضع اصطلاح ، بل هي أعمق من هذا ؛ هي في رأيه مشكلة المنهج الذي يكون على أساسه الاصطلاح ، هل يكون منهجاً شكلياً ، يلتمس

أدنى علاقة سطحية لاختيار المصطلح ؟ ... أو يكون منهجاً وظيفياً يربط المصطلح بالوظيفة المنوطة به ، وبقدر ما يحمل من مضمون ؟ ... والواقع أن المصطلحات العلميه ليست أعلاماً على أشخاص حتى يقال : إن الأسماء لا تعلل ، إنها أخطر من ذلك بكثير ، هي دلائل على علاقات معينة بين اللفظ ومدلوله ، وهي في الوقت ذاته أمارات على سلامة المنهج والفكر الذى ترسَّمه . وقد كان هذا دأب المؤلف في حواره معي طوال عامين كاملين ، ففي صدد مشكلتنا هذه تتلخص وجهة نظره في أن القدماء من العرب ـ وهم يضعون علم أصواتهم ـ قالوا : حرف وحركة ، ولم يكونوا يقصدون مطلقاً التعبير عن مفهوم « con-sonne » في مقابل « voyelle » ، فقد قالوا : حرف صحيح ، وحرف معتل ينقسم إلى : حرف مد ، وحرف كالصحيح ، وحروف المد تعين عنصراً حركياً ، كما أن الحركات أبعاض ، أو أوائل لحروف المد . فالحركات عند القدماء من العرب عناصر ناقصة ، لا تقوم بذاتها ، بل لابد أن تعتمد على حرف صحيح أو كالصحيح (الواو ـ والياء) ، وذلك من المفاهيم المؤثرة في الدراسة المقطعية ، إذ من الضرورى اشتراك الحركة والحرف ، والحرف لا يمكن أن يوجد دون حركة بعده ، أو دون أن يفيد من حركة الحرف قبله .

ومن ثم فالحركة في نظر هؤلاء ليس لها وجود مستقل ، كما أن هناك تداخلاً بين المفهومين ، إذ إن « الحركة » جزء من « حرف » المد ، وهذا التداخل يقضي على صلاحية المصطلحين معاً ، حيث لا يمكن أن يقوم نظام متمايز على أساس متداخل مختلط . على حين تعني الكلمتان الأجنبيتان مفهومين مستقلين لا تداخل بينهما ولا اختلاط .

وقد استطاع المؤلف في أثناء محاولته العثور على لفظين آخرين للخروج من المأزق ، فقد وجد أن الفهرست لابن النديم [١] قال في حديثه عن القلم الرومي

---

(١) طبعة المكتبة التجارية - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

ص ٣٠ : « ولهم ـ الإغريق ـ حروف تسمى المُصوِّتات وهي الألفا والأبي والإيطا واليوطا والهو والواو الصغرى والولو الكبرى وهي الأطوميغا » . ولعل سائلاً يقول : وما دلالة هذه الحروف المصوتات ؟ ، والجواب من كلام ابن النديم نفسه ، حيث جعلها مواضع للإعراب في اللغة اليونانية فقال : « والإعراب لا يقع على شيء من الحروف اليونانية إلا على السبعة الأحرف المصوتات » ، وبهذا يتضح أن ابن النديم يقصد هنا ترجمة ما يقابل « voyelle » في اليونانية ، فما الذى يمنع إذن أن يستخدم تعبير ابن النديم في حل المشكلة على أساس جديد ؟ ...

وقد استهدى فليش فى محاولته هذه أيضاً بما ذهب إليه التهانوى فى معجمه : « الكشاف عن اصطلاحات الفنون » الذى وضع مصطلح « مصوِّت » فى مقابل « صامت » ، وقد قرر أيضاً فى رسالته المذكورة أن التهانوى لم يخترع هذين اللفظين . فقد استقاهما من مؤلفين آخرين سبقوه ، ولعله كان يقصد ابن النديم .

على أن ابن النديم ـ فيما تبينّا ـ لم يكن أول من استخدم كلمة (مصوت) بهذا المعنى . فقد سبق إلى استخدامها فيما هو أصرح دلالة على المعنى المراد أبو الفتح عثمان بن جنى ، حيث وصف الحركات الطويلة بأنها حروف (مصوِّتة) ، واستخدم هذا الوصف فى مقابل الحروف (الساكنة) ، قال : « و الحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة ، وهى الألف والياء والواو » ، غير أنه بعد أن خطا هذه الخطوة أفقدهن قيمتهن الصوتية ، فاعتبرهن (سواكن) توابع لما هو من جنسهن ، وهو الحركات ، وذلك بسبب اختلاط المفاهيم الاصطلاحية الذى أشرنا إليه [1] .

وأقدم استعمال محدد للمصطلحين (صامت ومصوت) هو ـ فيما

(١) انظر الخصائص ٣ / ١٢٤ و ١٢٥ ـ طبعة دار الكتب .

شرت ـ ما جاء في رسالة الرئيس ابن سينا التي عنوانها « أسباب حدوث الحروف » ، إذ وضع لكل منهما مفهوماً بالغ التحديد ، لا يختلط بمفهوم غيره .مع تسليمنا بأسبقية ابن جنى عليه في الحدود التي وضحناها

وعلى الرغم من أنه يرى أن كلمة (صامت) بمعنى « consonne » لا تخلو من مأخذ ـ إذ قد يلتبس هذا « الصمت » بمعنى « الهمس » الآتي بعد ، والمستعمل في مقابل « الجهر » ـ فإنه يرتضيها على أية حال ، لأن المراد بكلمة « مصوت » محدد تحديداً قاطعاً على أساس الوظيفة ، فوضع كلمة « صامت » بإزائها يحدد مفهومها أيضاً تحديداً وظيفياً . ولقد ساعد على تحديد مفهوم « consonne » أمران :

أولهما : أنها قد جاءت إلينا من الإغريقية التي تعني بها مفهوماً مركباً من « con + sonne » ، أي : الذي يصوت مع غيره .

وثانيهما : أن تعريف « المصوت » هو أنه : « جرس موسيقى منتظم قابل للقياس » ، وتعريف « الصامت » : « ضوضاء غير منتظمة ، وغير قابلة للقياس » ، وإذا كان تعريف الصامت صادقاً تمام الصدق بالنسبة إلى « المهموس » ، فإنه صادق بعض الصدق بالنسبة إلى « المجهور » ، وهو أن الجهر بالرغم من موسيقيته ليس سوى « ضوضاء » ، وهكذا يتم الفصل بين المفهومين ، ويمكن على أساسه مقابلة « مصوت » بـ « صامت » ، على أساس أن المصوت هو الذى « ينتج الجرس المنطوق للمصوتات » ، على حين لا يستطيع « الصامت » أن « ينتج هذا الجرس المنطوق » .

ولعل فليش قد استهدى في موقفه هذا أيضاً بموقف المستشرق الألماني برجيشتراسر الذى ذهب في كتابه عن تطور النحو العربي (وهو مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الجامعة المصرية) إلى استخدام عبارتي : صائت وصامت ، فاتفقا في كلمة « صامت » وفضل هو استعمال « مصوت » على

صامت » ، نظراً إلى دلالتها المباشرة على الوظيفة ، فـ « الصامت » من حيث « صيغته » يعني المتصف بالصموت عن ذاته وأما « المصوت » فيعني من هذه الوجهة ذلك أولاً ، كما يعني أنه يسمع الصوت لغيره ، فقد راعى إذن اللون الديناميكي في دلالة اللفظ على معناه.

وقد فهم ـ من هذا العرض السريع لوجهة نظره في المشكلة ـ لماذا رفض استعمال مصطلح : « ساكن » بدل « صامت » ، لأنه يعني بلا شك في الثقافة العربية القديمة نقيض « المتحرك » ، فاستعماله في معنى « consonne » يزيد المشكلة إبهاماً .

ومشكلة أخرى واجهتنا عندما تعرضنا لترجمة كلمة : « collectif » ، وقد كان من الجائز أن يرتضي ذوق الترجمة تعبير (المشترك الجمعي) ، أو (اسم الجمع) ، أو شيئاً من هذا القبيل ، ولم يكن رفضه للتعبير الأول إلا لأنه بعيد عن مصطلح القدماء ، ورفض الثاني لأن المقصود بكلمة « collectif » أعم من اسم الجمع ، إذ هو يشمل اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وقد ارتضى أخيراً اقتراحي أن تترجم بعبارة « اسم الجماعة » ، وكان رضاه من أجل موافقة العبارة لمصطلحات القدماء من ناحية ، ولأنها تفيد معنى التعدد ، دون أن تلتبس بالجمع ـ من ناحية أخرى .

ومن أوضح ما يمثل لنا الاتجاه الوظيفي الذى سلكه المؤلف في وضع مصطلحاته موقفه من مصطلحي « الماضي والمضارع » ، فقد عبر عنهما في كتابه بالكلمتين : « accompli » و « inaccompli »[1] ، وأعرض عن استخدام الكلمتين الشائعتين « passé » و « présent » .

ومن المعلوم أن كلمة « accompli » تفيد انتهاء الحدث ، كما أن

---

(١) قد يكون لهذه المصطلحات وجود عند بعض المستشرقين ، ولكن القارئ العربي يفتح عينيه للمرة الأولى عليها في عمل فليش .

« inaccompli » تشير إلى عدم انتهائه ، وقد كان التصرف الأَوْلى للترجمة أن ترد المفهوم إلى اصطلاحه الشائع في العربية ، فتعطى الأول كلمة « الماضي » ، والثاني كلمة « المضارع » ، ولكن المنهج الذى ترسمه المؤلف منع من ذلك ، بل رفض رفضاً قاطعاً استعمال هذين اللقبين للفعل العربي ، فالأول منهما ذو ارتباط بالزمن ، أى إن له أساساً وظيفياً ، أما الثاني فإنما سمى « مضارعاً » لمضارعته اسم الفاعل في الحركات والسكنات ، ويعني ذلك أنه مصطلح شكلي غير مرتبط بمدلوله الوظيفي ، ومن حيث قد طرأ الخلل على النظام بهذا الاختلاط بين الأسس ، فلا مناص من وضع مصطلحين جديدين على أساس وظيفي واحد ، بحيث يعبران عن المدلول الزمني لكليهما ، واستقر الرأى بيني وبينه على أنهما : « التام وغير التام » .

ومن مشكلات الفعل العربي موقف المؤلف من حالات الفعل الإعرابية ، فهو يرى أن دلالة الفعل تشير إلى وظيفته في الجملة ، وأن هذه الوظيفة هي التي تحدد شكله الإعرابي ، ومعنى ذلك رفض التعليل القديم القائل بأن الفعل يكون مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب أو جازم ، فهو تعليل شكلي مسرف في الشكلية ، وقد اقتضى التزامه للتحديد الوظيفي رفض « نظرية العامل » التي دان بها النحو القديم ، وهي نظرية تقوم على التقدير الوهمي والافتراض المنطقي ، أى على أمر تجريدي ، لتفسير شكل الكلمة العربية في نهايتها ، ولتفسير بناء التركيب العربي أيضاً .

والأَوْلى أن نبحث في وضع الفعل في حالاته الثلاث عن ضابط وظيفي ناشيء عن مدلوله ، وقد ذهب إلى أن الفعل يكون مرفوعاً في حالة الـ « indi-catif » ، ويكون منصوباً في حالة « subjonctif » ، ويكون مجزوماً في حالة الـ « jussif » ، وقد استقر حوارنا على تخصيص الرفع بحالة « الإخبارية » ، وتخصيص النصب بحالة « الإنشائية » . ومعنى

« الإخبارية » هنا أن الفعل يعطى خبراً مستقلاً غير معلق بشيء ، ويقصد بـ « الإنشائية » أن الفعل المنصوب يكون معلقاً دائماً ، فهو في طريقه إلى أن يكون - إثباتاً أو نفياً - أي إنه في الغالب لم يشرع فيه بعد ، وذلك شأن أغلب النواصب . ولقد ترد على ذلك استثناءات ، ولكنها لا تضر القاعدة الغالبة ، ففي حالة : « أريد أن يقوم محمد » علاقة الفعل بما قبله علاقة مفعولية لم تحدث ، بل يراد إنشاؤها . وفي حالة : « لن يقوم محمد » يمكن أن نجد نفس العلاقة ، إذا ما علمنا أن « لن » مركبة من « لا + أن »[1] ، فتنفي « لا » منصب على ما بعده : « لا أن يقوم محمد » ، فكأن « لا » هذه ضمنت القيمة الفعلية التي للفعل الجامد « ليس » ، وهو أمر يفسره تاريخ اللغة ، ومع ذلك فإن « لن » تعد الآن حالة خاصة . وفي حالة « جئت لأتعلم » تتضح علاقة الفعل المنصوب بما بعده كغاية له ، يراد إنشاؤها . أما في حالة مثل « لأجاهدن أو تستقر العدالة » فإن علاقة التبعية هنا تتجلى في التحديد الزمني ، ثم إن هذه الحالة للأداة « أو » خاصة بالتركيب العربي ، يترك تفسيرها لتاريخ اللغة .

وبذلك تكون حالات استعمال المنصوب منحصرة غالباً في الحال التي تكون علاقة الفعل فيها بما قبله علاقة إنشائية .أما الفعل « المجزوم » فإن هذا المصطلح يمكن الإبقاء عليه - وقد أبقى عليه فعلاً كثير من النحاة الأوربيين - في حالتين : حالة الفعل بعد « لم ولما » ، وحالة استعماله في جمل الشرط . أما في حالة وقوعه بعد لام الأمر ، ولا الناهية فيصلح أن يطلق عليه (الأمرى) ، وهو مقابل كلمة « jussif » ، وبدهي أن النهي أمر بالسلب ، في مقابل الأمر بالإيجاب .

فألقاب الفعل على هذا تبعاً للمنهج الوظيفي هي :

(١) هو مذهب الخليل والكسائي - انظر الخصائص ٣ / ١٥١ وشرح الأشموني للألفية ٣ / ١٨٢ طبعة الميمنية .

المضارع المرفوع	(غير التام الإخبارى)
المضارع المنصوب	(غير التام الإنشائى)
المضارع المجزوم (١)	(غير التام المجزوم)
المضارع المجزوم (٢)	(غير التام الأمرى)

ومن المعروف المشهور عند دارسى اللغات الأجنبية ترجمة كلمة « adverbe » بكلمة « الظرف » ، باعتبار أن ذلك هو معناه البدهي الشائع ، لكن ذلك لم يقنع صاحبنا ، من حيث كان الـ « adverbe » فى رأيه أعم من الظرف ، بحيث يشمل أربع طوائف من الكلمات هى :

(١) الطائفة الدالة على الزمان .

(٢) الدالة على المكان .

(٣) الدالة على الكمية مثل : كثيراً ... قليلاً ... جداً .

(٤) الدالة على السلوك مثل : رويداً ... حقاً .

فهذه الطوائف الأربعة تشترك فى وظيفة واحدة داخل الجملة ، بالرغم من اختلاف أشكالها ، هى أنها تضيف إلى معنى الجملة قيداً من الزمان أو المكان أو الكمية أو السلوك ، وبذلك استحقت شكلاً إعرابياً واحداً ، وإن اختلف تأويله أحياناً ، فلماذا لا تجمع كلها تحت عنوان واحد ، هو الـ « adverbe » ؟ ... ولذلك وجب أن نبحث عن كلمة أخرى غير « الظرف » ، وانتهى بنا البحث إلى أن نختار له كلمة قديمة هى « الفضلة » ، ولتمييز هذه « الفضلة » عن إطلاقها القديم أضفنا إليها وصف « المكملة » أو « التكميلية » ، وكان ذلك مراعاة للمعنى الأصلى الذى يشير إليه تحليل الكلمة ، والذى روعى عند صياغتها فى الفرنسية ، أو فى اللاتينية قبلها .

ومن أهم ما ينبغي أن نلفت إليه نظر القارئ موقف الكتاب من تسميات بعض الصيغ الفعلية ، فقد اقتضى موقف المؤلف التربوى أن يفصِّل أحياناً فى تمييز الصيغ بعضها من بعض ، مراعاة لجانب دارس العربية الأجنبى عنها ، فوجدناه يحترم هذا الشكل ليؤسس عليه اصطلاحاً جديداً ، وذلك كأن يلقب صيغة « فَعَلَ » (صيغة المعلوم) ، على حين يلقب « فَعِلَ » : (المعلومة المتوسطة) . ويقصد بذلك أنها توسطت فى الشكل بين سابقتها وصيغة المجهول « فُعِلَ » . ومثل هذا التفصيل لا يؤثر على تتبع القارئ للكتاب ، كما لا يؤثر عليه أن يجد من حين إلى آخر بعض هذه اللمسات الجديدة ، فالسياق كفيل بتفسير المراد دائماً .

ونحن لم نعرض فى هذا التقديم إلا جانباً من محتويات الكتاب ، لم نتناول كل ما أثار من قضايا ، ولا كل ما اقترح من مصطلحات ، ولولا الإطالة لطاب الحديث حول موضوعات أخرى جديرة بالتفسير والتعليق ، فهذه المقدمة رغم طولها مقصرة ، ولعل القارئ يغفر لنا هذا التقصير ، وربما أضفنا إليها جديداً فى طبعة أخرى . . .

وأخيراً ، فقد جرى المؤلف على أن يحيل القارئ إلى « مذكرات » وضعها فى نهاية الكتاب ، وهذه الإحالة فى ذاتها تبين لنا عن طبيعة مسلكه فى داخل الكتاب ، فهو لم يشأ أن يثقل صلب الموضوع بنصوص أو تحقيقات أو تعليقات جانبية ، يمكن أن تصرف القارئ عن الاهتمام بالأصل ، ولقد حرصت على أن تبقى هذه المذكرات فى مكانها ، بالرغم من أن ذلك غير مألوف فى شكل الكتاب العربى ، إظهاراً للطابع الذى أراده المؤلف لكتابه .

وبقيت لى مع هذا كله كلمة أخرى أقررها هنا ، هى أن الكتاب يكشف بجلاء عن المسئولية الكبيرة والعبء الثقيل الذى يواجه الباحثين فى فقه اللغة

العربية ، وأن الأدوات التي ينبغي أن تتوافر للدارسين باهظة التكاليف زمناً وجهداً ، وتقتضي من مريدها استعداداً خاصاً ، لا يشترط في غيره من الدارسين . ثم إن الكتاب يكشف أيضاً عن إمكانات البحث المتاحة أمامنا ، والملحة دائماً علينا في خوض غمارها ، بالإضافة إلى أنه رد بليغ على اتجاهين يتواجهان في الدراسات اللغوية المعاصرة : الاتجاه المهمل للفصحى ، والمعادي لها أحياناً ، والاتجاه التقليدي الذي يرى أن لا جديد يمكن أن يضاف إلى تراث القدماء ، في المادة ، وفي المنهج على سواء .

وبعد : فإن الدرس الذي تلقيته في إخراج هذا الكتاب إلى حقل العربية درس نادر ، لا يتاح مثله أبداً لغيري من المشتغلين بالترجمة في غير ذلك من الميادين ، فمادة الكتاب صعبة المأخذ ، شاقة التناول ، مركزة التعبير . تقتضي من المرء دائماً أن يعرضها على مصادرها العلمية ليحققها ، ويتأكد من سلامة موقفه إزاءها ، ومنهج الكتاب منهج صارم لا يفرط في حروفه ، ولا ينحرف عن جادته ، مهما تكن دواعي الانحراف ، ولأمر ما كان هذا التواضع الذي التزمه المؤلف في تقديم كتابه الجليل : « مع رجاء ألا يقابله قراؤه بقساوة » ، في مقابل تلك الصورة الرائعة التي ختم بها الكتاب حين قال :

« وأخيراً » ، فلكي نختم هذا البحث يمكننا أن نكرر ما سبق أن قلناه في مقدمتنا لدراسة اللغات السامية : (إن لغة الشعر العربي ، بما توفر لها من ثروة في صيغها النحوية ، ورقة في تعبيرها عن العلاقات التركيبية ، إنما تعد أعلى قمةبلغها نمو اللغات السامية) .

لقد صحبت المؤلف خلال كل صفحة في هذا الكتاب ، صحبته دارساً له ، ثم معرباً ، ثم مناقشاً متثبتاً ، وكم ردني إلى الصواب في فهم مسائله ، وكم تواضع حين وجد الحق بجانبي ، وهو في كلتا الحالين العالم الفذ الذي يحسن

التوجيه ، ويحترم وجود الآخرين . لقد آمنت بعد هذه التجربة أن الثقافة الحقة سلوك يعكس المعرفة ، ومعرفة تصوغ السلوك ، وهذا النوع من الثقافة هو الذى يحقق أرقى صور التعاون الخلاق ، فى سبيل العلم ، وفى سبيـل الحقيقة الخالدة ... والله ولى التوفيق .

القاهرة فى ١٠ يوليو ١٩٦٦

دكتور عبد الصبور شاهين

* * *

المؤلف

هو الدكتور هنرى روبرت فليش ، ولد فى قرية جونفيل بفرنسا ، فى الأول من يناير ١٩٠٤ ، وتلقى دراسته الثانوية بمدرسة الملائكة (تونون ليبان) ، ثم حصل على دبلوم المدرسة القومية للغات الشرقية الحيّة بباريس (لغة عربية) ، ثم على دبلوم معهد الدراسات الصوتية . وهو من أقدم من التحقوا بمعهد الدراسات العليا بباريس ، قسم العلوم التاريخية واللغوية ، ثم حصل على الليسانس فى الآداب من السوربون ، ونال بعد ذلك منها درجة الدكتوراه فى الآداب .

عيّن أستاذاً بجامعة القديس يوسف (بيروت) منذ عام ١٩٤٥ ، حيث ما زال يلقى محاضراته بمعهد الآداب الشرقية ، فى فقه اللغة العربية ، وفى اللغويات السامية .

والدكتور فليش عضو بالجمعية اللغوية للدراسات الحامية السامية ، وعضو بالجمعية اللغوية بباريس ، وبالجمعية الدولية للدراسات الشرقية ، كما اختير عضواً بمجلس إعادة تنظيم المركز القومى للبحث العلمى بباريس ، ومراسلاً للمعهد (Institut, Paris) .

وقد حصل المؤلف على درجات وألقاب علمية أخرى (غير جامعية) ، منها : درجة الليسانس فى الفلسفة المدرسية ، ودرجة الليسانس فى اللاهوت ، وقد قام بتدريس اللغة العبرية لمدة أربعة أعوام فى كليتى الفلسفة واللاهوت .

وهو فضلاً عن ذلك عضو بالجمعية الفرنسية لدراسات ما قبل التاريخ ، ومفوضها بلبنان ، وعضو بالجمعية الجيولوجية بفرنسا .. إلخ ...

وللمؤلف فضلاً عن كتابه هذا (الصادر عام ١٩٥٦) مجموعة من المؤلفات اللغوية ، كلها بالفرنسية ومنها :

1- Les Verbes à allongement vocalique interne en sémitique (1944) .

2- L'R roulé dans une prononciation franco-comtoise (1946) .

3- Introduction à l'Étude des langues sémitiques (1947) .

4- Traité de philologie arabe, 1er vol.(1960).

(بحث في فقه اللغة العربي ـ الجزء الأول ، والجزء الثاني منه قيد التحضير) .

٥ـ كما نشر الجزء الرابع من القاموس العربي الفرنسي (لبارتلمي) عام ١٩٥٠ ، والجزء الخامس عام ١٩٥٤ ، وكتب له مقدمة في جزء مستقل .

٦ـ أكمل نشر كتاب : (تفسير ما بعد الطبيعة) أو الشارح الأكبر ابن رشد ، وكان قد بدأه الأستاذ م . بويج . وللمؤلف غير ذلك خمسة وثلاثون بحثاً ومقالاً نشرت في مجلات المستشرقين ، وثمانية وأربعون تقريراً عن الأعمال الاستشراقية ، ومن أهم بحوثه فيما يتصل باللغة العربية :

١ـ دراسات في علم الأصوات العربي .

٢ـ دراسات في الفعل العربي .

٣ـ اللهجات الشرقية (في دائرة المعارف الإسلامية ـ مادة [العربية]) .

٤ـ تاريخ النحو العربي .

التفكير الصوتي عند العرب في ضوء : « سر صناعة الإعراب ـ لابن جني » . وقد ترجمناه إلى العربية .

٦ـ الجانب المعجمي في الجملة العربية الفصحى .

٧ ـ ملاحظات عن الدراسة الصوتية التنظيمية في العربية الفصحى .

٨ ـ العربية الفصحى والعربية اللهجية .

وبقية أبحاثه اللغوية إما متصلة باللغات السامية ، وإما باللهجات الحديثة في العالم العربي ، بل لقد كتب الدكتور فليش في دائرة المعارف الإسلامية أكثر من خمس وعشرين مادة حول اللغة والثقافة ، وله غير ذلك بحوثه الكثيرة في الدراسات الدينية ، والتاريخية ، وأغرب ما يضاف إلى هذا الإنتاج الغزير بحثه عن (النحالة) في لبنان ، وقد نشره عام ١٩٦٣ .

هذه ترجمة موجزة لكفاح الرجل الذي نقدمه اليوم ـ ولأول مرة ـ إلى قراء العربية ، في بحث لغوي هو ثمرة دراسة طويلة متعمقة في فقه اللغة العربية .

(المعرب)

* * *

مقدمة الكتاب

هذا المؤلف الصغير ليس دراسة لفقه اللغة العربية ، ولا هو بالنحو الوصفي . إنه بعيد كل البعد عن هذه المجالات ، فهو ـ كما يدل اسمه ـ مخطَّط ؛ يتصل بالموضوعات البارزة ، أو بالقيمة العامة ، والخطوط الأساسية . فهو يغفل ضرورة الجزئيات التي لا تفضي به إلى غايته . إنه مخطط يرمى إلى تقديم نظام لغوى جديد [١] .

ويمكن حصر النظم النحوية التي أسفر عنها البحث اللغوى في نماذج ستة رئيسة هي :

١ـ نظام الكلمات .

٢ـ التركيب .

٣ـ الإلصاق (وهو استخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة) .

٤ـ التعديل الداخلي للأصل (الاشتقاقي) ، أو للعنصر النحوى ، سواء أكان ذلك في المصوتات أم في الصوامت .

٥ـ التضعيف .

٦ـ اختلافات النبر ، سواء أكان ديناميكياً متفاعلاً (وهو الناتج عن درجة النشاط في النطق) ، أم موسيقياً (وهو العلو الموسيقي) .

---

(١) فسَّر الأستاذ E. Benveniste الكلمة ، structure ، بقوله : (يقصد بكلمة structure في أوربا بخاصة تنظيم الكل في أجزاء ، وتماسك وثيق بين أجزاء الكل التي تتوافق فيما بينها وتتكيف) Journal de psychologie normale et pathologique ، n° du cinquantenaire (n^{os} 1 - 2) janvier 1954,p. 136) .
هذا هو ما يقصد إليه من استخدام الكلمة ، لا كما يدل عليه تفسير بلومفيلد ، الذي أخذ به أغلب اللغويين الأمريكيين .

وهذا هو النظام الذى ذهب إليه الأستاذ اللغوى إدوارد سابير E. Sapir فى كتابه (اللغة Le Langage) [1] ، وقد حدد النموذج الخامس (التضعيف) بقوله : « هو تكرار الأصل الاشتقاقى كله أو بعضه » (ص ٧٤) . وهو التحديد الذى أخذنا به .

وهنا نصل إلى نقطة هامة فى بحثنا هى : بيان نصيب اللغة العربية من هذه النظم العامة المختلفة .

أما النموذج الرابع وهو « التعديل أو التحول الداخلى » فإنه سوف يشغل اهتمامنا أساساً ، لا سيما الطرق الخاصة بالتعديل الداخلى ، من مثل : مد المصوتات القصيرة ، وتضعيف الأصوات الصامتة [2] فى الأصل الاشتقاقى ، فهى كلها مسائل جوهرية ، ذات قيمة عامة . ولسوف تتولى خاتمة البحث تركيب ما تحصل لدينا من نتائج .

ونقصد بـ (العربية) هنا تلك اللغة التى عرفها العرب أنفسهم لغةً رسميــة : لغة الصحراء قبل أن تتفرق القبائل إثْر الفتح ، وهى التى كانت تتمثل بخاصة فى الشعر الذى ازدهر قبل بعثة محمد ﷺ ، ثم استقر ازدهارها فى عصر صدر الإسلام ، حتى نهاية الدولة الأموية ، كما أنها تتمثل من جهة أخرى فى القرآن . وقد كانت هذه اللغة الموضوع الوحيد الذى أُفْرِغَتْ له البحوث النحوية واللغوية التى قام بها العلماء العرب .

تلكم هى (العربية الفصحى) ، فهى التى كان العلماء يعلمونها

(١) الترجمة الفرنسية للأستاذ S. M. Guillemin – باريس – Payot ص ٦١ – ٦٢ .

(٢) يعني مفهوم « La gémination » في العربية ازدواج صوتَين صامتَين متماثلَين متواليَين ، فهو تكرار سريع ، ولكن الاستعمال الذي درجت عليه العربية يدل علي أنها لم تكن تميِّزه عن الطريقة الكمية في مد المصوتات . ونحن هنا لا نفرق بينهما أيضاً ، ولذا جعلنا التضعيف ضمن التغيرات الداخلية في النموذج الرابع .

تلاميذهم في المدارس ، (وهي أيضاً التي تستعمل الآن لغة أدبية حديثة) .

ولقد نطلق عليها أحياناً : « اللغة القديمة » أو « لغة الصحراء » أو « لغة الشعر القديم » ، فليتنبه القارىء لما نريد من معنى لهذه المصطلحات .

هذه « العربية » لغة صعبة ، وتكمن إحدى صعوباتها ـ إن لم تكن أكبرها ـ في حيث كانت قائمة على نموذج لغوي خاص ، مختلف تمام الاختلاف عن ذلك النموذج الذي قامت على أساسه اللغات الأوربية .

لقد بذلنا غاية جهدنا في ملاحظة الأحداث (اللغوية) ، وفي أن نستنبط منها الاتجاهات الرئيسة وتفرّعاتها ، ثم نلقي عليها نظرة مستوعبة منظمة . وقد اقتضى هذا أن نستخدم بعض الأفكار أو الملاحظات الخاصة بنا . وبعض هذه الملاحظات سبق أن عرضناه ، لا سيما في كتابنا « دراسات في علم الأصوات العربي » (١) ، وبعضها الآخر حاولنا أن نزيد فيه ، كما سوف نبيّن ذلك .

ولقد أدخلنا بعض الأفكار المتصلة بالنحو التاريخي ، أو بالمنهج المقارن ـ على ندرة ـ ، حتى يمكن إدراك حال اللغة المدروسة ، بإظهار علاقاتها وتطوراتها (٢) .

وسوف يجد القارىء لهذا الكتاب نوعين من الملاحظات :

أحدهما : في أسفل الصفحات ، وهو يؤدي دوره المعتاد .

والآخر : يتضمن إحالة إلى نهاية الكتاب ، وهو يحتوي تكميلات

(١) (Etudes de ph. arabe) من دراسات المؤلف التي نشرها بالفرنسية عن جهد العلماء العرب في علم الأصوات ، وتقييم هذا الجهد من وجهة النظر الحديثة (المعرّب) .

(٢) العمدة في هذا الباب هو كتاب المستشرق الألماني « يوهان فك » [العربية] وهو بحث في تاريخ اللغة ، والأسلوب العربي . ويحتوي لمحات غنية عن التطور الذي تعرّضت له اللغة خلال القرون التي أعقبت الفتح الإسلامي (ترجمه إلى العربية المغفور له الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار) .

ومناقشات فنية ، وقد وضعناها هذا الموضع من الكتاب ، كيلا نثقل صلب الموضوع . ولقد تكون هذه الملاحظات كثيرة ، ولكن من الواجب الاهتمام بها في نطاق هذا العمل ، إذ إن من الضروري أن يعلم القارىء أننا لم نقل هنا كل ما كان جديراً بالملاحظة .

وهذا الكتاب الصغير متوجه أولاً إلى دنيا العلماء ، العلماء بالعربية من كل نوع ، وبخاصة أولئك الذين يستكنهون أسرارها ، بحثاً وراء إدراك مصطلح لأحد النحاة العرب ، (مع أنه ربما كان مفهوماً لديه بصورة أخرى) ، كما أنه متوجه إلى اللغويين الذين يسعون وراء معرفة بناء اللغات المتعددة ، ذات الفصائل المختلفة : إلى هؤلاء العلماء جميعاً نقدم ثمرة بحوثنا وتأملاتنا .

ولكم رغبنا أن يسهل الوصول إلى هذا الجهد على طبقة أخرى من العاملين ، أكثر تواضعاً ؛ أعني ذلك الطالب الذي يريد أن يجتاز مستوى النحو الوصفي ، أو يحاول أن « يقرأ » ليزيد أفقه رحابة ، وهو يُعدُّ إجازة في علم اللغة العربي ، كما أعني : كل أولئك الذين اضطرتهم مهنتهم إلى البقاء في بلد من البلدان العربية ، فانطلقوا في شجاعة يتعلمون اللغة الأدبية ، محاولين النفوذ إلى عبقريتها .

فمن أجل تيسير فهم الأحداث اللغوية في العربية بالنسبة إلى هؤلاء حاولنا أن نقرنها بمثيلاتها من اللغة الفرنسية ، وأن نلتمس مقارباتها بقدر الإمكان [1] .

فهل كان ذلك على حساب التوازن العام في المنهج ؟ إن عذرنا هو أننا لم نستطع أن نتجاهل أولئك الذين يعانون دراسة العربية ، ويحاولون فهمها .

---

(١) ننصح هؤلاء أن يتركوا مؤقتاً الباب الأول الصوتي ، وأن يبدأوا قراءتهم بالباب الثاني الصرفي ، وفي هذه المقارنات ذات الغرض التعليمي كان من الطبيعي استعمال اللغة الفرنسية من أجل القراء الذين يعرفون أولاً اللغة الفرنسية . ولذا نرجو ألا يرى أحد الدارسين في طريقتنا هذه أدنى استهانة بأية لغة أخرى .

إن دراسة من هذا القبيل كانت في الواقع مشروعاً جزئياً ، بل وربما كانت دراسة فجّة في الوضع الراهن للدراسات العربية ، ومن أجل هذا رأى المؤلف أن من الممكن نشر « مخطط » متواضع (هو هذا الكتاب) ، مع رجاء ألا يقابله قراؤه بقساوة ، لما حوى من نقائص ومعايب لا يمكن تجنبها ، شأن كل بداية معرضة للنقص .

وقد طلب مني الأستاذ ا. شبيتلر A. Spitaler خلال إقامته القصيرة في بيروت أن يقرأ القسم الأكبر من المخطوط . وأنا أعبر له عن صادق عرفاني لكل ما أبدى من ملاحظات وتوجيهات .

* * *

مُصطلحات الكتابة

الصوامت

نشير هنا إلى أوجه التطابق بين الرموز المستعملة في كتابتنا الصوتية ، وبين الأبجدية العربية ، وقد قصرنا إشارتنا هذه على الأصوات غير المنطوقة في اللغة الفرنسية ، أو الرموز التي تبسّط الكتابة الفرنسية :

ء	’	ط	ṭ
ث	ṯ	ظ	ḏ̣
ج	ğ	ع	‘
ح	ḥ	غ	ġ
خ	ẖ	ق	q
ذ	ḏ	هـ	h
ش	š	و	w
ص	ṣ	ى	y
ض	ḍ		

ملحوظة : ḍ = ض ، من باب الرمز الاتفاقي فحسب لذلك النطق القديم ، الذى لم يكن دالاً مفخمة (مطبقة) . و r - هي دائماً مكررة ، لا لمسية لثغاء .

المصوتات

اهتممنا بتسجيل المصوتات القصيرة في آخر الكلمة المعربة ، حين يكون الاسم ممنوعاً من الصرف ، (فهو ذو حالتين في الإعراب Diptôtes) ، أما الكلمات المتصرفة ذوات الأحوال الثلاث Triptôtes فقد أظهرنا مصوتها كلما كان ذلك مفيداً ، سواء أكان ذلك بتصوير المصوت بذاته ، مع التنوين أو بدونه ، أم كان برسم خط صغير في آخر الكلمة مثل : رِفَلٌّ = rifallun أو rifall- .

أما في الأفعال فقد سجلنا دائماً المصوتات القصيرة الأخيرة ، دون أن نستخدم الخط الصغير ، والمصوتات التي استخدمناها في التسجيل هي :

u = الضمة الخالصة ، كما في الكلمة الفرنسية : cou .

ə = e / المصوت بين الضمة والكسرة ، كما في الكلمات الفرنسية : que - le - je .

e = é / الفتحة الممالة ، أو الكسرة المقفلة كما في الكلمة الفرنسية : pré .

ä = è / الفتحة الممالة إمالة خفيفة [1] أو الكسرة المفتوحة ، كما في الكلمة : mère .

ورسم خط فوق المصوت يدل على أنه مصوت طويل : ā, ī, ū . فإذا لم يرسم هذا الخط دلّ ذلك على أنه مصوت قصير .

---

(١) يستخدم الجدول الدولي وصف المصوتات بأنها ضيقة أو نصف ضيقة أو واسعة أو نصف واسعة ، وعليه فالكسرة المقفلة هي نصف الضيقة ، والمفتوحة بين هذه وتاليتها . (المعرِّب) .

وقد أشرنا إلى النبر فى بعض النصوص العربية اللهجية بعلامة توضع فوق المصوت المنبور (á) ، أو توضع بجواره مباشرة مثل : samaka'ta : سمَكتا .

* * *

الباب الأول

الأصوات

١- المادة الصوتية

أولاً : المصوتات والصوامت :

يلاحظ في علم الأصوات وجود تناقض بين عدد الصوامت الضخم (٢٨) ، وذلك العدد القليل من المصوتات (فتحة وضمة وكسرة ـ a u i) ، قصيرة كانت أم طويلة . ومن المحتمل أن تشير هذه المذكورات إلى مناطق نطقية فحسب . ثم يرد عليها في الاستعمال تغيرات (بحسب القبائل) ، فتصبح الضمة الخالصة (u) ضمة مفتوحة (o) ، وتصبح الكسرة الخالصة (i) كسرة قريبة من الفتحة (ممالة) (ẹ) ، وذلك نحو : يكتب (yaktub) إذ تنطق أحياناً (yaktob) ، ونحو : يحمل (yaḥmil) إذ تنطق (yaḥmel) ، ولكن ذلك لا يغير المعنى في شيء . ومن ذلك « الإمالة » التي تجعل الفتحة الطويلة الخالصة (ā) (وهي ما يعبر عنه بألف المد) فتحة طويلة ممالة (ā) ، و « التفخيم » الذي عرف في الحجاز ، وهو الذي يجعل الفتحة الطويلة (ā) ضمة طويلة مفتوحة (o) ، فهاتان الظاهرتان الصوتيتان لا تحدثان أدنى التباس في المعنى[1] . وانظر ما كتبه ج . كانتينو J. Cantineau في كتابه : « محاضرات في علم الأصوات العربي » (Cours de phoné- tique arabe) (الجزائر ١٩٤١) : حيث وصف الكتابة العربية بأنها كتابة

---

(١) يبدو أن تغير المصوتات في اللهجات الحديثة لا يعد ثقيلاً على ألسنة الناطقين باللغة في مجموعة لهجية معينة ، فالنطق بالكلمة (ينكسر) بإخلاص الكسرتين الأخريين : byinkisir أو بحذف الثانية وإمالة الثالثة : byinkser ، أو بإمالة الثانية والثالثة مع نقل النبر من الأولى إلى الثانية : byinké'ser ، كل هذا موجود في لبنان ، بيد أن ما يلتبس على الناطق هو استعمال كلمات مختلفة لمعنى واحد ، وذلك كأن ينطق البيروتي كلمة (بطيخ) هكذا : baṭṭīḫ أو baṭṭāyḫ ، ولكنه يضطرب إذا استمع إلى حلبي ينطق كلمة (جبس ǧabas) لنفس المعنى .

تنظيميـة ، قال : « إنها لا تهتم إلا باختلافات النطق ، التى ينتج عنها تفرقة بين الصيغ النحوية أو الكلمات » .

ومع ذلك ففى العربية مصوتان مزدوجان [١] هما : أَوْ aw ، وأَىْ ay ، فى مثل : قوْم ، وليْل (رقم (١) فى المذكرات الأخيرة) .

أما المصوتات الثلاثة (طويلة أو قصيرة) فإن نسبة ورودها فى النطق العربى تختلف ، إذ نجد الفتحة (a) أكثر المصوتات وروداً ، ويكفى أن نقوم لإثبات ذلك باختبار إحصائى بسيط فى القرآن ، وليكن ذلك مثلاً الآيات ٥ / ٦ ـ ١١ / ١٢ من سورة البقرة ، ففى هذه الآيات تتكرر الفتحة (١١٠) مرات ، والكسرة (٤٢) مرة ، والضمة (٥٠) مرة ، فإذا كان عدد هـذه المصوتـات (٢٠٢) حالة ، فإن النسبة المئوية لورود كل منها هى (الفتحـة ٥٤,٤ ٪) ، و (الكسرة ٢٠,٨ ٪) ، و(الضـمـة ٢٤,٨ ٪) . أما المصوتـان المزدوجـان : (أَوْ) و (أَىْ) فلم يرد كل منهما سوى مرة واحدة .

وربما استطعنا ـ لو قمنا بإحصاءات أخرى فى نصوص أكبر ـ تعديل نسبة ورود الكسرة والضمة ، ولكننا لن نستطيع قطعاً أن نمس نسبة شيوع الفتحة فى الكلام العربى [٢] .

أما الأصوات الصامتة فمن المدهش أن نجد اطراداً كبيراً فى النطق بالأصوات الحلقية أو الحفافية ؛ الحلقية مثل : الهمزة والهاء (مزمارية) ،

---

(١) يطلق عليهما أيضاً المصوتان المركبان . (المعرّب) .

(٢) ارجع إلى B.S.L. Esquisse d'une phonologie de l'arabe classique عدد رقم ١٢٦ ـ ١٩٤٦ ، صفحة ١٢٥ ، فقد قام بإحصاء فى ثلاثة نصوص قرآنية (البقـرة : ١ ـ ١٨) و (طـه : ٢ ـ ٣٤) و (الـروم : ٢ ـ ٢٠) ، أى إنه قـد اختـار من كل سـورة مـائتى كـلمـة ، وقد خـرج من إحصـائه لهذه الستمـائة كلمة بالنتيجـة التاليـة (الفتحـة ٥٩,٤ ٪) ، و (الكسرة ٢٠,٨ ٪) و (الضمة ١٩,٨ ٪) فقد تقاربت الكسرة والضمة ، أما الفتحة فقد زادت نسبتها .

والعين والحاء (حنجورية) . واللهوية مثل : القاف (q)[1] ، والخاء (ḫ) ، والغين (ġ) والأصوات المطبقة ـ أعني المفخمة ـ هي : (الصاد ṣ ، والطاء ṭ ، والظاء ẓ ، والضاد ḍ) .

ولقد كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لصوت الضاد ، وهو عبارة عن صوت مفخم يحتمل أنه كان ظاء (ẓ) جانبية ، (أي إنه كان يجمع الظاء واللام في ظاهرة واحدة) ، وقد اختفى هذا الصوت فلم يعد يسمع في العالم العربي ، وأصبح بصفة عامة إما صوتاً انفجارياً هو مطبق الدال (ḍ) ، وإما صوتاً أسنانياً هو الظاء (ẓ) . ولكن بلاد العرب قد احتفظت في بعض لهجاتها المتفرعة عن المجموعة القديمة جنوبي الجزيرة ـ بكثير من الأصوات الجانبية (رقم ٢ في المذكرات) .

وقد قسم العرب الأصوات الصامتة إلى مجهورة ومهموسة ، وهو تقسيم ناشيء عن التأثير الصوتي ، وبالرجوع إلى نص سيبويه الذي ذكره السيرافي في شرحه للكتاب (وهو نص في المذكرة رقم ٣) يبدو لنا الآن من المسلم أن هاتين الكلمتين لا يختفي وراءهما سوى تعبير مختلف ، اقتضته وجهة نظر سيبويه ومن تبعه ، هو ما نعنيه بكلمتي (sonores و sourdes) ، أما ما ينشأ عن اعتبار كل من الهمزة والطاء والقاف بين المجهورات طبقاً لنظرية القدماء فليس صعوبة يتعذر تذليلها (ارجع إلى : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٣٦ رقم ١) .

---

(١) لا نشك في أن للقاف نطقاً أكثر عمقاً – على الأقل عند بعض القبائل – : أي إنها كانت عبارة عن احتباس في أقصى الحلق (paroi du pharynx) ، ويوجد أيضاً في بعض اللهجات نطق مماثل (انظر دراستنا في علم الأصوات العربي ص ٢٤٢ رقم ٢) : مثل هذا النطق لا يكتسب بالصنعة والمران ، بل إن الذين يحسنونه لابد أن يكونوا قد ورثوه عن نموذج حيّ – أما التفخيم emphatisation فقد يكون على أنواع مختلفة ، وفي اعتقادنا أن نموذج (الإطباق velari- sation) الذي وصفه النحاة العرب صحيح منطبق على النطق العربيّ الفصيح . وليس من مهمتنا في هذا الكتاب أن نناقش هذا الموضوع .

وينقسم الجانب الأكبر من الأصوات الصامتة ـ وفقاً لتعاليم سيبويه التى تعد أساسية فى الموضوع ـ إلى مجهور ومهموس :

ـ ب / ف ؛ ت / د ؛ ث / ذ ؛ س / ز ؛ خ / غ ؛ ح / ع .

. ʿ / ḥ ; ġ/ḫ ; z/s ; ḏ/ṯ ; d/t ; f/b ـ

وتتمثل الفاء الشفوية فى الباء النَفَسية القديمة (p) . وتقابل الكاف (k) الجيم الرخوة الملينة (g^y mouillé) [(١)] التى تتفق مع الجيم السامية القديمة ، ولقد تطورت هذه الجيم حتى صارت (ğ) [(٢)] فى النطق الفصيح الذى تلقيناه ، (فصارت حينئذ مقابل š) . أما فى اللهجات فإنها تتمثل على تنوع فى : d^y , ğ , ž , y وأيضاً فى : z .

ولقد كانت القاف مجهورة ، حافظ على جهرها أهل البداوة جميعاً ، وكان ذلك من خصائصهم . (مهما اختلف مخرجها لديهم) .

ولم تكن الهاء (h) سوى مهموسة . والهمزة كذلك مهموسة .

أما الشين (š) ، فقد كانت أولاً مفردة لا مقابل لها فى نظام سيبويه ، ولكنها قرنت إلى الجيم (ğ) ، كما سبق أن قلنا ، وبقيت الكاف (k) حينئذ مفردة .

أما الصوامت الضعيفة (w و y) فهى مجهورة ، وكذلك الأصوات المائعة : الراء (r) ، واللام (l) .

---

(١) g^y هى أكثر الفونيمات موافقة لما يقول سيبويه ، فهى جيم مُلَيَّنة ، أعنى أنها تضيف إلى كونها منطوقة من منطقة أقصى الحنك الأعلى – اتصال اللسان بمنطقة وسط الحنك الأعلى – (قارن فى الفرنسية (n) فى الكلمتين : agneau , cognée لتفهم معنى تليين الصوت (La mouil-lure) .

(٢) أى جيماً احتكاكية : وهى النطقية = ğ = dž كما تنطق j فى الكلمة الإنجليزية joy .

وهكذا نجد لدينا بعض الصوامت المهموسة بقيت بلا مقابل مجهور ، وهى : الشين (š) ، والكاف (k) ـ تبعاً للتطور المشار إليه آنفاً ـ ، والهمزة والهاء ، كما نجد أصواتاً مجهورة بلا مهموس ؛ وتلك هى الصوامت الضعيفة : الواو والياء ، وكذلك : الراء واللام ، وهو أمر طبيعى .

أما صوت الضاد المفخمة فقد بقى وحيداً دائماً فى النظام الصوتى كله .

وتحدث الأنفية فقط فى الصوت الأسنانى ، وهو : د ، ن / d > n ، وفى الصوت الشفوى ، وهو : ب ، م / b > m .

وقد أصاب التفخيم أصوات المنطقة الأسنانية (سواء أكانت شديدة أم رخوة ، وأصاب الأصوات البين أسنانية ، وهى المهموس / ص s / ، والمجهوران : / ظ ẓ / و / ط ḍ ـ التى سرعان ما همست فأصبحت مفخم التاء : t ، كما أصاب الصوت المجنب : الضاد .

وبذلك يكون النظام فى أكمل صورة بالنسبة إلى هذه المنطقة الأسنانية ، كما يمكن أن نلمس ذلك فى الجدول التالى :

منطقة النطق	مجهور	أنفي	مفخم	مهموس	مفخم
شفوى – شديد	ب / b	م / m		ف / f رخو	
شفوى حفافى – رخو	و / w				
أسناني لثـوى – شديد	د / d	ن / n	(ض) / ḍ	ت / t	ط / ṭ
بين أسناني – رخو	ذ / đ		ظ / đ	ث / θ	
بـين أسـنانـى – مجنب – رخو			ض / đ		
أسناني صفيرى – رخو	ز / z			س / s	ص / ṣ
ذولقي – رخو	ر / r				
حـافى – رخـو	ل / l				
نطعي	ج / ǯ			ش / š	
وسط حنكي – رخو	ي / y				
أقـصى حنكى شـديد (الجيم اليائية)	ج ي / g '			ك / k	
حفافى – رخو	غ / ġ			خ / b	
لهوى – شديد	(ق)			ق / q	
حنجورى – رخو	ع			ح / ḥ	
مزمارى				ء هـ / h '	

ملحوظة : ويصور هذا الجدول نطق الأصوات كما كانت في الفصحى ، وقد وضعنا بين قوسين الصوتين اللذين وصف سيبويه نطقهما : ط = ṭ و ج gy (وهما اللذان لم يحتفظا بخاصتهما النطقية) ، والقاف المجهورة (وهي التي وضعها سيبويه بين المجهورات) . أما بالنسبة إلى الجيم الندية المليئة (gy) فيجب القول بأنها كانت من أقصى الحنك ، والفاء (f) شفوية . ويستطيع القارىء بتتبعه لإشارات الجدول التي تعين الشديد والرخو ، كما تعين المخرج - أن يضع تعريفاً للأصوات الصامتة .

ثانياً : ضعف الواو والياء بين مصوتين :

إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين ؛ إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء . ولدينا هنا قاعدة لا يحصر بيانها ، وهي قاعدة ذات تأثير في إدراك التغيرات الصرفية في الأفعال التي يكون ثاني أصولها أو ثالثها واواً أو ياء (رقم ٤ في المذكرات) ؛ وهذه الحالة كثيرة الوقوع أيضاً في صرف الأسماء التي يتوفر فيها هذا الشرط ، فقد يحدث أن تتوفر لدينا صيغتان شائعتان ، أعني مشتملة إحداهما على الصامت الضعيف ، على حين خلت الأخرى منه ، وذلك نحو : (خونة) (ḫawanat)[1] و (خانة) (ḫānat) ، والذي نريد أن نقوله في هذا المثال المعروف هو : أن الواو حين وقعت بين مصوتين في (خونة) اختفت وأصبحت (خانة) (*ḫaanat) فاجتمع مصوتان قصيران[2] تحولا إلى مصوت طويل . والحالة هنا بسيطة ؛ لأن المصوتين القصيرين كانا من جنس واحد .

---

(١) تحولت كلمة خونة ḫawanat إلى خونِي ḫawané بالكسرة الممالة في اللهجة اللبنانية . ويمكن الاعتراض على ذلك بأن جمع التكسير يعتبر صياغة حديثة نسبياً في اللغة السامية ، ولكن يجاب على هذا الاعتراض بأن جمع التكسير قائم على أصول مشتركة هي في ذاتها قديمة في السامية .

(٢) وهو ما لا يمكن أن يبقى – أنظر ص ٥٧ – ٥٨ .

ولكن قد يحدث أن يكونا مختلفين ، وينتج من هذا حينئذ أوجه من التعارض تبعاً للقوانين الصوتية ذات القيمة الخاصة ، سواء في الأسماء أم في الأفعال ، متى تشابهت العناصر فيهما . وليس من الممكن أن ندخل في كل هذه التفصيلات التي سبق أن عرضناها جزئياً في كتابنا : (دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، ٢٧٧ ـ ٢٧٨) .

وقد احتفظت ضرورة النظام الصرفي غالباً بالواو والياء بين مصوتين ، ولكن صحب ذلك اللجوء إلى وسيلة لمعالجة ضعفهما ، وتقويتهما بالتضعيف كلما استطيع ذلك ، بشرط عدم المساس بتماثل الوزن في الصيغة ، أعني دون تحولها إلى وزن آخر .

فالتضعيف إذن أمر ثانوي ، (أي إنه ليس جزءاً من النظام الصرفي) ؛ وتكشف عن الغرض منه الأمثلة التالية : سَنِيٌّ (saniyyun) في : سنيي * (sanīyun) (زنة فعيل) ، ومَرْضِيٌّ (marḍiyyun) في : مرضيي * (marḍīyun) ، ومَرْضُوٌّ (marḍuwwun) في : مرضوو * (marḍūwun) (زنة مفعول) ، اسم مفعول nom de patient من الفعل : رضي يرضى .

ويحدث هذا أيضاً في النسب كما في : مصريون في مصريون * ، وكذلك : مصرية . وكثيراً ما يحدث في هذه الحالة أن يقع الصامت الضعيف بعد مصوت طويل ، يختصر ضرورة ، ولا علة لذلك إلا أن تضعيف الواو أو الياء يجعلها في مقطع مقفل (راجع هذه المسألة في كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٨٠ ـ ٢٨١) .

٢ـ « المقطع »

أولاً : طبيعة المقطع :

يبدأ المقطع في العربية الفصحى دائماً بصامت واحد فحسب ، وينتهي إما بمصوت (فهو المقطع المفتوح) ، وإما بصامت واحد أيضاً (فهو المقطع المقفل) ، وهذا ينفي : أن تبدأ الكلمة بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة (explosifs) ، وأن يكون في وسط الكلمة مجموعة من الصوامت تزيد على اثنين ، (وتكون المجموعات ذات الصوتين دائماً منفصلة) ، وأن تنتهي الكلمة بمجموعة متصلة من الصوامت الاحتباسية (implosifs) [1] .

ففي بداية الكلمة يتحاشى العربي أن ينطق بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة ، وذلك بأن يأتي بمصوت [2] (voyelle phoné-tique) ، فيقال : (ا) كتب ـ uktub (') بدلاً من : (كتب) ktub ، ومثال ذلك أيضاً أن الاسم الإغريقي platon قد أصبح في العربية (aflāṭūnu') ، وحيث وجب الإتيان بصامت لبداية المقطع فقد اصطلح على أن يكون (الهمزة) ، وتجد هذه الهمزة في الكلمات الأعجمية المعربة مثل : إقليم ، وإفرنج ، وإسفنج ، والكلمتان الأخيرتان بالفرنسية (franc و éponge) .

---

(١) يقصد المؤلف بكلمة explosif هنا الحالة التي يسمح فيها للهواء بالخروج على هيئة انفجار في الصوت الشديد ، توصلاً للنطق بالحركة التالية للانفجار ، وذلك في بداية الكلمة . ويقصد بكلمة implosif الحالة التي يحتبس فيها الهواء في الصوت الشديد ، فلا يحتاج لخروجه نتيجة انتهاء الكلمة ، أي عدم وجود حركة تالية . (المعرب) .

(٢) هو ما يطلق عليه همزة الوصل في اصطلاح النحو العربي . (المعرب) .

أما في صرف الأفعال فإن هذه المصوتات المساعدة لا تتدخل عندما تكون الكلمة السابقة منتهية بمصوت ، إذ يستخدم هذا المصوت في الفصل بين المجموعات مثل : قالَ اكتب (qāla ktub) ، كما يستخدم في تحليل الكلمات إلى مقاطع مثل : قا / لَ كْ / تُبْ (qā-lak-tub) ، ويقال : انطلق (inṭalaqa) ، ولكن يقال عند الوصل : ثمَّ انطلق (ṯumma nṭalaqa) ، ويكون تقسيمها إلى مقاطع هكذا : ثُمْ ـ مَنْ ـ طَ ـ لَ ـ قَ (ṯum-man-ṭa-la-qa) .

أما في وسط الكلمة فإن كل صوتين صامتين متواليين لابد أن يكون أولهما جزءاً من المقطع السابق ، والثاني جزءاً من اللاحق ، وذلك مثل : يستكتب (yastaktibu) ، وتقسيمها المقطعي : يَسْ ـ تَكْ ـ تِـ ـ بُ (yas-tak-ti-bu) .

وأما في نهاية الكلمة ، فعندما يُلغي الوقف مصوت الإعراب يؤدي في ظروف معينة بمصوت فَصْل ، كما في : غصْن (ġuṣun)[1] . إذ تصبح : غصُن (ġuṣun) ـ بدلاً من غصْن (ġuṣn) .

ثانياً ـ المقطع المُقْفَل ، والمصوت الطويل :

كشف لنا السلوك المقطعي عن وجود ثلاثة نماذج من المقاطع :

صامت + مصوت قصير :	مقطع قصير
صامت + مصوت طويل :	مقطع طويل مفتوح[2]
صامت + مصوت قصير + صامت :	مقطع طويل مقفل[3]

---

(١) بالنسبة إلى الحالات التي يحتفظ فيها في الوقف بمجموعة من الصوامت في آخر الكلمة . انظر :
H. Birkelande, Altarabische pausalformen, Oslo 1940, pp. 53 sq.

(٢) و (٣) هذان الوصفان من إضافتنا . (المعرب) .

بيد أن هذا السلوك سيضطرب إذا ما نشأ عن بعض الصيغ الصرفية مصوت طويل (أو مزدوج Diphthongue) في مقطع مُقْفَل ، على الصورة التالية :

صامت + مصوت طويل + صامت

وبهذا يتكوّن مقطع (مديد) .

والشعر العربي الذي يحتوي في أوزانه المختلفة مجموعة محددة من المقاطع الطويلة والقصيرة ، أي إنه ذو قياس محدد ـ لم يتسع مطلقاً لهذه المقاطع المديدة ، فقد كان الشاعر يتخلص من هذه الصعوبة بطرق مختلفة (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠) .

أما النثر فقد اتسع للمصوت الطويل (أو المزدوج) ، وذلك عندما يُقْفَل المقطع بنفس الصامت الذي يفتتح المقطع التالي ، فينشأ صوت مضعف وذلك نحو : احْمَارّ (iḥmarra) ، ولا الضّالّين (wala-ḍḍāllina) (القرآن ـ نهاية الفاتحة) ، وخُوَيْصَّة (ḫuwayṣṣatun) تصغير (خاصّة) .

والسؤال الذي يحضرنا الآن هو : كيف يتم التقسيم المقطعي في هذه الحالة ؟ ... أغلب الظن أنه يتم بأن تترك المصوت الطويل أو المزدوج في مقطع مفتوح هكذا : احـ ـ مـا ـ رر ('iḥ-mā-rra) ، لا ـ ضـا ـ لِيـ ـ نَ (la-ḍḍā-lli-na) ، خـ ـ ويـ ـ صـ ـ تُن (ḫu-way-ṣṣa-tun) .

لكن بعض العرب يعمدون في هذه الحالة ـ على ما قرره صاحب المفصل في أمثلته ـ إلى تقسيم المصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين منفصلين بوساطة همزة ، وبذلك يصبح المقطع المديد مقطعين قصيرين ، (وإن أصبح الثاني طويلاً بسبب الوقف) ، وذلك مثل : احمأرّ ، ولا الضألين (وهي قراءة مروية) ، فقد كان على هؤلاء العرب أن يجروا تقسيمهم المقطعي بطريقة ربما

أبقت على المقطع المديد ، ولكن كراهتهم له جعلتهم يلجأون إلى حيلة أخرى لتحاشيه ، (رقم ٥ في المذكرات) .

وقد جرت العادة في النثر ـ عند أمن اللبس ـ باختصار المصوت الطويل الوارد في مقطع مقفل ، ولذلك أمثلة أخرى كثيرة في الأفعال التي يكون ثالث أصولها واواً أو ياء متلوة بكلمة مبدوءة بصامت مثل : يغزو الجيش ، يرمي الغرَضَ ، يخشى القومُ ، فقد نطقت دون مصوت طويل .

وكذلك قولهم في حال التثنية : (لم يضربا القومَ : lam yaḍriba-lqawma) ، وفي حال الجمع : (لم يضربوا الآنَ : lam yaḍribu-l'āna) ، وفي حال المؤنثة المخاطبة : (لم تضرِبي ابْنَكِ : lam taḍribi-bnaki) . وهذه الأمثلة مأخوذة عن صاحب المفصل أيضاً ، وقد أورد هنالك أمثلة نادرة تخرج عن هذه القاعدة من أجل الحفاظ على معانٍ خاصة .

وهنا تعرض لنا مشكلة هي أنه قد ينشأ عن اتصال كلمة بأخرى مصوت مزدوج في المقطع المقفل ، وتقضي ضرورة النظام الصرفي بعدم جواز اختصار هذا المصوت المزدوج بإلغاء أحد عنصريه . والحل الذي طبق على هذه المشكلة هو تجزئة المصوت المزدوج بين مقطعين مختلفين (انظر أيضاً كتاب المفصل) ، وذلك مثل : (لا تخشوُ النّاسَ lā-taḫšaw-nnāsa) ، إذ تصبح (لا تخشوُا النّاسَ lā-taḫšawu-nnāsa) ، وكذلك : (لقد ابتغوا الفتنة laqad-ibtaġawu-lfitnata) ـ وكذلك الحال في المجرور المثنى في (الإضافة النحوية) مثل : (في غزوتي الغازي ; fīġazwatayi-lġāzi) .

لقد أدت كراهة الاحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج في المقطع المقْفَل دوراً هاماً في شكل اللغة العربية . وقد لفتنا انتباه القراء إلى تلك النقطة في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي ، ص ٢٥٠ وما بعدها) .

٣ـ : اتجاهات عامة :

عرضنا فى كتابنا (دراسات فى علم الأصوات العبرى ، ص ٢٤٨ وما بعدها) ، مسلكين عامين ، ومن المناسب أن نذكرهما هنا :

أما أولهما : فهو كراهة أن يتكرر صوت صامت مرتين متواليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما .

وثانيهما : كراهة النطق بالصوامت الضعيفة ـ الواو والياء ـ مع مصوتات من جنسها ، فلا تنطق الواو مع الضمة (wu) ، ولا الياء مع الكسرة (yi) ، كما لا تنطق الواو مع الكسرة (wi) . (رقم ٦ فى التذكرات) .

(١) فالكراهة الأولى تختص أولاً بحالة ما إذا بدىء مقطعان متواليان بصامت بعينه ، مع اشتمال الأول على مصوت قصير ، والمثال الدقيق على هذا موجود فى الأفعال التى عينها ولامها من جنس واحد ، مثل * مدد madada ، * وفرر farara ، و * ودد wadida ، وفى العبرية أمثلة من هذا القبيل بنزنة (فعل) ، ومن ذلك : sabab : حناط ، (وفى اللغة الجعزية [(١)] : نبب nababa : حفظ) ، فاللغة العربية تقول : مدّ madda ، وفرّ farra ، وودّ إلخ .... فقد أدمجت الصامتين فى صامت مضعف بعد حذف المصوت القصير .

وتلك سنة من سنن العربية كلما أمكنها إدماج صوتين فى صوت واحد ، وهو ما عبر عنه النحاة بالإدغام ، حتى لو اقتضى الأمر حذف الصوت القصير ؛

---

(١) إحدى اللغات الرئيسة فى الحبشة ، ويظن أنها السامية الأولى ، أو تطور لها مباشر . (المعرّب) .

فغير التام من الفعل « مَدَّ » : يَمُدّ (yamuddu) ، بدلاً من : * يَمْدُدُ (yamdudu) ، وكذلك : (يفرّ ويودّ ، إلخ ... (رقم ٧ في المذكرات) . وفي الصيغة التاسعة : احْمرّ (في * احْمَرَرَ ihmarara') وغير التام : يَحْمَرّ بدلاً من (* يَحْمَرِرُ yaḥmariru) ، أو أفعلات : أحِبّاء ـ في : * أحْبِبَاء ، وأزِقّات ـ في : * أزْقِقَات .

وفي اللغة صور من الحذف والاختصار مختلفة ، لها أسبابها العميقة في هذه الكراهة لتكرير صامت مرتين متواليتين ،وقد عالجنا هذه الأسباب في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي ، ص ٢٦٠ وما بعدها) . ونذكر على سبيل المثال صيغاً مثل : تَقَدَّمُون ، بدلاً من : « تَتَقَدَّمُون » ، وهي صيغة شائعة ، والفعل : « اسْطَاع » ، بدلاً من المستعمل : « استطاع » ، والصيغة الرابعة : أفْعَلَ يُفْعِلُ ، بدلاً من : « أفْعَلَ * يُؤَفْعِلُ » ، (وهي ظاهرة حدثت أولاً في الإسناد إلى ضمير المتكلم : * أأفعلُ ، أُفْعِلُ ، ثم عممت في سائر صور الإسناد) .

وسنرى فيما بعد (ص ١٣٤ وما بعدها) أن هذه الكراهة قد استتبعت تحديداً للتطور الصرفي في اللغة العربية .

(٢) والكراهة الثانية : كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه ، كالواو مع الضمة ، والياء مع الكسرة ، (وكذلك الواو مع الكسرة) ، هذه الكراهة تفسّر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة ، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو أو بالياء مثل : قاوِل ـ يصبح : « قائِل » ، وكذلك : بايِع ـ تصبح : « بائع » ، ويحدث هذا في جموع التكسيرعلى فواعل وفعائل ، فيقال في : فوايد : فوائد ، وفي : عجاوز ʿaǧāwizu : عجائز ʿaǧāʾizu .

فإذا ما استعرضنا بعض الأمثلة في صرف الأسماء صادفنا نفس الضرورة ،

فصيغ فَعَال ، وتَفْعَال ، وتِفْعَال ، وفُعَال ، وفِعَال ، و أَفْعَال ، وفَعّال ، وفُعّال ، ومصادر الصيغ المشتقة : إفْعَال ، وانْفِعَال ، وافْتِعَال ، واسْتِفْعَال ، في هذه الصيغ جميعها نصادف بالضرورة اقتراناً شاذاً مع مصوتات الإعراب ، وذلك عندما تكون هذه الصيغ معتلة بالواو أو بالياء ، فتجد الواو مضمومة (wu) في حالة الرفع ، وتجدها مكسورة في حالة الجر ، كما تجد الياء مكسورة (yi) في حالة الجر أيضاً .

هنا تتم المخالفة بإبدال الواو أو الياء همزة . ثم يشيع هنا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى ، ففي جمع التكسير مثلاً بزنة أَفْعَال من الأصل : (ع د و) ، يقال : أعداء a'dā'un - بدلاً من أعْداو 'a'dāwun - في حالة الرفع ، وأعداءٍ a'dā'in بدلاً من أعداوٍ 'a'dāwin في حالة الجر ، أما أعداءً a'dā'an - بدلاً من أعداواً 'a' dāwan في حالة النصب ، - ، فقد جاءت على قياس سابقتيها ، رغم انعدام الضرورة التي أوجبت قلب الواو همزة في الحالتين السابقتين . فالمخالفة في هذه الحالات كلها كانت عامة ولازمة ، باستثناء أمثلة جمع التكسير بزنة مفاعِل[1] . وهناك حالات كثيرة أيضاً تباح فيها المخالفة ، مثلاً في صيغة : فُعول : فُوول أو فُؤول ، وفي جمع التكسير فعول : وجوه أو أجوه wuğūh ou 'uğūh . وهذا كله مبسوط بأمثلته الكثيرة في كتابنا : (دراسات في علم الأصوات العربي ، ص ٢٦٨ وما بعدها) .

(٣) بقي أمامنا اتجاه ثالث ينبغي التعرض له ، وهو حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة (ā) ، والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة ، وهذا يفسر من بين ما يفسره : قصر إعراب جمع المؤنث السالم على

(١) انظر : رايت جـ ١ ص ٢٢٧ .

صورتى الرفع والجر . فيقال فاعلاتٌ وفاعلاتِ ، دون أن يقال « فاعلاتً » فى حالة النصب ، بل هى أيضاً « فاعلاتِ » . وكذلك الحال فى لاحقة المثنى ، حيث كسرت النون فقيل (انِ) ، دون (انَ) ، وسواء فى ذلك الأسماء والأفعال فيقال بابانِ bābāni فى : * بابانَ bābāna ، ويقال : يقتلانِ فى * يقتلانَ ، ويقال : * هذانِ فى : هذانَ .

وتحدث هذه المخالفة أيضاً فى بعض جموع التكسير المنتهية بـ آن / ān ، نحو : إخوان 'iḫwān وعبدان 'ibdān فى : * أخوان ، و* عبدان كما تحدث فى المؤنث فى إحدى 'iḥdā بدلاً من : * أحدى 'aḥdā ، وكما تحدث فى مصادر الصيغ المشتقة : فِعّال (بدلاً من فَعّال) فى فَعّل ، نحو : كذّاب ، وإفعال (بدلاً من أفعال) فى أفعل ، وانفِعال ، إلخ ...

ولهذا الاتجاه تأثيره أيضاً فى المجال اللهجى ، فى جانب كبير من اللبنانية ، حيث تصبح فَعّال وفَعْلان : فِعّال وفِعْلان (بالكسرة الممالة المقفلة ـ e) .

٤ـ النبر

نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب ، بل لم نجد له اسماً فى سائر مصطلحاتهم ، تلك التى كانت بالرغم من ذلك وافرة غزيرة .

ذلك أن نبر الكلمة لم يؤد أى دور فى علم العروض العربى ، وهو المؤسس على تتابع مجموعة من المقاطع الطويلة والقصيرة المحددة ، فهو على هذا كمّى ، ولقد لزم واضعو هذا العروض الصمت إزاء موضوعه ، تماماً كما فعل النحاة ، وقفى على أثرهم المؤلفون فى علم التجويد ـ تجويد القراءة القرآنية .

أما علم الصرف فيبدو أن فكرة النبر قد أهمته جزئياً ، وذلك فى حالة واحدة فقط ، حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة ؟) ، فى مقابل الألف المقصورة (غير المنبورة ؟) ، (انظر فيما يلى ص ٢٣٠) . فالنبر إذن ينبغى أن يكون نبر علوّ : نبراً موسيقياً .

واختفاء المصوتات القصيرة في لسان بعض القبائل ـ وبخاصة في مكة ـ في بعض الصيغ القرآنية ـ مثل قوله تعالى : يطَّهَّر yattahharu ، في مكان يتطهر « yatatahharu » ـ هل يجب أن نخرج منه بنوع من النبر ذي التوتر المحلي ؟ ...

وربما كان هذا صحيحاً ، ولكنه ليس ضرورياً .

وهناك بعض المصوتات القصيرة يمكن أن يختفي لأسباب أخرى ، ومثال ذلك ما يحدث في بيروت من ناحية اليمين ، حيث يمكن تقسيم الجبل قسمين بالنسبة إلى مسألة توالي ثلاثة مقاطع قصيرة : ففي الشمال على الأقل ابتداء من « كفر عبيدة » حتى « بكفيّا » يتجنبون هذا التوالي فيقولون مثلاً : سَمْكي / sâmkè ـ وضْربوا / dârbu . أما ما وراء « بكفيّا » وما يشمل المنطقة كلها إلى الجنوب ، فإنهم يحتفظون بهذا التوالي : سَمَكي / sámakè ، وضربوا / dárabu إلخ ... (١) . وربما رجع لدينا القول بأن بذوراً من السريانية أو الآرامية موجودة في كلتا المنطقتين ، إذ إن النبر يظهر فيهما في نفس الموقع ، ويبدو لنا أن المسألة هنا هي أولاً مسألة إيقاع موسيقي .

أما القواعد المقررة في النحو الأوربي عن مكان نبر الكلمة ، فإنها لا ترتكز على تقليد قديم ، إذ يبدو أنها كانت مستوحاة من استعمال الأدباء المصريين ، استوحاها المستشرقان : كيرستين Kirsten و إربنيوس Erpenius في بداية القرن السابع عشر . فمعرفتنا لنبر الكلمة في العربية الفصحى هي إذن معرفة حديثة ، وعلى هذا لا يمكننا أن نناقش مشكلة النبر لتفسير أحداث صرفية إلا مع كثير من الحكمة والاحتياط . (رقم ٨ في المذكرات) .

---

(١) يحافظ الضاربون أيضاً إذا ما أضيف اسم مثل : سَمَكي sámaké إلى ضمير المفرد الغائب مذكراً أو مؤنثاً ، فالقطاع الشمالي يقول : سمكتو sámakto ، سمكتا samke'ta ، والقطاع الجنوبي يقول : سمكتو samakto ، سمكتا samakә'ta ، (أربعة مقاطع قصيرة) – وأربعة مقاطع قصيرة متوالية هي أقصى ما تبلغه تلك المنطقة اللهجية . وهذا هو نفس ما كانت عليه اللغة الفصحى (سيبويه جـ ٢ ص ٤٥٥ سطر ١٧ – ١٨) .

٥ ـ الوقف

عرف الوقف في اللغات السامية ، في العبرية ، وفي العربية الفصحى ، وهو في العربية يطلق على معالجة الكلام بطريقة خاصة : فنجده في الشعر معالجة للمقطع الأخير من البيت ، وفي النثر المزخرف (السجع) معالجة للمقطع الأخير من الجمل ، أو أجزاء الجمل المقفاة . وفي النثر يكون المقطع الأخير للجملة ، أو أجزاء الجمل ـ داخلها ـ ففي هذا المقطع الأخير يتوقف الصوت وهذا هو (الوقف) بالمصطلح العربي ، وهو ما يسمى لدى النحاة الأوربيين (La Pause) [انظر العرض في كتابنا 39 - 36 § Traité] .

وفي الشعر تختلط مسألة الوقف [انظر السابق .d - 37, a §] ، ولنقتصر هنا على ذكر القافية المقيدة : وهي القافية ذات الصامت الذي يغلق المقطع ، وينشأ عن تأثير الوسط اللغوي الذي كان يحيط بالشعراء ، فأما القافية المطلقة فهي قافية ذات مقطع مفتوح ، ومع تطويل لكل المصوتات القصيرة [١] ، وقد عرضنا حالة النثر القرآني في المرجع السابق [38 §] .

أما السجع بالمعنى الصحيح فقد كان يتبع قواعد النثر العادي ، قواعد اللغة الحية ، وهو نظام الإسكان . وفي هذا النظام يلغي الوقف جميع المصوتات القصيرة الأخيرة ، منونة كانت أو غير منونة ، ما عدا تنوين المنصوب الذي ينطق ألفاً [ā < -an] ، ومثال ذلك (ضَرَبَ) في الوصل ، تصبح (ضَرَبْ) في الوقف ، ويَضْرِبُ ، يَضْرِبْ ، وللولدِ ، للولدْ ، وجعفرٌ ، جعفرْ ، ولولدٍ ، لولدْ .

---

(١) في كتابنا (Traité p. 191, n.2) لم نكن نرى في ذلك التطويل سوى زخرف من زخارف الشعر ، أما الآن فنحن مقتنعون بأنه أثر من آثار الوقف أساساً .

ولكن يقال : رأيت ولداً عند الوقف على الجملة الموصولة (رأيت ولداً) ، وكذلك الأمر في مثال التوكيد بأن المخففة (an-) [انظر ص ١٧٣] ، يقال في الوصل يضربنْ ، وفي الوقف : يضربنا ، / والأداة (إذن) تصبح (إذا) [1] ، وقد رأى النحاة العرب في هذا الإسكان الأثر الأول للوقف ، وهو أعم ظواهر الاستعمال ، قال ابن يعيش في [شرح المفصل ص ١٢٦٩ سطر ٧] : « هو الأصل والأغلب والأكثر » .

لقد وجد الوقف في العربية في النثر الأدبي ، ووجد أيضاً في النثر المنطوق ، (أو الكلام المنثور) ، وهذا المنطوق منبع الأدبي ، لأن الوقف لم يكن له علامة في النثر الأدبي إلا لأنه كان موجوداً في الاستعمال .

ولم يكن الوقف في العربية ظاهرة مفتعلة ، خاصة باللغة الجميلة ، أو نوعاً من التكلف (manierisme) ناشئاً عن معالجة تقديرية (casuistique) تتصل بمنهج النحاة العرب [ارجع إلى : J.H. Kramers, analecta orientalia II leiden 1956, p.4] . وهاهي ذه اللهجة العربية المعاصرة ، اللبنانية تقول لنا هذا ، فلقد ذكرنا من قبل وجود الوقف في ظاهرة التحول إلى مصوت مزدوج في زحلة ، في مذكرتنا عن لهجة زحلة العربية [MUSJ, t.XXVII, 1947, pp.85-86] ثم عرضنا نظام الوقف الحي (المنطوق ـ Vivant) في شحيم ، في بحثنا عن الكلام العربي في شحيم (بلبنان) [MUSJ, t.XXXVIII. 1962, pp.372-375] ، وفي

---

(١) قد يؤدى إلغاء للصوتات القصيرة في آخر الكلمة إلى تكوين المجموعات الصامتية ، أو المقاطع فوق الطويلة (المديدة) Ultra longues ، واللغة تتقبله عادة ، على النقيض من سلوكها في سياق الكلام .

وقد كان ذلك بوساطة النقل في صيغة فَعْل ، وبالإتباع في صيغتي : فُعْل وفُعُل ، تبعاً لتفرقة النحاة العرب ، فقد يتطور مصوت ، ويحل المجموعة الأخيرة ، كما في غُصُن ، بدلاً من غُصْن . [انظر Traité, § 36 i-p] .

كفر صغاب ، فى المؤتمر الدولى الأول لعلم اللهجات العام (لوفان ـ بروكسل ـ أغسطس ١٩٦٠] وكان ذلك في الجزء الثالث من] Communications et Rapports pp. 30-32- لوفان ١٩٦٥] ، وفي بحثنا عن الكلام العربى فى كفر صغاب] BEOD, t.XVIII, 1963-64, pp.96-97 [.

ومنذ ذلك الحين ذكر كثيرون وجود الوقف فى الكلام اللهجى العربى ، ومنهم :] - M.Jiha, Der arabisch Dialekt von, Bišmizzin بيروت ١٩٦٤ [وكذلك] - H. Grotzfeld, Syrisch p.120, § 3 Arabisch grammatik wiesbaden 1965, § 10 [.

ولكن لماذا الوقف بالتحديد ؟ .. لقد سبق أن أثيرت هذه المسألة بصدد الحديث عن العربية الفصحى ، ولكنها لم تلق إجابة مقنعة شافية] Traité § 39 a - b [، ومع ذلك إن أحد النحاة العرب ، وهو رضى الدين الأستراباذى كان قد سبق فقدم الحل ، ووصف الوقف بأنه (تحديد نهاية الخطاب) / تلك هى وظيفة الوقف ،] السابق 39 d. § [. والواقع أن التغييرات التى تقع فى نهاية الجملة بسبب الوقف لها هذه القدرة على التحديد (١) فى السلسلة المنطوقة ، وفى الوحدة التى تكونها الجملة ، وهو يكمل صياغة فرديتها الشكلية ، وبذلك يصبح علامة خارجية مسموعة ، تدل على فرديتها الداخلية ، العقلية .

وفى رأينا أن الوقف ـ فضلاً عن هذا ـ قد لعب دوراً مهما فى تطور اللغة العربية بعد انتشارها خارج الجزيرة العربية ، إثر الفتوح ، وقد كان الفاتحون من أهل البداوة يتكلمون ـ فى مجموعهم ـ عربية عادية تلتزم الإعراب ، أعنى : حين كان نظام مصوتات التغيير ما يزال حياً ولكنهم هم الذين قدموا إلى المستعربين من خلال إسكان الوقف أشكال نهاية مبسطة للكلمات ، حازت

---

(١) بالمعنى الاشتقاقى لعبارة (رسم المعالم والحدود ـ marquer les bornes - les limites) .

على اختيـارهم ، وصارت موضع تفضيلهم ، وهكذا تعلم المستعربون ـ في رأينا ـ من فاتحيهم من أهل البداوة ، عربية دون إعراب ، أو ما يقاربها ، ثم تكلم بها الفاتحون بعد ذلك ، وتلكم هي البداية الأولى للتيار اللهجي في إمبراطورية الخلفـاء .

[انظر مثالنا عن : عربية فصحى ، وعربية لهجية ـ , arabe classique et arabe dialectal] ، وهو منشور في [Travaux et jours , no 12, 1964, pp. 42 - 45] .

* * *

الباب الثانى

الصرف

مقدمة عامة

بعد هذا العرض الذى كشف لنا عن المادة الصوتية المستخدمة اصطلاحاً في اللغة العربية الفصحى ، كما كشف لنا عن مختلف الاتجاهات العامة التى تعمل على تعديلها ، ينبغى الآن أن نعالج البناء العام الذى يتم تنظيم اللغة طبقاً له . فهو نظام خاص جداً ، مغاير تماماً لما ألفناه في اللغة الفرنسية .

ففى الفرنسية يكون تكوين المفردة ـ فى الجانب الأكبر من اللغة ـ على أساس (الإلصاق) : فتضاف سوابق أو لواحق إلى الجزء « الثابت » . ولنأخذ مثلاً الثابت (sabl) الذى نجده فى الكلمة sable = رمل ، إننا نستطيع بوساطة الإلحاق أن نكوّن منه الكلمات : [sabl-er, sabl-erie, sabl-eur, sabl-eux, sabl-ier, sabl-ière, sabl-on, sabl-onn-er, sabl-onn-eux, sabl-onn-ier, sabl-onn-ière.] . كما نستطيع بالسوابق [1] أن نكوّن الكلمات : [en-sabl-er, en-sabl-ement, des-en-sabl-er, des-en-sabl-ement.] [2] .

وهذه المفردات جميعها تكون ما يطلق عليه « أسرة الكلمة » ، إذ إن لها جميعاً « ثابتاً » مشتركاً . وهكذا يمكن أن نصادف فى الفرنسية عدداً مهماً من

---

(١) للكلمات التالية لواحق أيضاً، ولكنا نريد أن نلفت النظر إلى السوابق .

(٢) ينبغى أن نلاحظ بخاصة صياغة الكلمة الانفعالية بوساطة اللواحق : (ailler, ouiller , 'onner , oter , iner , etc ...) . وارجع إلى قائمة السوابق واللواحق فى « الفكر واللغة » للأستاذ برونو F. Brunot, pp. 72 - 74 ، مثلاً : [bafouiller : تلعثم ، و criailler : أكثر الصياح ، و crier : صاح ، و trottiner : هرول بخطى قصيرة ، و trotter : هرول ، و clignoter : بالغ فى طرف العين ، و cligner : طرف العين ، chantonner : غنى بصوت منخفض ، و chanter : غنى] .

الأسرات ، متفاوتاً في عدد أفراده ، ولكن يظل (الأساس) الثابت فيها كما هو . والتغير الوحيد الذى يمكن أن يحدث (والواقع أنه لا تغير مطلقاً) يكون غالباً بسبب الاشتقاق ، فيرجع بالكلمة إلى ثابتها في صيغته اللاتينية ، فيقال مثلاً في كلمة : [peur-eux : peur وفي chaleur-eux وفي valeur-eux : valeur] .

ولكن يقال في كلمة : [vapor-iser, vapor-eux : vapeur وفي liquor-eux : liqueur وفي valor-iser : valeur] .

هذه المجموعات من أسرات الكلمات إنما تكشف عن (آلية) لغوية ، ولكن تبقى بالنسبة إلى الاستعمال العام تدريبات يضعها النحويون أو المدرسون ، لأن الثوابت المستنبطة ليست سوى وحدات نحوية قلما يكون لها واقع في وعي الفرد المتكلم .

أما النظام العربي فهو على نقيض ذلك تماماً ؛ إنه يستخدم جذراً – racine ، لا جزءاً ثابتاً radicale ، والجذر مكوّن من صوامت (صوامت فحسب) ، تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تحديداً ، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوتات التي توضع في داخل الأصل . فالمصوتات إذن هي التي تعطى « صيغة » الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة ، أي : في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبر عنها الجذر .

والجذر ليس سابق الوجود ، ولا يوجد بذاته ، إنه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض ، وإنما ينكشف وجوده بوساطة التحليل ، وهو في هذا يشبه « الثابت » ، ولكن هذا الثابت ليس سوى « وحدة » نحوية ، أما « الجذر » فهو ذو واقع لغوى حقيقي مكوّن من : دالّ : هو مجموعة صوامت معينة ، ومدلول : هو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت [1] .

---

(١) انظر الخاتمة.

وفضلاً عن ذلك إن المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوى ، وإن كان وعيه غير قائم على تفكير .

وفي العربية عدد قليل من الجذور ذوات الصامتين ، أى : الثنائية ، وهي مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هى فى ذاتها جذورها ، وذلك نحو : « يد » ، هذه الكلمات ترجع إلى أصل لغوى سحيق ، وهي تسهم في إثارة مشكلة الحالة الثنائية البدائية ، (رقم ٣ في المذكرات) .

وهناك عدد كبير من الجذور ذوات الصوامت الأربعة ، أى الرباعية ، وهي مسجلة في المعاجم ، ولكن بعض الإحصاءات التى أجريت على النص القرآنى كشفت عن وجود خمسة عشر جذراً رباعياً فحسب ، فى مقابل (١١٦٠) جذراً ثابتاً [١] ، وهي نسبة جد ضعيفة فى نص يعتبر أساسياً فى رصيد اللغة ، فهذا يدل إما على قلة استعمال هذه الجذور الرباعية ، وإما على أن لها مصدراً آخر غير النصوص (وربما صدق ذلك أيضاً على الثنائى) . والواقع أن بعض علماء المعاجم العرب ، كالأزهرى مثلاً ، قد جمعوا الثروة اللغوية مباشرة من الوسط البدوى ، فالجذور الرباعية قد يكون مصدر جانب منها التوسع في أصل ثلاثى ، على ما هو مبين فيما بعد (ص ١٩٧) ، وإن ظلت هذه الجذور من حيث الاشتقاق منتجة بقدر غير كبير .

والجانب الأكبر من المفردة العربية يأتى من جذر ذى ثلاثة صوامت : الجذر الثلاثى ، ويبقى هذا الجذر أساس هذه المفردة ، ولسوف نسوق مثالاً على نوع الاشتقاق ابتداء من الأصل ، فلعل ذلك يفهمنا بوضوح ما سبق أن سقناه من حقائق مجردة .

وليكن ما نختاره هو الأصل (ك ت ب) ، الذى يدل على « الكتابة » من حيث هى فكرة عامة ، ومنه يشتق « كَتَبَ » ، و « كُتِبَ » ، و « كَتَّبَ » ،

(١) انظر : GLECS, VI, p. 71 .

و « كَاتَبَ » ، و « كُوتِبَ » ، و « كِتَابٌ » ، و « كَاتِبٌ » ، و « كُتُبٌ » ، ــ و « كُتَّابٌ »[1] .

الآن نفهم الفرق الكلي بين هذا النظام الاشتقاقي ونظام اللغة الفرنسية ، فنحن نستخدم في الفرنسية جزءاً ثابتاً لا يتغير ، وهو في الواقع مكوّن من صوامت ، ومصوتات متداخلة في هذه الصوامت ، بحيث يصاغ من العنصرين كلٌّ لا يقبل التجزئة . ولكي نكون الكلمات نضيف إلى هذه الأجزاء الثابتة زوائد ، سواء في صدرها ، وهي السوابق ، أم في عجزها ، وهي اللواحق . أما اللغة العربية فإنها تبدأ من الجذر ، وهو الهيكل الصامتي الذى يشكل بنيّات مختلفة بإدخال المصوتات ، ففي الكلمات التي ذكرناها جميعاً نجد جذراً واحداً هو : (ك ت ب) متضمناً ذلك المعنى العام « الكتابة » ، والواقع أن هذه الكلمات المشتقة لا يختلف بعضها عن بعض في حقيقة الأمر ، وإنما تأخذ معانيها المحددة بوساطة المصوتات المقحمة داخل « الجذر » :

كَتَبَ a - a (فتحتان قصيرتان) في katab (a)

كَاتَبَ ā - a (فتحة طويلة + فتحة قصيرة) في kātab (a)

كُتِبَ u - i (ضمة وكسرة قصيرتان) في kutib (a)

كُوتِبَ ū - i (ضمة طويلة + كسرة قصيرة) في kūtib (a)

كَتْب a (فتحة قصيرة) في katb

كِتَاب i - ā (كسرة قصيرة + فتحة طويلة) في kitāb

كَاتِب ā - i (فتحة طويلة + كسرة قصيرة) في kātib

كُتُب u - u (ضمتان قصيرتان) في kutub

---

(1) سوف نحدد فيما بعد (ص ١٨٢) وما بعدها كيف ينبغي في رأينا تقسيم الفعل العربي وتلقيبه .

فإدخال المصوتات داخل الجذر الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية ، ولكنا إذا تأملنا المصوتات التي دخلت في الأمثلة المذكورة لاحظنا أن المسألة ليست متعلقة بطوابع المصوتات فحسب ، بل بمدتها ـ طويلة أو قصيرة ، فالأمثلة : كَتَبَ katab (a) ، وكَاتَبَ kātab (ā) ـ كُتِبَ kutib (a) ، وكُوتِبَ kūtib (a) ـ لا يختلف بعضها عن بعض إلا بطول مصوت الصامت الأول من الجذر ، والمثالان : كِتَاب kitāb وكَاتِب kātib يختلفان في طول المصوت (ā) ، ومكانه بالنسبة إلى المصوت (i) .

وهكذا نرى الأهمية الأساسية للمصوتات في العربية ، إذ إن لها دوراً بنائياً ، أما في الفرنسية فلا معنى للمصوتات الطويلة ، إذ نشعر بفرق ضئيل في المدة بين الفتحتين في الكلمتين (patte و pâte) (مصوت â ذو مدة متوسطة) ، كما أن بينهما فرقاً في طابع المصوت أيضاً ، فـ (a) في patte غيرها في pâte ، ولكن حالات كهذه لا تكفي للتدليل على ميزة طبيعية لهذا النطق الخاص بالمصوتات الطويلة [1] . ولذا يجب أن نكون حذرين في هذه النقطة ، وإلا عجزنا عن الفهم ، أو ضحكنا من أنفسنا : فكلمة (gamāl ـ جمل) تعني حيواناً ، ولكن (gamal ـ جمال) تعني وصفاً شريفاً [2] .

رأينا أن كلمة « كُتَّاب » هي جمع « كاتب » ، والصوت الثاني في الجذر وهو التاء مضعف ، وقد جرت الكتابة العربية على أن تستخدم في هذا الصدد علامة « التشديد » ، بخلاف التسجيل بالرموز الصوتية ، حيث نكتب الصوت المضعف مرتين متواليتين . والواقع أن التضعيف يمثل في الذوق اللغوي العربي

---

(١) لدراسة المدى الذي يحمل من المصوتات القصيرة في الفرنسية مصوتات ذات مدة متوسطة (أي ليست طويلة بالمعنى الصحيح) . انظر Le systèm de la qualité vocalique في كتاب Phonétique historique du français ، للأستاذ فوشيه P. Fouché ، Introduc-tion باريس ١٩٥٢ ، pp. 88-89 .

(٢) أي ليس الفارق بينهما سوى طول المدة في المصوت الثاني ، وشتان ما بين معنييهما . (المعرّب) .

عملية النطق بالصوت الصامت مرتين متواليتين تمثيلاً جيداً ، دون انفصال في استمرار النطق .

والواقع من ناحية أخرى أن تأثير الصياغات الصرفية قد يؤدي إلى فصل الصوتين إلى فونيمين متميزين ، ولنأخذ على ذلك مثالاً ، كلمة : تفّاح (اسم جماعة) ، (وهي في ظاهرها بزنة « كُتّاب » ذاتها) فجمعها المكسر (تفافيح) .

وينبغي أن تراعي الدقة في النطق بالتضعيف ، فالنطق بكلمة (كُتّاب) : بصورة (كتاب) لا يكون مفهوماً ، لأن هذه الكلمة لا معنى لها ، وهي بعامة لا وجود لها . وهناك كلمات لا يفرق بينها سوى التضعيف وحده ، ومن ذلك الصيغة الأولى والثانية للفعل : (قَتَلَ وقَتَّلَ ، وكَذَبَ وكَذَّبَ ، وكَشَفَ وكَشَّفَ) ، وبذلك يظهر لنا أن للتضعيف دوراً بنائياً في اللغة العربية .

أما الفرنسي فإنه يخضع لعاداته اللغوية عندما يصادف كلمات ذات تضعيف ، فهو يكتب الصوت المضعف هكذا : Dictionnaire, grammaire ، ولكنه لا ينطقه [1] ، على حين أن العربي إذا فاته ملاحظة التضعيف لا يعد نطقه غير دقيق فحسب ، بل يكون غير مفهوم أيضاً .

وخلاصة القول أن الطرق الأساسية في اللغة العربية هي : أن يؤخذ من الجذر المكوّن من أصوات صامتة فحسب ، كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الجذر ، وإضافة هذه المصوتات ليست اعتبارية ، وإنما هي مقيدة

(١) يأتي في داخل الجملة أحياناً عدد من المضعفات ينشأ عن تمثل الصامت الأخير في كلمة مع الصامت الأول في أخرى تالية لها ، كما في : un bec crochu - ça ne coup(e) pas ، ومع ذلك إن الفرنسية ليست لغة ذات تضعيف ، فليس في داخل كلماتها مضعف ، ما خلا ظروفاً خاصة .

بطابع المصوت وكميته ، وتضعيف الصامت الثاني أو الثالث من الأصل يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانات هذه التغيرات الداخلية . ويطلق على هذا النظام : « نظام تعاقب المصوتات » ، أو « نظام التحول الداخلي » . ويبدو لنا أن التسمية الأخيرة أفضل ، لأن الأولى تقتصر على أثر المصوتات ، أما الثانية فتسمح بإدخال التضعيف ضمن مجموع التغييرات الداخلية ، وفضلاً عن ذلك فإنها تحدد وصف هذه التغييرات بأنها « داخلية » .

لقد أفضنا في الحديث عن هذا التحول الداخلي ، فهل معنى ذلك أن اللغة العربية تجهل نظام السوابق واللواحق ؟ ... كلا ... فإن لديها عدداً قليلاً من كلا النوعين ، وهذا الإلصاق يمنحها وسائل ثراء ذات بال ، ولكنها خاضعة لتأثير التغير الداخلي . ولسوف نعالج موضوع « الإلصاق » في مكانه .

هذا الذي قدمنا من الحقائق كان الغرض منه أن نشير بعامة إلى طرق الاشتقاق في العربية ، مع بعض أمثلة تمثل هذا العرض المجرد ، ولكن من الواجب أن ندرس الآن في كثير من التفصيل طريقة حدوثه .

ولتقريب آثار هذا التحول الداخلي في كلمة ما إلى الأذهان ، في سرعة وبساطة ، يؤتى بجذر من الجذور اللغوية ـ كيفما اتفق ـ والهدف منه تحقيق الصوامت الثلاثة في الجذر الثلاثي ، بطريقة مجردة ، كما هي في أصل وضعها اللغوي . وقد اختار النحاة العرب الجذر (ف ع ل) (الذي يأتي منه الفعل : فَعَلَ) . أما اللغويون الأوربيون فيختارون بدلاً منه غالباً الجذر (ق ت ل) (الذي يأتي منه الفعل : قَتَلَ) ، والغرض من ذلك تحاشي صعوبة النطق بالعين ، كما يتفادون بذلك احتمال التشابه في التسجيل (١) : فالفاء أو القاف تحدد الصامت الأول من الجذر الثلاثي ، والعين أو التاء تحدد الصامت الثاني ، واللام تحدد الثالث . ونحن نستخدم هنا الجذر (ق ت ل) .

(١) يريد تشابه صورة العين (ʿ) بصورة الهمزة (ʾ) . ويلاحظ القارىء أنا تبعنا في التعريب اختيار النحاة العرب . (المعرِّب) .

وبعد أن يؤتى بهذا الجذر المتفق عليه يضاف إليه ما تتميز به صيغة الكلمة المصوغة ، وبذلك يتحصل لدينا مثالها الأصلي الذى ترجع إليه ، أى : صورتها [1] وهو ما أطلق عليه العرب في مصطلحاتهم كلمات : « وزن » أو « صيغة » أو « بناء » .

فكلمة « كُتَّاب » التي سبقت بزنة « فُعَّال » ، وكلمة « كَاتب » بزنة « فَاعل » وهكذا . وهى طريقة سهلة ، سوف نستخدمها ـ منهجاً تعليمياً ـ لتقديم الأمثلة الأصلية التي تجرى عليها صياغة الكلمة العربية .

ومن هذا المنبع السهل : منبع التحول الداخلي ، استمدت العربية الفصحى من جذورها الثلاثية ثروة هائلة من المفردات ، مع أنها لم تحاول أن تفيد من جميع التشكيلات الممكنة في تقابل المصوتات ، وهذا واضح فى الصياغة الاسمية التي سوف نعالجها ابتداءً ، وقد نتج من هذا التحول الداخلي أن نمت الكلمات العربية في مجموعات ، سوف نبدأ في علاجها بالأسهل ، ثم نتابع تقدمنا تبعاً لكثرة العناصر الداخلة على الأصل الاشتقاقي .

* * *

(١) يستخدم بعض اللغويين هنا كلمة : « schéme » (ومعناها النموذج أو الصورة المبسطة) ولقد استخدمنا هنا – فيما عدا أحوالا نادرة – كلمة (forme) ، وهى التي جرى على استخدامها النحو العربي ، وهى أيضاً أكثر إلفاً . ولقد نستخدم اتفاقاً كلمة : « وزن » التي استخدمها العرب ، ولها ولاشك فائدة ، هى خلوها مما يتوارد في الفرنسية على كلمات مثل : « forme » أو schéme » .

أوليات فى الصرف الاسمى

أ ـ « الإعراب »

ينبغى ضرورة أن يشار فى نطاق الجملة إلى علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وبعبارة أخرى : إلى وظائفها . فالفرنسية تحدد وظيفة الأسماء بموقعها فى الجملة ، أو بأن تزودها بأداة من الأدوات ، وهذا التحديد يبقى دائماً خارج الأسماء ، ولنأخذ مثلاً الجملة : (Le loup a mangé l'agneau) (الذئب أكل الحمل) ـ فكلمة « Le loup » مسند إليه كما نعلم ، لأنها تسبق الفعل ، وكلمة « l'agneau » مفعول به مباشر لأنها جاءت بعد الفعل . ويكفى أن نقلب المواقع حتى يعكس المعنى أيضاً : « l'agneau a mangé le loup » (الحمل أكل الذئب) . هذا التغير إذن هو الذى يبرز القيمة المحددة لموقع الأسماء بالنسبة إلى وظائفها : مسنداً إليه ومفعولاً مباشراً . ولو أننا أردنا أن نحدد أى حمل هو ؟ ... لأمكننا أن نقول : «l'agneau du berger» حمل الراعى » ، فكلمة : berger ـ أصبحت مفعولاً به معرفاً باستعمال الأداة : de (du=de le) .

وهناك لغات تشير إلى وظائف الأسماء فى الجملة بإضافة لاحقة ـ تتغير تبعاً لهذه الوظائف (وقد يشمل ذلك إشارات إلى النوع والعدد وغير ذلك) .

هذه اللاحقة لا تقبل الانفصال عن الاسم الذى يستشعر الذهن فيه وحدة قائمة بذاتها ، فتحديد وظائف الاسم قد أصبح متصلاً بالاسم ، وذلك ما يطلق عليه Déclinaison أو « الإعراب » ، والذين درسوا اللاتينية يعرفون فيها خمسة أوجه إعرابية فى ست حالات ، كما نجد بين اللغات الأوربية الحية أن

الألمانية واللغات السلافية تتصف بالإعراب . والعربية الأدبية الفصحى هي كذلك لغة ذات إعراب ، وفي ضوء هذه العلاقة سوف ندرس : المفرد والمثنى والجمع .

١ـ « المفرد »

للاسم المفرد في العربية إعرابان : الأول في ثلاث حالات ، وهو قديم ، موروث ، والثاني في حالتين ، وهو خاص بالعربية [١] ، ومما يلاحظ أن الإعراب لا ينفصل عن تعبير التعريف والتنكير .

الإعراب الأول :

وحالاته الثلاث هي : الرفع والجر والنصب [٢]

فالرفع : حين يكون الاسم مسنداً إليه (فاعلاً أو مبتدأ) ، أو مسنداً (خبراً) ، ولاحقته : (u) (الضمة فقط) حين يكون معرفة ، و (un) (الضمة + التنوين) حين يكون نكرة .

والجر : حين يكون الاسم مفعولاً به مخصصاً أو معرفاً (أي : محدداً determinatif) ، وعلامته (i) (الكسرة فقط) حين يكون معرفة ، و (in) (الكسرة + التنوين) حين يكون نكرة .

والنصب : وهو حالة المفعول به المباشر ، ولاحقته (a) الفتحة فقط ، حين يكون معرفة ، و (an) (الفتحة + التنوين) حين يكون نكرة .

ومثال هذا الإعراب الأول :

---

(١) يطلق غالباً على كلمات الإعراب الأول Triptôte ؛ أي : ذات أوجه إعرابية ثلاثة ، ويطلق على كلمات الإعراب الثاني Diptôte ؛ أي : ذات وجهين إعرابيين .

(٢) هذه التسميات (يقصد ما يقابلها في الفرنسية : (nominatif, génitif, accusatif) مأخوذة عن النحو اللاتيني ، وهي معروفة وسهلة ، ولكنا بداهة لا ندخل هنا النحو اللاتيني ولا مفاهيمه .

في الرفع : الرجلُ ar-rağulu (معرفة) ، ورجلٌ rağulun (نكرة) .

وفي الجر : الرجلِ ar-rağuli (معرفة) ، ورجلٍ rağulin (نكرة) .

وفي النصب : الرجلَ ar-rağula (معرفة) ، ورجلاً rağu-lan (نكرة) .

هذا التمثيل يسمح بتحديد المراد من مصطلح « المعرفة والنكرة » : فاللواحق : (an, in, un) تستتبع بذاتها التنكير ، واللواحق (a, i, u) تضاف إلى الاسم المعرفة : سواء أكان معرفاً بالأداة كما في المثال ، أم بدونها ، بأن كان مفعولاً محدداً (بالإضافة) ، كما في قولنا : (رأسُ الرجلِ) أو (رأسُ رجلٍ) . (رقم ٨ في المذكرات) .

الإعراب الثاني :

وهو يجعل الرفع في مقابل الحالتين الأخريين « فلاحقة الضمة (u) للمسند والمسند إليه ، ولاحقة الفتحة (a) مشتركة بين حالتي النصب والجر .

أ ـ فعندما يلحق هذا الإعراب الأسماء الأعلام : الأعلام الأجنبية (الأعجمية) ، وجانباً من الأعلام العربية ، يكون إعراب معرفة ، ذلك أن العلم هو المعرفة بمعناها الحق ، وهو في هذه الحالة لا تتصل به أداة ، لأنه معرفة بذاته ، واللاحقتان « الضمة (u) والفتحة (a) هما لاحقتا اسم معرف بطريقة أخرى [1] . مثال ذلك :

(١) أي طالما ظلّت أعلاماً ، فإن هذه الأعلام الأعجمية تحتفظ بهذا الإعراب الثاني ، فإذا ما عمم هذا العلم بأن أصبح اسماً مشتركاً فإنه يرجع طبيعياً إلى الإعراب الأول ، فيقال مثلاً افتراضاً : « ربَّ بيروتٍ رأيتها » ، أي في أسفاري .

فى الرفع : بيروتُ bayrutu ــ عمرُ umaru‘

وفي النصب والجرّ : بيروتَ bayruta ــ من بيروتَ ، عمرَ umara‘ ــ من عمرَ .

ب ــ وعندما يلحق الأسماء المشتركة أو (الصفات) ، فهو إعراب للنكرة ، وهذه ملاحظة صادقة تمام الصدق ، حتى إنه عندما تصبح هذه الأسماء (أو الصفات) معرفة ، سواء بالأداة ، أم بالإضافة ، أى : بمفعول به معرف ، فإنها تهجر هذا الإعراب ، لتتبع الإعراب الأول ، من الحالة الأولى إلى الثالثة . فلاحقتا : الضمة (u) والفتحة (a) تستتبعان إذن بذاتهما التنكير ، ومثال ذلك :

حالة الرفع :

صحراءُ (saḥrā'u) نكرة مرفوعة ، ولكن المعرفة : الصحراءُ (aṣ-ṣaḥrā'u) .

حالتا الجروالنصب :

صحراءَ (ṣaḥrā'a) نكرة مجرورة ، ولكن المعرفة : الصحراءِ (as-ṣaḥrā'i) .

صحراءَ (ṣaḥrā'a) نكرة منصوبة ، ولكن المعرفة : الصحراءَ (aṣ-ṣaḥrā'a) .

ملاحظات :

أولا : الأعلام العربية التى لا تتبع هذا الإعراب الثانى ، تدخل فى الإعراب الأول ، فبعضها تتصل به الأداة مثل « الحارث » ، والآخر تتصل به لواحق التنكير وهى : الضمة (un) ، والكسرة (in) ، والفتحة (an) ، مثل :

(جعفرٌ ومحمّد) ، وهذه اللواحق تتنافى مع كون الاسم علماً ، حيث ينشأ عن ذلك قضية عسيرة في الصرف العربي هي : كيف نقرر أن علماً من الأعلام الخاصة ، معرفاً على أتم وجوه التعريف ، تتصل به لاحقة هي من علامات التنكير ؟ ... وهذا يحتاج إلى تفسير آخر .

ثانيا : يوجد في كلا الإعرابين أعلام ، وأسماء مشتركة ، وصفات ، فأما الأسماء المشتركة والصفات فإن أمرها يتوقف على الصيغ : إذ يشمل الإعراب الثاني بعض صيغ جمع التكسير ، وبعض الصيغ التي يتدخل فيها اعتبار السوابق واللواحق ، كما يشمل فضلاً عن ذلك بضعة أسماء فرادى (انظر قواعد النحو) . وهذا الإعراب أقل شيوعاً من الأول ـ أما بالنسبة إلى الأعلام ، فإن الأسماء الأعجمية لا تشتمل على صعوبة ما ، إذ ينطبق عليها الإعراب الثاني (فيما عدا بعض المستثنيات النادرة) ، ولكن فيما يتعلق بالأسماء العربية التي تتقاسم بين الإعرابين فإن الأمر معقد ، بحيث ينبغي أن تحفظ الأعلام عن ظهر قلب .

ويبقى أن نشير إلى أن الإعراب في ذاته ليس عنصراً يميّز بين الأعلام والأسماء المشتركة والصفات (بصرف النظر عن الأعلام الأعجمية) .

ثالثا : هنالك بعض الأحداث الصوتية التي ينتج منها ما يشبه التصريف الخاص ، للأسماء والمشتقات ، والصفات التي يكون الصامت الثالث في جذرها معتلاً بالواو أو بالياء ، ومثال ذلك في حالتي الرفع والجر : قاضٍ qāḍin ، القاضي al-qāḍī ، وفي حالة النصب :قاضياً qāḍiy-an ، القاضيَ al-qāḍiya ، (الأصل : ق ض ي) ، ونحن وإن كنا قد ذكرناه هنا في يسر ، فإن القارىء مرجو أن يرجع إلى كتابنا : (دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣) .

رابعا : هناك كلمات من هذه الجذور ذاتها ـ المعتلة بالواو أو الياء ، تلزم

حالة واحدة في نهايتها : فتحة طويلة (ā) دائماً ، وتتغير هذه الفتحة الطويلة إلى : فتحة قصيرة + تنوين (an) في التنكير . ومثال ذلك : الهدى al-hudā (وهدىً hudan) ، والمعنى al-ma'nā (معنىً ma'nan) ، وهذا يحدث على وجه التحديد عندما تكون هذه الفتحة الطويلة نتيجة تطور الأصل الثالث الضعيف ، وهو هنا الجذر : هـ د ى – في المثال الأول ، والجذر : ع ن ى – في المثال الثاني ، ولكنه لا يحدث حين يكون المصوت الطويل لاحقة (هي ألف التأنيث المقصورة) . هذه الأحوال كلها لا إعراب فيها ، وقد قدمنا تفسيراً صوتياً لهذه النهاية في كتابنا : (دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٥٣) .

أما الضمة (u) الأخيرة التي لا تتغير في أواخر بعض الظروف مثل (قبلُ ، من قبلُ) ، و (فوقُ وإلى فوقُ) ، فليس يفسرها سوى تاريخ اللغة القديم ، إذ هي بقية حالة ظرفية تكميلية في السامية المشتركة ، وقد احتفظت هذه الحالة بحيويتها في اللغة الأكدية .

٢- الجمع الخارجي والمثنى

ينبغي أن نميز بين نوعين من الجموع : الجمع الخارجي ، والجمع الداخلي . فالجمع الخارجي يصاغ بإضافة لواحق وقفنا لعلاجها هذا المبحث .

ولكل من الجمع الخارجي والمثنى حالتان إعرابيتان : حالة الرفع ، في مقابل حالتي النصب والجر ، ولهاتين الحالتين لاحقتان :

المذكر : الجمع المرفوع : ونَ (ūna) (ū + na) ، والمثنى المرفوع : آنِ (āni) : (ā + na>ni) .

الجمع المنصوب والمجرور : ِين (īna) (ī + na) ، والمثنى المنصوب والمجرور : أينِ (ayni) (ay + na>ni) .

المؤنث : الجمع المرفوع : آت (ātun, ātu) ، والمثنى المرفـوع : آن (āni) .

المنصوب والمجرور : آت (ātin, āti) ، والمثنى المنصوب والمجرور : ايْنِ (ayni) .

ولنأخذ على ذلك أمثلة من الكلمات : فكلمة « مؤمن » و « مؤمنة » :

المذكر :

الجمع المرفوع :	المؤمنونَ
المنصوب والمجرور :	المؤمنينَ
المثنى المرفوع :	المؤمنانِ
المنصوب والمجرور :	المؤمنينِ

المؤنث :

الجمع المرفوع :	المؤمناتُ
المنصوب والمجرور :	المؤمناتِ
المثنى المرفوع :	المؤمنتانِ
المنصوب والمجرور :	المؤمنتينِ

ملاحظات :

أولاً : في مثنى المذكر وجمعه نجد أن اللواحق مركبة كما هو مبـين ، و(نَ) (na) هي أيضاً قابلة للانفصال ، فعندما يضاف الاسم إلى مفعول به

محدد لا تتدخل (na) ، وبذلك تأخذ اللواحق صورتها القديمة ، ففي الجمع : ضمة طويلة (ū) ، وكسرة طويلة (ī) ، وفي المثنى : فتحة طويلة (ā) ، ومصوت مزدوج (ay) ، و(هذا الاسم لا تلحقه أداة التعريف) . وذلك مثل : (مؤمنو لبنان) . وهذه هي الحالة الوحدة التي يكون فيها للواحق الجمع والمثنى دور التعريف أو التنكير .

أما في المثنى فقد تحولت (na) إلى (ni) بتأثير المخالفة (انظر ص ٦٣ ـ ٦٤) ، وقد تدخلت هذه الظاهرة نفسها بالنسبة إلى جمع المؤنث فأحالت علامة المنصوب (ātan) إلى (ātin) ليماثل المجرور .

لكن لواحق جمع المؤنث هذه ليست قليلة الأهمية في التعريف أو التنكير ، كلواحق جمع المذكر والمثنى ، فالأسماء والصفات التي تتصل بها لواحق جمع المؤنث تسلك مع هذه العلاقة مسلك الأسماء أو الصفات المفردة في الإعراب الأول ، مع فارق هو : تحوّل نهاياتها من (ātan-āta) إلى (ātin-āti) .

ثانياً : في مثنى المؤنث تضاف لواحق التثنية كما هي إلى اللاحقة الدالة على التأنيث ، (إذ إن هذه اللواحق لا تدل على النوع) ، ففي « مؤمنة » نجد لاحقة التأنيث هي (التاء ـ at) ، وفي « صحراء » نجدها (آء ـ 'a'u) [١] ومثناها : صحراوان (ṣaḥrāw-āni) ، وفي « أُنثى » نجدها (ا ـ ā) [٢] ومثناها : « أنثي ـ انّ » ('unṯay-āni) .

ثالثاً : هذه اللواحق : (ū-ūna) في جمع المذكر ، و (ā-āni) في

(١) هي ألف التأنيث الممدودة . (المعرّب) .
(٢) هي ألف التأنيث المقصورة . (المعرّب) .

المثنى ـ سوف نجدها بهذه المعانى ذاتها فى تصريف الأفعال ، وفى الضمائر (1) .

ب - : الجمع الداخلى :

كان حديثنا عن الإعراب طريقاً إلى عرض وسائل التعبير عن المفرد ، والجمع (الجمع الخارجى) ، والمثنى . هذه المعانى لا تنفك فى الواقع عن معنى لواحق الإعراب ذاتها ، تلك اللواحق ذات الصلة بالتعريف والتنكير أيضاً .

أما الجموع الداخلية ـ جموع التكسير ـ فإنها تخرجنا من نطاق هذه الخصائص المتصلة بلواحق الإعراب . فهذه الجموع المكسرة ليست جمعاً لمفرد ، شأن الجمع الخارجى (2) ، وإنما هى تسلك مسلك كلمة أخرى بالنسبة إلى المفرد ، وهى فى حالات إعرابها مشابهة لسائر الأسماء المفردة، سواء فى ذلك أسماء الإعراب الأول أو الثانى ، بحسب الصيغ .

وقد حدثت هذه الجموع المكسرة ، لا بوساطة الإلحاق ، ولكن بتأثير التحول الداخلى ، الذى تكاثرت أشكاله هنا بصورة مدهشة ، وسجل رايت فى (الجزء الأول صفحات ١٩٩ وما بعدها) ثمانياً وعشرين صيغة لهذه الجموع ، فضلاً عن خمسة جموع أخرى خاصة ، لما يطلق عليه لدينا بطريقة غير دقيقة ، ولكنها مناسبة : (جموع الرباعى) ، فيتحصل لدينا ثلاث وثلاثون صيغة .

---

(1) الجمع الخارجى هو الجمع الخاص بالمشتقات (اسم الفاعل ، والمفعول) ، وبالصيغ فَعّال (اسم فاعل للمبالغة واسم حرفة) ، وفَعِل (صفة) ، وبالصفات ذات النسبة (اللاحقة ىّ ـ iyy ـ) . (ونجده أيضاً فى بعض الحالات الأخرى ، انظر : رايت جـ ١ ص ١٩٥) . وبالنسبة إلى الاستعمالات الأخرى لجمع المؤنث الخارجى انظر نفس المرجع ص ١٩٧ . ومع ذلك إن الجمع الخارجى يظل مقيد الاستعمال ، وتفضل اللغة عليه فى الأسماء الصفات الجمع الداخلىّ الذى سيكون موضوع الحديث .

(2) لا يمكن أن نرى علاقة مباشرة بين المفرد والجمع إلا فيما يتصل بالمفرد بزنة (فِعْلَة و فُعْلَة) ، (وفى النادر فَعْلة) حيث يصير الجمع (فِعَل وفُعَل) ، مثل : قِطْعة وقِطَع ، وصورة وصُوَر .

هذه الجموع ليست من الصعوبات الدقيقة في اللغة العربية ، ومن أمثلتها : « كَلْب » الذى يجمع على « كلاب و أَكْلُب » ، ثم على « أكالب » ، و « جَمَل » الذي يجمع على « جِمَال ، وأجْمَال » ، و « رَغِيف » الذى يجمع على « رغف ، ورغف ، ورغفان ، وأرْغِفَة » ، و « مدرسة » التى تجمع على « مدَارِس » ، و « تلميذ » الذى يجمع على « تلاميذ ، وتلامذة » ، ومن السهل أن نميز في هذه الأمثلة الجموع التى تتبع الإعراب الثانى ، وهو أمر ذو استقلال كامل عن المفرد .

وتفرق العربية في الجمع بين قلة العدد وكثرته ، وقد جعلت للعدد القليل ، وهو ما كان من ٣ ـ ١٠ ، صيغ : (أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفِعْلَة) ، وجعلت للعدد الكثير وهو ما كان من (١١) إلى ما فوق : مَا تبقى من الصيغ .

وفى رأينا أن الصيغ الثلاث الأولى ـ وهى الأكثر استعمالاً ـ ربما أمكن تفسيرها بوساطة السابقة ('a) أو (الهمزة) ملصقة بجمع مكسر : فـ / ءَ + فعـل ، أفْعل ، و ءَ + فعَال ، أفْعَال ، وءَ + فعل ، أفْعل ، أفْعلـة (at) ، وبذلك تكون السابقة (ءَ – 'a) طريقة للدلالة على تقليل في العدد [1] ، أى على قلة العدد .

والجموع المكسرة هى ثمرة التحول الداخلى ، ولكنها لم تكن فى جميع تفصيلاتها جموعاً : بل تأتى من طريق (أسماء الجماعة) (collectifs) ، التى أصبحت جموعاً ، وأسماء الجماعة هذه ذات صلة بالأسماء المجردة ، أسماء المعنى ، أى : المصدر وغيره . ولعلّ ذلك يتطلب منا علاجاً خاصاً لا نجد له مكاناً هنا .

---

(١) انظر فيما بعد (صفحة ١٢٥ وما بعدها) الصلة بين التصغير والتكبير : فـ (ءَ ـ 'a) أداة تكبير في صيغة أَفْعَل التفضيل ، ومن الممكن أن تعبّر عما له ارتباط بغيره ، وهو التصغير . ولكن لما كان الحديث متصلاً هنا بالعدد فإن من اللائق بلا شك أن نستعمل كلمة (التقليل) في مقابل (التكثير) الذي يتجلى في جموع الجمع .

ج ـ اسم الجماعة

استطاعت جموع التكسير أن تلقي ظلالاً من الشك حول أهمية أسماء الجماعة في العربية الفصحي . والواقع أن اسم الجماعة في هذه اللغة يعتبر فصيلة نحوية ينبغي معالجة فهمها .

فأسماء الجماعة ليست جموعاً ؛ إذ إن الجموع : « تعين تعدداً في الكائنات أو في الأشياء المتمايزة » ، ولكن أسماء الجماعة على العكس من ذلك : « قدّر أو تدماج بين أشياء كثيرة ، دون اعتبار للوحدات المكوّنة [1] » . فاسم الجماعة هو الكتلة التي تتلاشى فيها فردية أجزائها ، هو تلك الكتلة التي نتصورها وتؤلف ـ من حيث هي وحدة ـ نوعاً من المفرد . واسم الجماعة على هذا الاعتبار لا يمكن أن يكون متعدداً ، اللهم إلا إذا قصدت به الإشارة إلى تعدد الوحدة الممثلة بوساطة اجتماع أفرادها .

ففي الفرنسية نجد أن كلمة confrérie (زمالة) اسم جماعة يمكن أن يدل على أربع وحدات ، فيقال : 4 confréries (أي أربع زمالات) ، ولكن لا يمكن أن يكون بمعنى (أربعة زملاء) .

وعندما يكون من الممكن أن يدل اسم الجماعة على تعدد عناصره فتلك أمارة على أنه خرج من فصيلته ، من حيث هو اسم جماعة ، ليصبح جمعاً ، ففردية الأجزاء قد تمايزت ، ومن هنا يمكن أن تتوزع بحسب الأعداد المختلفة .

(1) انظر معجم المصطلحات اللغوية lexique de la termfinologie linguisfique ، للأستاذ J. Márouzeau باريس ١٩٣٣ – ص ٥٦ و ١٦٩ . وتأكيد هذه النقاط من عملنا نحن .

ولقد تطور كثير من أسـماء الجماعة إلى جموع تكسـير ، ولكن صيغة « فَعْل » ظلت في حالة اسم الجماعة ، ولم تتحول مطلقاً إلى متعدد : وذلك مثل : رَكْب وصَحْب وحَضر ، إلخ ...

وقد عرفت العربية أيضاً كثيراً من أسماء الجماعة في مقابل (اسم الوحدة nom d'unité) (المشار إليه فيما بعد) ، بزنة : فَعْل ، وفَعَل ، وفَعَال إلخ ... ولكن من الواجب أن نذكر صياغة لاسم الجماعة بوساطة إلحاق (التاء المربوطة ـ at) باسم الفاعل ، نحو : المارّة والمسلمة ، أو إلحاقها بالصفة ذات النسبة ، هذه الطريقة ـ التي مازالت مستعملة كثيراً ـ تسمح بتعيين الطوائف والمجموعات والأحزاب ، فيقال : المروانية ، والإسماعيلية [١] ، وتضع العربية في مقابل اسم الجماعة (اسم الوحدة) ، الذي يعين الفرد بالقياس إلى الجماعة ، ويصاغ هذا الاسم أيضاً بوساطة التاء المربوطة الملحقة ، بأن تلحق بأسماء الجماعة المطلقة على الحيوانات ذات الغريزة الجماعية ، وعلى الحشرات الاجتماعية ، وعلى النباتات المتجمعة ، وعلى سائر الكائنات المتكتلة بفعل الطبيعة ، وذلك حين تراد الدلالة على الواحد بالنسبة إلى هذه التكتلات الطبيعية ، فلفظ (حمام) اسم جماعة يأتي منه اسم الوحدة (حمامة) ، ولفظ (نحل) اسم جماعة يأتي منه (نحلة) ، ولفظ (نخل) يأتي منه (نخلة) ، ولفظ (ورق) يأتي منه (ورقة) ، إلخ ...

د ـ النوع

تفرق العربية بين المذكر والمؤنث ، فللمؤنث لواحق ، وليس للمذكر شيء [٢] . هذا النوع المعبر عنه بالمؤنث (نوع نحوى) ، لا ينطبق على النوع

(١) النسبة إلى مروان وإسماعيل : مرواني وإسماعيلي ، ثم تلحق التاء بالنسبة . (المعرّب).

(٢) لا يدخل في هذا الكلام الإشارة إلى جمع المذكر باللواحق : الضمة الطويلة (ū) ، والضمة والنون (ūna) ، والكسرة الطويلة (ī) ، والكسرة والنون (īna) ، وهي اللواحق التي تحدد حالته الإعرابية .

الطبيعي ، الجنسي ، فقد يتوافق معه ، وقد يختلف عنه تماماً . ومن ذلك أن الكلمات التي تعبر عن حالات مؤنثة بصورة نوعية تتمثل عادة بغير لاحقة تأنيث : نحو : عاقر ، حامل ، ومرضع .

وأكثر من ذلك نجد أنه قد يشار إلى النوع الطبيعي بكلمات مختلفة ، فكلمة : « حمار » مؤنثها : « أتان » ، وكلمة « ديك » مؤنثها : « دجاجة » ، وهناك أيضاً عدد من الكلمات لم تلحقها علامة التأنيث ، ومع ذلك عولجت نحوياً على أنها مؤنثة ، ومن ذلك أسماء الأعضاء المزدوجة في الجسم نحو : يد ورجل وعين ، إلخ ... وأسماء الرياح والقرى والمدن ، وأولها كلمة « أرض » ، إلخ ...

وهناك قرابة ثلاثين كلمة بالإضافة إلى أسماء الحروف الهجائية ، معدودة من النوع المشترك بين المذكر والمؤنث ، ومثال ذلك : سكين ، وسلّم ، وخمْر .

ولواحق المؤنث ثلاثة : (التاء المربوطة -at) ، و(الألف الممدودة -ā'u) ، (والألف المقصورة -ā) . وهذه الثلاثة مستعملة ، ولكن الأخيرتين منها مقتصرتان على بعض الصيغ ، كما أن كلاً من هذه الصيغ الثلاث يأتي نهاية للمصادر أو جموع التكسير ، وليس من اللغو أن نضيف لاحقة رابعة هي (الكسرة الطويلة ī) ، وهي لاحقة مستعملة بكثرة في الضمائر والأفعال ، حيث إن (الكسرة القصيرة i) قد انقرضت فلم يبقَ منها سوى بقايا .

ومن الأمثلة على ما قدمنا :

التاء المربوطة : المؤمنة ، الظلمة .

الألف الممدودة :صحراء ، حمراء (مؤنث : أحمر ، زنة أفعل) .

الألف المقصورة : الفضلى (أنثى الأفضل : اسم تفضيل) وسلوى [1] .

هذه اللواحق الثلاث (بل الأربع) الخاصة بالمؤنث النحوى (رقم ٩ فى المذكرات) تجرّنا إلى تصور حالة من حالات اللغة ضاربة في القدم ، حيث كانت هذه اللواحق تصدق على طبقات ، ويبدو أنها قد التقت في طبقة يمكن الكلمات المختلفة التي قد تضمها : كالتصغير والتحقير واسم الجماعة ـ وكلمات المعانى المجردة .

وتبعاً لهذا التخمين ـ (الأقل قيمة ـ الأدنى) تلقت هذه الفصائل لواحقها (موزعة دون شك تبعاً لدرجات وألوان لم يعد فى وسعنا أن نبلغها) ، وربما حدث بعد ذلك أن بقيت هذه الفصائل من الكلمات بلواحقها ، ثم تحولت عن معناها الأول إلى تنظيم من التأنيث النحوى .

وهناك واقع آخر يدعم ما نذهب إليه : ذلك أن اللغة العربية لا تضيف إلى جانب المذكر والمؤنث مجموعة الأسماء المحايدة . وعليه فإن هذا المؤنث النحوى (مفرداً أو جمعاً) هو الذى كان ـ فى بعض الحالات ـ وسيلة للتعبير عن المحايد ، من مثل : الصالحات ، السيئات ، من لغة القرآن [2] . وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة ذاتها ـ تقليداً لطريقة قديمة ـ جمعاً مؤنثاً بالألف والتاء كيما تعين بعامة طائفة من الأشياء ، فتقول : المشروبات والمنسوجات .

ولعل من اليسير أن تكون للمحايد أصوله فى طبقة (الأقل قيمة) .

وفضلاً عن ذلك فعندما يقتضي السياق المطابقة نلاحظ تفرد اسم الجماعة

---

(١) طائر السمان الوارد في العبارة القرآنية (المن والسلوى) . (المعرِّب) .
(٢) تعبِّر اللاتينية في هذه الحالة عن المحايد الجمع بالكلمتين : mala/bona .

حين يكون فاعلاً ، حيث يمكن أن يوضع الفعل في المفرد المؤنث ، وحين يكون موصوفاً ، حيث يمكن أن يجعل النعت أو التابع مفرداً مؤنثاً أيضـاً . فمثال الأول قوله تعـالى : ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت** ﴾ [الغاشية : ١٧] ، ومثـال الثانـي : « غنم راعية » [1] .

فإذا وجدنا أن اسم الجماعة قد تطابق مع الجمع كان ذلك أمارة على أنهم قد لاحظوا في استعماله الأفراد دون الكتلة ، وأنه قد تطور إلى جمع ، دون أن يتغير شيء من شكله الخارجي .

ولكن لماذا تطلّب اسم الجماعة مفرداً مؤنثاً عند اقتضاء المطابقة ، إن لم يكن ذلك حينئذ استمراراً آلياً ـ قل أو كثر ـ لطريقة في النظر قديمة ؟..

ومن ناحية أخرى فإن المطابقة بين الاسم وتابعه أو صفته تستوجب في الأعم الأغلب أن يتحقق بصورة كاملة تقعيد المؤنث المفرد في تلك اللغة العربية الصحراوية : وهناك حالات لا تتصل فيها علامة المؤنث بتابع الاسم ـ الذى اتصلت به لاحقة المؤنث أو حتى المؤنث بالطبيعة ـ أو بصفته ، ومن ذلك جميع الصفات بوزن « فَعُول » ، فيقال : أم حنون ، وكذلك فَعِيل بمعنى مَفْعُول ، مثل ناقة جريح ، وكذلك أيضاً صيغ التكبير بـوزن : مِفْـعَل ومِفْعَال و مِفْعِيـل (انظر ص ١٢٥ فيما بعد) كما في : « جارية معطار » [2] . وهنا نتساءل : لماذا لم تكن في هذه الأمثلة مطابقة نحوية ؟ ... لاشك أن اعتبارات قديمة هي التي أثرت قليلاً أو كثيراً ـ تأثيراً صامتاً في اللغة .

---

(١) انظر : رايت جـ ٢ ص ٢٧٣ .

(٢) وفضلاً عن ذلك فلا يندر في معاجم اللغة وجود الأسماء المؤنثة دون لاحقة التأنيث وذلك مثل « حَرْف » وهي الناقة الكبيرة العجفاء ، و « دَلْقم » الناقة العجوز الثرماء (لا أسنان لها) ، و « دِنَاك » الناقة السمينة القوية إلخ ... (انظر القائمة الطويلة في المزهر جـ ٢ صفحات ٢٠٦ - ٢١٥) .

وبعد : فإذا كان صواباً أن نتحدث عن « نوع نحوى » في هذه العربية الصحراوية ، فيجب أن نضيف : أن التقعيد لَـمَّـا يبلغ كماله ، ولسوف نرى مع هـذا ، أن اللغة تواصل اتجاهها نحو ضبط التعبير عن المؤنث بإضافة اللاحقة [1] .

* * *

(١) من خير الأمثلة على ذلك كلمة « زوج » (امرأة) فقد جرى العرب على أن يقولوا «زَوْجٌ» وناداراً ما يقولون « زَوْجَتُه » (الأمالي للقالي جـ ١ ص ٢٠ سطر ٦ و ٧) ، ثم أصبحت هذه الصيغة الأخيرة هي المستعملة .

القسم الأول

التحول الداخلى فى الصياغة الاسمية

أ ـ التحول الداخلى المحض

١ ـ المراتب السبع للصيغ

المرتبة الأولى : (مصوت قصير) :

وكلمات هذه المرتبة ليس فيها سوى مصوت قصير بعد الصامت الأول من الأصل الاشتقاقى ، وهى صيغ بزنة : فَعْل ، وفِعْل ، وفُعْل ، ومن أمثلتها : كَلْب ، ورِجْل ، وأُذْن .

وينبغى أن يكون هذا المصوت القصير بعد الصامت الأول الأصلى ، أما الصيغ بزنة : فْعَل f'al ، وفْعِل f'il وفْعُل f'ul ، فلا يمكن أن توجد بسبب مجموعة الصوامت فى بداية الكلمة وهو ما لا تسمح به اللغة العربية الفصحى (انظر ص ٥٧ ـ وما بعدها) [١] .

المرتبة الثانية : (مصوتان قصيران) (رقم ١٠ فى المذكرات) :

ويقع المصوت الأول فى هذه المرتبة بعد الصامت الأول من الأصل ، ويقع الثانى بعد الصامت الثانى ، تبعاً للنظام الذى تشير إليه الأمثلة ، والصيغ هى : فَعَل وفَعِل وفَعُل وفِعَل وفِعِل وفُعَل وفُعُل ، (وفِعُل وفُعِل لا

(١) هناك كلمتان تخرجان عن هذه القاعدة هما : مرْؤ زنة فْعُل و مْرأة زنة فْعَلة ، ولكنهما تستخدمان علاة متصلتين بالمصوت الأخير من الكلمة السابقة فى مثل : قال مرؤ ، ويكون تقسيمهما المقطعى هكذا : قا / لم / ر / ؤن qa/lam/ru/'un ومع ذلك إن الخروج عن القاعدة ليس سوى ظاهرى ؛ فهما تنطقان مع أداة التعريف هكذا : المرء والمرأة .

وجود لهما) ، والأمثلة هي : ذَقَن (فَعَل) ، وعِنَب (فِعَل) ، وزُمَل (فُعَل) ، وكَتِف (فَعِل) ، وعَضُد (فَعُل) ، وإبِل (فِعِل) ، وكُتُب (فُعُل) .

هاتان المرتبتان الأوليان لم يستعمل فيهما سوى المصوتات القصيرة ، التي لا يختلف بعضها عن بعض إلا بالنوع أو الطابع . أما المرتبتان التاليتان فيدخلان مدة المصوتات : مصوتات طويلة (أو مزدوجة) ، فيطول فيهما الأول أو الثاني من المصوتات القصيرة ، فتصبح فَعَل : فاعَل أو فَعيل .

المرتبة الثالثة : (مصوت طويل [أو مزدوج] ـ مصوت قصير) (١) :

وصيغها هي : فاعِل وفاعَل وفَيْعَل وفَوْعَل . وأمثلتها : طالِب (فاعِل) ، وعالَم (فاعَل) ، وبيدَر (فَيْعَل) ، وحَوصَل (فَوْعَل) . ومن اليسير معرفة الصيغ غير الموجودة في اللغة وهي : فيعَل fīʻal ، وفوعَل fūʻal ، وفاعُل fāʻul ، وفَيعُل fayʻul وفوعُل fūʻul ، وفيعِل fīʻil وفوعُل fawʻūl ، وفَيعِل fayʻil ، وفَوعِل fawʻil (٢) .

المرتبة الرابعة : (مصوت قصير ـ مصوت طويل أو مزدوج) :

وهذا الوضع على نقيض سابقه ، وقد استخدمت إمكاناته على نطاق واسع ، وصيغه هي : فَعال وفِعال وفُعال وفَعيل وفُعيل وفَعول وفُعول ، وكل

---

(١) في هذه المرتبة والمراتب التالية سوف يكون العنصر المصوت دائماً بعد الصامت الأول من الأصل الثلاثي ، كما يكون الثاني بعد الثاني .

(٢) وهناك صيغ يطول فيها المصوت الثاني القصير ، وذلك مثل : غيدَاق ġaydāq ، أي (كريم) : (فَيعَال) ، وحيزوم (صدر) : (فَيعول) ، وتوراب tawrāb (غبار) : (فَوعَال) ، وصَوليب ṣawlīb (البذر الذي ينثر على الأرض) : (فَوعِيل) وهي صيغ نادرة أو ذات استعمال خاص ، وقد درس الأستاذ ي . ليتمان E. Littmann صيغة فيعول (Z.S., IV, pp. 24-31) ، ومن الممكن أن نلمس فيها صورة التعقد . أما صيغة فاعول fāʻūl (فانظر فيما بعد ص ١٢٢ – ١٢٣) ، وأما صيغة فيعال fīʻāl (فانظر ص ١٠٤) .

هذه الصيغ منتجة ، وأمثلتها : أتان (فَعَال) ، وحمار (فعال) ، وغُراب (فُعَال) ، ورغيف (فَعيل) ، وزُمَيْل (فُعَيْل) وكذلك كُلَيْب ، ورَسُول (فَعُول) ، وعلوم (فُعول) .

ولم ترد شواهد للصيغ : فُعيل fu'īl ، وفَعَوْل fa'awl ، وفِعَوْل fi'awl ، وفِعْيَل fi'ayl . وقد وجدت صيغة فِعيل fi'īl ، ولكن في نطاق اللهجات (1) .

وتميزت المرتبتان الثالثة والرابعة عن المرتبتين الأوليين باستخدام طول المصوتات ، أما المراتب : الخامسة والسادسة فيدخل فيها التضعيف : تضعيف الصامت الثاني من الجذر الثلاثي في (الخامسة والسابعة) ، وتضعيف الصامت الثالث في (المرتبة السادسة) .

والمرتبتان الخامسة والسادسة على نسق المرتبة الثانية (بمصوتين قصيرين) ، ولا يزاد فيهما سوى هذا التضعيف . أما المرتبة السابعة فمن الممكن أن يكون لها أصل مزدوج : فإما أن يكون على نسق المرتبة الرابعة (مصوت قصير ومصوت طويل) (وهذا هو الشائع) ، ولا ينضاف إليه سوى التضعيف ، وإما أن يجرى على نسق المرتبة الخامسة مع تطويل المصوت الثاني القصير (وهذه إمكانة قليلة الاستعمال) .

المرتبة الخامسة : (مصوتان قصيران ـ تضعيف الصامت الثاني من الأصل الثلاثي) :

والصيغ هي : فَعَّل Fa''al ، وفِعِّل Fi''il وفُعُّل Fu''ul ، وفِعَّل Fi''al وفُعَّل Fu''al ، وأمثلتها : أَيَّل 'ayyal (اسم جبل) : (فَعَّل) وحِمِّص : (فِعِّل) ، وتُبَّع (ظلّ) : (فُعَّل) ، وخِضَّب (ذو الأنف الغليظ) : (فِعَّل) ، وسُلَّم : (فُعَّل) .

---

(1) انظر : رايت جـ ١ ص ١٣٦ .

هذه الصيغ قليلة الإنتاج ، فيما عدا (فُعُل) التي يجيء منها عدد غير قليل من جموع التكسير . ويلاحظ أن (فَعِل وفَعُل) لم يتكررا هنا في صيغتي : فَعّل وفَعُّل . أما الصفات مثل طيِّب وجيِّد .. فالواقع أنها متطورة عن صيغة قديمة بزنة فعيل fa'īl (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢) .

المرتبة السادسة : (مصوتان قصيران ـ تضعيف الصامت الثالث من الجذر الثلاثي) :

والصيغ هي : فَعَلّ وفَعِلّ وفِعَلّ وفُعُلّ ، وفي هذه الصيغ نرى صورة صيغ أخرى هي : فَعَل وفَعِل وفِعَل وفَعُل من المرتبة الثانية ، وهي التي ينضاف إليها تضعيف الصامت الثالث فحسب ، من الأصل المدعم بوساطة مصوتات الإعراب الأخيرة [١] ، مثل : عَبَنّ 'abann (الجمل السمين) : (فَعَلّ) ورِفَلّ (الثوب الواسع) : (فِعَلّ) ، وفِلِزّ : (فِعِلّ) ، ودُجُنّ : (فُعُلّ) .

وقد استخدمت هذه المرتبة السادسة تقريباً جميع الإمكانات التي تقدمها المرتبة الثانية ، والواقع أننا نجدها أيضاً مضافاً إليها نهاية المؤنث : درجّة (فعلّة) : (fu'all-at) ، وعرضّي ('uraḍḍā) : (فعلّ ـ ى) (fu'all-ā) ، وتلنّة (talunnat) : (فعلّة) (fa'ull-at) ، والصيغة الوحدة غير الواردة هي : فَعِلّ .

هذه المرتبة كلها تتمثل في مفردات البدو القديمة التي سقطت في طوايا الإهمال بعد ذلك ، ولكن يبدو أن (فِعَلّ) كانت أكثر إنتاجاً .

المرتبة السابعة : (مصوت قصير ـ مصوت طويل ، وتضعيف للصامت الثاني من الجذر الثلاثي) :

---

(١) وبدون هذه المصوتات الإعرابية قد يصبح من المستحيل صرفياً إنشاء هذه المرتبة السادسة في اللغة الفصحى ، وهذا المثال يدل تماماً على أن هذه المصوتات ليست تابعة تتفاوت في درجة اصطناعها ، وإنما هي متصلة بصميم البناء اللغوي .

هذه المرتبة هي التطور الطبيعي للمرتبة الرابعة ، فهي تحوّل الصيغ : (فَعَال وفَعِيل ، وفَعُول ، وفِعَال ، وفَعِيل) إلى الصيغ : فَعَّال ، وفَعِّيل ، وفُعِّيل ، وفَعُّول (ومن تصاريفها فُعُّول) ، وفِعَّال ، وفِعِّيل . وأمثلتها : طَمَّاع (فَعَّال) ، وشِرِّيب (فِعِّيل) ، وفَرُّوق (فَعُّول) ، وقُدُّوس (فُعُّول) ، وعُظَّام (فُعَّال) ، وزِمِّيل (فِعِّيل) .

أما إمكان تحوّل المرتبة الخامسة من الصيغ إلى المرتبة السابعة بوساطة تطويل المصوت الثاني ، فأمر تدل عليه أمثلة من مثل : دِنَّب ودِنَّاب (قصير القامة) ، وخِنَّب وخِنَّاب (كبير الأنف) (فِعَّل ، فِعَّال) ، ولكن يبدو أن ذلك لم يقع كثيراً .

٢ـ مخطط يمثل الصيغ

لم نتجاوز في هذه المراتب السبع من الصيغ حدود الإمكانات التي تتيحها خاصة « التحول الداخلي » ، فهي تظهر أولاً في مصوت واحد فحسب ، في صيغ (فَعَل وفَعِل وفَعُل) (وهي صيغ لم تتعرض لأى تطور آخر يخرج بها عن الخط الراهن) ، ثم تظهر في مصوتين قصيرين ، ومن ذلك صيغ : فَعِل ، وفَعَل ، إلخ ... وفي هذه الدرجة من التحول يحدث تطور في الصيغ إلى خمسة أنواع ، ويمكن تخطيط نظامنا على الوجه الآتي :

الأساس : فَعَل {
فَاعَل
فِعَال ← فَعَّال
فَعَّل
فَعَل

الأســاس : فُعَل
- فُعَال
  - فُعَيْل ← فُعَيِّل
  - فُعَّال
- فُعْل
- فُعَل
- فُعَيْل ← فُعَيِّل

الأســاس : فَعِل
- فَاعِل
- فَعِيل ← فِعِّيل

الأســاس : فَعْل
- فَعُول
  - فَعُّول
  - فَاعُول
- فَعْل

الأســاس : فُعْل
- فُعُول
- فُعُل

الأســاس : فَعِل { فَعَال ← فَعَّال
فَعَّل
فَعَلّ

الأســاس : فَعِل ← فَعِلّ

هذا المخطط يرينا صورة التدرج في آثار التحول الداخلى ، تلك الحركة الداخلية للغة . وليس مما يدعو إلى الدهشة مثلاً أن نجد كلمة مثل : يبرود yabrūdu (اسم قرية في سورية) ، وهى فعل قديم ، قد أصبحت (اسم ذات) بما طرأ عليها من طول في أحد مصوتاتها . والفعل من هذه الكلمة ذاتها هو : « يبرد » yabrudu . وكان من الطبيعى وقد دخلت هذه الكلمة في نطاق الأسماء أن يطرأ عليها طول في مصوتها الثانى ، وربما كان ذلك لغاية بيانية (نظراً لبرودة شتائها) ، فصارت لذلك « يبرود » yabrūdu (انظر ص ١٤٢ ـ ١٤٣) .

وهذا المخطط يكشف لنا في التحول الداخلى عن آلية أساسية للتطور اللغوى شديدة الأصالة ، بحيث ينبغى إدراكها جيداً ، ولكنه كأى مخطط يبسط لنا ، وقد ينسينا ، أن الواقع اللغوى هنا معقد . ولسوف نضيف الإيضاحات الضرورية لفهم أهميته ، وأهمية عرضنا للمراتب السبع التى أوجزها .

٣ـ إيضاحات

أولاً : دخول كلمات أعجمية :

هناك كلمات أعجمية مقترضة تم تعديلها على الصيغ المختلفة ، ولقد كان من الممكن أن يجرى تعريبها إلى الحد الذى يتلاشى معه أصلها ، ولكن

التعريب لا يفترض وجود سلسلة الاشتقاق المشار إليها قبل : فمثلاً الكلمة القرآنية « صراط » sirāt (طريق) ، تلك التي تبدو بزنة الصيغة « فِعَال » ، ليست سوى الصورة النهائية ـ الإغريقية والآرامية ـ للكلمة اللاتينية ـ stra-ta ـ . وكلمة « قميص » بزنة فَعِيل ، كلمة من كلمات الشعر القديم ، تأتى من الكلمة الإغريقية kamision إلخ ...

ثانياً : أثر القوانين الصوتية :

أثرت بعض القوانين الصوتية فى داخل هذه اللغة العربية ، فكثير من الكلمات التى وردت بزنة « فِعَال » هى ببساطة من أوزان « فَعَال » مع ما دخل عليها من المخالفة بين الفتحة القصيرة (a) والفتحة الطويلة (ā) ، (انظـر ص ٦٣) .

ومن الممكن أيضاً أن نجد الصيغتين مرويتين ، نحو : وَثَاق ، ووِثَاق ، وصَدَاق وصِدَاق ، وغُمار وفُواق روايتان أيضاً فى الكلمتين : غَمار وفَوَاق بنفس المعنى ، ولكن الفتحة قد صارت ضمة (a>u) بتأثير عامل المماثلة فى الصامت الشفوى المتصل بها . ويصدق هذا بالنسبة إلى كلمات أخرى بزنة (فُعَال) . وما المصادر بزنة (فِعَال) من الصيغة الثالثة للفعل سوى تمثيل لصيغة (فِيعَال fi'āl) (الثقيلة) ، المروية ، إلخ ..(رقم ١١ فى المذكرات) .

ثالثاً : التأثير العميق للقياس :

كان للقياس على وجه الخصوص أثر عميق ، وخير مثال على ذلك صيغة (فَعَّال) ، ففى اللغة القديمة كان من الممكن بناء هذه الصيغة فى جميع الأفعال المبنية للمعلوم تقريباً ، على أنها صيغة مبالغة لاسم الفاعل بزنة (فاعل) ، تعمل مثله عمل الفعل . فصيغة (فَعَّال) هى التطور النهائى لاسم

الفاعل القديم (فَعَلْ fa'al) ، الذى تطور إلى (فَعَال) ، ثم إلى (فَعَّال) [1] .

وقد ورد على صيغة (فَعَّل) بعض البقايا من مثل : حَكَّم ، وَتَبَّع ، ثم أريدت تقويتها فحوّلت إلى (فَعَّال) فى مثل : صنّاع ، ووقّاح . ولكنها قد تحولت إلى (فعال) أحياناً (بتأثير المخالفة - انظر ص ٦٣) ، وبذلك أفادت كثيراً من أسماء الآلة مثل : نصاب ووعاء ، وكتاف ، ورداء ، إلخ ...

وقد فقدت صيغة (فَعَّال) اتصالها بأصلها الأول ، فهى تدل على مضمونها باتصالها نفسياً باسم الفاعل بزنة (فاعل) على أنها مبالغة منه .

وزادها القياس إخصاباً وثراء ، ولكن على نموذج أمثلة فَعَّال الموجودة ، باعتبارها منتهى ما بلغته سلسلة الاشتقاق ..

وأكثر من ذلك أن صيغة (فَعَّال) - تلك التى لم تكن فى لغة الشعر القديمة وفى لغة القرآن سوى اسم فاعل للمبالغة - قد تحولت بتأثير الآرامية إلى التعبير عن أسماء الحرف ، ومن ذلك : نَجَّار وبنَّاء وفَخَّار ، وزادها القياس فى هذه الوظيفة التعبيرية الجديدة خصوبة وسعة ، حتى إننا نجدها أيضاً مستعملة لقباً فى مثل : كلاّب (مربى الكلاب) ، وجمّال (حادى الإبل) ، وفيّال (مروض الفيلة) ، وكل هذه الأمثلة لصيغة (فَعَّال) فى أسماء الحرف لا تلحظ فيها أية علاقة بسلسلة الاشتقاق ، ومن هذا الباب عدد كبير مما جاء على (فَعَّال) اسم فاعل للمبالغة ، وهو مجرد ثمرات للقياس .

أما صيغة « فُعَّل » فقد تأتى من « فُعَل » ، بتنمية المصوت القصير وتحويله إلى مصوت مزدوج [2] ، ومثل هذا : زُمَل وزُمَّل .

---

(١) انظر دراستنا : (اسم الفاعل « فَعَلْ ») النشرة الثانية والثلاثون من سلسلة Mélanges) ص ٦٧ وما بعدها .

(٢) قارن صيغة : « إفعول 'if'awl » المأخوذة من (أفعل 'af'alu) .

وقد تأتى « فُعَيِّل » من (فُعَال) بإحلال المصوت المزدوج محل المصوت الطويل ، وتلك طريقة ثانوية فى الصياغة مماثلة لسابقتها ، تمنحنا إمكانة جديدة فى التعبير عن طريق التغيير (رقم ١٢ فى المذكرات) .

وقد استطاع الاستعمال اللغوى أن يستخرج من ذلك عدداً من الكلمات بإحدى الطريقتين وبالأخرى (١) .

ولكن هذه الأمثلة من صيغة (فُعَيِّل) لا يمكن أن تقارن بما هو موجود منها فعلاً ، وبما يمكن أن يوجد .

والواقع أن صيغة (فُعَيِّل) يمكن أن تبنى على أى اسم ثلاثى للتعبير عن التصغير ، وهى طريقة بسيطة للتوسع بالقياس . وقد امتدت هذه الصياغة أيضاً وطبقت على الأسماء الرباعية بزنة فُعَيْلِل ، وفُعَيْليل ، فأصبحت : جَعْفَر : جُعَيْفِر ، وعصفور : عُصَيْفِير (٢) .

هذا التوسع لا شذوذ فيه ، إذ إن من خصائص الصيغ الحية أن تشيع بمجرد القياس ، أى باستخدام نموذج معين .

وقد نجمت — فى كل مرحلة من المراحل المشار إليها فى مخطط الصيغ وتدرجها ــ ألوان من التوسع القياسى المحض بشكل عادى ، تبعاً للفائدة التى يلمسها فيها الذوق اللغوى ، ولسوف تبين ذلك بإحصاء نجريه على الكلمات التى جاءت بزنة (فَعُول وفَعِيل) فى مختلف أشكالهما .

---

(١) هذا فى رأينا — وبخاصة بوساطة الطريقة الثانية لما كان من باب التصغير .

(٢) انتشرت هذه الصياغة أيضاً وتعدت نطاق الأسماء : أسماء الذوات والصفات ، حتى أصبحت هذه حالة خاصة سوف نشير إليها فيما بعد (ص ١١٦) . وما قلناه هنا يكفى .

رابعاً : أمثلة بزنة فَعُول ـ شواهدَ على دورِ القياس :

أ) فَعُول وفَعِيل في كتاب « مفردات عربية ـ فرنسية » للأستاذ بلو Belot :

صيغتا « فَعُول وفَعِيل » هما النمو الطبيعي لصيغتي (فَعُل وفَعِل) مع مد المصوت الثاني ، وأسفر إحصاء كلمات الحرف (ف) في كتاب : (مفردات عربية ـ فرنسية) للأستاذ « بلو » عن الأرقام الآتية :

فَعُل : ٣	فَعُول : ١٧
فَعِل : ١٨	فَعِيل : ٤٩

وواضح هنا عدم التناسب .

هذه الصيغ جميعها ، أسماء أو صفات (مبنية للمعلوم أو للمجهول) ، متوزعة كما يلي :

فَعُل : ● اسم ذات واحد : فَجُل (وفيها أيضاً فُجْل)

● صفتان : فَرُق (خائف) ، وفروق بنفس المعنى

فَطُن (ذكي) ، وفَطُون بنفس المعنى

والخمس عشرة صيغة الأخرى بزنة « فَعُول » ليس لها نظير ظاهر بزنة « فَعُل » . أما حالات « فَعِل ـ فَعِيل » فهي أكثر تعقداً ، وهي تعطي فكرة أحسن عن الموضوع :

● اسما ذات هما :

« فَخِذٌ » ، و « فَرِخُ » الشجرةِ (أي فرعها) .

● ست كلمات لها صيغها المزيدة ، هي :

فَرِدٌ	وفَرِيدٌ	(منعزل ، لا نظير له)
فَشِلٌ	وفَشِيلٌ	(البليد الكسول ، الضعيف الواهن)
فَطِنٌ	وفَطِينٌ	(ذكي ، ألمعي)
فَقِرٌ	وفَقِيرٌ	(منكسر فقار الظهر)
فَقِهٌ	وفَقِيهٌ	(عالم في الفقه الإسلامي)
فَنِعٌ	وفَنِيعٌ	(الذي أصاب الغنى)

ويضاف إلى هذه الكلمات الستة كلمة سابعة هي :

فَهِمٌ	وفَهِيمٌ	(سريع الفهم)

بيد أن كلمة « فَهِيمٌ » هي من إضافة الأستاذ بلو Belot ، على أنها ليست فصحى وإنما هي لهجية ، يبدو أن علماء اللغة قد ذكروها فيما بعد .

● خمس كلمات لا مزيد لها مروياً بزنة (فَعِيل) ، وهي :

فَثِرٌ	(أفسدته الفئران) (لبن أو طعام)
فَرِقٌ	(وجل خائف)
فَرِكٌ	(نواة قشرتها سهلة الكسر)
فَغِمٌ على	(حريص على)

فَهِدَ (مهملٌ مفرط)

● أربع كلمات ليس لها (فَعِيل) ولكنها ذات علاقة بصيغة (فَاعِل) وهي :

فَرِحَ وفَارِحٌ
فَرِهَ وفَارِهٌ
فَزِعَ وفَازِعٌ
فَكِهَ وفَاكِهٌ

وقد أضاف الأستاذ « بلو » كلمة أخرى بزنة (فَعَل) هي : فَرِطٌ « رخيص الثمن » ، على أن هذه الكلمة لهجية ، وهي ليست معدودة .

وهكذا بان لنا أن سبعة أمثلة من الثمانية عشر بزنة (فَعل) ، قد تطورت إلى (فَعِيل) ، فإذا ما عكسنا المقارنة وجدنا أن سبعة فقط من التسعة والأربعين بزنة (فَعِيل) ـ تكشف لنا ارتباطها بسلسلة الاشتقاق . ومعنى هذا أن هناك ميداناً واسعاً للتكاثر القياسي لصياغة كلمات كثيرة بزنة (فَعِيل) .

ومع ذلك فيجب أن نسجل هنا الملاحظات التالية :

أن اسمي الذات : « فَخِذٌ وفَرْخٌ » ليسا قابلين لإطالة مصوتهما الثاني ما بقي لهما معناهما الخاص ، من حيث هما كلمتان ذاتا دلالة حسيّة ، فإذا ما صغرتا أصبحتا : فُخَيْذ وفُرَيْخ ، مع إمكان أن يكونا بنفس الصيغة في حالة التكبير . (انظر فيما بعد ص ١١٨) .

والكلمات التي جاءت بزنة (فَعِل) ، وهي ذات علاقة

بصيغة (فاعِل) ، ترينا أن فى « فَعِل » إمكانة التطور إلى « فَاعِل » ، وهذا يعتبر اتجاهاً آخر .

ب) مقارنة بكتاب : « القاموس العربى » للأستاذ هـ . فير :

والحق أنه لم يعد بوسعنا أن نجد جميع الكلمات بزنة (فَعِل) ، والتى تحولت إلى (فَعِيل) ، لأن صيغة « فَعِل » وهى أضعف بياناً ـ ومن ثَمَّ أقل استعمالاً ـ قد استطاعت أن تخرج من الاستعمال وتختفى .

ومقارنة كتاب (القاموس العربى ، للأستاذ هـ . فير) تجعلنا نلحظ هذه الحقيقة بالنسبة إلى اللغة العربية الحديثة . فهذا الكتاب يقدم لنا المفردات التى كان المؤلف عثر عليها فى نصوص الفصحى التى كتبت حديثاً .

وللمقارنة قيمتها فى حالة استقصاء المؤلف للمفردات ، وهو استقصاء ذو أهمية كبيرة [(١)] . ثم إن المقارنة التى أسلفناها تعظم قيمتها حين يكون عمل « بلو » فى جميع المفردات العربية الفرنسية كاملاً .

ومن المحتمل أن تجىء أكثر اندفاعاً وتفصياً تثرى هذه المجموعات ، ولكنها ـ فيما نحسب ـ قليلاً ما تستطيع تعديل النسب ، وإليك إذن ما قدمه لنا قاموس « فير » :

- لم يبق من اسمى الذات غير واحد فقط هو (فَخِذ) .
- أما مجموعة : فَعِل ـ فَعِيل :

فقد اختفت منها : « فَنِع وفَنِيع » ، وبقيت : « فَقِر وفَقِير » ، ولكن

---

(١) هذه المقارنة خاطئة قليلاً ، فإن مفردات (بلو) تقدم لنا فى الواقع مفردات لغة فى كامل صحتها ، أما قاموس (فير Worterbuch) فإنه يقدم مفردات لغة منبعثة جزئياً بعدما غفت قروناً كثيرة ، فقد تعرضت الرواية اللغوية لبعض الانتقاص ، ومع ذلك إن المقارنة التى أثبتناها تظل على أية حال ملهمة وذات مغزى .

بمعنى آخر ، كما بقى « فَطِن وفَطِين » بمعناهما ، وانضاف كذلك « فَهِم » إلى « فَهِيم » وهى ـ كما رأينا من قبل ـ لفظة لهجية .

واختفت (فَعِل) وبقيت (فَعِيل) فى : فريد وفقيه .

والغريب أن نرى كلمة (فَشِل) دون (فشيل) ، وإن كان القول النهائى فى هذه المسألة يحتاج إلى أن يؤيد ببحث مستوفىً لهذه الحالة وما يشابهها .

وجملة القول : أن زوجين من الكلمات قد اختفيا ، وزوجين بقيا ، وزوجين فقدا (فَعِل) واقتصرا على (فَعِيل) ، وزوجاً واحداً رُوى بصيغة (فَعِل) وحدها .

وقد اختفت أربع كلمات من الست الواردة فى الفصحى بزنة (فَعِل) وحدها ، وهى : فَتِر ، وفَرِك ، وفغم على ، وفَهِد . وبقيت كلمتان هما : فَكِه ، وفَرِق . وظهرت كلمة (فَرِيك) ، ولكن بمعنى لا يشير إلى أدنى علاقة بينه وبين المعنى القديم لكلمة (فَرِك) ، أعنى : (مدلوك frotté) ، فهى بمعنى الطعام المتخذ من حبات القمح [1] . والخلاصة أن كلمتين عاشتا فى مقابل أربع ماتت .

● أما مجموعة فَعِل ـ فاعل فقد بقيت ، فيما عدا كلمتى فَرِه وفَارِه ، حيث اقتصرت (الرواية) على فَارِه .

وجملة القول فى هذا : أن اثنتى عشرة كلمة من الثمانى عشرة بزنة

(١) فى القاموس ٣ / ٣١٥ : الفريك « كأمير المفروك من الحب ، وطعام يفرك ويلَتُّ بسمن وغيره » . وفى اللسان ١٠ / ٤٧٣ ط بيروت : « وبرّ فريك ، وهو الذى فُرِك ونُقّى » أى دلك حتى انقلع قشره . (المعرّب) .

(فَعِل) قد اختفت ، ولم يبقَ سوى ست هي : فَخِذ ، وفَرِق ، وفَشِل ، وفَطِن ، وفَكِه ، وفَهِم .

أما كلمة « فَرِط » فهي لهجية ، لم ترد في مؤلف هنيفير ، وهي موجودة في القاموس الفرنسي - العربي ، للأستاذ أ. بارتلمي (ص ٦٠١) ؛ فرط / Fəreṭ ويبدو أن طابع هذه الكلمة اللهجي ثابت غير منكَر[١] .

* * *

(١) بالرجوع إلى هذا القاموس - قاموس أ. بارتلمي A. Barthélemy في موضوع صيغة [fa'il] التي تؤول إلى [fa'ẹl] - في الحرف (ف) نفسه لا نجد غير كلمة (فَرِط) المشار إليها ، وفَكِه (ذو الرائحة الزكية) .

خاتمة

هذه الظواهر جميعها : تعديل الكلمات الأعجمية المقترضة بحسب الصيغ ، وانتقال صيغة إلى أخرى بتأثير العارض الصوتي ، والتوسع بالقياس ، والتقليل من شيوع بعض الصيغ - هذه الظواهر قد أضافت ظلاً من التعقيد على البساطة التي امتاز بها المخطط . ولكنه برغم ذلك يظل البناء الأساسي الذى احتفظ بكل هذه الأشكال المختلفة ، والذى بدونه ربما لم تكن هذه الأشكال ممكنة . وفي كلمة واحدة : يبقى هو الأساس .

ولقد كان من الواجب لكي تستقر اللغة على أساس من التحول الداخلي أن تُطوِّرَ عدداً معيناً من الكلمات تبعاً للقاعدة القياسية ، وأن تنشىء أشكال النطق بسلسلة الاشتقاق . و لدينا أيضاً بعض الأمثلة المفيدة من مثل : « فَرِق وزَمِل » .

فَرِق ← فَرُوق { فَارُوق / فُرُّوق (هَلُوع)

زَمَل { زَمِل ← زُمَّال / زَمِيل ← زُمَّيل (ضعيف - رخو)

والأمثلة المتطورة على هذه الصورة نادرة : ولكن لا غرابة في ذلك ، لأن هذا البناء القائم على التحول الداخلي قديم ، ولأن الحلقات الأولى بالنسبة إلى كلمة وضعت في هذه الصورة المتدرجة (وهي أقل إبانة) قد خرجت من الاستعمال بسهولة .

والواقع أن هذا البناء ليس من خصائص العربية وحدها ، وإنما هو موجود

في اللغة السامية ، وقد ورثته العربية بلا شك كاملاً ـ على الأقل فيما يتصل بالجوهر ـ عن أصولها السامية [1] ، إذ إنها هي التي تبين عن نظام التحول الداخلي في أجلى صورة وأغناها ، وجملة القول : أكملها ، وفي كلمة واحدة : أكثرها نموذجية بين اللغات السامية القديمة .

اعتبار آخر هام : ويبقى من هذا التحول الداخلي ـ في الوعي اللغوي

---

(١) هذا التخطيط الذي تقدمه بعناصر عربية لا يعني أن العربية هي وحدها المسئولة عن كل أشكال وصور تعلق سلسلة المشتقات ، فقد قيل أيضاً : إن البناء القائم على التحول الداخلي قديم ، فليس خاصاً بالعربية وحدها ، ولكنه بنية السامية .

بيد أن هذا الخطط يظهر بإجمال الموارد المتاحة بالمعنى اللغوي العربي لتطوير وتجديد ما يحتويه الجذر من ألفاظ . ولكن كيف استقر التحول الداخلي من الناحية التاريخية ؟ وكيف تكونت سلسلة المشتقات ؟ هذه مسألة شديدة الصعوبة ، وهي تختلط مع مسألة أصول السامية . لقد حاول ج . كوري لويز في كتاب L'apophonie en sémitique (تعاقب المصوتات في السامية) ـ حاول أن يفكر في المشكلة من وجهة نظر بنائية ، غير أن معرفتنا بالسامية المشتركة بكل أسف ـ مازالت غير دقيقة ، وبخاصة ما يتعلق بنظام الفعل ، كما ينقصنا الأساس الثابت ، ولذا نبقى في دائرة الافتراض .

ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أن : البنائية Structuralisme في ذاتها لا تكفي ، ذلك أن خطرها يعود إلى عقلانية Intellectualisme جامحة ، ذلك أن هذه البنائية تحلل اللغة كما لو كانت ثمرة العقل الإنساني وحده ، وهو بذلك يردها إلى نوع من العلاقات الجبرية Algébrisme (انظر مثلاً الصفحات ٧ ـ ٩ من الكتاب المذكور آنفاً ، وهي ذلك الواقع شديد الحيوية ، الذي يعبر فيه كل إنسان عن ذاته .

والبنائية جانب من علم اللغة ، مجرد جانب ، وليست هي علم اللغة بأكمله . فهل تستطيع البنائية أن تستوعب ما نطلق عليه فيما بعد الحجم volume ، والقيم Les Valeurs التي ترتبط بهذا الحجم ؟ إن على البنائيين أن يجيبوا .

بيد أننا نستطيع أن نلفت نظرهم إلى ما يلي : فالأوزان في العربية تقبل التحليل في ذاتها ، لأن لها في ذاتها قيمة لغوية (انظر فيما بعد ص ٣١٣ وما بعدها ـ الخاتمة) وهكذا نجد أن التحليل لا يكشف ـ حسب ـ عن مستوى الوحدات في الجملة ، على ما نرى من التعارض بين كلب / كليب ، ولكنه يكشف أيضاً عن التعارض بين الأوزان ذاتها ، فكل وزن يعارض الأوزان الأخرى ، تبعاً لدرجة الزيادة التي يضيفها التحول الداخلي ، ولسوف نرى أن الكلمة يمكن أن تكتسب قيمة بيانية بمحض انتمائها إلى وزن معين ، كما في كلمة : (شِرِّيب) وهي تعني : (شارب كبير) . فقد دلت على التكبير لأنها بوزن فِعِّيل ، وكذلك (قُدُّوس) : بمعنى (عظيم القداسة) لأنها بوزن فُعُّول ، وتلك نتيجة محضة للتطور باستعمال القياس على نمط الوزن .

لدى الأفراد المتكلمين ـ أن وسيلة تجديد القدرة البيانية تكون بإطالة المصوتات القصيرة ، (وبأن يحل مصوت مزدوج محل مصوت طويل) ، وبتضعيف صوامت الأصل الاشتقاقي ، ويبقى أيضاً ، إذا ما صادف المتكلم كلمة أعجمية مقترضة ، ذلك الجهد الغرزى الذى يبذله كيما يستخرج منها أصلاً مكوناً من صوامت ، فيدخله بذلك فى نظام اللغة .

إن تاريخ اللغات السامية هو ـ فى جانب كبير منه ـ تاريخ التحول الداخلى ، وربما يدفع ما سبق أن قلناه إلى توقع أنه سيكون تاريخاً معقداً ، ولكنه سيكون أيضاً تاريخاً ناقصاً فى كثير من نقاطه نظراً إلى التفاوت فى درجة ما تصل إليه معرفتنا عن اللغات الأخرى السامية القديمة ، ولسوف يخترق فى مشقة ستار الظلام الملتف حول أصله الأول .

ولربما كان من المفيد ـ دون أن نهدف إلى بعيد ـ أن نقوم ببحث شامل فى المعجم العربى عن الصيغ الكثيرة ، فنجمع أكبر عدد من الأمثلة الممكنة لكل صيغة ، ونتناولها بطريقة التحليل التى اتبعناها من قبل بالنسبة إلى الحرف (ف) ، من باب سبر الغور ، فى مفردات « بلو » ، حيث تناولنا ما كان من كلماته على إحدى صيغتى (فعول وفَعِيل) ، فمثل هذا العمل النافع يضع حياة العربية الفصحى فى ضوء جديد .

٤ـ تأملات فى الصياغة الاسمية

أولاً : عدم التفرقة بين الأسماء والصفات :

ملاحظة أولى نبادر إليها هى : أن الحد بين اسم الذات والصفة ليس بيِّناً (١) ؛ فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان ، وأسماء معان ، وصفات ،

(١) هذه الحالة صادقة أيضاً بالنسبة إلى الصيغ الأخرى الاسمية ، بالتكرير أو الإلصاق ، وسنرى ذلك فيما بعد . ولكن يبدو أن اللاحقة (الكسرة الطويلة – ī) وحدها كانت تحدد أولاً بذاتها صفة (انظر ص ١٤٧ – رقم ١) .

وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع ، فهي بذلك خير ما يدل على اتجاهات اللغة ، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة : فَعَال ـ فِعَال ـ فُعَال ـ فَعِيل ـ فَعُول ، وأمثلة ذلك : « أَتَان » بزنة فَعَال ، (اسم عين) ، وطَوَاف (اسم معنى) ، وجَبَان (صفة) . ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة : ظاهرة تناسل الصيغ .

وتمثل حالة تصغير الصيغة « فُعَيْل » أيضاً حالة مرونة ملحوظة ، وقد قلنا من قبل : إن من الممكن إنشاء هذه الصيغة (فُعَيْل) من كل اسم ثلاثي ، كما ذكرنا إمكان امتدادها وتعديلها على الأسماء الرباعية في صيغة « فُعَيْلِل » ، أو « فُعَيْلِيل » .

وأكثر من ذلك أن هذه الصياغة يمكن أن تطبق على الصفات ، أَفْعَل التفضيل ، وصيغة (ما أفعله) الدالة على التعجب ، وعلى جموع التكسير للقلة ، وعلى أسماء العدد ، وعلى بعض الأدوات [1] .

فمثلاً : الصفة (حُلْوٌ) ، مصغرها : (حُلَيٌّ hulayy-un) ، وأفعل التفضيل (هو أصْغَر منك) ، مصغره : (هو أُصَيْغِر منك) .

وقد عرف تصغير صيغة أَفْعَل في الأسماء الخاصة في مثل : أُسَيْلِم (دليل الكامل للمبرد ، طبعة رايت ص ٩٠٩) ، والأُخَيْطِل ـ في شعر جرير الهجائي ، (مذكور في المفصل ص ٨٢ سطر ١١) . وفي : ما أَحْسَنَه : ما أُحَيْسِنَه ، ولعل هذا الاستعمال الأخير للمصغّر من تراكيب النحاة ، ولكن تصغير جمع التكسير للقلة مروى في نصوص اللغة ، مثل : أُصَيْحَاب (تصغير أَصْحَاب) ، (انظر : يوهان فك « تصغير الجمع [2] ») .

---

(١) استخدام عبارة « أدوات » هنا يشمل الحروف والظروف وغيرها مما يمثل علاقة ما في الجملة . (المعرّب) .

(٢) انظر: (J. Fuck, Z.D.M.G., Bd 90, 1936, p. 626 sq.) .

ودى سامى فى كتابه (Gr., I, pp. 429 sq.) يقدم المصغر المصوغ من أسماء العدد في مثل : خمسة : (خُمَيْسَة) . أما الأدوات فقد صغرت : فوق على (فُوَيْق) . وهكذا نرى جميع المجموعات النحوية التى يمكن أن تندرج تحت صيغة (فُعَيْل) المصغرة وفروعها [١].

وقد وقع التصغير أيضاً فى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، ولكن دون ذلك صعوبة ؛ فإن هذه الضمائر ـ فى صياغتها ـ خارجة عن نظام الأصل الاشتقاقى ، وصيغة « فُعَيْل » ـ التى تقوم على الأصل الثلاثى ـ لا يمكن أن تطبق عليها مباشرة . ولكنهم أخذوا من صيغة « فعيل » هذا العنصر الجوهرىّ المعبر (اى ـ ay) ، وقالوا مثلاً فى : هذا : هَذَيَّا hāḏayya [٢] ، وفى : الذى : اللّذَيَّا 'allaḏayyā [٣].

ثانياً : تفضيل الصيغ ذات الإيقاع الصاعد :

الملاحظة الثانية : ذكرنا فى عرض المراتب السبع ما لم يحفظ من الأوزان ، ولا شك أن القيام ببحث حول الصيغ الموجودة يبين ـ فى سرعة ـ عن أن اللغة العربية لم تستعمل قدراً متساوياً من الصيغ التى اختارتها ، فقد فضلت صيغاً على أخرى : فالصيغ ذات الإيقاع الصاعد ، أعنى : التى تبدأ من مقطع قصير ثم تستمر على مقطع طويل (وإجمالاً : الصيغ ذات الإيقاع الموافق لما يسمى بالوتد المجموع Rythme iambique) ، هذه الصيغ تكاثرت كلماتها إلى أقصى حد ، وهى صيغ المرتبة الرابعة : فَعَال ، وفِعَال ، وفُعَال ،

---

(١) يمكن أن نقارن هذا فيما يبدو بسلوك بعض اللهجات الألمانية ، وقد سجل E. Littmann هذه الملاحظة بمناسبة حديثه عن التصغير العربى قال : « يستطيع المرء فى بعض اللهجات الألمانية أن يستعمل نهايات التصغير فى كل الكلمات الممكنة » .

(٢) ذَيَّاكَ الغزال – ذكرها J. Fuck فى « العربية » ص ١٥٨ – فقرة ١٠ (طبعة ألمانيا ص ١٠٤) .

(٣) اللسان – مجلد ١٥ ص ٢٤٦ ، وبالنسبة إلى « اللّتَيَّا » – انظر ص ٢٤٠ طبعة بيروت . وسوف يأتى موضوع تصغير الإشاريات والموصولات (انظر ص ٢٠٩) .

وفُعَيْل ، وفَعِيل ، وفَعُولى ، وفُعُول . وفى هذا تناقض غريب مع المرتبة ذات الإيقاع العكسى ، وهى المرتبة الثالثة : التى تبدأ بمقطع طويل ثم تثنى بمقطع قصير ، ويطلق على هذا الوزن (Trochaique) ، إذ يلاحظ أولاً أن عدداً كبيراً من الإمكانات قد أهمل فى هذه المرتبة ، ومن ناحية أخرى نجد أن صيغة « فَاعَل » لا تمثلها سوى ثمانى كلمات ذات أصل أعجمى ، أشهرها خَاتَم ، وطَابَع ، وعَالَم .

وتدين صيغة فَاعِل بكثرتها الكثيرة لوظيفتها الصرفية ، من حيث هى (اسم فاعل) ، أما صيغتا فَيْعَل وفَوْعَل فهما وحدهما اللتان تمثلان مجموعة من الكلمات لا يستهان بها ، وقد سجل السيوطى فى المزهر تسع عشرة ومائة كلمة للصيغة الأولى ، وثمانياً وثمانين للصيغة الثانية [١] .

فإذا جئنا إلى الصيغ المضعفة فى المرتبتين الخامسة والسادسة ، كان على القارىء أن يلاحظ جيداً معنى ما نريد قوله هنا : إذ يتبين لنا نوع من التفضيل بالنسبة إلى المرتبة السادسة ، وهو ما ينبغى أن نتذكره من تفاصيل عرضنا لهذه المراتب .

مقارنة بالأوزان المستعملة فى الشعر

ليس من قبيل المصادفة أن نلاحظ فى الشعر إيثار الأوزان ذات الإيقاع الصاعد : الطويل ، الكامل ، الوافر ، البسيط . ولقد قام ج . ڤاديه J. Vadet (وزملاؤه) بتحقيق فكرة إحصاء الأوزان وتصفيتها فى كثير من الدواوين ، فى بحثهم : (إسهام فى تاريخ العروض العربى) المنشور فى (Arabica, t. II, 1955, pp. 313-321) ، فأتاحوا لنا بذلك التوسع فى المقارنة التى قمنا بها

---

(١) ومع ذلك يجب أن نفرق فى هذه القوائم الطويلة بين الأسماء والصفات والأعلام ، وأسماء الأماكن ، والأسماء ذات الأصل الأعجمى ، كما نميز الخطأ فى كلمة (ضيفن) ، بوزن فيعل = ضيف + ن ـ dayf + an ، فقد ذكر المزهر كل ذلك مختلطاً .

على أساس إحصاءات ضيقة ، سقناها نماذج تسير بها طبيعة الموضوع ، وقد أظهر هذا الإحصاء تطوراً حدث بين عهدين ، متجسداً في لوحتين (ص ٣١٥ ، ٣١٧) .

ولسوف نقف أمام أولاهما [1] : وهي التي تصور العهد الأول ، عهد الشعر البدوي ، إذ إن ذلك يتفق مع دراستنا للعربية : لغة الصحراء .

تمت الإحصاءات على أشعار الحطيئة ، وحسان بن ثابت ، وجميل العذري ، والأخطل ، وكثير عزة ، وذي الرمة ، والفرزدق ، وجرير ، والكميت (نقلاً عن الطبعات المشار إليها – ص ٣١٤) ، وزاد على ذلك دواوين ستة من الشعراء العرب القدامى ، منشورة بوساطة أهلواردت Ahlwardt . ونحن نغفل عمر بن أبي ربيعة ، لأنه ينتظم بين شعراء العصر الثاني ، أصحاب الشعر الحضري .

ولسنا نفرق في حسابنا بين القصيدة وجزء القصيدة ، فكلاهما شاهد على استخدام وزن معين .

ولسوف نجد بين هذه الأوزان بحور : الطويل ، والكامل ، والوافر ، والبسيط ، والرجز ، والمتقارب ، والخفيف ، والسريع ، والرمل ، والمنسرح ، والمديد ، فهذه أحد عشر وزناً ، من الأوزان الكاملة ، دون أن نعد الأوزان المجزوءة : مجزوء الكامل (١٠) قصائد و (١٤) جزءاً من قصيدة ، أي (٢٤) ، والمجتث (قصيدة واحدة) ، ولم يرد شيء من الهزج .

---

(١) وهي تشمل بكل أسف معلومات غير دقيقة : المديد (Fr.) اقرأ في المجموع (٦) وليس (٥) والمتقارب (P.) اقرأ حسان : ١٣ لا ٢ ، ولكن يبقى أيضاً فرق (٢) في المجموع (٢٤) ، والبسيط : (Fr.) والمجموع الكلي يجب أن يكون ١٤٤ لا ١٦٢ ، وقد ارتضيت الرقم ١٦٢ .

فمجموع القصائد والمقطوعات يصل إلى ٢٢٩٣ ، منها ٢١٢٦ ترجع إلى أربعة أوزان ، أي ٩٢,٧١ ٪ تبعاً للنسب الآتية :

الطويل :	١١٥٦	٥٠,٤١ ٪
الكامل :	٤٠٢	١٧,٥٣ ٪
الوافر :	٣١٥	١٣,٧٤ ٪
البسيط :	٢٥٣	١١,٠٣ ٪

أما الأوزان الأخرى الأحد عشر فقد جاء منها ١٦٧ مقطوعة ، أي ٦,٣٩ ٪ :

الرجز :	٥٦	٢,٤٤ ٪
المتقارب :	٥٤	٢,٣٥ ٪
الخفيف :	١٦	٠,٦٩ ٪
السريع :	١١	٠,٤٨ ٪
الرمل :	١٠	٠,٤٣ ٪
المنسرح :	١٠	٠,٤٣ ٪
المديد :	١٠	٠,٤٣ ٪

ولو أننا فحصنا الأوزان الأربعة (المتميزة) فسنلاحظ أن فيها كلها ـ سواء في بداية وحدتها الإيقاعية الأساسية أم في نهايتها ـ مجموعة الوتد المجموع واضحة ، بحيث تظل ثابتة لا تمس وسط التغيرات التي يمكن أن تحدث لهذه الوحدة الإيقاعية (ونحن نبينها) :

الطويل :	فعولن مفاعيــلن
الكامل :	متفاعــلن
البسيط :	مستفعــلن فاعــلن
الوافر :	مفاعلـتن

وهكذا نرى أن تفوق الطويل ساحق ، أليس هو شعر الفروسية ، وهو الوزن ذو الإيقاع الصاعد بأتم معناه ؟

أما المتقارب والرجز فهما يكونان صورة متواضعة ، وإن كانا يتقدمان على الأوزان الخمســة الأخرى ، إذ إن في المتقارب مجموعة الوتد المجموع السالفة الذكر : فــي وحدتــه الإيقاعيــة الأساسيــة : « فعولــن » ، وكذلــك الرجــز : « مستفعلن » . بيد أن هذا الأول قد لاقى حظوة : فقد وردت منه (٥٤) مقطوعة ، ولكن هذا التكرار في « فعولن » لم يمنحه غير قليل من الشاعرية والشيوع ، فهو لا يبدو وزناً (كبيراً) ، شأن الأوزان الأربعة الأولى .

وللرجز حالة خاصة ، فقد كان زهيد القيمة ، شديد البساطة ، شديد القرب من النثر ، وهذا جميل بالنسبة إلى موقف الارتجال لدى الشاعر الشعبي .

وقد أجريت تصنيفاً للشواهد الشعرية التي رويت في « كتاب الأضداد » للأصمعي ، ولابن السكيت ، المنشورين بإشراف الأستاذ أ . هفنر (بيروت ١٩١٣) ، وعدد هذه الشواهد ٤٠٦ موزعة كما يلي :

الرجز :	١٢٧	المتقارب :	١٣
الطويل :	١١٤	الرمل :	١٥
الوافر :	٤١	الخفيف :	١٠

الكامل :	٣٩	المنسرح :	٨
البسيط :	٣٣	السريع :	٦
المجموع :	٣٥٤	المجموع :	٥٢

هذان الكتابان في (الأضداد) ، وهما كتابان تعليميان ، أخذا شواهدهما الشعرية من جميع مجالات الشعر البدوى ، وقد احتل الرجز القمة ، متقاسماً مع الطويل تفوقاً ملحوظاً .

وعنصر إيقاع الوتد المجموع المذكور هو صائغ الإيقاع الصاعد : فيبدأ الصوت بمقطع قصير ، ثم يمتد إلى مقطع طويل ، إحساس بالاجتذاب إلى أمام ، وشعور بوثبة واندفاعة ، يحتمل تعزيزها بارتفاع الصوت على هذا المقطع الطويل من أجل النبر الموسيقى ، مع كثير أو قليل من تموج الصوت بحسب الأوزان .

ألا يمكن أن يكون هذا هو السبب ، أو أحد أسباب الجاذبية الخفية لوزن الطويل ؟ ... ولسوف نجد هذه المسألة الناشئة عن الوتد المجموع مثارة لدى مؤلفين آخرين . فإذا لم نحل المشكلة برمتها ، فليس معنى هذا أن الحديث عنها غير ذى موضوع .

وهناك واقع آخر هو أن الأوزان القليلة الحظ من الشيوع ، وهى : الخفيف والرمل والمنسرح والمديد ، تتخذ لنفسها مسلكاً آخر بما تضمنت من عنصر ثابت فى وحدتها الإيقاعية . وربما بدا أن السريع فى الظاهر على النقيض منها ، إلا أنه لشدة قربه من الرجز قد أغفل أمره ، من أجل ذلك النقص الدقيق فى ذاتيته . ويبقى أن نفسر صعود هذه الأوزان الثلاثة فى الشعر الحضرى ، وهى الخفيف ، والمنسرح ، والسريع . وقد حاول ج . فاديه J . Vadet أن يكتب

بداية تفسير لهذه الظاهرة ، لا سيما حين وضع علامات استفهام ، وكذلك فعلنا ، وهي إشارات لا تخلو من فائدة .

ويبقى ، بالنسبة إلى موضوعنا ، أن نلاحظ في هذه العربية الصحراوية ـ من الجانب الصرفي ـ نمواً كبيراً في الصيغ ذات الإيقاع الذى وصفناه بالصاعد ، صيغ (المرتبة الرابعة) [1] ، كما نلاحظ من ناحية أخرى ـ في شعر هذه العربية حظاً كبيراً ، بل أكبر الحظ للأوزان التى أطلقنا عليها أيضاً « ذات الإيقاع الصاعد » ، والمقارنة بين هذين الجانبين من أهم ما ينبغى أن يكون .

ثالثاً : تفضيل الصامت :

الملاحظة الثالثة : لا وجود في العربية الفصحى لصيغتي : فَعْل وفَعُل ، ويندر وجود صيغة : فَعّل . فهناك إذن ـ مجال للقول بأن صيغ : فَعّال ، و * فَعّيل ، فعّيل ، وفَعّول تجيء من صيغ : فَعَال وفَعِيل وفَعُول ، مزيدة بتضعيف الصامت الثانى من الأصل . وقد حصلت العربية على هذه الصيغ الأخيرة بإطالة المصوت القصير الثاني ، في كلمات المرتبة الثانية . فلماذا لم تطل ـ في عملية التدرج ـ المصوت القصير الأول بدلاً من اللجوء إلى تضعيف الصامت الثانى من الأصل ...؟ ولربما ظل الوزن الإيقاعى [2] حينئذ كما هو ، لأن الإيقاع في : « فَاعَال » و « فاعيل » و « فَاعول » ، هو هو في « فَعّال » و « فَعّيل » و « فَعّول » ، أعني : مقطعين طويلين .

لقد ذكرنا في بداية هذه الدراسة مدى التناقض بين عدد الصوامت وتنوعها . وبين قلة أنواع المصوتات ، وقد سجلت العربية ـ تبعاً للاحتمال

---

(١) هو تفضيل وليس تخصيصاً ، ومن ناحية أخرى نجد أن وضع الشيء بإزاء نقيضه مفيد ، حتى لو لم يكن الهدف منه يتعدى إبراز قيمة الجانب الأفضل .

(٢) المقصود به الوزن العروضي .

العقلي ـ في هذا الباب أيضاً إيثارها للأصوات الصامتة : فالمصوتان الطويلان في حالتنا هذه يثقلان النطق ، ويسمانه بالتراخي ، وقد سمح التضعيف ـ على العكس من ذلك ـ بانطلاق الكلام واضحاً وقوياً .

أما صيغة « فاعول » [1] فلم نجد منها سوى بضع كلمات عربية خالصة ، دون أن نعثر على غيرها [2] . وبعد أن انساحت اللغة خارج الصحراء صادفت هذه الصيغة بعض النمو ، وقصة هذا النمو جديرة بالذكر ، فربما لاحظنا من بين ما نلاحظه تأثير السريانية ، الذي منح – دون شك – لغة الصحراء كلمات بهذه الصيغة ، فقد نمّت السريانية ، على نطاق واسع ، صيغة « فَاعُول » التي اتخذت منها صيغة اسم الفاعِل ، (واستخدمت أيضاً فَاعِيل) ، وتبعاً لتأثير السريانية أصبحت صياغة « فَاعُول » حية كاملة النمو في اللهجة اللبنانية .

---

(١) سجلها بروكلمان في : (Gr., I, p. 343) .

(٢) لقد كان من السهل قبول صيغة مثل فَيْعُول ، أفلا يرجع هذا في الحقيقة إلى عدم وجود مصوت مزدوج بمعنى الكلمة ، لأن الياء (y) محافظة على نطقها من حيث هي صامت .. ؟ .. (انظر المذكرة رقم ١) .

رابعاً : استخدام الصيغ في اللغة الانفعالية [1]

الملاحظة الرابعة : ينبغي في أية لغة من اللغات أن نجد عاطفة الإنسان تعبيرها بطريقة أو بأخرى . فالفرنسية تستخدم طريقتها الشائعة في الصياغة : طريقة الإلصاق ، كما أنها تعبر عن التصغير أو التحقير سواء أكان ذلك في الأسماء أم في الأفعال ، (انظر فيما سبق ص٧٣) : فكلمة : maison (منزل) مثلاً ، مصغرها : maisonnette ، وكلمة : marmot (أحد معانيها طفل صغير) تحقيرها : marmaille ، والفعل : trotter (خبّ في مسيره) تصغيره : trottiner ، والفعل : fouetter (جلّد) تحقيره : fouailler .

وقد استخدمت العربية طريقتها الأساسية في التحول الداخلي ، وهو ما يجب أن نلاحظه جيداً ، لأن هذه الطريقة في التعبير بعيدة تماماً عن العادات اللغوية الرومانية ، بما امتازت به من تعبير اللغة الانفعالية .

فالكلمات ذات المصوت القصير أو المصوتين القصيرين (المرتبة الأولى والثانية) تقدم لنا مضمونها ـ إن صح القول ـ دون قصد خاص بصحبها [2] ، وإطالة المصوت الثاني (المرتبة الرابعة) تضيف رنيناً خاصاً [3] . أما صيغتا : « فَعِيل وفَعُول » فقد قرر « رايت » بشأنهما ما يأتي : تشير الصفات التي بزنة فَعِيل وفَعُول ، وبخاصة هذه الأخيرة ـ غالباً وكما يتضح من الأمثلة السابقة ـ إما إلى درجة عالية في الوصف المعين ، وإما إلى حدث يتكرر وقوعه ، أو يحدث بقوة كبيرة ، ولذا أطلقوا عليها : أبنية المبالغة .

---

(١) مقال ك . بروكلمان : Deminutiv und Augmentativ in Semistischen [التصغير والتكبير في السامية] – يعد ذا أهمية كبيرة هنا .

(٢) ومع ذلك إن صيغة فُعَل قد استخدمت لتعيين كائنات ذات مظهر سيء (حقير) نحو : زمل – (ضعيف جبان) ، وغُدَر (غادر) ، وطُلَع (الحريص) .

(٣) استطاع التضعيف أن ينتج نفس الأثر ، فجاء من كلمة « زُمَل » : « زُمَّل » .

وقد استطاعت صيغة « فَعُول » أن تحتفظ بقوة معينة في التعبير عن الصفة أو الحدث ، وقد صارت « فَعِيل » في الواقع صيغة بسيطة معتادة لاشتقاق الصفة (عندما توجد هذه الصيغة) . وقد أورد السيوطي في المزهر (جـ ٢ ص ٢٤٣) « فَعُول » ضمن أبنية المبالغة ، ولكنه لم يذكر « فَعِيل » كما لم يذكر « فُعَال » .

وصيغة « فُعَال » هذه كانت جديرة أن تدرس وتروى ، ولكن كان لابدّ من التفرقة .

لقد درس نولدكه [1] هذه الصيغة المعقدة : وكانت قديماً للتصغير ، ولكنها حين ابتذلت خاصتها التعبيرية خرجت من الاستعمال ، تاركة بقايا ، وحلت محلها في العربية صيغة « فُعَيل » . وهناك مجموعة من الكلمات على هذه الصيغة تعبر عن الانحرافات والأمراض ، وذلك نحو : صُدَاع ، وسُعَال .. إلخ ... (وهو استعمال للتحقير) ، وهناك مجموعة أخرى تستخدم مصادر لأفعال تدل على الحركات أو الضوضاء مثل : شُرَاد (ومعناه التيه للحيوان الأليف) ، وصُرَاخ ... إلخ ... وهناك صفات أو أسماء تدل على معنى تصغير التحقير ، وذلك مثل : خُفَاف ، وقُرَابة ، وأخيراً هنالك صفات تكبير مثل : عُظَام وكُبَار وهُمَام .

كذلك نلاحظ أنه بالنسبة إلى صيغة واحدة ـ قد تبتذل قدرتها على الإبانة عن (التصغير) ، أو تبقى لها دلالتها على (التحقير ، والتكبير) .

ولم تعد المصادر من صيغة « فُعُول » المستعملة كثيراً ، تقدم معنى خاصاً بالقياس إلى مصادر صيغة : « فُعْل » ، التي هي من ناحية أخرى قليلة العدد .

---

(١) انظر : (Beitrage Z., Semit. sprachwissenschaft, strassburg, 1904, pp. 30-33) أو إسهام في علم اللغة السامية .

والصفات من صيغة « فعّال » لم يعد لدينا منها سوى بضعة أمثلة .

أما « فَعّال » ، وهي صيغة ذات استعمال معقد ، فلم يعد ممكناً أن نكشف إلا عن قليل من خاصتها البيانية في تلك الصفات القليلة ، التي تسير جنباً إلى جنب مع صيغة « فُعَال » بمعنى واحد ، مثل « عقَام وعُقَام » (مرض خطير) .

وقد فعل الاستعمال الطويل فعله : فقد ابتذلت خاصتها البيانية ، كلها أو جلها ، ووجب أن تتجدد مرة أخرى ، ولا غرابة في ذلك ، فكل اللغات توجد أمام هذه الضرورة ؛ ضرورة تجديد وسائلها البيانية ، وكل منها تعالج ضرورتها بحسب عبقريتها ، وقد استخدمت العربية هنا طرق التحول الداخلي ، وذلك بتضعيف الصامت الثاني من الأصل الثلاثي (انظر فيما مضى ص ١٠٦) ، وأدى ذلك إلى صياغة كلمات من نموذج المرتبة السابعة ، مثل : فَعَّال ، و* فَعِّيل ، فعِّيل ، وفَعُّول ، وفُعَّال . ولا زال معنى هذه الصيغ في العربية الحديثة معبراً قوياً . (انظر الأمثلة المسوقة من قبل) .

وفي العربية الفصحى صيغة خالية من التضعيف ، احتفظت بقدرتها البيانية كاملة ، هي صيغة « فعيل » للتصغير ، وقد تحدثنا في هذه الصيغة كثيراً . وهذا يرجع - في رأينا - إلى أنها كانت أكثر حداثة ، فقد جاءت بعد « فعَال » ، وكان تغيير المصوت الطويل إلى مصوت مزدوج (فُعَال ، فُعَيل) كافياً لتجديد خاصتها البيانية . (انظر المذكرة رقم ١٢) .

وعندما تحدث النحاة العرب عن التصغير قدموا « فُعَيل » ، وكذلك يفعل النحو الأوربي ؛ ونتيجة لهذا نجد أن أي دارس لا يعرف للتصغير سوى صيغة « فُعَيل » ، فليس إذن مما يميّز « فُعَيل » مطلقاً أنها تعبّر عن التصغير ، فإن هذا اللون الانفعالي أكثر شيوعاً في اللغة العربية ، فبالنسبة إلى صيغة معينة غالباً ، بل

إلى كلمة معينة من هذه الصيغة ، لا يوجد هذا اللون وحده ، ولكنه يوجد مع مقابله : التكبير .

إن تصغير اللغة الفرنسية لا يستدعي تكبيراً [1] ، فهذا التلازم غريب عن لغتنا ، ولكن الظاهرة التي نحن بصددها ليست في الواقع غريبة ، فالتصغير والتكبير طريقتان متوازيتان للابتعاد عن مركز الوسط ، هما لونان عاطفيان متعارضان ، بينهما علاقة متبادلة ، بحيث يستدعي أحدهما الآخر ، واجتماعهما في تعبير واحد ، أو صيغة واحدة يعتبر في اللغة الانفعالية حالة شبيهة بحالة الأضداد [2] . وكما يقول المثل الشعبي : « الأضداد تتداعى » .

وفي اللغة اللاتينية أيضاً بعض الأضداد ، مثل : (altus) : « مرتفع وعميق » ، فيقال : mons altus (جبل مرتفع) ، و puteus altus (بئر عميقة) ، وأكثر من ذلك أنه قد يتلاقى المتباعدان ، ويجتمع النقيضان . (انظر فيما يلي ص ١٣١) .

وصيغة « فُعَيِّل » التي تعبر ـ كما هو معلوم ـ عن التصغير يمكن أيضاً أن تعبر عن التكبير ، وهذه الخاصة مجهولة عادة ، ولكن رايت [3] ذكرها فقال :

---

(١) في الفرنسية لواحق للتكبير هي : ail - as - on في مثل caisson, coutelas, portail ولكنها لا تؤدي سوى دور بسيط (انظر Brunot الفكر واللغة La pensée et la langue ص ٦٥٧) ونحن نفضل استخدام صفات مثل : grand, immense, colossal إلخ .. أو بعض الأدوات مثل fortement, beaucoup, extrêmement إلخ ...

(٢) قارن ملاحظة E. Littman Z.S., t. IV, p. 29 قال : « معنى ذلك أنه لا يوجد في اللغة العربية كلمات أضداد فحسب ، بل يوجد أيضاً تراكيب أضداد » . وقد ذكر في « الأضداد » كلمات تدل على الكبر والصغر معاً ، ولكنها هنا ترد أفكاراً بسيطة : « إمَّر لمَّم » (كبير أو صغير) رقم (١١٣) ، وأزر (قوة أو ضعف) (رقم ٣٧٤) ، وجلّل (كبير أو صغير) (أرقام ١١٢ و ٢٨١ و ٤٢٥) ، ومن ناحية أخرى : بذر badr (للقليل والكثير) وأرقام (٤١ و ٢٢٩ و ٣٨٨) . (ارجع إلى الأضداد طبعة A. Haffner بيروت ١٩١٣) .

(٣) انظر : (I, p. 66, 269 Rem. a) .

فُعَيْل (للتكبير) بحسب تعبيره ـ وهي التي تدل على التعظيم عند النحاة العرب . والواقع أن الملاحظة قديمة ، فإن ابن يعيش في شرحه للمفصل (ص ٧٠٩ طبعة Jahn) بعد أن قدم ثلاثة معان أولية للتصغير بوساطة « فُعَيْل » ذكر معنى رابعاً (سطر ٢٠) هو على وجه التحديد « تصغير التعظيم » وذكر أن ذلك من إضافة نحاة الكوفة ، كما ساق لذلك شاهدين من نصوص الشعر هما : دُوَيْهِيَة من : « داهية » ، و« جُبَيْل شاهق » ، من : « جبل » ، ثم قال : « وليس ذلك في مذاهب البصريين » (ص ٧١٠ سطر ١) . وهو بحكم ولائه لمدرسته يفسر هذين المثالين تفسيراً مخالفاً ، والراجح هو رأى الكوفيين .

وقد ذكر رايت في المرجع السابق أربعة أخرى ، وهناك ثلاثة غيرها عند هويل Howell [1] .

ولسوف نعيد ذكر الصيغ التي يمكن أن نجد فيها التعبير عن التصغير أو (التحقير) و التكبير ، وذلك بالنسبة إلى الصيغة ذاتها :

أولاً : فَوْعَل : تكبير : شَوْغَر (قوى شديد) ، وكَوْثَر (خصب) .

تصغير : جَوْزَل (فرخ الحمام) ، ودَوْبَل (جحش) .

ثانياً : فَيْعَل : تكبير : فَيْصَل (قاض)

تصغير : حَيْدَر (الحصى الصغير) .

ثالثاً : فُعَال [2] : تكبير : كُبَار (كبير) ، وهُمَام (شهم) .

تصغير : تحقير : خُفَاف (خفيف) ، وقُرَابَة .

---

(١) انظر : (Ar. Gr., part. I, p. 1165) .

(٢) وهي التي كانت قديماً للتصغير ، انظر فيما مضى ص ١١٦ ، وإليها ترجع كلمات مثل : حوار huwar (الجمل الصغير في عامه الأول) ، وغلام (العبد الصغير ـ أو الولد) .

رابعاً : فُعّال : تكبير : حُسّان (جميل جداً) .

تحقير : زُمّال (ضعيف) .

خامساً : فُعَيّل : تكبير : ضُرَيّطَة (ضخمة) .

تصغير : (مع رائحة التحقير) : عُقَيّب (نسر صغير)[1] .

تحقير : زُمَيّل .

سادساً: فَعّال : تكبير : عَلّام (عظيم العلم) ، ونَسّاب (جيد المعرفة بعلم النسب) .

تحقير : صَخّاب (شديد الصخب) ، وطَمّاع (شديد الشراهة) .

سابعاً : فَعُّول : تكبير : حَسُّون (جميل جداً) ، وفَرُّوق (فزع جداً) .

تصغير : استخدام صيغة فَعّول للدلالة على التصغير في اللهجات من مراكش إلى العراق يفترض نوعاً من القدم في اللغة .

ثامناً : فِعّال : تكبير : خِنّاب (جَسيمٌ ، طويل) ، أو (كبير الأنف) تصغير – التحقير : دِنّاب (قصير القامة) .

تاسعاً : فِعّول : ضِرّوط (كبير الضراط) ، وهِلّوف (رجل مسترسل اللحية) .

عاشراً : فُعَائل[2] :

---

(١) انظر ل. ليتمان [Z.S., Bd., IV, 1926, p. 38] .

(٢) لعلها في الأصل : فُعَيّلن ثم تطورت إلى : فُعَايْلن ، ثم فُعَايلن ، ثم : فُعَائِلن .

تكبير : جُرائد (غليظ) .

تصغير : حُطَائط (الصغير من الناس) [١].

ملاحظة : تصلح الصفات أو أسماء الفاعلين ـ بخاصة ـ لإبراز الألوان الانفعالية ، في الصيغ المزيدة بالتحول الداخلي ، فإذا ما استعملت في أساليب النداء فإن الألوان التي اختيرت من أجل التعبير عنها تميل إلى أن تضعف بطول الاستعمال ، حتى إنها ربما لا تعبر إلا عن مجرد فكرة بسيطة ، كما في المثال : (فَيصل) بمعنى (قاض) ، بيد أن هذا هو الاختيار الأول الذي يظل ذا دلالة على الألوان ذات الأهمية ، وهي ملاحظة يصدقها ما يلي من هذا الكتاب .

ويطلق على التصغير (تصغيراً كيفاً وهيئة) عندما يصبح وسيلة ملاطفة وتودد .

كما أن التحقير يخلع على الكلمة معنى عكسياً ، ومن الممكن الانتقال بسهولة من التصغير إلى التحقير ، فالتصغير يعقب ببساطة الاحتقار . يقول ليتمان [٢] : « من المعروف في كثير من اللغات أن التصغير يستعمل في الوقت ذاته للتحقير ، فلو وصفنا شاباً بأنه مخطط كالنمر تصغيراً له ، فتلك شتيمة » .

والعلاقة وثيقة في العربية بين التصغير والتحقير ، وقد حققها أيضاً النحاة العرب ، فقال ابن يعيش صراحة في مستهل شرحه للتصغير من صيغة « فُعَيْل » : (اعلم أن التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم) [٣] .

---

(١) كان المؤلف قد ذكر صيغة (إفّوْل) مثل : سحوف (ذات ضرع سمين) ، للتكبير ، و (ا ذ رُوْ ن) : (الوسخ ـ الدرن) للتحقير ، وذلك في الطبعة الأولى ، ثم عدل عن ذلك هنا . (المعرب) .

(٢) انظر (Z.S., t . IV, p.38) .

(٣) ابن يعيش ص ٧٠٩ سطر ١١ .

ولهذا أثبتنا في القائمة السابقة الصيغ ذات الدلالة على التحقير ، ثم إننا نستطيع من ناحية أخرى أن نلمس الأشياء من كلا طرفيها : فإن كثرة وقوع حدث مًّا ، والدرجة العليا في صفة مًّا ، يمكن أن تصبح كلتاهما مستحقة للذام ، فالتكبير هنا يشمل التحقير ، فإذا وصف امرؤ في هيئته بأنه : « كُبَار » فمعنى ذلك : أنه كبير وضخم (تكبير) ، وأنه بطين ومفرط (تحقير) ، وإذا وصف ثوب بأنه « رُقَاق » فهو أولاً ممدوح بأنه : « رقيق ، ناعم ، دقيق » ، وهو أيضاً تحقير للثوب بأنه « لا متانة له ولا قوام » .

ولسوف نذكر فيما بعد : فُجَافِج (كثير الكلام) ، وتِقْوَال وتِكْلام (للذى يتكلم كثيراً) على التكبير ، ولكن ذلك شديد القرب من : (ثرثار) على التحقير .

إن مفردة واحدة من المفردات الانفعالية تحتوى صعوبات كثيرة عند التحليل ؛ ولذا ينبغى معرفة جميع إشعاعات الكلمات حتى نحكم عليها حكماً كاملاً .

والواقع أن العرب في معاجمهم أو قوائم الكلمات التى أثبتها علماؤهم لا يقدمون سوى تعريفات موجزة ناقصة ، فلا يدهش القارىء إذا مااستطاعت هذه الظروف أن تؤثر على ترجمة الأمثلة وترتيبها . ولكن يبقى من الحق أن العربية الفصحى تستخدم تحولها الداخلى لبناء مفرداتها العاطفية ، سواء أكان هذا التحول الداخلى وحده (كما سبق أن رأينا) أم كان مقروناً بالتكرير أو الإلصاق (على ما سنرى فيما بعد) ، كما أن العربية تقرن في أوزانها المبالغة بالتكبير [1] ، والتصغير بالتحقير ، (رقم ٣ فى المذكرات) .

---

(١) من المستحسن أن نقصر المبالغة على الحدث ، والتكبير على الحالة ، أي : على الاتصاف بصفة ، بيد أنه في مجال الأسماء تختلط الأشياء وتتراكب ، إذ يدل كل منهما على حدث أو صفة ، ولكنا لكيلا نعقد عرضنا العام اقتصرنا على التكبير ، أما فى الأفعال فسوف نستعمل بالمثل : المبالغة فحسب ، من حيث هي كلمة عامة .

وفى ختام هذا العرض الأول عن الصياغة الاسمية يظهرلنا كل ما استطاعت العربية الفصحى أن تستخرجه من أصلها الثلاثى بوساطة التحول الداخلى وحده ، فهذه الثروة اللفظية الخطيرة تستمد خصائصها من ذلك التحول الداخلى . فالداخل ـ فى الواقع ـ هو الذى كان عرضةً للتأثير ، بأن كُبِّر ونفخ فيه ـ إن صح القول ، حتى كأن الحجم هو الذى يعنى [1] ، وليس الامتداد فى الطول ، ومع ذلك إن العربية لا تجهل هذا الامتداد الطولى .

ب ـ التحول الداخلى وتكرار صوامت الجذر

استطاعت العربية إطالة جذرها الثلاثى بالتكرار ، تكرار صامت أو اثنين من هذا الجذر ، وكان هذا مقرراً وثابتاً فى منطق استخدام الجذر ، ولكن إذا كان التضعيف لم يغير منه صفته الثلاثية ، فإن هذا التكرار سوف يبنى جذوراً رباعية [2] ، بل خماسية أيضاً . ومع ذلك إن العملية لا تؤدى إلى شيء سوى إطالة الهيكل الصامتى ، وتتم صياغة الكلمات بنفس الطريقة : طريقة التحول الداخلى ، وعلينا إذن أن نقدم صيغاً كتلك الصيغ السابقة .

---

(١) عرف النحاة العرب هذه الظاهرة (انظر كتابنا Traité § 100 e)وعبروا عنها بمصطلح قوة اللفظ ، أى قوة الكلمة (الدالة) ، يقول ابن يعيش (ص ١٣٤٨ سطر ٤) فى : ستهم وهو كبير العجز ، ولاحظ الميم المضافة لتحول الكلمة إلى رباعية ، مبالغة لتقوية المعنى . يقول ابن يعيش : (لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى) ، (وانظر أيضاً ص ١٠٦٩ سطر ٣ ـ ٥) لقد حدث هنا ـ فى رأينا ـ إلصاق لاحقة ، وهذا هو تكبير جسد الكلمة الذى يريدونه .

وحسبنا أن نرجع إلى ما كتبه ابن جنى فى الخصائص جـ ٣ ص ٢٦٤ ـ ٢٧٠) بعنوان : (باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى) كيما نلاحظ أنه يتصور تكبير الكلمة من داخلها ، وهكذا يظهر لنا فى الشعور اللغوى العربى العلاقة بين تكبير الدالّ ، وما يضاف إلى المعنى من لون لغوى انفعالى . وقد وجد السيوطى رأى ابن جنى هذا فى الأشباه والنظائر جـ ١ ط . حيدر أباد الطبعة الثانية ٣٥٩) فى الفصل المعنون (ص ١٤٤) : (تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى) .

(٢) كيف تطور هذا الأصل الرباعى فى الأسماء ؟ هذا موضوع صعب لما يعالج فى ذاته ، وليس لنا هنا سوى أن نلمسه لمساً خفيفاً . فقد حدث التحول فى الأسماء دون مراعاة لعدد صوامت الأصل ، ولكن الصياغة الفعلية تميِّز الفعل الثلاثى من الرباعى ، ولسوف نعرض فيما بعد المناهج الرئيسة فى تكوين أصل هذا الفعل الرباعى .

والتكرار الأول يمكن أن ينصب على الصامت الأول من الجذر الثلاثي بأن يتكرر بعد الثاني ، فلو عيّنا بالأرقام (١ و ٢ و ٣) الصوامت الثلاثة لهذا الجذر ، مستقلة في نظامها ، فسنحصل بعد التكرار على الرمز : ٣١٢١ .

وميزة هذا التكرار أنه بقي داخلياً « بتضخيم » الحجم ، ومن الأمثلة على ذلك في الأفعال (وسنتحدث عنها فيما بعد) : الفعل « طَرِبَ » (اهتز واضطرب فرحاً وحزناً) ، وقد جاء من أصله « طَرْطَبَ » (اضطرب الماء في الجوف أو القربة) .

بيد أن هذه الطريقة نادراً ما تستعمل في الأسماء ، ومع ذلك فهناك بضعة أمثلة تشير إلى أنها لم تكن مجهولة ، (لكنها هنا بتضعيف الصامت الأخير) :

فيقال : (قَهْقَرٌ) وهو الحجر الأملس الأسود الصُّلْب ، من « قَهْر » : (إكراه ـ عنف) .

و « قُسْقُبٌ » : الغليظ والله أعلم [1] ، من « قَسْبٌ » : (اليابس) ، وسنمضي في بحث الصيغ التي لوحظت في اللغة .

(١) اللسان – مجلد ١ ص ٦٧٢ ط . بيروت .

١ـ تكرار الصامت الثالث من الجذر الثلاثي

(الرمز ٣٣٢١)

أولاً : مع مصوتين قصيرين تأتي الصيغ :

فَعْلَل قَرْدَد (جبل ، وما ارتفع من الأرض) .

فُعْلُل وفُعْلَل : قُعْدُد وقُعْدَد (الخامل ، والجبان اللئيم القاعد عن المكارم) .

فُعْلَل وفِعْلَل : دُخْلَل (صفاء داخل الحُبّ) .

فُعْلُل : خُفْدُد (خفاش) .

فُعْلَل : عُنْدَد (مهْرب ، أو بُدّ) .

فِعْلَل : رِمْدَد (رماد كثير دقيق جداً) .

هذه الصيغ قليلاً ما أخصبت ، والكلمات القليلة التي جاءت منها هي من المفردات النادرة ، ضعيفة الاستعمال حتى في القديم ، فقد اصطدمت بكراهة تكرار الصامت مرتين متواليتين ، حيث لا يفصل بينهما سوى مصوت قصير (مذكور فيما مضى ص ٦٥ـ ٦٦) .

ومن ناحية أخرى : إن إدغام صامتين في صورة صامت واحد مضعف يهدم الصيغ ، فتصبح : فِعْلَل : فِعَلّ ، وتصبح : فُعْلُل : فُعُلّ ... إلخ ...

وقد ترتب على هذا إيقاف التطور الصرفي [١] . وهي ملاحظة أدركها

(١) هنالك صيغ رباعية مع التضعيف وهي صيغة : فَعَلّ ، وهي تصطدم بنفس الكراهة ، ولكن بقيت ست كلمات منتشرة في صيغة : فعلل (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦) .

بذاتها العلماء العرب[1] ، ومع ذلك إن هذه الصيغ تعد حلقة في سلسلة التقدم التالي .

ثانياً : مع مصوت أول قصير ، ومصوت ثان طويل تأتي الصيغ :

فِعْلال - فِعْلِيل - فُعْلول - فَعْلُولة

وهذا النموذج (ولاسيما في صيغة فِعْلال) أكثر وروداً من الأول ، ويبدو أن الذى حملهم على إطالة المصوت الثاني إنما هو رغبتهم في إخفاء التكرار في الأول ، وهو غير مرغوب فيه ، فقد كان العرب يشعرون أن المصوت الطويل هو خير فاصل بين الصوامت المتماثلة .

والصيغ الثلاث الأولى تقدم لنا لغة انفعالية (تكبير أو تحقير) :

فِعْلال : تكبير : شِمْلال (سريع ، خفيف ، رشيق) .

تحقير : طِمْلال (رثّ الثياب) .

فِعْلِيل : تحقير : رِعْدِيد (جبان) ، ورِعْشِيش (هلوع) .

فُعْلول : تحقير : سُبْرور (فقير) ، وبُهْلول (متهكم) .

وتقع صيغة فَعْلُولَة fa'lul-at مصدراً ، كثيراً في الجذور التي يكون الصامت الثاني فيها ياء أو واواً ، وهي تحل محل صيغة فُعول ، التي تبدو في هذه الحالة غير مستساغة في النطق من الناحية الصوتية ، فمثلاً : بدلاً من النطق بكلمة بيُون buyun (التي رويت أيضاً) قيل بَيْنونة baynūnat (> buyūn bayūnat > baynūnat) من بان يبين (افترق أو ابتعد) [2]

---

(١) أبو بكر الزُّبيدي (كتاب الاستدراك ص ٢٦ سطر ١٤ (طبعة جويدي) نقلاً عن سيبويه جـ ٢ ص ٤٤٣ سطر ١٢ - ١٨ (طبعة باريس) .

(٢) (نقلاً عن بارت Barth, nomb., p. 212) .

٢ـ تكرار الصامت الثاني والثالث من الجذر الثلاثي

(الرمز ٣٢٣٢١)

صيغة « فَعَلْعَل » : وقد أطال التكرار هنا الجذر وحده ، فصار خماسياً . وصيغة « فَعَلْعَل » هذه ذات لون خاص يوحي بالتكبير ، مثل : عرمرم : (جيش كثير العدد) ، أو ذات لون مثير لصورة مدلولها (تعبيرى وصفى) ، مثل : قَطَوْطَى : (للماشي بخطى صغيرة) ، وهذه الصيغة منتجة خصبة ، ولم تختف أيضاً من اللهجات ، إذ يقولون في لبنان : حَورور ḥawarwar (للصقيع) ، وجذرها: ح و ر / ḥwr ، (وهى فكرة البياض) ، وعرمرم (مطر السيل) ، (لهجية ، منقولة عن مفردات « بلو Belot » ص ٤٩٠) ، وعرمرم ʾaramrami [(١)] .

والتكرار ، الذى يشغل هنا جانباً مهماً من السلسلة المنطوقة ، لا يبدو أنه يضايق المتكلم ، بل إنه على العكس يجعل للكلمة طعماً . ومع ذلك فقد تجد فيها إبدالاً فى مثل : عقنقل (فى عقلقل *) : (الوادى الرحب) ، وفى هذا أمارة محتملة على طروء ابتذال في القدرة البيانية للكلمة . ولسوف نرى فى باب الأفعال ـ أن جميع الأفعال التى صيغت تبعاً لهذا النوع من المضاعفة قد (أبدلت) ، ثم هجرت صياغتها . وتطلق القواعد على هذا الوزن صيغة نادرة ، وهى الصيغة الثانية عشرة : افعوعل .

٣ـ تكرار العنصر الثنائي (الرمز ٢١٢١)

إن التكرار ذا الميزة الخاصة هو ذلك التكرار الذى يبنى كلمة بوساطة مضاعفة عنصر ثنائي :

والعنصر الثنائي ـ سواء أكان جذراً ثنائياً قديماً ، أم كان ثانى الصامتين

---

(١) هكذا أوردها قاموس بارتلمى ص ٥٢٥ .

القويين من الجذر واواً أو ياء ، أم كان الصامتان الأولان في جذور متماثل فيها الصامتان الثاني والثالث ، أم كان صوتاً ذا بناء ثنائي ، تقليداً لصوت من أصوات الطبيعة كالضجيج ـ هذا العنصر ذو الصامتين حدث تكراره ببساطة ، فأدى إلى بناء كلمات ذات صوامت أربعة ، وقد كان التكرار هنا ، وبكل وضوح ، مقصوداً لذاته ، ولكن من أجل هدف خاص ، فقد كان في الواقع حَرِيّاً أن يعطينا أسماء أصوات ، أو على الأقل يوحي بها ويستدعيها .

فالكلمات التي بنيت هكذا هي بصفة عامة مفردات شديدة الإبانة عن مضمونها ، تمثل حركات وأصواتاً ، وضوضاء خاصة أو مميزة . وهي تستعمل بخاصة لتعيين الطيور ، والحشرات أيضاً ، (وهي في أحيان قليلة أسماء للأشجار والنباتات والفاكهة) ، أو تطلق كذلك أسماء لأشياء خاصة من صنع الإنسان [1] .

ولسوف نرمز إلى الصامت الأول من العنصر الثنائي بالفاء (ف) ، وإلى الثاني باللام (ل) ، وبذلك نميِّز في يُسْر المصوتات التي تتعاقب في بناء الصيغ :

أ) فَلْفَلَة falfal(at) وفَلْفَال falfāl ، وهي صيغ كثيرة الورود ، مثل : بَعْبَعَة (صوت الزجاجة عند إفراغها) ، وبَقْبَقَة (صوت الزجاجة المغمورة في الماء لملئها) ، وطَقْطَقَة (جَعْجَعَة الطاحونة) ، ودَرْدار (صوت دقات الطبول [2]) .

---

(1) انظر تحليل P. P. Jouon في كتابه « دراسات في علم الدلالة العربي » Mélanges U. S. J., Étude de sémantique arabe بيروت XI 1926, pp. 24-25 .

(2) هو إذن من المشترك اللفظي ـ انظر اللسان ٤ / ٢٨٣ طبعة بيروت . والقاموس المحيط ٢ / ٢٨ الطبعة الثانية . (المعرِّب) .

ومن أسماء الطيور : صرصر ، ببك (وعلى وجه الدقة : الصيّاح) ، وعقعق (غراب البين) ، ووطواط (خفاش ـ اسم طائر فى العامية) .

ومن أسماء الحشرات : فسفس (البق) .

ومن أسماء الأشجار والنباتات : دردار (مُرّان ـ شجرة لسان العصافير)[1] ، ونعنع (نبت طيب الرائحة والمذاق) .

ومن الأشياء المصنوعة : خلخل ، وخلخال ، وقبقاب .

ب) فُلْفُل ، وهى صيغة واردة كثيراً (ولكنها أقل من سابقاتها) .

ومن أمثلتها : بلبل ، وهدهد ، وصرصر ، وفلفل ، وخلخل (حلية القدم) ، ولؤلؤ .

جـ) فِلْفِلَة filfil-at[2] مثل : مشمش وسلسلة .

د) فُلْفُول fulfūl[3] مثل : صرصور (كبير) ، وزرزور .

هـ) فُلَفِل وفلافل[4] .

وقد جمع السيوطى فى مزهره الكلمات التى من هذا الوزن ، ولكن من جميع أصناف الكلمات الرباعية ، فملأت أربع صفحات (جـ ٢ صفحات ١٣٤ ـ ١٣٧) .

---

(١) انظر تحليل P. P. Jouon فى كتابه « دراسات فى علم الدلالة العربى » Mélanges U. S. J., Étude de sémantique arabe بيروت XI 1926, pp. 24-25 .

(٢) مع تضعيف الصامت الأخير : صلصل (نبات) .

(٣) فلفول فى اللهجة اللبنانية : زرزور ، وربما تكون فلفول ، قد جاءت من فلفول بوساطة المماثلة .

(٤) صيغة فلفل (ورمزها ٢١٢١) لم تكن بداية انطلاق للتطور بوساطة التضعيف ، فقد جاءت من الرباعى ذى الصوامت الأربعة المختلفة (ورمزها ٤٣٢١) مثل : عمالق وعمالق (ثمرة شجرة ذات شوك) ، وكذلك : عدبس (قوى) ، وقرشب (بطين) ، (وتضعيفه كما فى صلصل) .

وهكذا استعملته اللغة القديمة على نطاق واسع . أما الرباعى الذى يهمنا فنجد منه :

ست كلمات بزنة فُلَفِل ، واحدى وثلاثين كلمة بزنة فُلافِل . وهى من حيث كانت أقل تخصصاً من سابقاتها فى النوع التعبيرى الوصفى ـ تفيدنا كثيراً من أمثلة التكبير ، إلى جانب توارد معنى التصغير والتحقير عليها :

فمن التكبير : قُصَاقِص وقُضَاقِض : اسمان للأسد ، وفُجَاجِج (ثرثار) ، وشُرَجَّاجِث (غزير) .

ومن تصغير التحقير : ضُكَاضِك وكُلاكِل (حصى صغير) ، وبُلابِل ، وفُلافِل (خفيف) .

جـ ـ التحول الداخلى والإلصاق

رأينا فى الفصل السابق وسيلة أولى من وسائل إطالة الكلمة بتكرار صوامت الجذر ، وهناك وسيلة ثانية هى : الإلصاق . وهى وسيلة تؤدى بنا إلى معالجة إلصاق السوابق واللواحق ، والنتيجة واحدة فى كلتا الحالين : أن تصبح الكلمة أكثر طولاً . بيد أنه على حين نجد فى الحالة الأولى أن طبيعة الجذر الاشتقاقى قد تغيرت (من ثلاثى إلى ما هو أكثر) نجد فى الحالة الثانية أنها لم تتأثر ، إذ يبقى الجذر ثلاثياً كما كان من قبل .

أما بالنسبة إلى المتكلم فإن الكلمة المتصلة بسابقة أو بلاحقة تتحلل عنده إلى : جذر + سابقة أو لاحقة ، فهو مدرك للجذر ، ويعرف كيف يستخرجه إذا ما عرض له عارض صوتى .

فمثلاً كلمة : « ميعاد » (بزنة مِفْعَال ، مع زيادة السابقة « م » ، وأصلها و ع د : وَ عَ دَ ، وقد استتبع النطق بالسابقة « م ـ m » مماثلة فى

صوت الواو وهو الصامت الأول في الجذر) ـ جمعها : « مواعيد mawā'īd » ، لا « مياعيد mayā'īd » ، وتصغيرها أيضاً : « مويعد muway'id » ، (لا ميعيد muyay'id) .

وتخضع السوابق واللواحق لنظام التحول الداخلي ، أو بالأحرى بحكم التحول الداخلي الكلمة بأكملها ، وبهذا نجد أن السوابق واللواحق [1] ذات نطق محدد بفعل الصيغة المأخوذة ككل ، وهذا طبيعي لأن : (الجذر الثلاثي + السابقة أو اللاحقة) يصوغان وحدة هي : الهيكل الصامتي لكلمة واحدة .

* * *

(١) قد يكون فائدة لهذا الكتاب أن يشير باختصار إلى أصلها . (انظر فيما بعد ص ٣١٧ وما بعدها) .

١ـ السوابق

أولاً : سابقة الهمزة

السابقة الأولى هي الهمزة ، وهي تتحمل مصوتاً مساعداً يضاف إليها للنطق بمجموعة أولية . (انظر فيما مضى ص ٥٧) ، والهمزة ليست سابقة صياغية ، وهي تتجلى بهذه الصفة في :

أ) صيغة « أَفْعَلُ » (مؤنثها : فَعْلاء ، وجمعها : فُعْل) في ما دلّ من الصفات على ألوان أو خصائص جسمية ، مثل : أَسْمَر (مؤنثها : سَمْرَاء ، وجمعها : سُمْر) ، وأَعْرَج (مؤنثها : عَرْجاء ، وجمعها : عُرْج) ؛ وفي هذه الصيغة تدل « أفعَل » على التفضيل مثل : « كبير » حيث يأتي منها : أَكْبَر (ومع الأداة تصبح : الأكبر) .

وهذه الصيغة « أَفْعَل » من الصيغ البجية في كلا الاستعمالين (انظر كتابنا Traité §89-90 ، وانظر ما يلي ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠) [١] .

ب) وتقع هذه السابقة في جموع التكسير التي للقلة (من ٣ ـ ١٠) ، في صيغ « أفْعال » و « أَفْعِلَة » و « أَفْعُل » ومن أمثلتها : أجْمال (مفرده : جمل) ، وأَغْرِبة (مفرده : غُراب) ، وأَشْهُر (مفرده : شَهْر) وانظر فيما مضى (ص ٩٠) .

---

(١) يعبر عن صيغة المنصوب للتفضيل الفرنسية ـ في العربية بصيغة أَفْعَل ، غير أن هذه الصيغة تتجاوزه . انظر تقريرنا عن تطور أَفْعَل إلى أَفْوَل . في (Traité § 90 n) .

ثانياً : سابقة الياء

سابقة الياء قديمة ، ولكنها في العربية لم تعد حية ، فهي قد أعطت بعض الأسماء الخاصة : كالأشخاص ، وآلهة الوثنية ، والقبائل ، وأسماء الأماكن ، وبعض الأسماء المشتركة ـ هذه الأسماء تأتي في كلتا الحالتين ، مما لم يكتمل حدوثه من الأفعال ، وهو الفعل غير التام ، (حيث تلصق به هذه السابقة) ، ولكن ذلك يتم بطريقة مختلفة [1] ، ومن الأمثلة على ذلك : يزيد (شخص) ، ويشكر (اسم قبيلة) ، ويغوث (اسم صنم) ، ويثرب (اسم المدينة المنورة) . أما الأسماء المشتركة فصيغها :

ـ يَفْعَل : يرمَع (الخذروف ، وهو لعبة أطفال يسمونها النحلة) ، ويلمَع (لامع برّاق) ، ويعمَلَة (الناقة من حيث هي عاملة) .

وحين أصبح هذا الفعل غير التام اسماً عومل معاملة الأسماء ، فوجدنا أن « يعْمَلَة » قد لحقتها علامة التأنيث ، وجاز ـ كما حدث للأسماء الأخرى ـ إطالة مصوتها الثاني ، سواء أكان اسماً خاصاً (علماً) ، أم كان اسماً مشتركاً : ذلك أن يفْعل ويفعِل سواء بالنسبة إلى الأعلام والأسماء المشتركة ، ولكنا لم نعد نجد منهما سوى يفعول ويفعيل :

يفْعول : مثل : يربوع (دابة شبيهة بالفأر) ، ويعْقوب (طائر يسمى الحجل) ، ويعسوب (ملكة النحل) . وصفات : يحموم (أسود) ، ويتفور (جبان) ، ومن أسماء الأماكن : يبرود .

يفْعيل : (نادر) مثل : يقْطين ، كلمة قرآنية (الصافات آية ١٤٦) ، وقد اختلف في تفسيرها :

---

(١) يكون هناك أولاً اسم خاص يبنى بوساطة جملة مشتملة على الفعل غير التام ، وعلى اسم ديني ، فاعلاً ، فيهمل الاسم الديني ولا يبقى سوى غير التام . أما الأسماء العامة فيستعمل فيها فعل غير تام أولاً ، يكون نعتاً لفاعل ، ثم يؤخذ على أنه هو الموصوف (انظر هـ . بوور, H. Bauer, (ZDMG, LXXI,1917, p. 409 .

فقيل : « موز ـ تين ـ قرع » (البيضاوى) . والمعنى الأخير موجود فى الكلمة اللبنانية « لقطين laqtin » (القرع الأصفر) (مع إلصاق أداة التعريف) .

أما صيغة : يَفْعَال فتوجد فى لغات سامية أخرى غير العربية .

ملاحظة : يمكن أن نجد فى الأعلام (الأسماء الخاصة) سابقة (التاء ـ t) من نفس الأصل الفعلى : وهى تاء فعل غير تام مسند إلى المفردة الغائبة ، وتفسيرها على قياس ما مضى ، نحو : تغْلِب ، وتنوخ وغيرهما (أسماء لقبائل عربية) .

ثالثاً : سابقة التاء ـ t :

وسابقة التاء كثيرة الورود أيضاً فى الأسماء المشتركة ، وأصل هذه السابقة ـ القديمة أيضاً ـ كان امتحاناً لذكاء المستشرقين ، وقد انتهوا إلى أنها تأتى أيضاً ـ فيما يبدو ـ من غير التام المسند إلى المفرد المخاطب المستعمل استعمال الاسم (١) . وهذه الطريقة تعطى مباشرة أسماء فعلية بزنة أوجه النطق الثلاثة : تَفْعَل وتَفْعِل وتَفْعُل ، التى تنطبق على أوزان غير التام الأساسية ، ثم استطاع التطور الدلالى بعد ذلك أن يحدث تأثيره .

أما الصيغ الأولى (ذات المصوت القصير) فقد رويت أيضاً : فمن صيغة « تَفْعَل » : تَوْأَد (التأنى) ، ومن صيغة « تَفْعِل » : تَحِلّ tahill (بجانب تَحِلّة tahill-at) مصدر حلّل hallala ، ومن صيغة تَفْعُل : تَنْضُب tandub (نوع من الشجر ذى الشوك) ، وتُنْفُل (الثعلب) (مع مماثلة فى المصوتات) .

وطبيعى جداً أن تتجه هذه الصيغ إلى إطالة مصوتها الثانى : تَفْعَال وتَفْعِيل

---

(١) انظر : هـ . بورر op.1.p. 408 .

وتفعول ، وهو ما تصادفه كثيراً في مفردات اللغة :

تلْعَال : مصدر فَعَلَ : تكْتَاب ، ومصدر فَعِلَ : تلْعَاب ، وأحياناً يأتي مصدراً لفَعَّلَ : تحرَاق (حرَّقَ) . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن « تَفعَال » مصدراً للصيغة الأولى يحتوي لوناً من المبالغة [1] لا يوجد في الفعل ذاته ، في أمثلته الشخصية من هذه الصيغة الأولى .

تِفعَال : وأصلها معقد :

أ) إن الاتجاه إلى إبدال الفتحة (a) كسرة (i) إذا ما سبقت فتحة طويلة (ā) ـ (انظر فيما مضى ص ٦٢) ـ يمكن أن ينقل صيغة « تَفعَال » إلى صيغة « تِفعَال » . وقد أثبت علم اللغة العربي أن صيغة « تَفعَال » في ذاتها هي المصدر ، ولكن هذا الاتجاه إلى الإبدال قد فسح المجال غالباً للتردد بين تَفعَال و تِفعَال ، في حالة المصدر . وقد انتهت صيغة « تِفعَال » من حيث هي مصدر ثابت إلى الاقتصار على بعض الأمثلة ، وأشهر هذه الأمثلة : تِبيَان tibyān (من بيَّنَ) ، ولكن الإجماع لم يتم على هذا الكسر ، فإن لكلمة « تبيان » tabyān رواتها أيضاً . (انظر معجم (لين) ـ مادة : بيَّنَ) .

ب) يغلب أن نجد إلى جانب كلمة بزنة : « تِفعَال » مرادفاً ـ بزنة : فِعَال ، نحو : تِلقَاء ، ولِقَاء (وفي الأسماء الحسية : تِمثَال ومِثَال) . ويمكن أن يكون صوت الكسرة (i) في إحداهما (فِعَال) قد دعم الانتقال من الفتحة (a) إلى الكسرة (i) في الأخرى (تَفعَال ـ تِفعَال) .

جـ) إذا ألممنا بهذا الأصل الفعلي أدركنا أن تَفعَل (، تفعَال) قد حدثت مباشرة لدى هؤلاء العرب الذين يتبعون في الأفعال قانون بارت Barth ، (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٧٤) ، فكانوا ينطقون :

(١) أثبت النحاة العرب هذه الملاحظة صراحة ، سيبويه : جـ ٢ ص ٢٦١ سطر ١١ ، والزمخشري : المفصل – الفصل ٢٣٤ ص ٩٨ سطر ٩ .

(تفعَل » بدلاً من « تفَعَلُ » . وتفعال ـ اسم ذات ، أو صفة ـ كثيرُ الورود ، وفي المزهر قائمة لما ورد منه ، وقد عرفت دلالتها على تصغير التحقير إلى جانب دلالتها على التكبير :

فالتكبير مثل : تِقوال وتِكلام (للذى يتكلم كثيراً) .

ولتصغير التحقير مثل : تِمراد (مسكن صغير للحمام) ، وتِنبال (صغير ـ حقير) .

أما « تفعيل taf'īl » فهي المصدر المشهور من الصيغة الثانية : فعّل .

وأما تفعُول (تنوع من تُفعُول) : فهي نادرة في العربية الفصحى مثل : تأثور ta'ṯūr (تؤثور tu'ṯūr ـ أثر ، وتأمور ta'mūr (المعرفة) [1] . ولكن لهجة عمان قد اتخذت منها المصدر المستعمل للصيغة الخامسة ، نحو : تعلّوم (من تعلّم t'allem) أي : تعلّم .

رابعاً : سابقة الميم

وسابقة الميم من أهم السوابق ، ولا شك أن الدراسة الأولى للعربية ينبغي أن تخصها بمزيد من العناية . فالواقع أنها تلزم أسماء : الآلة ، والزمان ، والمكان ، وأسماء المعنى ، وأسماء الذوات ، والأسماء الوصفية للتكبير ، واسم المفعول من الفعل المجرد ، وجميع مشتقات الصيغ الفرعية في الفعل . يضاف إلى هذا أن سابقة الميم من أقدم الأدوات في صرف السامية ، بل إنها ترجع بأصلها إلى ما هو أبعد من ذلك : إلى الحامية السامية ، ونحن لم نتوصل من أول وهلة إلى معرفة تاريخها ، ولو في غير دقة [2] .

---

(١) لهذه الكلمة معان كثيرة ذكرها القاموس المحيط ١ / ٣٦٥ . (المعرّب) .

(٢) يمكن أن نرى في دراسة نيبرج Nyberg الألمانية ، بعنوان : « بناء الكلمة بسابقتها في اللغات السامية » صوراً من الصمت والتردد . انظر : (Le monde oriental XIV, 1920, pp. 177-178) وذلك واضح في نظريات المستشرقين ، وفكرة النحاة العرب في نفس المرجع) .

وقد كان هـ . بورر (Bauer, op. l., p. 407) هو الذى أشار للمرة الأولى ، وبطريقة محددة، إلى الطريق التى ينبغى سلوكها . وجاء من بعده نيبرج H. S. Nyberg فتناول الفكرة بعرض معمّق (انظر التعليق فى الهامش السابق) .

والمبدأ العام الذى وضعه نيبرج للتفسير هو : أن الأسماء ذوات السابقة (م ـ m) تأتى جملة قديمة مركبة من : « الاسم الموصول ما + صلة فعلية أو اسمية » : فهى جملة متجمدة ، التصق فيها الموصول بالصلة ، فمثلاً عبارة مارَحُب mārahab [1] ، بمعنى [ما (كان) واسعاً فسيحاً] قد أصبحت مرْحَب marhab بمعنى (مكان واسع فسيح) (اسم مكان) .

وهنالك عبارات متلاصقة شبيهة بهذا ، لا غرابة فيها : فقد أجرت العربية الفصحى هذا الإلصاق فى كلمة « مال māl » التى هى عبارة عن : مَا لَـهُ mā lahu' أو بالإضافة إلى أى ضمير آخر ، فجعلتها كلمة واحدة ، والعربية الحديثة تقول : المَاجَرَيات al-māğarayāt (الأحداث) ، وهى مأخوذة من « مَا جَرَى māğarā » .

وفى لهجات حلب (أخذاً عن معجم أ. بارتلمى ص ٧٧٨) يحدث إدماج « ما ـ mā » فى الكلمة التالية بصورة عادية فى جملة « ما أفعل التعجبية » ، فيقولون : مكْوسُو makwaso ، يعنون (ما أكْوسه ، أى : أجمله) . فقد صح إذن أن لديهم صيغة صحيحة هى « مَفْعَل » للتعجب (دون استبعاد الطريقة القديمة أيضاً) .

فتفسير بورر ــ نيبرج ، على هذا ، احتمال عقلى ، له نصيب من الصحة .

---

(١) فى العربية رَحْب raḥb ، وفى العبرية rāḥāb .

وقد كان تنوع أوجه النطق بالكلمات ذوات السابقة (م ـ m) كبيراً : فقد اشتمل على أشكال النطق بالعناصر المتلاصقة ، كما أنه لم يكن ثمت تخصيص بين النطق بهذه الأسماء ذات السابقة (م ـ m) ومعناها . والأمر في العبرية على هذه الصورة عندما تستخدم صيغ : « مَفْعَل ومَفْعَال ومَفْعِل » (الأكثر شيوعاً) « ومَفْعول ومِفْعَل ومِفْعَال » للدلالة على اسم الآلة [١] .

ويظهر التخصيص في السامية الغربية الجنوبية ، جزئياً في اللغة الجعزية ، وبخاصة في اللغة العربية ، فالتعبير عن اسم الآلة قد اقتصر فيهما على صيغتي : مِفْعَلَة mif'al- (at) ومِفْعَال mif'āl ، ولكن بقى أيضاً إلى جانب ذلك تنوع سوف نراه في التقديم التالي ، الذى رتبناه بحسب المجموعات الدلالية ، (رقم ١٤ في المذكرات) .

أ ـ اسم الآلة :

مِفْعَل ، مِفْعَلَة : مِبْرَد ، مِغْرَفة .

مِفْعَال : مِفْتَاح .

ب ـ اسما الزمان والمكان [٢] :

مَفْعَل ، مَفْعَلَة : مَكْتَب (مكان الكتابة : مدرسة ابتدائية ـ أو مكتب جلوس) ، ومَدْرَسَة (مكان الدراسة) ، ومَنْهَل (زمان ورود الإبل) أو مكان ورودها) .

---

(١) انظر : بارث Barth, nomb., p. 236 .

(٢) مفعال صيغة تأتي من الجذور التي يكون الصامت الأول فيها واواً (w) : ميعاد (مكان أو زمان الوفاء بوعد) ، وميقات (مكان أو زمان محدد لوقوع حدث ما) وأصل الأول (و ع د) ميعاد ، والثاني (و ق ت) ميقات .

مَفْعِل ومَفْعِلَة : مَجْلِس (زمان أو مكان الاجتماع) ، ومَوْعِد (زمان أو مكان يتم فيه وعد) ، ومَنْزِل ومَنْزِلَة (مكان الإقامة) .

مَفْعُل ومَفْعُلَة : مَقْبُر ـ وبخاصة : مَقْبُرة (مكان الدفن) .

جـ - اسم المعنى (المصدر) :

والمصدر مع السابقة (م ـ m) يمكن أن يكون له ثلاث صيغ ، هي مَفْعَلَة maf'al-at ، ومَفْعِلَة maf'il-at ، ومَفْعُلَة maf'ul-at ، وهي ترجع ـ على وجه الدقة ـ إلى صيغ أسماء الزمان والمكان ذاتها .

والواقع أنه قد حدث توزيع في حالات كثيرة : فـ « مَفْعَل » للمصدر ، و « مَفْعِل » لاسمي الزمان والمكان ، في مثل : مَجْلَس ـ مصدراً من جَلَس ، ومَجْلِس اسم زمان ومكان (انظر ما سبق) ، وللمزيد انظر كتابنا Traité § 94 K - n .

وإلى هذه الأسماء المجردة ترجع أسماء فعلية بزنة « مِفْعَال » (من جذر فاؤه و) تتخذ ببساطة معنى حسياً ، وذلك مثل : ميراث ، وميثاق .

د - صيغ التكبير :

الأسماء أو الصفات التي تفيد التكبير تأتي في صورة مِفْعَل ومِفْعَال [1] ومِفْعِيل . مثل : مِزْحَم ومِحْرَب : (محارب شجاع) ، ومِكْثَر ومِكْثَار : (الذي يحب الكلام كثيراً) ، ومِعْطَر ومِعْطِير : (الذي يستعمل العطر كثيراً) .

وقد جرت العادة على اعتبار هذه الصيغ التكبيرية ـ تبعاً لرايت (جـ ١ ص ١٣٨) أسماء آلة مستخدمة على سبيل المجاز ، فأما صيغتا مِفْعَل

(١) وهي صيغة ما زالت مستعملة في العربية الأدبية الحديثة ، مثل : مِفْضَال .

و مفعـال ـ فقد يكون هذا التفسير بالنسبة إليهما صواباً ، ولكن أين تكون أسماء الآلة التي هي بزنة مِفْعِيل ـ mif'īl ؟ ... إن من المستحسن أن نقرر مع نيبرج Nyberg وجود أصل ناشيء عن إلصاق عنصر الميم « m » كما ذكرنا من قبل (دون أن ننكر مطلقاً أن الاستعمال المجازى المذكور قد حدث أحياناً) . فمثلاً مِزْحَم mizḥam يمكن أن تأتي من : مَا + يزْحَم mā-yazḥam (أو بالأحرى : يزحَم ، تبعاً لقانون بارت Barth) ومِكْثِير يمكن أن تأتي من : مَا + كثير ، مَكْثِير ، مِكْثِير : (mā kaṯīr > makṯīr > mikṯīr) بتأثير المماثلة في المصوتات (قارن فَعِّيل التي صارت فِعيل) .

أما مبادئ تصريف المشتقات مُفَعِّل و مفعِّل إلخ .. واسم المفعول من الفعل المجرد بزنة : مفعول ، وهي أمور معلومة بقدر كاف ، فقد ذكرناها هنا لمجرد الذكر فحسب .

إن المبدأ العام للتفسير ، وهو القائل بأن « ما » قد التصقت بصلة فعلية أو اسمية . هذا المبدأ يبدو صحيحاً ، ولكن من البدهي أنه ليس كل كلمة سبقتها الميم مفروضاً فيها لذاتها هذا الاشتقاق المباشر ، بل يكفي أن عدداً معيناً من الكلمات ذوات السابقة (م - m) قد استوفى بنيته ، أثراً طبيعياً لتطور اللغة ، حتى تجد فيه الحاسة اللغوية إمكانةً جديدة ، وتستخدمه في إطلاقات قياسية جديدة .

وأكثر من ذلك أن هذه الكلمات ذوات السابقة (م) قد تعرضت في تاريخها الطويل لمثل هذا الإلصاق ، في أحقاب مختلفة من تطور السامية (حتى في مرحلة الحامية السامية) . ومن ناحية أخرى نجد أنه فيما يتعلق بالصلة الملتصقة : فعلية أو اسمية ، هناك إمكانات كثيرة يمكن أن تتمثل هنا ، وهي تؤدى إلى النتيجة ذاتها بالنسبة إلينا . ولا شك أن من غير المفيد وسط هذا

التعقيد أن نقصد إلى تحديد دقيق للجمل المتعلقة ذاتها (فعلية أو اسمية) ، أعني الجمل الملتصقة التي أدت إلى نشأة الكلمات الأولى ذوات السابقة « م » ، أساس الإنشاء القياسي . بيد أن أهم ما تهدف إليه هو استخلاص التركيب الذى أحدث هذا التأثير ، ويبدو أننا قد استخلصناه .

وقد جعل النحاة العرب أسماء الزمان والمكان ذات علاقة بالفعل غير التام ، من حيث نطق الصامت الثاني من الأصل : فمصوت هذا الفعل هو مصوتهما ، وكان من البدهي أن يذكروا كثيراً مما شذ عن هذه القاعدة ، وقد سلكت القواعد الأوربية نفس المسلك ، وذلك مثل : ينزِل ، ومنزِل . وربما كانت هذه وسيلة تعليمية مفيدة ، ولكن ينبغي ألا نغفل عن الواقع وتعقده ؛ فهذان النطقان يتوافقان عندما يكون اسم الزمان أو المكان قد جاء احتمالاً من التصاق (ما ـ mā) بغير تامّ ، ذى نطق مماثل .

ولكن انعدام التوافق قد يأتى حين لا نجد علاقة بين اسم الزمان أو المكان وبين غير التام ، وذلك كالأفعال المضمومة العين (u) ، مثل يكْتُب ، حيث يصاغ اسم الزمان أو المكان منها [1] عادة بزنة « مفْعَل » ، فيقال هنا : مكْتَب . فما قيمة فعل غير تام مضموم هنا يكْتُب لتفسير مكْتَب ؟ ... إن من الواجب أن نبحث عن شيء آخر ، وسط الملصقات الممكنة .

وأخيراً ينبغي بناءً على هذا ألا نتخذ من صور التقارب في القواعد الوصفية وسيلة إلى التفسير اللغوى .

---

(١) توجد « شواذ » في صيغة « مفْعِل » .

٢ ـ اللواحق

أولاً : اللاحقـة : آن ān : وتؤدى هذه اللاحقة فى العربية دوراً هاماً ، فنجدها :

أ ـ فى بعض المصـادر ، في صيغ : فَعَلان ، مثل خَفَقَان ، وفعـلان ، مثـل : عِرفان ، وفُعْلان ، مثل : شُكْرَان .

ب ـ وفي جموع التكسير ، فى صيغتى : فِعْلان مثل : إخْوَان ، وفُعْلان مثل : فُرسان .

جـ ـ وفي بعض الصفات ، في صيغة : فَعْلان (الذى مؤنثه فَعْلَى) ، ويمثل لها عادة بكلمة غَضْبَان ، ومؤنثها : غَضْبَى .

وهذا معلوم ، أما غير المعلوم إلا قليلاً فهو استخدام (آن ـ ān) لاحقةً في اللغة الانفعالية ، فقد استعملت في الواقع في التكبير ، وفي تصغير التحقير .

التكبير : وذلك في الأسماء التي تعين الذكر من الحيوان مثل : أُفْعُوَان (ذكر الثعبان) ، وعقربان (ذكر العقرب) ، وضبعان (ذكر الضبع) .

والتحقير : أنبخَان 'anbaẖān (عجين فاسد حامض) ، وأُلعُبان (لاعب) .

ولكن هذه اللاحقة (آن ـ ān) فى اللغة الانفعالية لم تنشأ مرة واحدة ، فقد رأيناها تكبر ابتداء من لاحقة بسيطة ، هى (ن ـ n) (تبعاً لنظام التحول الداخلي) ، ويمكن تخطيط هذا النمو كما يلي :

ن
- اَن – an
  - آن – ān
  - انَّة – annat
- اِن – in ← أين – īn
- اُن – un ← اون – ūn

والأمثلة :

ن ـ n زمَحْنْ (السيء الخلق البخيل) ، ولِقْنْ (البلاغة ، أو النمام) .

اَن ـ an وَعْشَن (المرتعد) ، وضيفَن (المتطفل) .

انَّة ـ annat سخنّة (تتسمّع فلا تسمع إلا وهماً) ، ونظرنه (تتنظّر فلا ترى إلا ظناً) .

آن ـ ān (انظر الأمثلة السابقة) .

اِن ـ in فرسن (خف البعير) .

اين ـ īn كفرّين وعفرّين (محتال داهٍ) .

اُن ـ un برثن (مخالب) .

اون ـ ūn لاحقة مشهورة في الأعلام ، مثل : ابن خلدون ـ ابن بدرون [1] إلخ ...

---

(١) يظهر هنا في لهجة عمان : « شويون » šweyyūn « (قليل) ، وفي فلسطين : قريعون qrēʿūn (رأس صغير أصلع) ، وبخاصة في لبنان ، ولكنها هنا بتأثير الأشورية السريانية .

وليس ممكناً أن يقال : إن اللاحقة « آن ـ ān » أقدم من السابقة « م ـ m » (رقم ١٥ في المذكرات) . ومع ذلك ينبغي أن نرجع إلى السامية المشتركة ، على الأقل في بعض الاستعمالات المشار إليها : لاحقة الجمع ، ولاحقة اللغة الانفعالية . وفي مقابل ذلك نجد أن اللاحقة الكسرة الطويلة (ī) تنتسب إلى أساس لغوى جد قديم ، هو أساس الأصول السامية ذاتها .

ثانياً : لاحقة الكسرة الطويلة (ī) : وهذه اللاحقة كانت تشير قديماً إلى النسب ، أى الانتساب إلى جماعة إنسانية كالقبيلة ، نحو : أسدىّ asa-diyy (رجل من قبيلة أسد) ، أو المدينة نحو : بيروتي . وقد شاع استعمالها [illegible] نحو : رضى وسماوى ، وفيما يدل على علاقة تجريد بتجريد آخر نحو : فلسفي .

وقد اتخذت هذه اللاحقة (ī) فى العربية الفصحى صورة iyy ـ ىّ ، بوساطة التضعيف . وليس من الممكن لنا أن ندخل هنا فى تفاصيل صياغتها (وشواذها) ، وإنما نذكر فحسب القاعدة العامة فى هذه الصياغة : إذ تخفف الكلمة التى سوف تتصل بها هذه اللاحقة ىّ ـ iyy ، وهذا يستتبع إلغاء لواحق النوع أو العدد ، بل إنه يستتبع أيضاً اختصاراً فى الكمية : فتصبح صيغة فَعِيلة fa'īl-at : * فَعِلىّ ، ثم فَعَلىّ (بطريق المخالفة) ، ففى كلمة : المدينة مثلاً ، يقال : مَدَنىّ ، وفى صيغة فُعَيْلة (علماً) ، فُعَلىّ (بإلغاء العنصر الثانى من المصوت المزدوج) ، فيقال مثلاً فى : جُهَيْنَة (وهى قبيلة) : جُهَنىّ (رجل من هذه القبيلة) .

ثالثاً : لاحقة : التاء ـ at : لقد تحدثنا عن اللاحقة (التاء المربوطة) (at) بمناسبة حديثنا عن النوع . ويجب أن نذكر هنا استعمالاً لهذه اللاحقة لا صلة له بالنوع أيا كان .

---

(١) ولهذا نجد إطلاق (الصفة النسبية) ، أو (صفة النسبة) ، وهذه اللاحقة (ī) كانت تعطى فى الواقع صفة ، وهذا للملاحظة .

أ ـ التاء التي يمكن أن توصف بأنها ذات الوظيفة المقطعية :

وتظهر التاء التي من هذا النوع[1] في مصادر الأفعال التي صامتها الأصلي الأول واو ـ w ، ومن ذلك : وَلَد ، واحتمالاً (على الأقل من ناحية الأصالة) في تلك الأسماء الثنائية مثل : إِرَة (النار) ، وسَنَة وفِئَة ، وهي التي يصاغ الجمع منها مع اللاحقة : ون ـ ūna ، فيقال : إِرون ، وسِنون ، وفِئون ، ولكنّ لهذه التاء استعمالاً أكثر شيوعاً في الوظيفة المقطعية .

فأسماء المرتبة الرابعة : مصوت قصير ـ مصوت طويل يمكن أن تجمع على صيغة المصوت القصير وتضيف التاء at مثل :

فَعَال	وفَعَلَة	يَفَاع ويَفَعَة
فِعَال	وفِعَلَة	رِجَال ورِجَلَة
فُعَال	وفُعَلَة	ذُبَاح وذُبَحَة (الخُناق ـ وجع في الحلق)
فَعِيل	وفَعِلَة	حَرِيم وحَرِمَة ، مصدر حَرُمَ (منع ـ حظر) .

ويلاحظ أن المعنى في كلتا الصيغتين واحد ، وقد رويت كلمات أيضاً بزنة فَعَلَة ، مثل : صدقة (مهر) ، ومثلة (عقوبة) .

فهناك من الناحية الإيقاعية تعادل في المدة : إذ وجد في مكان مقطع طويل مقطعان قصيران في مثل : فَعَال fa'āl-un وفَعَلَة fa'alat-un[2] ، هذه الصيغ ذات اللاحقة (التاء ـ at-) صيغ بديلة ، موازية للأخرى ، حيث

(١) نعني هنا أن يضاف مقطع آخر إلى الثاني لتثبيت الموازنة في الكلمة : لِدَة lid-at وإِرَة 'ir-at

(٢) يتجلى هذا التعادل الإيقاعي جيداً في قلب الاستعمال العروضي : ففي بعض الأوزان في بحور معينة من الشعر يجوز أن يحل محل مقطع طويل مقطعان قصيران ، يحدث هذا في بحر الكامل ، حيث تحل : « مستفعلن » محل « متفاعلن » ، وكذلك في الوافر : حيث تقوم « مفاعيلن » مقام « مفاعلتن » ، وهذا في جميع التفاعيل فيما عدا الأخيرة من كل شطر ، على أن هذا يحدث في الوافر في جميع التفاعيل ، وحتى في التفعيلة الأخيرة من كل شطر من تفاعيل الكامل (بشرط أن يحافظ فيها ـ على الأقل ـ على تفعيلة أساسية مفاعلتن) .

تستخدم فيها اللغة إمكاناتها الإيقاعية ، ما لم تحل دون ذلك صعوبة ما ، وربما كان هذا تبعاً لميل إحدى اللهجات إلى تفضيل إحداها ، أو ربما كانت مفضلة لدى اللهجات القديمة [1] .

وفي رأينا أنه يجب أن نضع هنا مصدر الصيغة الثانية : تَفْعِيل وتَفْعِلَة ، وهذا المصدر الأخير مقصور بخاصة على الأفعال التي ثالث أصولها واو أو ياء ، وعلى الأفعال التي ثالث أصولها همزة ، وعلى الجموع الداخلية من مثل تلاميذ وتلامذة ، (جمع تلميذ) ، (رقم ١٦ في المذكرات) .

ب - لاحقة التاء في اللغة الانفعالية :

جرت العربية على استعمال التاء ، لاحقة للغة الانفعالية ، فهناك صيغ للتكبير ، مثل : راوية rāwiyat (وهو الراوي ذو الذاكرة القوية) في مقابل : راوٍ rāwi-n ، وهو الراوي العادي .

وهناك أيضاً (علاَّم - التي سيقت من قبل مثالاً على التكبير (أي : كثير العلم) ، وعلاَّمَة (أي : كثير العلم جداً) . بيد أن التاء تضاف إلى عديد من الصيغ بزنة فاعِل وفعَّال ، (وانظر : Traité § 98 i) . وقد اقتصرنا هنا على ذكر صيغة فعول ، التي صارت : فعُولة ، والتي لا تعتبر فيها التاء لاحقة للمؤنث ، ولكنها تقوى لون التكبير الذي عبرت عنه صيغة فعُول ، وذلك مثل : كذوب ، وكذوبة (الكذاب الكبير) ، كما نرى التكبير يصب في التحقير في مثل : صَخَّابة (كثير الضجيج) ، ولَحَّانة (كثير الخطأ في اللغة) ، طبقاً لما سبق من توظيف التكبير في تصغير التحقير .

---

(١) صدقة جاءت على أنها صيغة حجازية في معجم لين- (C. Rabin, Ancient West Arabian) لندن ١٩٥١ ص ٩٧ .

(ملاحظة) أولاً : لم تحظ لاحقة اللام بميزة المعنى التثنوى في العربية ، وقد ذكر المزهر (جـ ٢ ص ٢٥٩) منها أربع عشرة كلمة ، فبقيت الصياغة قليلة الاستعمال ، دون أن يكون لها مستقبل (انظر Traité § 99) .

ثانياً : لاحقة الميم وقد لاقت انتشاراً واسعاً في الشامية . أما في العربية فقد ظهر استعمالها وتطورها مقارنة بلاحقة النون ، وبخاصة في مجموعة ألفاظ أقل انتشاراً وصارت فيما بعد مهملة (انظر Traité § 100) ، غير أن لها فائدة هي أنها تبين كيف أن لاحقة فقدت خاصتها البيانية يمكن أن تدخل الكلمة التي تلتصق بها في مرتبة الرباعي (انظر Traité § 105) .

* * *

د ـ التحول الداخلي والجموع الداخلية [1]
(جمع التكسير)

الجمع الداخلي موجود بصورة فردية (في شكل محاولة) في اللغات السامية الغربية في الشمال : (العبرية والآرامية) ، أما السامية الغربية في الجنوب فهي التى استعملت هذا المنهج ، وبخاصة العربية ، كما رأينا ذلك (ص ٤٣) ، وقد عرفت اللغة الجعزية ـ في الواقع ـ عشر صيغ فقط للجمع الداخلي .

والجموع الداخلية هي ـ في الأصل ـ أسماء جماعة أريد بها الدلالة على حالة الجمع ، وقد كانت أسماء الجماعة تعبر عن الكتلة ، باستخدام [illegible]
تكون محدودة ، أعني : أنها تطورت مع التحديد تبعاً للأعداد المختلفة ، أو ظلت ببساطة كعدد مبهم ، غير محدد ، وهو ما قد يطلق عليه الجمع غير المحدد Pluriel indéterminé . فأما أسماء الجماعة فهي ذات علاقة بالكلمات المجردة [2] (أسماء المعاني) ، وهي علاقة لا يمكن إنكارها : فاسم الجماعة هو بمثابة كلمة مجردة [انظر ٩٣ / ـ 71 § Traité] ، وبمعنى عكسي / هو كلمة مجردة صارت اسم جماعة ، مثل كلمة : شباب (فهي كلمة مجردة بمعنى (حالة الشباب) ، ثم تكون كلمة (شباب) بمعنى (أحداث

---

(١) يقصد بالجمع الداخلي كما هو منهج الكتاب : الجمع الذى يعتمد على تغيير المصوتات (الحركات) داخل بنية الكلمة ، في مقابل الجمع الخارجي الذى يعتمد على إلصاق لاحقة : الضمة الطويلة + النون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، مع بقاء نطق الكلمة على ما هي عليه في المفرد ، كما يقال في مسلم : مسلمون ، وفي فاطمة : فاطمات .
ولذلك يطلق عليهما : الجمع السالم ، أي : السالم من التغيير ، في مقابل : جمع التكسير ، أو الجمع المكسر ، أي : الذى انتقضت فيه بنية المفرد بتغيير مصوتاتها (المعرب) .

(٢) يقصد بالتجريد هنا ما يقابل المحسوس ، لا ما يقابل المزيد (المعرب) .

السن) : اسم جماعة collectif ، بيد أن أسماء الجماعة لا تأتي كلها من كلمات مجردة . [السابق 101 b §] .

والسؤال الآن : كيف تم للجموع الداخلية (جموع التكسير) استقرار العلاقة بين المفرد والجمع ؟ .. من الصعب أن نجيب عن هذا السؤال ، ذلك أن خلف الجموع الداخلية تاريخاً طويلاً ومعقداً ، وليست لدينا حتى الآن وسائل الكشف عنه ، فهو يبدو في العربية الفصحى ، وكأنه نتيجة محكومة بالتأثير العام للتحول الداخلي ، غير أننا يمكن أن نلجأ إلى وسيلة تتمثل في أن نقدم هذه النتيجة في إطار التحول الداخلي تبعاً للمجموعات التي تخضع له ، فنحدد أساس الانطلاق ، وتتابع التطور ، في إطار مخطط يصنف الصيغ . ولا شك أن المخطط يبسط الأمور ، ويتجاوز المتداخلات ، ولكنه ليس عادم القيمة وهو يقدم تنظيماً يحتوي الحركة العامة للغة ويبرزها .

فنحن نستطيع أن نفرق بين أربع مجموعات كبيرة ، وأن نستجلي التدرج فيها بحسب :

أ ـ طول المصوتات .

ب ـ أو إدغام الصامت الثاني الثابت .

جـ ـ أو استخدام الإلصاق ، فيتحصل لدينا أربع مجموعات :

أ ـ مجموعة : فعَل ، وفعَال ، وفعَالة (= فعال + ة) ، وأفعال (= أ + فعَال) ، وفعَلة (= فعَل + ة ، أو أنها صياغة ثانوية موازية لـ فعَال) .

ب ـ مجموعة : فُعْل ، وفُعُل ، وفعول ، وفُعُولة (= فُعُول + ة) ، وأفْعُل (= أ + فعُل) ، وفُعْلان (= فُعْل + آن) .

جـ ـ مجموعة : فِعَل ، وفِعِل (وهما اسما جماعة فقط) ، وفِعْلة (=

فعْل + ة) ، وأفْعِلَة (= أ + فعِل + ة) ، وأفْعِلاَء (= أ + فعِل + آء) ، وفعْلان (= فعْل + آن) .

د ـ مجموعة : فُعَل ، وفُعَلَة (= فُعَل + ة) ، وفُعَلاَءُ (= فُعَل + آء) ، وفُعَّل ، وفُعَّال .

ويبقى خارج المجموعة : فَعْلَى (= فَعْل + آ) ، وفَعَلَة ، (وربما كانت = فَعَل + ة) .

وفى المجموعات السابقة لا تظهر الجموع المقول برباعيتها ، والتى تعتبر صياغة مستقلة ، فهى متصلة ، لا بالرباعى بالمعنى الصحيح [1] فحسب ، مثل : عقْرب ، ولكن أيضاً بالكلمات ذوات الجذر الثلاثى ، مضافاً إليها سابقة ، مثل : تكتب ، أو الكلمات ذوات المصوت الطويل . بعد الصامت الأول أو الثانى من الثابت ، مثل : فارس ، وعجوز ، فتلقيبه بالرباعى يصبح غير دقيق ، ولكنه سهل ، بحيث لا يخطىء أحد فى تقدير أهميته . ولهذه الصيغة من صيغ جمع التكسير نموذج وحيد ، صالح لأن يعين بمجرد النظر صوامتها الأربعة الممكنة : (ـ فتحة قصيرة ـ فتحة طويلة ـ كسرة قصيرة ـ) وهى تخضع للإعراب الثانى (إعراب مالا ينصرف) ، فإذا طبقنا ذلك على الأمثلة السابقة ، فإن الصيغة تقدم لنا : عقَارِبُ ، ومكَاتِبُ ، وفوَارِسُ ، وعجَائز ، ولها ميزة هى إمكان استخدامها فى عدد كبير جداً من الكلمات ، فى مقابل الصيغ السابقة التى تجتمع فى مجموعات .

سلوك خاص بلا شك ، وأصل خاص أيضاً ، لا نعرف له تفسيراً ثابتاً ، أو على الأقل : مقنعاً بدرجة كافية . ولقد قدمنا فى كتابنا : [Traité § 102]

(١) يقصد رباعى الأصول ، فى مقابل الثلاثى المزيد بحرف ، كما هو واضح .

مع شيء من التطويريه حلاً يفيد في إدماجها عضوياًفي مجموع صرفي ، دون لجوء إلى مراعاة الدقة الأصواتية .

وهو حل يجعل من هذه الكلمات وسيلة لتكييف صيغة (فَعَال) لتكون اسم جماعة رباعياً ، على قياس ما حدث في صيغة التصغير (فُعَيل) التى صارت (فُعَيْلِل) بالنسبة إلى الرباعي .

وعلى قياس (فُعَال) الذي صار (فُعَالِل) ، حتى مع الجذور الرباعية ، نموذج (٢١٢١) ، وهكذا تحولت فَعَال (اسم جماعة) إلى فَعَالِل (اسم جماعة) ، وذلك حتى يدخل اسم الجماعة في الرباعي ، ويمكن ـ من هذا الوجه ـ تقديم الحيوانات التي أطلقت عليها العربية اسماً رباعياً ، وبهذا أمكن ـ في الاتجاه اللغوى ـ تفسير فَعَالِل باعتبارها مزيدة بألف المد (ā) داخل الصيغة ، وهي سمة منقولة من مكانٍ آخرَ . فمن اسم الجماعة كان يتفرع بسهولة الجمع الداخلى ، (جمع التكسير) .

تنوعات : فَعَاليل ، عندما يشتمل الاسم الرباعيّ المفرد ، على مصوت طويل في المقطع الثاني ، مثل : عصفور ، وعصافير ، فأما فَعَاللة فهي صياغة ثانوية موازية لـ (فعاليل) ، ومستعملة بخاصة للأسماء ذات الأصل الأجنبي ، مثل : تلميذ وتلاميذ وتلامذة .

(بالنسبة إلى جميع مسائل الجمع الداخلى [جمع التكسير] ارجع إلـى : [Traité §§ 101 - 102] .

* * *

هـ ـ التحول الداخلى والتعبير عن العدد

يشار إلى العدد فى الفرنسية بصفات تعبر عن الكمية : فيقال : trois hommes (وهى الصفات العددية الرئيسة) ، أو تعبر عن المرتبة Le rang فيقال : " Le troisième homme " (وهى الصفات العددية الترتيبية) .

أما فى العربية فيعبر عن الكمية بوساطة أسماء ، لا بوساطة صفات (فيما عدا واحداً واثنين) ، فحين تعبر الفرنسية بالتركيب trois hommes عن « ثلاثة رجال » تتصور العربية هذا التعبير على أنه « ثلاثة » من الرجال " Une traide d'hommes " ، أى : مجموع ثلاثة من الرجال . أما التعبير عن المرتبة فإنه يتم بوساطة صفات ترتيبية .

١ ـ أسماء العدد الأصلية

أولاً : المذكر ـ واحد ، والمؤنث ـ واحدة

المذكر ـ اثنان ، والمؤنث ـ اثنتان .

وهما صفتان عولجتا علاج الصفة ، ولكن : أحد ، ومؤنثها : إحدى ʾiḥdā [1] تعدان اسمين ، فيقال : أحَدُ النّاس ، وإحدى النساء [2] .

وتتصرف اللغة بطريق أخرى فى المثنى للتعبير عن معنى "deux" أى (اثنين) .

ثانيا : من ٣ إلى ١٠ ، وتبدو الأصالة الكبرى فى العربية (وفى السامية) فى مزاوجة الأنواع ومعارضتها بعضها ببعض : فمع الاسم المذكر تلتحق بالعدد

---

(١) إحْدى ثانى من أحدَى ، أَحْدَى ، إِحْدَى ـ بوساطة المخالفة ، (انظر ص ٥٧ – ٥٨) .

(٢) « un » و « deux » تتفقان فى النوع ، وكذلك الاسم « أحد » ومؤنثه « إحدى » ، ولسوف ينعكس هذا على جميع الاستعمالات اللاحقة لـ (un و deux) كما سنرى .

لاحقة « التاء ـ at » (التي للمؤنث) ، ومع الاسم المؤنث يلتزم العدد صيغة المذكر (دون لاحقة التاء) : ومن أمثلة ذلك ، (رقم ١٧ في المذكرات) : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، وهكذا إلى ١٠ ـ فيقال : عشرة رجالٍ وعشر نساء . والمعدود هنا مجموع ، وهو في هذه الحالة مضاف إليه (حالة المفعول به المعرّف أو الإضافة النحوية) .

والجمع في هذه الحالة جمع تكسير ذو صيغة خاصة ، هي « جمع القلة » .

وقد يَسبِق المعدودُ ، ويليه مباشرة العدد على أنه نعت له ، فيعامل نفس المعاملة فيقال : رجال عشرة ، ونساء عشر [1] ، ويقال : لرجالٍ عشرةٍ .. إلخ ...

ثالثاً : من ١١ إلى ١٩ ، ويستخدم هنا العدد (١٠) مسبوقاً مباشرة بالوحدة التي تكمل العدد المراد ، وهنا يتبع العدد (١٠) نوع الاسم المعدود ، وتتخذ الوحدة المكملة من ١٣ ـ ١٩ النوع المقابل له (كما سبق تقريره بالنسبة إلى الأعداد من ٣ ـ ١٠ ، ولكن يتوقف عند ٩) . وينتهي كل من الجزءين « المركبين » [2] بمصوت لا يتغير هو الفتحة (a) ، ويكون المعدود في هذه الحالة في موقع المنصوب المتفرد النكرة ، (ويطلق عليه النحاة ـ التمييز) ، فـ (١٣ رجلاً) و (١٣ امرأة تقال على النحو التالي :

ثلاثةَ عشرَ رجُلاً ـ ثلاثَ عشْرةَ امرأةً .

فالعدد (١٠) على هذا هو الذي غير سلوكه ، فجاء على أصله " normal " (أي دون مزاوجة في النوع) . ويلاحظ أيضاً التغيير الذي يحدث في نطقه الداخلي : فالمذكر : عشَر ، والمؤنث : عشْرة .

---

(١) هذا على سبيل الجواز ، والوجه الآخر الموافقة في التذكير والتأنيث بين المعدود ووصفه العدد ، انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ ٤ ص ٦٨ طبعة الميمنية . (المعرب) .

(٢) انظر فيما بعد ص ١٦٩ .

أما العددان ١١ و ١٢ فهما يتفقان عادة مع النوع ، ولكن يستعمل في العدد (١١) كلمة (أَحَدَ) لا (واحد) ، باعتبارها وحدة مكملة ، فيقال :

أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وإِحْدَى عَشْرَةَ امرأةً .

رابعاً : وأسماء العقود من ٣٠ ــ ٩٠ تصاغ بأن نضيف إلى الوحدات لواحق الجمع الخارجي المذكر ، (وهي صادقة بالنسبة إلى النوعين) ، ويكون المعدود في حالة المنصوب المفرد النكرة (كما هو بالنسبة إلى الأعداد من ١١ ــ ١٩) ، ومثال ذلك :

حالة الرفع : ثلاثون رجلاً أو امرأةً .

حالتا النصب والجر : ثلاثين رجلاً أو امرأةً .

أما ــ ٢٠ ــ فيمكن أن تفسر في بساطة بالمماثلة في المصوتات * عَشَرِين ، عِشْرِين ، ثم تحولت إلى : عِشْرُون بوساطة القياس الموحد ('išrūna < 'išrīna < 'ašrīna قياساً) ، وقد كان أكثر استعمالها في حالتي النصب والجر ، قارن جمع سنة : سِنُون وسِنِين . وقد لجأ بروكلمان [1] إلى تفسيرها بالمخالفة ، مبتدئاً من المثنى * عَشْرَا 'ašrā .

أما الوحدات التي بين العقود (٣ ــ ٩ ذات النوع المتزاوج) فتوضع قبل العقود منسقة على الوجه التالي :

ثلاثةٌ وثلاثون رجلاً ، وثلاثٌ وثلاثون امرأةً .

وإذا كانت الوحدةُ هي العدد « واحد » « un » استخدم فيها أيضاً كلمة « أحد » فيقال :

أَحَدٌ وثلاثون رجلاً ، وإِحْدَى وثلاثون امرأةً .

---

(١) انظر : Gr., I, p. 490 .

فإذا كانت الوحدة هي العدد (٢) و deux ، استخدمت كلمة « اثنان » معربةً ، وموافِقة للمعدود في التذكير والتأنيث ، فيقال : اثنان وثلاثون رجلاً ، إلخ ...

خامساً : الأعداد ١٠٠ و ١٠٠٠ : مائة (وجمعها : مئات) ، وألف (وجمعه آلاف) ، أما ٢٠٠ و ٢٠٠٠ فهما مثنى مائة وألف ، فيقال فيهما : مائتان وألفان ، ومن ٣٠٠ إلى ٩٠٠ : تسبق كلمة (مائة) بالوحدة المضاعفة فيقال مثلاً : ثلاث مائة talātu mi'atin (للثمانة) .

ولفظة (مائة) المضاعفة [1] تظل مفردة (مجرورة) ، أما (ألف) فعلى نقيض ذلك توضع في الجمع (المجرور) ، مثل : ثلاثة آلاف talātatu 'ālāfin ، ويكون الاسم المعدود مع كل هذا مجروراً مفرداً ، (وهذه المجرورات مفاعيل معرّفة ـ مميزة) :

ثلثمائة رجلٍ أو امرأة ، وثلاثة آلاف رجل أو امرأة .

ولكي يمكن التعبير عن مركب يبدأ بالآلاف فما دونها ، أو العكس بأن يبدأ بالوحدات فما فوقها ، فالعدد (٦٥٤٣) هو : ستة آلاف ـ وخمسمائة وثلاثة وأربعون ، أو ثلاثة وأربعون وخمسمائة وستة آلاف .

سادساً : تعريف أسماء العدد بأداة التعريف : كل أسماء العدد يمكن أن تعرف بالأداة ، حين يكون الاسم المعدود معلوماً فيضمر ، مثل : فرجع السبعون بفرح (Wright, II p. 243C) ، والسبعون هم تلاميذ .

والسؤال هو عن كيفية وصل أسماء العدد بالأداة في حالة ظهور الاسم

---

(١) يتوقف مُضاعف (مائة عند (٩) (٩٠٠ تسعمائة) ، أما (١٠٠٠) فإن مضاعفه يبدأ من ٣ (٣٠٠٠) إلى ٩٠٠ (٩٠٠,٠٠٠ تسعمائة ألف) (الأمثلة في رايت جـ ١ ص ٢٥٩) .

المعدود ؟ .. هنا ينبغي أن نـذكر أنفسنـا بملاحظـات فيشـر فـي هذا الصـدد (Kleinere Schriften, p. 695 Fin 696) ـ حيث يقول : « لم يكن الاستعمال العربي القديم ثابتاً ، أو على صورة واحدة في جميع المواضع ، على ما تدل عليه ، لا تعاليم مدارس النحاة فحسـب ، أو النحاة الأفراد الذين يختلفون جزئياً فيما بينهم ، بل ما روى من أمثلة في الموضوع ، مقتبسة من المؤلفات التي تعتبر فصيحة لتأكيد القاعدة . وفضلاً عن ذلك إن اللغة الأكثر حداثة قد صاغت في تعبيرات مألوفة بعض التراكيب التي لم تكن من قبل مقبولة » . ومعنى ذلك أن الوحدة في المعالجة تسـمح بالاختيار . وفي رأينا أنه ما زالت هناك بقايا من التنوع اللهجي القديم .

أ ـ هناك تعبيـر ثابت بالنسـبة إلى الأعـداد من ٣ ـ ١٠ ، و ١٠٠ و ١٠٠٠ ، وهو إدخال أداة التعريف على المعدود .

ففي قولنا : ثلاث نسوة يقال : ثلاثُ النسوةِ

وفي : مائة رجلٍ يقال : مائة الرجلِ

وفي : ألف رجلٍ يقال : ألف الرجلِ

غير أن الكوفيين ـ بعكس البصريين ـ كانوا يسمحون بنطق الأداة أيضاً في اسم العـدد ، فـيـقـولون : الثـلاثة النسـوة .. ، إلخ (انظر : رضي الـدين الأسـتراباذي ، شرح الكافية ، استنبول ١٢٧٥ ـ جـ ٢ ص ١٤٦ سطر ٦ ـ ٧) ، وانظر أمثلة أخرى مقتبسة عن النصوص القديمة في (Wright, II, p. 244 D) ، وقد نجد من ناحية أخرى في النصوص تعبيرات تلصق الأداة باسم العدد وحده ، فيقال في : ثلاث نسوة : الثلاث نسوة ، وفي الطبري : الثلاث ساعاتٍ ، وفي البخاري : المائة شاةٍ ، (ركيندورف Ar. S. § 121, 2 °) .

ب ـ وهناك تركـيب ثابت بالنسـبـة إلى الأعـداد من ١١ ـ ١٩ ،

والعشرات ، وهو يتمثل في إدخال الأداة على الوحدة المتكاملة من ١١ ـ ١٩ ، وعلى اسم العدد ، بالنسبة إلى العشرات ، فيقال في :

ثلاثة عشر جملاً : الثلاثة عشر جملاً

وفي عشرون جملاً : العشرون جملاً

أما بالنسبة إلى الأعداد المركبة من ١١ ـ ١٩ فإن الكوفيين يقررون صحة إدخال الأداة على الوحدة المتكاملة ، وعلى لفظة (عشر) معاً ، فيقولون : الثلاثة العَشَرَ جملاً ، وكذلك (تبعاً لبعضهم) تدخل الأداة على المعدود ، فيقال :الثلاثة العشر الجمل .

أما البصريون فيرفضون هذا التكرار للأداة (انظر : المسألة الثالثة والأربعون من الخلاف في كتاب الإنصاف لابن الأنباري) .

جـ ـ وهناك تركيب ثابت في الأعداد من ٣ ـ ١٠ ، وهو تركيب نعتي حيث يكون اسم العدد وصفاً للمعدود (كما سبق في ثانياً) :

فيقال في : نسوةٌ ثلاثةٌ : النسوةُ الثلاثةُ

وفي : رجالٌ خمسةٌ : الرجال الخمسةُ

ويقرر فيرنيه Vernier في (Gr. Ar,§ 598) ، هذا التركيب بالنسبة إلى كل الأعداد ، ولكنه لم يرجع إلى نصوص . أما ركندورف في ١ ـ (Synt. vezh - p. 284) فإنه لم يأت إلا بمثال واحد (من الطبرى) للعدد (١٠٠) (الحروريةُ الخمسمائة) غير أنه لم يضبطها بالحركة mais il ne vocalise pas ، أما تبعاً لفيرنيه (السابق) فينبغي أن نقول : المقاتلة الخمسمائةُ على اعتبار أن (مائة) تمييز (١) ويجوز أن يقال : الخمسمائة ، انظر إلى أن التركيب قد جيء به في آخر الفقرة (a) .

---

(١) انظر كذلك المثال الذى جاء به فيرنيه عن (٢٠٠٠) في الجملة ، - les 3766 soldats) sont enfuis) أما رابست (II p. 244 C) فيقول: وفي العربية الأكثر حداثة : =

د ـ ويبقى تركيب آخر يستخدم النعت أيضاً . ولكنه نعت المعدود للعدد ، وذلك في الأعداد من ٣ ـ ١٠ و١٠٠ و ١٠٠٠ ، وقد أورده ركيندورف (Ar. s § 121, 2°) دون رجوع إلى نصوص ، فقال : الخمسة الرجالُ ، وورد ذلك أيضاً عند دوساس في (Gr. Ar.[2] II § 572) فقال : السبعة الدعائم الناموسية ، ويذكر ركيندورف أيضاً في (Synt. Verh, p.284) عن النابغة : (المائةَ المَعْكَاءَ) ـ ، وفي (Ar.s.§ 121,2°) : (في المائتي الدينار) [الأغاني[2] الجزء السابع عشر ص ٩٠ سطر ٨] بصدد الـ ٢٠٠ دينار ، ولدى الطبري (في الثلاثة الآلاف ، ويلاحظ ركيندورف (أن ذلك كثير الورود في العدد ٣٠٠ .. ألخ والعدد ٣٠٠٠ .. إلخ) .

أما بلو في (Gr. Ar.[5] § 237, 2°) فيرى أن هذا التركيب هو الأصل ، وهو التركيب المستخدم في الكتاب المقدس العربي ، الصادر عن المطبعة الكاثوليكية ، ببيروت) في مثل : الخمسةُ الأرغفة math., XIV, 19,) وكذلك : السبعةُ الأرغفةُ ، MC., VI, 41, LucIX) وللخمسة الآلاف ، والأربعة الآلاف .

ولذلك يبدو أن هذا التركيب قد صار أصلاً في اللغة الحديثة ، أما عن وجوده في اللغة الفصحى فإننا لا يمكن أن نعرفه إلا من خلال مراجعة إحصائية وهي مراجعة تفرض نفسها في هذه المسألة الخاصة بتعريف أسماء العدد بالأداة .

= الثلثمائة ديناراً ، ويذكر بلو (Gr. Ar 5 § 237 2°) ـ من بين ما يذكره ـ التركيب مع التمييز ، باعتباره أصلاً بالنسبة إلى الأعداد من ٣ ـ ١٠ و ١٠٠ و ١٠٠٠ ، مثل : الثلاثة مسافرين ، والمائة جندياً ، ويذكر خليل إده في الطبعة الثالثة من (القواعد الجلية) (بيروت ١٩١١) ـ هذا التركيب على أنه عام (في كل الأحوال) ، بلا استثناء . وقد سبق أن أجاز ابن كيسان القول : المائة درهماً ، والألف ديناراً (الأشموني ، شرح الألفية لابن مالك ، جـ ٣ ـ القاهرة ١٣٧٥ / ١٩٥٥ ص ٦٢٢ سطر ١٠) ، وكذلك قدم رضي الدين الأستراباذي (في شرح الكافية ، جـ ٢ ص ١٤٦ سطر ٣ ـ ٤) . هذا التركيب : العشرة والمائة بعيراً ، ولكنه ذكر أيضاً : مائة الدرهم .

ملاحظة : لتقديم عدد مركب مقترن بالأداة يتبع التركيب الثابت :

الأربعةُ والعشرونَ رجلاً .

الألف والثلمائة رجل .

الألفُ والثلاثُ المائة والأربعة والعشرون رجلاً .

ولكننا قد نجد : الألف والثلاث المائة الرجل .

الألف والثلثمائة (والثلاث مائةٌ) والخمسةُ والعشرون رجلاً .

٢ ـ صفات الأعداد الترتيبية

أولاً : كلمة « الأول » وهي مأخوذة ، لا من العدد الابتدائي ، بل من أصل آخر بزنة أفعل : المذكر : « الأول » ، ومؤنثه « الأولى » ، والجمع (المشترك) « الأوَل »[1] .

ثانياً : « الثاني إلى العاشر » وهي بزنة « فاعل » ، ومؤنثها : « فاعلة » مثل ثانٍ tāni-n ، ومؤنثها : ثانية ، وثالث ، ومؤنثها ثالثة ، إلخ ... حتى : عاشر ومؤنثها ، عاشرة . مع ملاحظة أن الوصف من « ستة » هو سادس ، ومؤنثها : سادسة[2] . وصيغة « فاعل » هذه المصرفة قياساً هي صيغة اسم الفاعل : (رقم ١٨ في المذكرات) .

ثالثاً : « حادي عشر إلى تاسع عشر » : لفظان : « العاشر » ويعبر عنه في المذكر بكلمة « عشَرَ » ، وفي المؤنث بكلمة « عشرة » ، وهي مسبوقة مباشرة بالترتيبي المكمل ، فيقال : ثانيَ عشرَ للمذكر ، وثانيةَ عشرةَ للمؤنث ، وثالثَ عشرَ وثالثةَ عشرةَ ، إلخ ...

---

(١) ناقش فيما سبق حالة (أوّل) وانظر أيضاً (Traité § 107 b - d) .

(٢) ربما كانت : ست وستة محلاً للالفة لاشتقاقية (انظر Traité § 10 a) .

ويلاحظ هنا أن المصوت الأخير فتحة (a) لا يتغير (تماماً كما هي الحال في الأعداد الأصلية المطابقة لها) ، حتى لو تدخلت الأداة لتحديد هذه الصفات الترتيبية ، مثل : الثَّانِيَ عَشَرَ ، أما « حادى عشر » فمذكره « حادِيَ عَشَرَ » ، ومؤنثه : « حَادِيَةَ عَشْرَةَ » ، باعتبار كلمتي « حادى وحادية » صفتين ترتيبيتين مكملتين (وصياغتهما أكثر حداثة) .

رابعاً : أما الترتيبي من العقود من ٢٠ ـ ٩٠ ، فتستخدم فيه الكلمة الأصلية ذاتها فيقال : العشرون .

والترتيبيات المتوسطة بين العقود توضع متصرفة مع ترتيبيات العقود في تطابق . ولكن بالنسبة إلى (الأول) يستخدم كلمة : حَادٍ ḥādi-n وحادية ، فيقال : الحادى والعشرون (والمنصوب : الحادىَ والعشرين) ، ويقال : الحادية والعشرون ، (ومنصوبها : الحاديةَ والعشرين) ، إلخ ...

خامساً : بالنسبة إلى المائة والألف نجد أن « رايت » [1] لا يعطي منهما الصفة الترتيبية ، أما جودفروى ديمبين فقد قال صراحة : « ليست هنالك أعداد ترتيبية لما بعد ٩٩ » [Gr.ar. cl., 225] ، ولكن بلو Belot قد أشار إلى استعمال : (مائة وألف) أيضاً صفتين ترتيبيتين فيقال : البيتُ المائة ، والمقامُ الألفُ (انظر : « دروس تطبيقية في اللغة العربية ، الطبعة الخامسة ١٩٢٢ ص ١٢٦) [2] » .

(١) انظر رايت (I, pp. 260 - 262) .
(٢) Cours pratique de la langue arabe .

أسماء العدد قديمة ؛ فهي ترجع إلى السامية المشتركة ، بل إنها ترجع إلى ما هو أقدم من ذلك بالنسبة إلى بعضها ، وهي تكون أصلاً بذاتها ، فهي (كلمات أصول) ، وجذرها ثلاثي ، ولكنه ثنائي بالنسبة إلى عددين من بينها ، أولها : اثنان (« إ » + ثن + ان) ((i) + ṯn + ani) ، ومؤنثها : ثنتان (ثن + ت + ان) (ṯin-t-ani) ، والثاني : مائة mi + 'at . ولما كانت هذه الثنائيات تنتسب إلى أقدم أصول المفردات (انظر فيما سبق ص ٧٤) ويضاف إلى ذلك أن فقد كلمات أخرى لأحد أصول هذه « الكلمات الأصول » يحول دون البحث عن معناها الأول بمقارنة المفردات ... من أجل هذا كان أصل هذه الأعداد غامضاً مظلماً .

ومن المحتمل أن تكون قد جاءت من ملاحظة كائنات تحمل عدداً من الوحدات المميزة ، (فمثلاً : العدد ٤ : أخذ من الأرجل الأربع لحيوان واقف أو على الأخص نائم ، وقد مد أرجله الأربع) ، فلم يستطع الملاحظ أن يحتفظ مما يرى بغير فكرة العدد ، ولكن هذا لا يمكن أن يكون سوى رجم وتخمين .

ويبقى أن نقرر أن هذه الأرقام ذات جذر ثلاثي (أو ثنائي) ، وذات نطق محدد ، وهي تدخل بذلك في النطاق العام للتحول الداخلي . وأكثر من ذلك أن أصلها هو نقطة الانطلاق في طريق النمو الصرفي ، تبعاً للتحول الداخلي على الصورة التالية :

أولاً : الترتيبيات في العربية بصيغة « فاعل » على ما عرضناه من قبل .

ثانياً : الكسور والأجزاء ونظامها كالآتي :

(أ) صيغة « فُعْل » وجمعها أفعال » ، مثل : الشمور ... إلخ . حتى كلمة : عشر .

ب) صيغة « فَعيل » وهي أقل وروداً ، وقد رويت في « ثلث وربع وخمس » ومن أمثلتها : « سَديس » بمعنى « سدس » .

جـ) صيغة « مِفْعَال » وهي مقتصرة على « ربع » : (مِرْبَاع) ، وعشر : (مِعْشَار) .

ثالثاً : الصفات الفردية التوزيعية صيغة « فُعَال » و « مَفْعَل » ، مثل : وُحَاد ، وأُحَاد ، ومَوْحَد (واحداً) ، وثُنَاء ومَثْنَى : (اثنين اثنين) ، وثُلاث ومَثْلَث : (ثلاثة ثلاثة) ، ورُبَاع ومَرْبَع : (أربعة أربعة) ، وعُشَار : (عشرة عشرة) ، وهذه هي أكثرها استعمالاً .

ومن هنا كانت التعبيرات النحوية : « ثُنَائي » و « ثُلاثي » ، إلخ ...

رابعاً : الصفات الدورية : وهي الكلمات التي تشير إلى العودة الدورية لظرف معين بعد مدة محددة ، وهي من صيغة « فِعْل » مثل : حمّى الثِّلْث .

خامساً : أفعال تعبر عن مضمون الأرقام من واحد إلى عشرة ، وكذلك « مائة » فيقال : وَحَّد وثَنَّى وثَلَّث ، إلخ ... وهذه الأفعال محوّلة عن أسماء سواء كانت من الصيغة الثانية أم من الصيغة الأولى . واسم المفعول من الصيغة الثانية يعطي معنى : المتعدد مثل : مُثَلَّث ، إلخ ...

سادساً : التصغير : أسماء العدد ، كسائر الأسماء ، ويمكن أن تؤدي إلى مصغرات (دي ساسي جـ ١ ص ٤٢٩) ، وذلك كأن يقال في تصغير : خمسة للمذكر ، ومؤنثها « خمس » : خُمَيْسَة ، وخُمَيْس .

ملاحظة : اسم العدد الترتيبي من أسماء العقود يكون من الصيغة ذاتها التي يكون منها الأصل ، فيقال : البيت العشرون ، وكذلك : عَشْر وعَشْرَة ، وهو

اللفظ الثاني في الأعداد من الحادي عشر إلى التاسع عشر ، فيقال : ثاني عشر ، واسم العدد ذو وظيفة وصفية ، وهذه الوظيفة تخول له أبرز مميزات الصفة ، على الرغم من أنه لم يغير صيغته .

وفي العربية من ناحية أخرى تتقارب الأسماء والصفات ، فقد ذكرنا من قبل ص ٨٥ بالنسبة إلى الصيغ عدم وجود حد فاصل بين الأسماء والصفات ، وأن الإعراب لم يدع كذلك أدنى فرق بينهما . من هنا كان من السهولة بمكان أن تستخدم اسماً ما استخدام نعت (بروكلمان ص ٤١ وص ٢٣) ، أو بدل (وهو في الواقع ذو وظيفة وصفية) ، انظر أيضاً (بروكلمان ص ١٢٧ و ٢١٣) ، ومن أمثلة ذلك : نحن حرب لمن حارب وسلم لمن سالم (ابن سعد ص ٤٣ وما بعدها) . أو نحو : الصنم الذهب (المرجع السابق ص ٤٣) .

ومع ذلك إن الفرنسية تستخدم اسم العدد للإشارة إلى الساعة فتقول : à la 10 ème heure = à 10 h . وإلى التاريخ : فتقول : Le 8 Décembre = Le 8 ème jour de Dècembre

أما أن يكون لكلمة « مائة » أيضاً استعمال على أنها اسم عدد ترتيبي (تبعاً لـ بلو Belot) فليس ذلك بعجب ؛ لأن مدلول Centième (الخطاب) المائة و millième (الخطاب) الألف ـ ليس من الأفكار النادرة التي يجوز للعربية أن تجهلها كلية .

وقد استعمل الإنجيل العربي الصادر ببيروت (المطبعة الكاثوليكية) لفظة « مائة » كعدد ترتيبي للمزامير .

* * *

القسم الثانى

التحول الداخلى فى الصياغة الفعلية

أوليات فى صرف الأفعال

١ـ التصريف المشترك :

ليس فى العربية من صور الفعل الشخصية سوى « زمنين » ، هما اللذان اضطررنا أن تطلق عليهما فيما سبق : « التام ـ accompli ، وغير التام inac-compli » ، وفعل الأمر للمفرد المخاطب ، ثم يليه المصدر ، ومشتقان هما : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، باعتبارها صوراً غير شخصية (أو أسماء فعلية) .

ويتصرف التام (الماضى) بوساطة لواحق تدل على : الشخص والنوع والعدد ، وهى التى أطلقنا عليها لواحق الأشخاص الأوائل والثوانى (ضمائر المتكلم والمخاطب إفراداً وجمعاً) . تلك هى الضمائر الشخصية (المنفصلة) المطابقة ، والتى جمعت فى شكل واحد فيما بعد (انظر ص ٢١٥ - ٢١٦) .

أما الشخص الثالث فليس محدداً إلا فى نوعه وعدده [١] .

---

(١) بالنسبة إلى الشخص المفرد يمكن القول : بأن اللاحقة صفر (ذات وجود سلبى ولم يعبّر عنها) . أما الشخصان الآخران فهما محددان بنوعيهما ، وبذلك يصبح عدم التحديد فى ذاته تحديداً .

ويتصرف الفعل التام كما يلي :

الشخص الثالث : مذكر : مفرد : فَعَلَ

مثنى : فَعَلا

جمع : فَعَلُوا

مؤنث : مفرد : فَعَلَتْ

مثنى : فَعَلَتَا

جمع : فَعَلْنَ

الشخص الثاني : مذكر : مفرد : فَعَلْتَ

مثنى : فَعَلْتُمَا

جمع : فَعَلْتُمْ

مؤنث : مفرد : فَعَلْتِ

مثنى : فَعَلْتُمَا

جمع : فَعَلْتُنَّ

الشخص الأول المشترك : مفرد : فَعَلْتُ

جمع : فَعَلْنَا

أما غير التام فيدل على الشخص بسوابق قصيرة (مأخوذة هي أيضاً من الضمائر الشخصية المنفصلة ، مطابقة) ، ويكون تحديد النوع والعدد بوساطة لواحق معينة . ويكون تصريفه على الوجه التالي :

الشخص الثالث : مذكر : مفرد : يَفْعَلُ

مثنى : يَفْعَلانِ

جمع : يَفْعَلُونَ

مؤنث : مفرد : تَفْعَلُ (١)

مثنى : تَفْعَلانِ (١)

جمع : يَفْعَلْنَ

الشخص الثاني : مذكر : مفرد : تَفْعَلُ

مثنى : تَفْعَلانِ

جمع : تَفْعَلُونَ

مؤنث : مفرد : تَفْعَلِينَ

مثنى : تَفْعَلانِ

جمع : تَفْعَلْنَ

الشخص الأول المشترك : مفرد : أَفْعَلُ

جمع : نَفْعَلُ

---

(١) التاء المبسوطة (المفتوحة ta) هنا ليست سوى علامة للتأنيث ، في « تفعل » للمفردة المؤنثة الغائبة (الشخص الثالث) ، و « تفعل » للمخاطب المفرد المذكر (الشخص الثاني) لا يختلفان إلا بالسياق . وكذلك « تفعلان » مثنى للشخص الثالث المؤنث ، وللشخص الثاني المذكر والمؤنث .

ملاحظات

أولاً : هذا التصريف (التام وغير التام) يشتمل على صيغة خاصة بالنسبة إلى المؤنث المفرد ، والجمع ، في الشخص الثاني والثالث ، كما يشتمل على التعبير بالتثنية إلى هذين الشخصين أيضاً ، بيد أن هذا المثنى تشترك فيه صيغة واحدة في الشخص الثاني ، في كل من التام وغير التام على حدة ، ففي التام (فعلتما) ، وفي غير التام (تفعلان) (انظر أيضاً الملحوظة «١» السابقة) .

ثانياً : لواحق العدد : (ونَ ـ ū-na) لجمع المذكر، و (ان ـ ā-ni) للمثنى ، هي ذاتها التي في الأسماء ، قارن المسلمون ālmuslim-ū-na (مرفوعاً) ، والمسلمان al-muslim-ā-ni (مرفوعاً) بالكلمتين : يفعلون ya-f'al-ū-na ، ويفعلان ya-f'al-ā-ni إلخ ... (وانظر أيضاً فيما بعد ص ٢٠٢) .

والكسرة الطويلة (ī) التي هي علامة المؤنثة المفردة موجودة أيضاً في الضمير الشخصي المنفصل (أنتِ 'anti) (وقد كان قديماً أنتي * 'antī) ، كما أنها موجودة في الضمير (كِ ki) (وقد كان قديماً « كي » *kī) ، وفي الضمير الإشاري للمؤنثة (هذي hādī) . والكسرة الطويلة (ī) في الأسماء هي لاحقة للتأنيث مستهلكة مبتذلة ، فهي بقية من مخلفات اللغة القديمة (انظر فيما سبق ص ٩٢ - ٩٣) .

ثالثاً : يتنوع مصوت الآخر في الفعل غير التام بطريقة مماثلة لما يحدث في الأسماء [1] : فالمثال يقتلُ المَلِكُ : يقتلُ : غير تام إخباري ، والملكُ : مرفوع

---

(١) ليس معنى هذا أن المصوتات الأخيرة (الضمة u) ، والفتحة a) في الاسم والفعل ينبغي أن تتماثل (فلكل منهما تاريخها) ولكنها تبدو متماثلة ، وتلك حالة خاصة تؤثر على الإحساس اللغوي لدى المتكلمين ، ولا شك أن ذلك هو الذي أدى بالنحاة العرب إلى أن يوسعوا نطاق الإعراب بحيث يشمل الأسماء والأفعال .

(مسند إليه) . والمثال : أن يَقْتُلَ المَلِكَ : يَقْتُلَ : غير تام إنشائى ، صيغة تعدٍّ ، والمَلِكَ : منصوب ، (مفعول به مباشر) . أما الجر (وهو حالة غير مباشرة) فلا مجال للمقارنة بينهما ، فكسرة المجرور في مثل « المَلِكِ » لا توجد في الفعل ، إذ إن الوضع الثالث للفعل غير التام يتمثل فى نهاية بلا مصوت : (يَقْتُلْ) yaqtul ، ولذا أطلق عليه : (المجزوم apocopé) ، وهو تعريف مادى صرف ، ولقبه الوظيفى هو : (الأمرى Jussif) ، إذ إنه يستخدم في الواقع للتعبير عن أعمال الإرادة : كالأمر الموجه إلى الشخص الأول أو الثالث (المتكلم والغائب) ، والنهى الموجه إلى الشخص الثانى (المخاطب) ، وهو كذلك يحل محل الأمر الذى لا وجود له إلا بالنسبة إلى الشخص الثانى ، وقد دخل غير التام الأمرى (Jussif) فى الجمل الشرطية ، ولكن هذا حدث ثانوى لا يسوغ أن يطلق عليه « الشرطى » ، وهو ما يمكن أن نجده بالنسبة إلى المجزوم (L'apocopé) ، والنصب والجزم يحذفان النهايتين (na,ni) [1] فى اللواحق (ون : ūna) و (آن āni) و (ابن : īna) ، مثل : لا تدخلوا (فى الجمع) ، ولا تدخلا (فى المثنى) ولا تدخلى (للمؤنثة المخاطبة المفردة) .

والفعل التام لا يستعمل سوى (المصوت الطويل الضمة : ū ، والمصوت الطويل الفتحة : ā) وحدهما : فيقال : فَعَلُوا وفَعَلا وفَعَلَتَا . وكذلك حال الاسم عند الإضافة النحوية ، فيقال : مسلمو لبنان (جمع مذكر مرفوع) ، ولمسلمي لبنان (جمع مذكر منصوب دون لام أو مجرور معها) . وفي المثنى : مسلما لبنان (مذكر مرفوع) ولمسلمي لبنان (مذكر منصوب دون لام أو مجرور معها) .

ملحوظة : فيما يتصل بـ (ثانياً وثالثاً) نجد أن الأسماء والأفعال ليست

---

(١) ni كانت قديماً na (انظر فيما سبق ص ٦٣ – ٦٤) ، وكذلك ص ٢٥٠ – ٢٥١ .

على هذا معزولاً بعضها عن بعض ، فإن لهما كثيراً من المعالم المشتركة التى تحول بينهما وبين أن يكون لكل منهما استقلاله الصرفى الكامل ، الذى يمتاز به كلاهما فى الفرنسية عن صاحبه .

رابعاً : ليس للأمر سوى نهايات تحديد النوع والعدد ، وهى التى رأيناها سابقاً ، وبما أنه ليس لغير الشخص الثانى (المخاطَب)) فإن من غير المفيد أن نذكر له تحديداً من جهة نهايته ، وهو لا يخرج عن الصيغ : أُفْعُلْ وإِفْعِلْ وافْعَلْ .

مذكر : مفرد : افْعَلْ

مثنى : افْعَلا

جمع : افْعَلُوا

مؤنث : مفرد : افْعَلِى

مثنى : افْعَلا

جمع : افْعَلْنَ

والأمر للمفرد المذكر لا يتحرك آخره ، كالمجزوم ، ويفعل به ما يفعل بالمجزوم ، من حيث حذف النهايات (ni , na) (وهى النون الأخيرة) .

خامساً : توكيد الفعل : هناك لاحقة تصريفية تختص باللغة الانفعالية ، وهى جزء من التصريف المشترك ، وتتكون : أولاً : من : « أنْ » أو « نَ » (an أو n) ، وثانياً : وهو الغالب الكثير من : انَّ anna أو نَّ nna ، تلحق جميعها بالفعل غير التام ، فى صيغته الأمرية أو بالأمر .. واللاحقة الأولى لا تتصل بالمثنى ، ولا بما كان جمعاً مؤنثاً مسنداً إلى الشخص الثالث أو الثانى . أما الثانية فلا تعرف قيوداً ، ومثال ذلك بالنسبة إلى الشخص الثالث :

مذكر : مفرد : يفْعَلَنْ ويفْعَلَنَّ

مثنى : يَفْعَلانِّ (١)

جمع : يَفْعَلُنَّ (٢) ويَفْعَلُنَّ

مؤنث : مفرد : تَفْعَلِنَّ وتَفْعَلِنَّ

مثنى : تَفْعَلانِّ (٣)

جمع : يفْعَلْنَانِّ (٤)

فهذه اللاحقة تضع الفعل فيما أطلق عليه : حالة « التوكيد » ، إذ إنها تمنح التعبير قوة قائمة على شعور داخلي ، هو : الاقتناع في حالتي الإثبات ، أو النفي ، وفي حالتي الاستفهام التعجبي ، أو المقترن بتحسر وجزع ، وهي مستخدمة بخاصة لتقوية التعبير عن حدث مبعثه الإرادة : كالأمر ، والنهي ، والتحذير والإغراء ، والتمني . كما أننا نجد دائماً التوكيد بعد القسم (عند استخدام غير التام) ، ويساعد على التوكيد في هذه الجملة اللام . فمثال التوكيد في الإثبات – قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠ – ٤٢] . وبعد القسم : (وَاللَّهِ لأُوَدِّبَنَّكُم غَيْرَ هَذَا الأَدَبِ) مذكور في « رايت » جـ ٢ ص ٤٢) .

سادساً : اسم الفاعل : مشتق مبني للفاعل ، واسم المفعول : مشتق مبني للمفعول . ويأتي الأول بزنة « فَاعِل » (انظر المرجع السابق ص ٢٥ و ٥٠) ، ويأتي الثاني بزنة « مَفْعُول » (المرجع السابق ص ٧٠) .

---

(١) الكسرة (i) بدل من الفتحة (a) في النهاية بتأثير المخالفة (انظر فيما مضى ص ٢٦) .

(٢) يفعلو + نَ ، يفعلُ + نَ (yaf'alu - n > yaf 'alū - n) بسبب إقفال المقطع (انظر ص ٦١) ، وقد امتدّ هذا الاختصار إلى المؤكد بالنون الثقيلة يفعلو + نّ ، يفعلُ + نّ (yaf'alū - nna > yaf'alu - nna) الذي استطاع أن يحتفظ في النثر أحياناً بمصوته الطويل .

(٣و٤) احتفظت اللاحقة nā هنا بكميتها التي كانت لها قديماً (وينطق بها عادة في العربية بمصوت قصير : نَ na) وقد نطقت نون التوكيد مكسورة nni بدلاً من الفتح nna – على ما سبق .

سابعاً : أفضنا قليلاً في الحديث عن هذا التصريف للفعل ، ولنا في ذلك حق ، إذ يمكن القول في الواقع بأن هذا هو التصريف الوحيد في العربية ؛ فقد ذهب العلماء بالعربية إلى تقسيم الفعل ، أولاً : فيما يتصل بالفعل المجرد (الصيغة الأولى) تبعاً للنطق ، ثم قسموا هذا الفعل المجرّد تبعاً لطبيعة الصوامت الثلاثة في الجذر الثلاثي إلى : أفعال صماء (حين يتماثل صامتها الثاني مع الثالث) ، وأفعال أمثلة (جمع مثال) (حين يكون الصامت الأول من الجذر واواً أو ياء) ، وأفعال جوف (حين يكون الصامت الثاني من الجذر واواً أو ياء) ، وأفعال نواقص (حين يكون ثالث جذرها واواً أو ياء) ، وأفعال مهموزة (أحد أصولها همزة) . ثم تأتي بعد ذلك الصيغ المشتقة ابتداء من الفعل المجرد : وهن تسع صيغ ، ويضاف إليهن خمس ، يقال : إنها نادرة .

وهناك الفعل الرباعي (وهو ما كان مكوناً من أربعة صوامت أصول) بمشتقاته الثلاثة المتفرعة منه . بيد أن هذه الطوائف جميعها من الأفعال ذوات « أزمان » واحدة ، ـ هي التي أشرنا إليها قبل ، كما أن لها نفس السوابق أو اللواحق بالثابت من بنية الفعل (فيحدث تغيّر في هذا الثابت ، أو تغيّر في اللواصق ، أو فيهما معاً) ، هذه العوارض تسوّغ من ناحية التصريف ، تقسيمات الفعل في صيغته الأولى ، كما تسوغ وجود الأمثلة الخاصة بالنسبة إلى الصيغ المتفرعة ، أو الصوامت الأربعة في الفعل الرباعي .

ولكن ما ينبغي أن نذكره جيداً هو أن عناصر التصريف هي التي تتدخل من طرف لآخر بالنسبة إلى جميع المجموعات . ومن هنا نرى كم يكون مهماً أن تتمثل ـ في عمق ـ التصرف المذكور آنفاً ، من حيث كان متعلقاً بجميع طوائف الأفعال ، فمتى حصلنا على الأصل الثابت الفعلي لم يعد أمامنا سوى أن نبسط الألسنة بما يتفرع منه ، مع مراعاة العوارض الصوتية المحتملة .

وهنا تواجهنا الأفعال « الناقصة » بصعوبة خاصة ، وبرغم هذا فإن تذكر

التصــريف الذى نعتناه بالمشترك سيساعد الذاكرة على حل الموقف . (انظر : كتابنا : دراسات فى علم الأصوات العربى ، ص ٢٧٦ ــ ٢٧٩) [١] .

٢ ـ « الزمنان » : التام ، وغير التام :

وبعد هذا العرض للتصريف نرى من المفيد أن نسوق ـ فى دقة ـ بعض النظرات العامة عن الفعل العربى ، حتى نعرف قيمة هذين الزمنين اللذين أطلقنا عليهما : التام « accompli » ، وغير التام « inaccompli » .

ولا شك أن الدارس الذى تعوّد سلوك الفعل فى الفرنسية يتوه أمام وضع الفعل العربى : ففى الفرنسية أزمنة كثيرة (مما يستحق جيداً هذا الاسم) ، هذه الأزمنة تحصر على وجه التحديد حدوث هذا الخط المثالى : خط الزمن ، فهناك : الحاضر Présent ، والماضى passé ، والمستقبل futur ، والمستقبل فى الماضى futur dans le passé ، والماضى فى المستقبل passé dans le futur ، وجميع طوائف الماضى مثل : الماضى الناقص imparfait والماضى البسيط passé simple ، والماضى المركب passé composé والماضى الأسبق التام passé antérieur ، والماضى الأسبق الناقص plus-que-parfait .

وهناك أيضاً المبنى للمعلوم : voix actif ، أو المبنى للمجهول voix passif ، كما أن هناك الأفعال ذات الضميرين verbes pronominaux والأفعال غير الشخصية verbes impersonnels .

---

(١) من مهمة التعليم أن تلفت النظر إلى تلك العوارض التى تفسد هذا التصريف المشترك ، فهى تخضع لبعض القواعد الصوتية المشتركة فى الأسماء والأفعال (عندما تتماثل الحالات) وبخاصة بالنسبة إلى الأصول التى يكون صامتها الثالث واواً أو ياء . وكذلك فإن بعض الأفعال التى قيل إنها (شاذة) تخضع لبعض الاتجاهات الصوتية العامة ، الأمر الذى يخلع عنها صفة الغرابة والتفرد . وعلى أية حال فإن النطق بسابقة غير التام – الضمة ـُ (بدلاً من الفتحة) بالنسبة إلى الصيغة الثانية والثالثة والرابعة ، وكذلك فى الرباعى المجرد مثل : يفعلل – هذا النطق تنبغى ملاحظته دون أن يستطاع تفسيره بغير الحدس والتخمين .

أما العربية فإن تصريفها لا يحتوى سوى « زمنين » ، وكلمة « زمن : temps » كلمة ينبغى استعمالها (مع المبادرة بتصحيح هذا الاستعمال) ، لأن العربية تحتوى من ناحية أخرى الكثير من الصيغ المتفرعة (أو على وجه التحديد أربع عشرة صيغة بالنسبة إلى الفعل الثلاثى) ذات وظائف ما زالت مجهولة لدارس اللغة ، ومن ذلك : المبالغة intensif ، والمشاركة المعاملة [1] ، والمسبب ، والمبالغة المتوسطة ، والمتبادل ، والمنعكس المبنى للمفعول [2] réfléchi-passif إلخ ... وهذا كله فى حدود « زمنين » ، حتى لقد يشعر الدارس بما يشبه الانقلاب في المعاني والأفكار .

هذا الإحساس مفيد ، وبدلاً من أن نبدده ، ينبغى على العكس أن نسدده ، وأن نحدد ببساطة منشأ هذه الفروق الهائلة . وهنا يتاح نظر جديد نتأمل به تنظيماً جديداً ، وبحيث لا نجد من أنفسنا ميلاً إلى أن نركّب النظام الفرنسي للفعل على النظام العربي ، فيؤدى به ذلك إلى ألا نفهم منه شيئاً .

فالفعل العربي قائم ، لا على « الزمن » ، بل على الصورة أو الشكل . كذلك أطلقت ألقاب للأشكال المختلفة « للمدة » ، والواقع أنه يمكن تصور « المدة » بطرق كثيرة : فالحدث في استمراره ، أو في نقطة واحدة من اطّراده ، وهى نقطة ابتدائية ، أو نهائية ، والحدث قد وقع مرة واحدة فحسب ، أو تكرر كثيراً ، وهو ذو توقيت ، وذو نتيجة ، إلخ ... ومن هنا تأتى تلك التسميات : أفعال مستجدة ، أو حينية ، وأفعال تامة ، وأخرى ناقصة ، وأفعال شروع ، ومتكررة وانتهائية ، ومتصلة ، إلخ ......

---

(١) كان استعمال هذه التسمية ثمرة لدراستنا الطويلة للصيغة الثالثة . وقد أطلق عليها وما زال – وصف « المغالبة » .

(٢) يقصد بكلمة « منعكس » أن الفعل يعود أثره إلى فاعله ، دون أن يتجاوز ذلك إلى مفعول يقع عليه ، وهو مفهوم « اللازم » بالمصطلح العربى . (المعرّب) .

واللغات المبنية على الصورة أو الشكل (وهي كثيرة) ، لا تكتفي عادة بلون واحد للصورة ، إذ هي تعكس الواقع مباشرة ، والواقع غير بسيط ، ولذا كان نظام الفعل فيها معقداً ، إذا ما أريد تحليل استعماله ، فهو بعيد عن البساطة التي يتصف بها نظام الفعل « الزمني » ، من حيث كان « الزمن » تجريداً يستطيع الذهن أن يحدث فيه ما يريد من تجزئة ، وأن ينشيء المتناقضات التي تستهويه ، وكل ذلك في نطاق « كلٍّ » مرتب ، منطقي .

والعربية ، لغة صورة ، ترتبط بدرجة تحقق الحدث ، أو القضية ، كما يقول اللغويون ، وهي تفرد مكاناً خاصاً لعلاج الحدث المنجز achevée ، والحدث غير المنجز inachevée ، فتعبر عن الأول بصيغته ذات اللواحق : فَعَلَ ، وهو ما سميناه « التام accompli » ، وتعبر عن الثاني بصيغته ذات السوابق : يفْعَل ، وهو غير التام inaccompli ، فالتعارض بين الشيئين قد جرى من كلا الوجهين ، وقد اكتفت العربية بصيغتين فعليتين متصرفتين متعارضتين ، ومن أجل هذا لم يكن في العربية سوى « زمنين » ، وهناك أيضاً أشكال أخرى للصورة : هناك الصورة المحصلة ، والصورة العادية أو المكررة ... إلخ .

ولسنا نستطيع هنا أن ندخل في التفاصيل ، وإنما يرجع الفضل في هذا الباب إلى كتاب « نحو العربية الفصحى » [1] الذى وضعه الأستاذان جودفروى دومبين وريجيس بلاشير ، فقد أثبت الكتاب ميزات الفعل العربي وقيمه بناء على الصورة ، ويمكن الرجوع إليه (الطبعة الثالثة ص ١٤٦ وما بعدها) .

على أن ما تنبغي ملاحظته من ناحية أخرى هو أن اعتبار « المدة » ، ودرجة التحقق لا يؤثران على الفعل العربي فحسب ، ولكن يؤثران أيضاً على طريقة التفكير ، فاللغة العربية تلتزم دائماً ذكر المراحل المختلفة لانتشار الأحداث

---

(١) انظر Grammaires de l'arabe classique .

وهي : البدء والاستمرار والانتهاء . وهذا متحقق في بناء الجمل ، كما أنه متحقق في ترتيب الجمل فيما بينها ، وليس بوسعنا هنا إلا أن نذكر هذا السلوك الذي يميز الجملة العربية ، وقد أشرنا إلى مظاهر تطوره في كتابنا (دراسات في الفعل العربي) في الدراسة الثالثة (الزمن والصورة) . ويكفي أن نلفت انتباه القارىء إلى أفعال الشروع العربية من مثل : أخذ وبدأ وجعل ، ... إلخ .

ولكن ، هل كان أصحاب هذه العربية يعيشون حينئذ خارج نطاق الزمن ؟ ... كلا ... فقد كانوا يعرفون تماماً كيف يضعون عباراتهم في نطاق الزمن ، ولكن يجب أن نميز طريقتهم في الكلام ، فإذا كان الفعل قد خصص للتعبير عن الصورة فإن الزمن ينبع من الجملة ، وقد عبر عنه استطراداً بوساطة العناصر المختلفة في الجملة ، ما خلا الفعل [1] ، وذلك دون نظام ثابت ، ومن ثم دون تماسك ، ومع ذلك إن الزمن قد عبر عنه على أرحب مجالاته بلا شك : الحاضر ، والماضي ، والمستقبل ، دون لجوء إلى المبالغة في الدقة ، كما هي الحال في الفرنسية .

فالمستقبل : يعبر عنه في غير التام (يَفْعَلُ) بزوائد فعلية ، هي : السين وسوف ، أو بظرف زمان أو مفعول فيه ، أو بوساطة « لا » النافية حين يسجل النفي حلاً (وجهته المستقبل) ، أو بطبيعة الأمور التي يعبر عنها الفعل ، أو بالموقع (وبعبارة أخرى : السياق العريض) .

والحاضر أو الحال : ويدل عليه غير التام « يفعل » حين تنعدم الإشارة إلى المستقبل ، فحين لا يرد في الجملة شيء يدخل فكرة المستقبل ، ينحصر غير التام تلقائياً وبالضرورة في نطاق الحال . ولهذا ترجمنا الفعل « يَقْتُلُ » [2]

---

(١) بالنسبة إلى الفعل التام أي (الماضي) نجد أنه سوف يتخذ شكلاً آخر (على ما سيظهر في هذه الصفحة وتاليتها) .

(٢) استخدام المؤلف كلمة « يقتل » في الوزن الصرفي بدلاً من « يفعل » - على عادة المستشرقين لتجنب صوت العين العربية . (المعرّب) .

بمعنى الحال (1) خلال تحليلنا للتصريف .

والماضي : إن الحدث المنتهي من الوجهة النفسية أدنى إلى أن يعتبر تاماً ، فالمعنى قد تحقق حين أفاد التام (زمن الحكاية) ، ولهذا ترجمنا « قَتَلَ » في التحليل السابق بمعنى المضيّ . بيد أننا لا نستطيع القول من أجل ذلك بأن « قَتَلَ » قد صارت « زمناً » ، لأن قيمة الصورة يمكن وحدها أن توجد فيها من ناحية ، كما يمكن من ناحية أخرى - في القصص - أن توجد إلى جانب القيمة الزمنية « لزمن الحكاية » قيمة الصورة متفاوتة الوضوح ، وليس من النادر أن يشعر بها المرء دون التباس .

على أنه من الواضح أن الزمن « الماضي » ينتج من الجملة ، عندما يراد التعبير عن « غير تام » في الماضي . واللغة العربية تفصل بين العنصرين : الزمن والصورة ، وتعبر عن الزمن بوسائل مختلفة ، وهذه المسألة كلها قد عرضت في كتابنا « دراسات عن الفعل العربي » المشار إليه قبل ، حيث يجد الدارس التطورات التي لا نستطيع ذكرها هنا .

ونستطيع بعد هذه الأوليات أن ندخل في عرض الصياغة الفعلية ، وهي كالصياغة الاسمية - قائمة في أصلها على تأثير « التحول الداخلي » في صورة الجذر الاشتقاقي ، وهو ثلاثي أولاً وبصفة رئيسة .

وسرعان ما تبرز ظواهر الإلصاق : السوابق ، هذه السوابق ينتج منها فكرة خاصة تنوّع المعنى الأصلي للصيغة الأولى ، ولكنها لا يمكن إدخالها في الكلمة إلا بتأثير التحول الداخلي الذي يجعل لكل سابقة مصوتها الخاص ، تبعاً للتخطيط العام للكلمة .

---

(1) هذا على التوسع في معنى (الحال) ، وإلا فهو لا يصدق فلسفياً إلا على لحظة من الزمن ، ثم ينصرف إلى المستقبل بالنسبة إلى هذه اللحظة . (المعرّب) .

والواقع أن السابقة والأصل تكونان معاً ـ كما هي الحال في الأسماء ـ وحدةً ، هذه الوحدة هي التي تدخل عليها مصوتاتها في نطاق « التحول الداخلي » .

* * *

الفصل الاول

الفِعل الثُلاثى

١ - التحوُّل الداخلى المحض :

التحـول الداخلى المحض مما يميِّز الفعل بصيغه الأولى والثانية والثالثة .

١ - مع مصوتين قصيرين

وتلك هى حالة الفعل فى صيغته الأولى ، أو الفعل المجرَّد ، أو بعبارة أخرى : المبدأ الأساسي ، (وكلها تعبيرات متعادلة) . وتأتى علـى الوجـه التـالى : (١)

أولاً	:	فَعَلَ	يَفْعِلُ / يَفْعُلُ (٢)
ثانياً	:	فَعِلَ	يَفْعَلُ
ثالثاً	:	فَعُلَ	يَفْعُلُ
رابعاً	:	فُعِلَ	يُفْعَلُ

وهذه الأوجه السابقة موجودة فى الفعل فى صيغته الأولى ، سواء أكانت صوامت الجذر الثلاثى قوية أم ضعيفة . ولقد تتدخل عوارض صوتية أو غيرها ، وهى عوارض ثانوية ، ولكنها لا تغيِّر الوزن الذى تتعلق الأفعال به ـ فى الواقع ـ بأوجه نطقها الأربعة ، ومثال ذلك خاف يخاف ، فإن وزنه يظل : فَعِلَ يَفْعَلُ ، وكذلك : طال يطول ، يزنة : فَعُلَ يَفْعُلُ .

(١) نمسك هنا عن مناقشة الصور المتعارضة التى قليلاً ما تتردد خارج نطاق قاعدة النظام (أياً كان التفسير الذى يعطى لها) مثل : فَعَلَ يَفْعَلُ ، وفَعِلَ يَفْعِلُ .

(٢) معنى هذا أننا قد نجد الكسرة (i) ، أو الضمة (u) وهناك أفعال واردة فى المعاجم العربية تتخذ صورة أو أخرى منهما . وهناك أيضاً : فَعَلَ يَفْعَلُ ، ولكنها صيغة ثانوية تأتى بالانتقال من الكسرة (i) إلى الفتحة (a) (يَفْعِلُ ، يَفْعَلُ) ، وذلك بتأثير كون الثانى أو الثالث من الأصول حلقياً) .

لقد بسطنا القول فى التامّ وغير التام. ووضعناهما فى الطائفة ذات المصوتين القصيرين ، والواقع أن الصامت الثالث من الجذر ، وهو الذى تتصل به لواحق التصريف المشترك ـ لا يدخل فى حسابنا هنا ؛ فنحن لا نعالج غير الصوامت الأوائل والثوانى : فكلاهما فى الفعل التام يكوّن مقطعاً ذا مصوت قصير [1] ، أما فى غير التام فإن الصامت الأول بغير مصوت يقفل المقطع المبدوء بسابقة التصريف . فمصوت هذه السابقة هنا ذو مغزى . ويكون الصامت الثانى ـ هو أيضاً ـ مقطعاً ذا مصوت قصير (وهو مقطع قد يتحول أيضاً إلى طويل ذى قفل فى مثل : « يَفْعَلْ ـ نَا yaf'al-na) ، فهذان المصوتان فى التام وغير التام يظلان إذن قصيرين بطبيعتهما ، وإن كان المقطع الذى يحتويهما قد يتحول إلى طويل منته بقفل .

ولكى ندرك جيداً أثر الاختلافات نقدم للدارس المصوتات الخاصة بالصوامت الأوائل والثوانى من الأصل وحدها مرتبة ، فى التام وغير التام .

« التام »	« غير التام »
أولاً : فتحة ـ فتحة	فتحة ـ كسرة / ضمة
ثانياً : فتحة ـ كسرة	فتحة ـ فتحة
ثالثاً : فتحة ـ ضمة	فتحة ـ ضمة
رابعاً : ضمة ـ كسرة	ضمة ـ فتحة

---

(١) مقطع طويل بالنسبة إلى الثانى عندما تستتبع إضافة لاحقة التصريف الصامتى وجود القفل مثل : فَعَلْ ـ تَ fa'al-ta ، وفَعِلْ ـ تَ fa'il-ta .

قيم الاختلاف في المصوتات

ما قيمة هذا الاختلاف في المصوتات ؟ ... هنا تكمن مسألة تقسيم الفعل في صيغته الأولى ، وهي التي ناقشناها في كتابنا « دراسات في الفعل العربي » (الدراسة الأولى) . ولذا نوجز هنا نتائجها :

ولكي نثبت تقسيمات الفعل في هذه الصيغة الأولى ينبغي أن نبدأ بعلاج الفاعل ، وهو الذي يفعل الحدث ، وبعبارة أخرى ، بعلاج : « المسند إليه » من حيث كونه « فاعلاً » :

أ) فاعل محض وبسيط : فَعَل يَفْعِلُ / يَفْعُلُ (متعد أو غير متعد) .

ب) فاعل متعلق : فَعِلَ يَفْعَلُ (متعد أو غير متعدٍّ) .

جـ) فاعل مجهول : فُعِلَ يُفْعَلُ .

د) دون فاعل [1] : فَعِلَ يَفْعَلُ (فعل صفة) .

هـ) دون فاعل [2] : فَعُلَ يَفْعُلُ (فعل صفة) .

فالفعل العربي ينقسم إلى قسمين :

١ – فعل ذو فاعل (إذ كان المسند إليه معاملاً على أنه فاعل) .

٢ – فعل ذو صفة (إذ كان المسند إليه مجرد موصوف) .

أولاً : الفعل ذو الفاعل – أو المعلوم [3] يتفرع إلى ثلاث صيغ هكذا :

أ – صيغة ذات فاعل محض وبسيط بوزن : فَعَلَ/يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ ، متعد أو لازم ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وطَلَبَ يَطْلُبُ ، وقَدَرَ يَقْدِرُ .

ب– صيغة ذات فاعل متعلق – agent interesse ، بوزن فَعِلَ يَفْعَلُ ، مثل : رَبِحَ يَرْبَحُ ، وسَكِرَ يَسْكَرُ ، وضَحِكَ يَضْحَكُ .

---

(١) تحتوي الجملة مع ذلك على مسند إليه ، لكن هذا المسند إليه ليس فاعلاً (agent) وإنما هو الكائن الذي تخصص له الصفة (الموصوف) .

(٢) فيما عدا مثالين : (بصر به – يبصر) ، و (شعر به – يشعر) .

(٣) قولنا : معلوم ageutif مصطلح جيد لتمييز الصيغتين الأولين في مقابل الثالثة ، ومن الممكن أن تصف الثانية بأنها معلومة متوسطة ageutif moyem . أما بالنسبة إلى الصيغة الثالثة (المجهولة) =

ويلاحظ أن هذه الطائفة تغطي جانباً فحسب من فَعِلَ – التي تنقسم إلى طائفتين .

جـ – فاعل مجهول ، وهو صيغة فَعِلَ يَفْعَلُ مثل : ضَرِبَ يضرَبُ ، ورَبِحَ يَرْبَحُ ، (انظر المذكرة رقم ٩) .

ثانياً : يشمل الفعل ذو الصفة أو الوصفي مجموعتين هما :

أ – الطائفة الأخرى من فَعِلَ يَفْعَلُ ، مثل : كَبِرَ يكْبَرُ ، وفَرِحَ يَفْرَحُ .

ب – صيغة فَعُلَ يَفْعُلُ (باستثنائين)[1] ، وذلك مثل كَرُمَ يَكْرُمُ وشَرُفَ يشْرُفُ .

والفعل ذو الصفة ليس فعلاً عقيماً statif ، إنه يعني أنه يكسب فاعله صفة ، وبعبارة أخرى (صار كذا) طبقاً للصيغة التي يعبر عنها الفعل ، فالفعل : (كَرُمَ) أي : صار كريماً ، أو بالأحرى ، ونتيجة للاكتساب (صار ذا صفة) ، فهو فعل ذو نتيجة resultatif .

والمجهول فعل فاعله غير معلوم ، ولو كان معلوماً فإنه يبقى غير مصرح به ، ولا يمكن أن يعبر عنه ، فهو (فعل لم يسم فاعله) تبعاً لتعبير المفصل (ص ١١٦ سطره) ، فإذا ما استعمل في صورة شخصية ، مثل : ضرب زيد ، فإن زيداً يقع موقع المسند إليه ، والاهتمام يتركز عليه ، وفكرة المفعولية قد تطفوا قليلاً أو كثيراً ، وقد تهيمن على الجملة ، وفي هذه الحالة قد تترجم بعبارة مفعولية : (زيد كان مضروباً) ، بدلاً من عبارة : (ضرب أحدهم زيداً) . وهو تعبير قد يكون من مدلوله الجهل بالفاعل ، وهو لازم السياق . لكن الفعل العربي

= كما يصفها النحو العربي فإننا لا نرى طريقة أخرى ، سوى أن نستعمل الإطلاق العربي (مجهول) (كما سبق أن فعلنا مع مصطلح – إمالة) لعدم وجود مصطلح فرنسي مناسب ، ولقد كنا نفكر منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب في استخدام كلمة ignotif ، من الأصل اللاتيني igntus بمعنى (غير معلوم – مجهول) ، ولكن لهذه الكلمة اللاتينية معنى آخر هو (pardomie) أي معفو عنه ، وهو ما يجعل الكلمة ignotif مزدوجة المعنى غامضة ، ولهذا رفضناها .

(١) بصَر بـ / يبصر ، وشعر بـ / يشعر ، وهما من ذوات الفاعلين ، ويمكن أن يبنيا للمجهول ، ولكن الفعل يصبح غير شخصي ، نظراً إلى أنه متعد بوساطة حرف الجر ، أي : بصورة غير مباشرة .

لا تتأثر دلالته على المجهول بطبيعته الصرفية ، وهكذا نرى كم يكون بعيداً عن الصواب أن نطلق على صيغة (فُعِلَ) أنها للمفعولية .

والفعل غير الشخصي موجود في العربية ، ومن الممكن صياغته من كل فعل مبني للمعلوم ، متعد بصورة غير مباشرة ، فيحوّل إلى صيغة المجهول ، التي يلزمها دون تغيير ، فهو يدل على الشخص الثالث المفرد ، وهو المجهول غير الشخصي ، الذي يعتبر المثال الكامل على الفعل ذي الفاعل غير المعلوم .

فقد نقول في الفعل الشخصي : خرجتُ من الدارِ ، ونزلتُ على عمرو ، فإذا حوّل إلى غير الشخصي قيل : خُرِجَ من الدار ، ونُزِلَ على عمرو .

هذه الأفعال تصعب ترجمتها غالباً إلى الفرنسية ، إذ يتعين في كل منها أن يتوفر له اللون غير الشخصي المطابق ، فإن لم يتوفر استعمل في ترجمته الضمير (on)، كما رأينا في الأمثلة السابقة .

وقد حدث أن توفر لبعض الأفعال استعمال غير شخصي دون أن تكون له صيغة المجهول ، وذلك نحو : كفى ، وبدا ، وراع ، وهَبَّ، (وانظر في ذلك بروكلمان Gr. II p.p. 124-125 A) وعن شبيتالر : (ما راعه إلا بـ) ـ وأمثال ذلك في (Serta Monacensia, leyde 1952 ـ ص ١٧١ ـ ١٨٣) ، ومن الأمثلة : وكفى بالله شهيداً ، (القرآن ـ النساء : ٧٩ و ٨١). أما النحاة العرب فإنهم لم يتعرفوا على الفعل غير الشخصي ، ومن ثم لم يتحدثوا عنه ، (انظر : ـ Etudes ـ السابق ص ١٦٧ ـ ١٦٨) وسار على نهجهم النحاة الأوربيون ، أو هم بالأحرى ذكروا (المجهول غير الشخصي) Passif " impersonnel" ، فمن حق الفعل غير الشخصي أن يكون له موقعه في بيان دقيق ـ في باب من أبواب الصرف العربي .

٢ ـ مع مد الصوت الأول القصير

الصيغة الثالثة : فَاعَلَ يُفَاعِلُ ، ومن معانيه : المشاركة المعاملة ، وكونه محوّلاً عن اسم ، وكونه مسبباً ، ومن الأمثلة : ساكنه ، وخاشنه ، وجاوره ، وعالاه .

٣ ـ مع تضعيف الصامت الثاني من الجذر الثلاثي

الصيغة الثانية : فَعَّلَ يُفَعِّلُ ، ومن معانيه : المبالغة ، وكونه مسبباً ، أو محولاً عن اسم ، وأمثلته : ضرّبه (ضربه بشدة) ، وجرّحه (أحدث به جراحات كثيرة) ، وعلّمه ، وخيّم ، من : (خيمة) .

ب ـ التحول الداخلي والإلصاق

وهذا الإلصاق لا يشتمل على لاحقة ، بل على سوابق ، كما يشتمل من ناحية أخرى على زائدة وسطية ، ولكنها ـ على أية حال ـ سابقة قديمة تزاد في داخل الكلمة ، ولسوف نتحدث عنها في نهاية عرضنا .

١ ـ سابقة الهمزة

الصيغة الرابعة : أَفْعَلَ يُفْعِلُ (مختصرة من يؤفعل *)[1] ، ومن معانيها : كون الفعل مسبباً ، وكونه محوّلاً عن اسم ، مثل : أنعمه ، وأنزله ، وأصبح ، من : (صبح) .

٢ ـ سابقة التاء

أولاً : **الصيغة السادسة** : تفاعل يتفاعل ، ومن معانيها : المشاركة الصريحة مثل : تضاربوا وتجاهلوا .

ثانياً : **الصيغة الخامسة** : تفعّل يتفعّل ، ووظيفتها : (مع الصيغة الثانية) المطاوعة أو الانعكاس المتوسط ، وكون الفعل محوّلاً عن اسم ، مثل : تعلم ، وتكسر ، وتنصر ، من (نصراني) .

٣ ـ سابقة النون

الصيغة السابعة : انفعل ينفعل ، ووظيفتها : مطاوعة الصيغة الأولى مبنية للمفعول ، مثل : انفرق .

---

(١) يُفعل من يؤفعل بوساطة الاختصار ، الذي حدث عند الإسناد إلى المتكلم : أأفعلُ ، أُفعل ، ثم سرى ذلك بالقياس إلى أحوال الإسناد الأخرى (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٦٢) .

٤ ـ سابقة السين والتاء

وهذه السابقة مركبة من السين ، وهي التي كانت من خصائص المسبب القديم ، ومن سابقة التاء ، وقد جاء فيها :

الصيغة العاشرة : استفعل يستفعل ، ومن معانيها : المطاوعة المتوسطة للصيغة الرابعة ، والطلب أو الرغبة ، وكونه محولاً عن اسم ، مثل : استخبر ، واستغفر واستحجر (صار كالحجر) .

٥ ـ الزائدة الوسيطة « التاء »

الصيغة الثامنة : افتَعَلَ يفتعِلُ ، وهي في صورتها الأولى كانت تحتوى تاء " t " على الوجه الآتي:

* يَتَفَعِلُ ، * يَتّفعَلُ ya-ta-fa‘ilu > yatfa‘ila .

فإذا حدث أن كان الصامت الأول من الجذر الثلاثي صوت صفير ، أو صوتا (متفشياً) (١) مُسرًا ، هو الشين ، نتج من ذلك تتابع ثقيل في العربية (٢) وذلك كأن تأخذ من الصيغة الأولى للفعل : سَنَدَ (وفيه صوت صفيرى) صيغة يَتْسَنَدُ ، وقد قلبت اللغة صوامته هكذا : يَسْتَنِدُ إلى .

من هذه الأفعال الكثيرة انتقلت ظاهرة القلب ـ المكاني ـ إلى الأفعال الأخرى ، التي تحتوى هذا النوع من الأصوات في صوامتها الأولى الأصلية .

---

(١) هذا هو وصف سيبويه لصوت الشين ، وقد أخذ المجمع اللغوى بالقاهرة بهذه الترجمة للكلمة chuintante التي استخدمها المؤلف . (المعرّب) .

(٢) هذه الظاهرة ليست خاصة بالعربية ، بل هي مبدأ صوتي عام يقول بأن : صوتاً احتباسياً (شديداً) occlusive + صوتاً رخواً constrictive ينزعان إلى قلب موقعيهما (انظر A.Meillet : « في تنوّع الفونيمات » De la différenciation des phonèmes, t. XII, 1951, M.S.L. (وبخاصة ص ٢٥) .

جـ - التحول الداخلي وتكرار الصامت الثالث من الجذر الثلاثي :

الصيغة التاسعة :وقد أدت هذه الظاهرة إلى إيجاد الصيغَة التاسعة : افْعَلّ يَفْعلّ ، وهي تدل على الألوان والعيوب . مثل احمرّ ، واعورّ .

وقد كانت صورتها الأولي : يَفْعَلِلُ ، فأدى إدغام الصامتين المتماثلين إلى أن صارت إلى : يَفْعَلُّ (انظر ص ٦١ وما بعدها) .

تلكم هي الصيغ العشر التي تحدثت عنها القواعد : صيغة واحدة أصلية ، وهي الأولي ، وتسع متفرعة من هذا الأصل ، الذى تصدر عنه مباشرة الصيغ : الثانية والثالثة والرابعة والسابعة والثامنة والتاسعة . وتصدر عنه بصورة غير مباشرة الصيغ : الخامسة (وهي مطاوعة متوسطة) للصيغة الثانية التي للمبالغة ، والسادسة التي تدل على التشارك الضمني في الصيغة الثالثة ، والعاشرة التي ترجع إلى الرابعة .

وفعل الأمر ، والثابت الفعلي في الفعل غير التام متماثلان ، فلكي نحصل على الأمر يكفي أن نستخرج هذا الثابت [1] ، ففي مثل : يُفَعِّلُ ، يكون الأمر : فَعِّلْ ، وهو يتصرف كأمر الصيغة الأولي .

ولقد يحدث أن تلتقي حينئذ مجموعة من الصوامت ، فيؤتي لذلك بمصوت مساعد قبل هذه المجموعة (انظر ص ٥١) ، هذا المصوت هو الكسرة ، فإذا انتهت الكلمة السابقة على الفعل بمصوت لم يكن موضع لمصوت مساعد ، وإنما يعتبر مصوت هذه الكلمة العنصر النطقي الذى يفصل المجموعة (انظر ما سبق) ، ومثال ذلك : ينفَعِلُ ، فالأمر منها : نْفعِلْ ، ويحدث مثل هذا في الصيغ : الثامنة ، والتاسعة والعاشرة ، (وكذلك الصيغ النادرة ، والصيغتان الثالثة والرابعة من الفعل الرباعي) .

---

(١) هذا لا يعدو أن يكون مجرد ملاحظة لوجهة نظر وصفية .

ملحوظة : أ ـ يبدأ التام من الصيغ : السابعة ، والثامنة ، والتاسعة ، والعاشرة ، أيضاً بتلك الكسرة (i) من النوع ذاته [١] .

وقد كان الفعل (التام) في السامية الغربية المشتركة يصاغ مع نفس الأصل الثابت من الفعل (غير التام) (مع التحريك بالفتحة) ، وقد عولج النطق بمجموعة الصوامت الأولى بنفس الطريقة : انْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ... إلخ . (انظر ما سبق) . (والملاحظة ذاتها صادقة بالنسبة إلى الصيغ النادرة ، والصيغتين الثالثة والرابعة من الفعل الرباعي) .

ب ـ فإذا أردنا الآن أن نُجَمِّعَ الصيغ طبقاً لعلاقاتها الصرفية فسوف تكون لدينا اللوحة التالية (إذا ما أغفلنا الصيغة التاسعة (افْعَلَّ ذات الوضع الخاص) :

أولاً : مع السابقة ـ التاء ـ (التى صارت حشواً لصيغة فَعَلَ) :

فَعَلَ	افتعلَ	(مطاوعة متوسطة).
فَعَّلَ	تَفَعَّلَ	(مطاوعة متوسطة).
فَاعَلَ	تَفَاعَلَ	(تشارك)

ثانياً : مع السابقة (التاء) في صيغة سْتَفْعَلَ ، في موضع أَفْعَلَ :

أَفْعَلَ　　اسْتَفْعَلَ (مطاوعة متوسطة) تمن désidératif.

ثالثاً : مع سابقة النون :

فعل　　انْفَعَلَ (مطاوعة مجهولة ـ سالبة) .

د ـ التحول الداخلى المحض والمبنى للمعلوم وللمجهول فى الصيغ الفرعية :

وينبغي الآن أن نلفت النظر إلى صورة النطق بهذه الصيغ التسع المتفرعة ، فهي مشروطة بوساطة التحول الداخلي : أي بمجرد تعارض المصوتات ، الذى تضطرنا ضرورة العرض أن نشير إليه هنا ، وهذا التعارض يؤدى إلى التعارض الدلالي : معلوم / مجهول ، على ما هو معروف في الصيغة الأولى ، وذلك باستخدام صور تعارض المصوتات ذاتها :

---

(١) الضمة بالنسبة إلى المجهول (اُفْتُعِلَ)

معلوم ،	تام :	فتحة ـ فتحة	:	فَعَلَ
مجهول ،	تام :	ضمة ـ كسرة	:	فُعِلَ
معلوم ،	غير تام :	فتحة ـ كسرة / ضمة	:	يَفْعِلُ / يَفْعُلُ
مجهول ،	غير تام :	ضمة ـ فتحة	:	يُفْعَلُ

الصيغ المتفرعة : التام :

معلوم		مجهول	
٢	فَعَّلَ	٢	فُعِّلَ
٣	فَاعَلَ	٣	فُوعِلَ
٤	أَفْعَلَ	٤	أُفْعِلَ
٥	تَفَعَّلَ	٥	تُفُعِّلَ
٦	تَفَاعَلَ	٦	تُفُوعِلَ
٧	انْفَعَلَ	٧	انْفُعِلَ
٨	افْتَعَلَ	٨	افْتُعِلَ
٩	افْعَلَّ		
١٠	اسْتَفْعَلَ	١٠	اُسْتُفْعِلَ

الصيغ المتفرعة : غير التام :

معلوم		مجهول :	
٢	يُفَعِّلُ	٢	يُفَعَّلُ

٣	يفَاعِلُ	٣	يُفَاعَلُ
٤	يُفعِلُ	٤	يُفْعَلُ
٥	يتفعّلُ	٥	يُتَفَعَّلُ
٦	يتفاعَلُ	٦	يُتَفَاعَلُ
٧	ينفعِلُ	٧	يُنفَعَلُ
٨	يفتعِلُ	٨	يُفتَعَلُ
٩	يَفْعَلُّ		
١٠	يَستفعِلُ	١٠	يُستَفعَلُ

ملحوظة : يلاحظ أن تعارض المصوتات في الفعل التام ظاهر وقياسي إلى درجة عجيبة : فتحة قصيرة (أو طويلة) ـ فتحة / ضمة قصيرة (أو طويلة) ـ كسرة .

أما في الفعل غير التام فإن التعارض يكون كاملاً : فتحة ـ كسرة / ضمة ـ فتحة في الصيغ : السابعة والثامنة والعاشرة ، وفتحة ـ كسرة في الثابت الفعلي ، والضمة (من المجموعة ضمة ـ فتحة) باعتبارها حركة لسابقة التصريف .

ويكون التعارض مقتصراً على : كسرة / فتحة ، يتحرك بإحداهما الصامت الثاني من الجذر الثلاثي بالنسبة إلى الصيغ : الثانية والثالثة والرابعة . وهذا منطبق أيضاً على جميع المشتقات المبنية للفاعل وللمفعول ، مثل : مفعّل (للفاعل) ومفعّل (للمفعول) . كما أن التعارض يكون مقتصراً على : فتحة / ضمة ، وكلتاهما مصوت لسوابق التصريف ، في الصيغتين : الخامسة والسادسة .

ولكي نقرب أوجُه التعارض في الفعل غير التام إلى الإدراك (في حدود التفرقة بين الصيغة المعلومة والمجهولة) قمنا بتخطيطها على الوجه التالي :

	معلوم	مجهول
٢	كسرة	فتحة
٣	كسرة	فتحة
٤	كسرة	فتحة
٥	فتحة	ضمة
٦	فتحة	ضمة
٧	فتحة ــ كسرة	ضمة ــ فتحة
٨	فتحة ــ كسرة	ضمة ــ فتحة
١٠	فتحة ــ كسرة	ضمة ــ فتحة

ولم تظهر الصيغة التاسعة : افْعَلّ في هذا التخطيط ، إذ الواقع أن ما يجيء من هذا الوزن هو « فعْلُ صفةَ » لا يقبل البناء للمجهول ، لأن المسند إليه في جملته ليس فاعلاً ، ولكنه مجرد موصوف » ، وكذلك الحال في : فعُلَ وفَعِلَ ، من الصيغة الأولى (فعل صفة) [(١)] ، والصيغ النادرة التي سوف نتحدث عنها (فيما عدا الحالات القليلة الورود ، والتي يكون المسند إليه فيها فاعلاً) .

(١) هنالك أيضاً أفعال بزنة – فَعَلَ يفعُل ـ وتفيد الصفة ، مثل : غَرِ يغمر ، (وهذا النوع من المعاني يخلق مشكلة صرفية تنشأ عن نطقه بهذه الصورة) ، هذه الأفعال التي لا فاعل لها لا تستحق « مجهولاً » (انظر رايت جـ ١ ـ ٧٢) . وعكس ذلك الفعلان بزنة فَعِلَ يفعَل (اللذان ذكرناهما ص ١٨٩) فإن لهما فاعلاً ، ولذا يمكن أن يكون لهما (مجهول) .

فهذه الصيغة التاسعة وغيرها من الصيغ النادرة ينبغي أن ننطق بها نطقاً محدداً مضبوطاً ، كيما يتاح لها أن تتخذ مكانها في الإطار العام لفكرة التحول الداخلي ، وبخاصة في نظام الفعل . فأما ضبط النطق في حالة المعلوم فقد سبق أن حددناه ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يخدعنا عن بقية الموضوع .

هـ - الصيغ النادرة :

الصيغتان الحادية عشرة ، والثالثة عشرة : هما تطور للأساس الذي تقدمه الصيغة التاسعة : يَفْعَلِلُ * (المدغم في يَفْعَلُّ في هذه الصيغة) ، وهو تطور أحدثه التحوّل الداخلي المحض :

١ ـ مد مصوت الصامت الثاني الثابت

الصيغة الحادية عشرة : (١) فَعَالَّ يَفْعَالُّ : تحوّلت : يَفْعَلِلُ إلى يَفْعَالِلُ ثم إلى يَفْعَالُّ ، بإدغام الصامتين المتماثلين ، كما يحدث هذا في الصيغة التاسعة وللأسباب ذاتها . ومن أمثلة ذلك : يَحْمَارُّ (الشام (١) حْمَارّ) (رقم ٢٠ في المذكرات) .

٢ ـ تضعيف الصامت الثالث الثابت

الصيغة الرابعة عشرة : (١) فَعَنْلَلَ f'anlala (i) يَفْعَنْلِلُ ، * يفعلِلُ تحولت إلى : يفعلِّلُ ، فحين اجتمعت أصوات متماثلة كثيرة استدعت كراهة اجتماعها على هذه الصورة (انظر ص ٦١ – ٦٢) تدخل ظاهرة المخالفة فصارت يفعلِّلُ : يفعنلل . ومن أمثلة ذلك : يَحْلَنْكِكُ ـ والشام (١) حْلَنْكَكْ ، (حَلَكَ ـ اسودّ) .

وكذلك الصيغتان الثانية عشرة والثالثة عشرة ، اللتان تتولدان من تكرار الصامت الثاني والثالث من الجذر الثلاثي ، حيث تمد هذه الصيغة الأخيرة

(الثالثة عشرة) الزوائد التي تدخل في الثانية عشرة :

١ ـ الصيغة الثانية عشرة : (إ) فْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ .

فعندما يكون الصامت الثالث من الجذر الثلاثي واواً تتحقق بصورة طبيعية ، مثال ذلك : يَحْلَوْلِي (الجذر ـ ح ل و) ، وتامه : (إ) حْلَوْلَى ، ويَجْذَوْذِي (الجذر ج ذ و) ، وتامه : (إ) جْذَوْذَى (بمعنى : استقام) . ومن المحتمل [1] أن هذه الواو (w) كانت قد نقلت ، ثم عممت في صيغ * يَفْعَلْعِل ، يَفْعَوْعِلُ ، فعندما فقد التكرار قدرته التعبيرية لم يعد صالحاً لأداء المعنى اللغوي ، والإحساس به .

وهكذا أقحمت الواو (في الفعل) لتحل محل صوت صامت ، ولكن خضوعاً للرغبة في المخالفة ، ومن أمثلة ذلك : يَحْدَوْدِبُ ، وتامه : (إ) حْدَوْدَبَ .

٢ ـ الصيغة الثالثة عشرة : (إ) فْعَوَّلَ (i) f ʻawwala يَفْعَوِّلُ .

ففي بعض الأفعال التي يكون الصامت الثاني من الجذر الثلاثي فيها راءً

---

(١) إني مدين للاستاذ أ. شبيتالر A. Spitaler بمعرفة الحل الذي اقترحه الأستاذ س. كيكرز S.Kieckers ، المقالات العلمية ١٩٣٤ بعنوان « التصريف في اللغة العربية » ص ٧ – ٨ ، وهو يقرر مجرد توسع أو تطبيق قياسي لـ أو (a w) التي نصادفها طبيعياً في « احلولى » وما هو من نوعها من الأفعال . أما ك. بروكلمان C. Brockelmann فقد رضي ابتداء عن هذا الحل ، ثم رده بعد ذلك (Z.S., VI, 1928, P. 120) ونحن نتخذ طريقاً وسطاً ، فهو توسع ex-tention ، ولكنه ليس قياساً محضاً ، إنه توسع تدفع إليه الرغبة في إحداث مخالفة . والواقع أن هذا روعي فيه وجود (أو – aw) في الأفعال مثل : اغدودن (بمعنى طال ، والشعر المغدودن : الشديد السواد الناعم) حيث لا تستطيع الأصوات الأسنانية في « اغدندن » أن تتطور من تلقاء ذاتها إلى (و) . ويلجأ هـ . د . تيورج ببساطة إلى المخالفة لتفسير « أو aw » في هذه الأفعال من التصريف الثاني عشر : (الاستعمالات الشرقية الغربية – R. Tschudi uberreicht Wies-baden, 1954, p. 132) فهو يرجع إلى حل بروكلمان .

أولاماً تحدث مماثلة للراء أو اللام أو الواو التالية ، فـي هيئـة امتـداد للظواهـر السـابقـة ، ومن أمثلة ذلك : يعلوّط (هو التعلق بالشـيء وأخذه وحبسـه) ، (الجذر : ع ل ط) ، وتـامه : (ا) علـوّط ، ويخـروّط (يمتـد ويطول) ، (الجذر : خ ر ط) ، وتامه : (ا) خروّط .

وهكـذا يرتسـم أمامنا الطريق التطورى كـاملاً : يفعلّـعل* ، يفعـوعـل * ، يفعوّل .

حاشية : الصيغة الخامسة عشرة

الصيغة الخامسة عشرة : صيغة متحولة عن اسم ، وهي تدين بخروجها عن القياس للاسـم الأصـلي فحسـب : (ا) فعنلى يفعنلى . ومن الأمثـلة : (ا) علندى ، من (علندى = البعيـر الغليـظ الشـديـد) ، و(ا) حبنطـى ، مـن (حبنطى = الغليظ القصير البطين) .

ملاحظات على الصيغ (النادرة)

أولاً : تثير صيغة « افعالّ » مسألة وجود مصوت طويل في المقطع المقفـل (انظر ص ٥٨) ، وقد اتبعت طريقة لتحاشي هذا النوع من المقطع المديد بتقسيم المصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين تفصل بينهما همزة .

فتولدت من صيغة « افعالّ » على هذا صيغة « افعألّ » ثم حدث في بعض الأفعال أن تغيرت الهمزة إلى هاء أو عين ، وهي أنواع من التغير معروفة من ناحية أخرى (رقم ٢٢ في المذكرات) ، فتولدت من صيغة افعألّ صيغتا : افعهلّ ، وافععلّ ، وقد ترد أحياناً شواهد لصيغتى افعألّ وافعهلّ في مثل ازمأرّ وازمهرّ « احمرّ » ، « للعين » ، واتمألّ واتمهلّ « اعتـدل وانتصـب » (لسنام الجمل) . وفي غالب الأحيان نجد أن دراسة الأصول الاشتقاقية هي التي توضح

هذه الصور الصياغية : فكلمة : ابْذَعَرَّ (تفرق وتبعثر ، للشعر) تتصل بداهة بكلمة : بذَرَ ، وكلمة اقْفَعَلّ (تشنَّج وتقبَّض « لليد ») متصلة بكلمة أقْفَلَ (للباب) . ولكنا لا نجد دائماً هذه العلاقات الدلالية واضحة وضوحاً كافياً ، وإن كان هذا ـ فيما يبدو ـ هو الخط العام للتطور ، ومع ذلك فينبغي أن نبحث بالنسبة إلى بعض الأفعال عن إمكانة وجود أصل اسمي .

ثالثاً : قلنا : إن هذه (صيغ نادرة) ، ولكن لا ينبغي أن نخطىء الفهم ، فإن هذه الصيغ قد كوَّنت طبقاً للطرق العادية للصرف العربي (وربما قلنا : السامي) ، بيد أن هذه الطرق لم تثمر كثيراً ، على الأقل طبقاً لما تبقى لدينا منها . ومن المؤكد أنها لم تعد حية منذ أمد بعيد ، ولم تعد اللغة الفصحى الحديثة تصوغ ـ بداهة ـ أفعالاً بزنة هذه القوالب ، بل لم تحفظ في استعمالها سوى عدد قليل جداً من كلماتها : اغرورق واطْمأنّ [1] ، واشْمأزّ ، واقْشَعَرّ . وقد اصطدمت هذه الطرق الصياغية في العربية بصعوبة النطق بمصوت طويل في مقطع مقفل ، كما اصطدمت بصعوبة تكرير الصوت بذاته ، ولذلك هجرت .

أما اللغات العربية الجنوبية (الجعزية واللغات الحديثة في أثيوبيا) فهي على العكس من ذلك لا تستشعر أدنى كراهة لتكرير صوت معين ، فاحتفظت بهذا النوع من الصياغة (صيغ فَعْلَلَ وفَعَالَلَ وفَعَلْعَلَ) ، حتى إننا نجدها غنية بالأفعال المصوغة من هذا النوع ، لا سيما أهم اللغات في المنطقة ، ومن بينها الآن : اللغة الأمهرية ، لغة أثيوبيا الرسمية .

---

(١) هناك من ناحية أخرى (اضمحلّ : اختفى) ، وارجع إلى بروكلمان – المؤتمر الرابع للمشويين : الذي نسب إليها معنى آخر (إجابات عن أسئلة النشرة الأولى ص ١٦) . والحاء لا صامت ثابت أصلي من الجذر الاشتقاقي في الأول : ض ح) .

الفصل الثاني

الفعل الرباعي

الفعل الرباعي هو الفعل الذى بنى على جذر من أربعة صوامت ، وهذا الجذر يمكن أن يكون ذا صور مختلفة :

أربعة صوامت ، ورمزها : ١ ٢ ٣ ٤ .

أربعة صوامت أولها يماثل ثالثها ، ورمزها : ١ ٢ ١ ٣ .

أربعة صوامت ثالثها ورابعها متماثلان ، ورمزها : ١ ٢ ٣ ٣ .

أربعة صوامت أولها يماثل ثالثها ، وثانيها يماثل رابعها ، ورمزها ١ ٢ ١ ٢ .

وهذه التراكيب المتنوعة للجذر ليست بذات بال بالنسبة إلى تأثير التحول الداخلى ، وبالنسبة إلى التصريف . فالجذر (ف ع ل) الذى استخدمناه حتى الآن كيما نعين ـ اتفاقاً ـ الصوامت الثلاثة من الجذر الثلاثى ـ لم يعد كافياً الآن ، وإنما نضيف إليه (لاماً) لا يقصد بها سوى تعيين الصامت الرابع ، أيا كان .

أصل الفعل الرباعي

١ - أن يكون تطوراً لأصل ثلاثى :

إن اشتقاق الفعل الرباعي لم يدرس حتى الآن دراسة عميقة ، وينبغى أن نقرر أن هذه الدراسة شاقة وصعبة . ونحن نعرض هنا الطرق الرئيسة لتكوين هذا الفعل الرباعي .

فأصل الفعل الرباعي يظهر أحياناً تطوراً لأصل ثلاثي :

أولاً : بتكرار الصامت الأول بعد الصامت الثاني (الرمز ٣١٢١) : طرطب يطرطب « اضطرب الماء في الجوف أو القربة » (قارن طرّب) . وقد كانت هذه الطريقة قليلة الورود في اللغة الفصحى ، ولكنها كثيرة الشيوع والاستخدام في اللهجات ، لا سيما في إفريقية الشمالية ، وفي سورية ، ولبنان .

ثانياً : بمخالفة تضعيف الصيغة الثانية « فعّل » ، لا سيما الأصوات الشفوية والأسنانية والحنكية ، فالعنصر الأول [1] من التضعيف يبدل حينئذ راءً أو لاماً أو نوناً ، (الرمز ٤٣٢١) : فكلمة « قَقّع » تصير : فرقع يفرقع (بنفس المعنى) ، وخمّش ، خرمش (بنفس المعنى) ، وبطّح ، بلطح (غطى الأرض بطبقة من الحصى مثلاً) ، وجدّل (صرع) : جندل (بنفس المعنى) ، ففي العربية الفصحى نجد أن هذه الطريقة أيضاً قليلة الاستعمال ، ولكنها كثيرة الورود في اللهجات ، حيث تظهر خاصيتها التعبيرية بجلاء . في مثل : شكّل « حصل على الشيء بحيلة ـ أنشب [2] » ، وشرّكل šarkel (شوّش) (قاموس بارتلمي ص ٣٨٩) . وفي لبنان : بحّش bahhaš (دعك ـ حك) ، برحش (بنفس المعنى) ، ولكنها أكثر تعبيراً وتصويراً . فالمخالفة هنا لم تتدخل لعلاج صعوبة نطقية ، وإنما سببها هو محاولة التأثير في داخل الكلمة ، لتضخيمها وتكبير حجمها بوساطة هذه القاعدة العامة في العربية ، (انظر ص ١٣٣ وما بعدها) . فالمخالفة ـ التي تعمد إلى إحداث الاختلاف في عنصري التضعيف ـ قد استخدمت من أجل إضافة صامت آخر داخل الكلمة .

(١) ارجع إلى ص ٦٨ لمعرفة قيمة التضعيف .

(٢) ينطق هذا الفعل في العامية المصرية (شنكل) بإبدال إحدى الكافين نوناً على طريقة المخالفة . (المعرّب) .

(٣) نقول : مخالفة ، ولكن يجب أن نلاحظ هنا ملاحظة مماثلة لما لاحظناه من قبل بصدد صيغة افوعل (ص ٢٠١) في مثال : ققّع ، فرقع ، فالقاف لا تتطور إلى راء ، وكذلك : بطّح ، بلطح =

ثالثاً : بتوسيع الأصل الثلاثي (الرمز ٤٣٢١) وذلك بإضافة :

أ ـ راء : مثل : شَمْخَرَ šamhara (افتخر) ، مقارنـة بكلمة (شَمَخَ) أي : علا .

ب ـ لام : مثل شَمْعَلَ šam'ala بمعنى شَمَعَ šama'a ، أي تشتت .

جـ ـ سين : مثل خَلْبَسَ halbasa بمعنى خَلَبَ .

وورود هذه الإضافات ، وخصائصها الصرفية ، كلا الأمرين يحتاج إلى تحديد .

رابعاً : بإدخال واو أو ياء بعد الصامت الأول من الجذر الثلاثي (الرمز ٤٣٢١) . مثل :ـ شَوْقَلَ (جدّ ورزَنَ) ، شَقَـلَ (وزن قطعة من النقـود ـ ثقل) ، نَيْسَبَ بين (سار بالنميمة) ، نَسَبَ إلى .

ملحوظة : هناك صيغتان هما : فَعْوَلَ ، وفَعْيَلَ (ذكرهما بروكلمان ـ Gr. I.p. 515) وفسرهما بالقلب المكاني للواو أو الياء بتأثير صوت حلقي ، أو مجهور في صيغتي فَوْعَلَ وفَيْعَلَ ، لكنهما ليستا من أصل اسمي بالضرورة ، أما بالنسبة لفكرة بارث Barth (فانظر Nomiaalbildung, § 102F) .

٢ ـ أن يكون من أصل اسمي :

والأفعال الاسمية تستلفت الملاحظة بخاصة ، فهي تحتفظ بأربعة صـوامت مـن الاسم الأصلي ويمكن أن يقدم لنا أصلها الاشتقاقي نماذج مختلفة :

= والطاء لا يمكن أن تتطور إلى لام ، إلى أمثلة كثيرة (ولا سيما في اللهجات) ، غير أن المخالفة عادية في جَنْدَلَ ، وفي رأينا أن هناك من حيث الأصل مخالفة قياسية ، ولكن الإحساس اللغوي يعمم المنهج ، ويستخدم اللام أو الراء أو النون لتنويع التضعيف تبعاً لأوجه التفضيل التي تغيب عن ذاكرتنا ، كيما نحصل على ما نريد : استحداث نطق آخر داخلي ، وزيد في حجم الكلمة ، ويجدد في خاصتها البيانية .

أولاً : تبعاً للرمز ٤٣٢١ : تلْمَذَ (تلميذ) ، وقَطْرَنَ[١] (قطران) ، ومَسْمَرَ[١] (مسمار) ، وحَوْقَلَ (صار عجوزاً مسناً) (حَوْقَلَ) ، وشَيْطَنَ (يقوم بدور الشيطان) (رقم ٢٥) من المذكرات) .

ثانياً : تبعاً للرمز ٣٣٢١ : جَلْبَبَ (ألبس الجلباب) ، وشَمْلَلَ (شِمْلال : سريع) ، (للجمل) ، وحَبَّبَ * ، حَنْبَبَ[٢] (حَبَّ) .

ثالثاً : تبعاً للرمز ٢١٢١ : سأساً (لإيقاف الحمار بتكرار هذا المقطع) ، وجأجأ (لنداء الجمل إلى الماء بتكرار المقطع جِئْ جِئْ ، 'gi'gi) .

ويبدو لنا أن الأفعال الاسمية إنما تكثر بخاصة حين تشتق من أسماء الأصوات .

٣ ـ أن يكون تكراراً لعنصر ثنائي :

وهذه الصياغة من (الرمز ٢١٢١) التي وصفناها قبل بالنسبة إلى الأفعال الاسمية تنال هنا تطوراً كبيراً ؛ فهي تمثل بالنسبة إلى الأفعال نظير ما رأيناه من قبل بالنسبة إلى الأسماء (ص ١٢٩ وما بعدها) . إذ يصاغ بوساطتها ـ كما في الأسماء ـ مفردات معبرة ، تمثل أو تثير حركات وأصواتاً وضوضاء خاصة متميزة ، وظواهر ضوء ، وتأثيرات خاصة بالحواس ، وبصفة عامة جميع الأحداث التي تثير الانتباه ، أوتغذيه ، أو تصرفه .

وإلى القارىء بضعة أمثلة سوف تستخدم في الوقت نفسه للدلالة على أصلها ، ويمكن أن نرى تفصيل هذه المسألة في (دراسات في علم الدلالة ص ٢٤ ـ ٣٦) للأستاذ پ . جوون P. Jouon :

(١) أدخلنا هذين المثالين لنبين أن الفعل الرباعي يمكن أن يحتفظ في أصله بصوامت ، تنتمي في الاسم الثلاثي الأصل إلى سوابق أو لواحق .

(٢) حدثت هنا مخالفة ، فهل هي بسبب الرغبة في تحاشي تكرار النطق بصوت معين ؟ أما حَبَّبَ ؛ فقد ذكرها بروكلمان في كتابه عن القواعد جـ١ (ص ٥١٠ I., Cit. P. 510) .

أولاً : عدد كبير من هذه الأفعال يأتي من تكرار الصامتين الأولين في الجذر الثلاثي الذي ثانيه وثالثه الأصليان متماثلان ، مثل : زفزف (ارتعد أو جرى بكل قوته) ـ زفّ ، أى: أسرع الخطى) ، وزكزك (مرّ يقارب خطوه من ضعف « العجوز ») ـ (زكّ ـ بنفس المعنى) ، ودندن (تكلم أو غنى بصوت خافت) ـ (دنّ ـ بنفس المعنى) ، وصرصر (رفع صوته) ـ (صرّ : صرخ) ، وحسحس (شوى اللحم على الجمر وقلّبه) ـ (حسّ : وضع اللحم على الجمر) ، كبكب (قلب) ـ (كبّ : بنفس المعنى) .

ثانياً : ويأتي عدد قليل من تكرار الصامتين القويين في الجذر الثلاثي الذى صامته الثاني واو أو ياء (وهى خمس كلمات نقلاً عن دراسة جوون) ، أو من تكرار الصامتين الأولين من جذر ثلاثي صامته الثالث واو أو ياء (وهى خمس تبعاً لنفس الدراسة) : رقرق : يرقرق (صب الماء صباً رقيقاً هنا وهناك بقدر رقيق قليل) ـ (راقَ يريق) (للماء المرشوش) ، ورأرأ (حرّك الحدقة وحدد النظر) ـ (رأى) .

وقد ذكر فعل واحد تمثيلاً لحالة الأصل الثلاثي الذى صامته الأول واو : تضعضع (من الصيغة الثانية) (قل وذل) ـ من : وضع (خفض ـ أهان) .

ثالثاً : وهناك أيضاً ثمانية أفعال صيغت بتكرار صامتين يختاران فيما يبدو لخاصتهما التعبيرية في الجذر الثلاثي ، مثل : ضغضغ (لاك اللقمة ومضغها) ـ (مضغ) ، وفخفخ (افتخر من غير حق) ـ (فخر) ، وتهته (تردد في كلامه من لكنته ، أو وقع في الترهات) ـ تره ـ بنفس المعنى [1] .

---

(١) تسمح العلاقة الدلالية الوثيقة بين هذين الفعلين (٢١٢١) بهذا التقارب ، كما يسمح به ما يطابقهما من فعل ثلاثي ، ونحن نستبعد من قائمة جوون (loc.cit.p.35) الفعلين : قطقط (أمطرت السماء رذاذاً) ، وهو من (قطقط : الرذاذ) . وكسكس (بمعنى : سحق ، هرس ، ضغط) ، وهو فعل لهجي .

أ ـ التحول الداخلي المحض : الصيغة الأولى

يحكم التحول الداخلي المحض الصيغة الأولى التي تصاغ على الوجه التـالـي :

المعلوم	التام : فَعْلَلَ ؛ غير التام : يُفَعْلِلُ	
المجهول	التام : فُعْلِلَ ؛ غير التام : يُفَعْلَلُ	

وتخطيطها هكذا : فتحة ـ فتحة كسرة

ضمة ـ كسرة فتحة

أما فيمـــا يخص أشكال التعارض الصوتي المميزة بين المعلوم والمجهـول (فهي هي الفروق بالنسبة إلى الفعل الثلاثي ـ الصيغة الثانية) [1] .

ب ـ التحول الداخلي والإلصاق ـ الصيغة الثانية ، سابقة « التاء »

تتشكل الصيغة الثانية كالآتي : تـَ/فَعْلَلَ بـ تَ / تـ / فَعْلَلَ .

وهي تخالف بين المعلوم والمجهول بوساطة التحول الداخلي المحض :

المعلوم ـ التام : تَفَعْلَلَ	غير التام : يَتَفَعْلَلُ
المجهول ـ التام : تُفُعْلِلَ	غير التام : يُتَفَعْلَلُ

وتخطيطها على الوجه التالي : فتحة ـ فتحة فتحة

ضمة ـ كسرة ضمة

(١) تصريف (التام وغير التام) وغير الشخصي والمشتق ينطبق تمام الانطباق على تصريف الصيغة الثانيـة ، فيما عدا المصدر : فالرباعي في صيغته الأولى بزنة فَعْلَلَة ، والثلاثي في صيغته الثانية بزنة تَفْعيل .

وهذا التخطيط هو نفس تخطيط الصيغة الخامسة من الفعل الثلاثي . وهذه الصيغة الثانية تنطبق ـ من حيث التصريف ـ عليه تماماً (حتى بالنسبة إلى المصدر ، فهنا : تفعْلُل ، والصيغة الخامسة : تَفَعُّل) .

ثم إننا نجدها من حيث المعنى مطاوعة متوسطة (كالصيغة الخامسة) ، وهي أيضاً اسمية ، ومن أمثلتها : تَفَرْقَع (للأصابع)وتَدَحْرَجَ ، وتَسَلْطَنَ ، من (سُلْطان) ، وتَشَيْطَنَ ، من (شيْطان) ، وتَمَعْدَدَ (تشبه بمَعَدّ في تقشفهم وتصلبهم) ، وتَمَلْمَلَ (تقلب في فراشه) ، وتَكَمْكَمَ (لبس القلنسوة المدوّرة : الكُمَّة) .

جـ ـ التحول الداخلي والزيادة الوسطية

الصيغة الثالثة ـ زائدة (النون) .

وتتشكل الصيغة الثالثة كالآتي : (ا) فْعَـ / نْـ / لَل يفعَـ / نْـ / لِلُ ، وهي تتفق مع الصيغة السابعة : (ا) نْفَعَلَ ، غير أن النون في هذه سابقة ، وقد أصبحت هنا مزيدة في الوسط ، ومثال ذلك في : حَرْجَمَ (رد بعض الدواب على بعض) : (ا) حْرَنْجَم يحرنجم ، (اجتمع ـ الناس أو الحيوانات) ، وفي الفعل الاسمي : احْوَنْصَلَ يحونصل (انتفاخ الحوصلة « للطير ») [1] .

حاشية

أولاً : يبدو أن الصيغة الرابعة : افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ ليست سوى تطور قياسي للصيغتين : افْعَوَّلَ وافْعَوْعَلَ ؛ اللتين جاءتا بصفة ثانوية من صيغة افْعَالَّ (انظر ص ٢٠٢ - ٢٠٣) ، ومن أمثلة ذلك : اشْمَخَرَّ يَشْمَخِرُّ (شَمْخَرَ) ، واسْبَطَرَّ يَسْبَطِرُّ : اضطجع وامتد (سبْطرَ ـ بنفس المعنى) .

---

(١) لصياغة المجهول من هذه الصيغة الثالثة وما بعدها تطبّق نفس الملاحظات التي سبقت ص ١٩٢ وما بعدها (قبل الصيغ النادرة) .

ثانياً : وجدت اللغة الانفعالية أيضاً تعبيرها في الأفعال ، ونذكر منها على سبيل الاختصار :

أ) الصيغة الثانية (فَعَّلَ) للمبالغة ، والصيغة الخامسة (تَفَعَّلَ) مطاوعها .

ب) الصيغ (النادرة) ذات التضعيف أو التكرار ، وهي طريقة مهجورة .

جـ) الصيغ الرباعية ، وبخاصة ما كان على الشكل ٢١٢١ ، ومن ناحية أخرى صيغ التوكيد . (انظر ص ١٨٠) .

ثالثاً : والفعل العربي يجمع المتناقضات ، فهو من ناحية يبدو في غاية البساطة ، ومن ناحية أخرى يبدو في غاية التعقيد . أما البساطة فتتمثل في الأشكال الشخصية : صيغتان فعليتان فقط : تامّ وغير تام ، يكفيان للتعبير عن التعارض في الاتجاه ، وأمر (للشخص الثاني) . وتصريف هو التصريف المشترك ، الذي يستخدم نفس السوابق أو اللواحق بالنسبة إلى جميع الأفعال ، كما سبق أن رأينا ذلك ص ١٧٤ - ١٨٠ .

وتتمثل البساطة أيضاً في خاصية تبادل المصوتات (الحركات) الداخلية ، وهي التي تحدد سمات الفعل في أقسامه بما يبدو من تعارض بين المصوتات الثلاثة : الفتحة والكسرة والضمة ، (انظر ما سبق ص ١٨٨ وما بعدها) . ثم إن بساطة العربية في التناوب الحركي الخارجي : الضمة / الفتحة / السكون أو الصفر ـ وهو الذي يحدد الأنواع (انظر ما سبق ص ١٩٠ وما بعدها) .

وأما التعقيد فتمثل في كثرة الصيغ المشتقة المتفرعة عن الفعل الثلاثي ، وهي أربع عشرة صيغة (ما سبق ص ١٩٠ وما بعدها) ، وثلاث للفعل الرباعي (ص ٢٠٤) وكثرة صيغ المصدر أو اسم الحدث في الفعل الثلاثي البسيط ، وهي أربع وأربعون صيغة نادرة أو مستعملة ، كما سبق في ص ١٨٠ .

بيد أن لهذه الصيغ الكثيرة فائدة ، هي أنها تسمح بالتعبير عن الأفكار المركبة التي تعبر عنه اللغة الفرنسية بصورة منفصلة تبعاً لطريقتها التحليلية ، ومثال ذلك في العربية الفعل : قَطَعَ [1] ، وقَطَّعَ (إلى قطع صغيرة ـ وفرّق [2]) ، وأقْطَعَ (جعله يقطع [3]) ، وقاطعَ : (فارق غيره [4]) ، وتقَاطَعَ (تمزقوا بعضهم مع بعض [5]) ، وهذه كلها تسهم بصورة جيدة في تأكيد السمة التركيبية للغة العربية .

* * *

(١) بالفرنسية / couper, trancher.

(٢) couper en petites morceau أو mettre en lambeaux .

(٣) faire couper.

(٤) Se séparer de qqn.

(٥) Se séparer les uns des autres.

القسم الثالث

تكوين الصيغ بغير طريقة التحول الداخلي : الضمائر

تمهيد

الضمائر : شخصية أو إشارية ، أو موصولة ، أو استفهامية ، هي جميعاً من حيث أصلها الصرفي خارج نظام الجذر الاشتقاقي (ثنائياً أو ثلاثياً) ، وهو المستخدم في التحول الداخلي [1] ، وهذا مما تنبغي ملاحظته نظراً إلى الدور الهام الذي يضطلع به هذا التحول الداخلي في بناء اللغة العربية . وربما تأتي بصفة عامة من اللغة الانفعالية ، لغة النداء ، والندبة ، والتعجب ، والكلمات الإشارية [2] وهذا أمر يمكن إدراكه أيضاً ، وبخاصة بالنسبة إلى الضمائر الإشارية . فهي تنتسب إلى أساس لغوي قديم ، يعسر تحديده تماماً ، ولعل هذا القدم هو الذي أبقى عليها خارج النظام الثابت للأسماء والأفعال، وربما استمر الناطقون باللغة في استعمالها كما تلقوها . ومنذ ذلك الحين الذي خرجت فيه الضمائر من نطاق اللغة الانفعالية انتهى بها التطور الدلالي إلى أن يخصص للعناصر ذاتها معاني مختلفة في نطاق هذه الضمائر [3] ، على ما نجده في مختلف اللغات السامية ، فهي قد تكونت بوساطة كلمات قصيرة ، ذات مقطع

---

(١) باعتباره نظاماً . وسنرى أن التبادل في المصوتات يؤدي دوراً في التفرقة بين الأنواع ، وسنجد أيضاً نوعاً من تبادل الصوامت : د / ت ، وهي حالة غريبة في نوعها .

(٢) هذا هو رأي بروكلمان (Gr., I, P. 296) ويبدو أنه صحيح .

(٣) استطاع التطور الدلالي أيضاً أن يؤدي بهذه العناصر إلى أن تكون ظروفاً أو بعبارة أخرى : نوعاً من (الفضلات التكميلية) أو حروف جر . (انظر فيما بعد ص ٢٢٤ وما بعدها) .

واحد (من ناحية الأصل الاشتقاقي : على حرف واحد) . فمن أجل علاج انقراضها الدلالي ، أو منحها قواماً أكثر قوّة ـ (لدعم بنائها) ألصق بعضها ببعض . ولذلك يغلب أن نرى أن هذه الكلمات التي كانت في مبدئها قصيرة تستطيل وتصبح مكونة من مكونين ، أو من ثلاثة مكونات . ومما يلاحظ أيضاً أنها ليست خاضعة للإعراب ، فمثلاً : اسم الإشارة : « ذلك » dālika حين يكون فاعلاً لا يختلف في شيء عنه حين يكون مفعولاً ، (والمثنى الإشاري يعد استثناء من هذه القاعدة ، ولعله أعرب لكونه أحدث عهداً من غيره) .

أما حين تراد التفرقة بين المذكر والمؤنث فليس لتاء التأنيث أن تقوم بدورها المعتاد في سائر الأسماء ، وإنما يتدخل التعارض في المصوتات دائماً . وهذا كله يخوّل للضمائر في الحقيقة مكاناً متميزاً في بناء اللغة العربية .

ويلاحظ أن من بين الضمائر الموصولة الاستفهامية ضميراً تلزمه الخاصة الاسمية ، وهو « أيّ » ، فهو يعرب ، ويتصل به مفعول به معرّف ، أعني إضافة نحوية .

أما فيما يتصل بما نطلق عليه في الفرنسية (الضمائر أو الصفات غير المعرفة) فقد حل محلها في العربية أسماء حقيقية ، من النوع الثلاثي . وتنقسم الضمائر الشخصية إلى مجموعتين : مجموعة تضم الضمائر الشخصية المنفصلة ، والمجموعة الأخرى مجموعة الضمائر المتصلة ، وهي الضمائر الشخصية الملصقة ، وتستخدم الأولى مسنداً إليه (أو مخبراً عنه) ، أو بدلا من المسند إليه ، أو مسنداً أو رابطة في الجملة الاسمية ، وتستخدم الثانية متصلة فحسب : متصلة بفعل ، أو باسم ، (بما في ذلك الأدوات) ، ولما كانت متصلة فإنها تعد جزءاً مما اتصل بها من الكلمات .

١ ـ الضمائر الشخصية

أولاً : المتكلم : (مثل ضمير المتكلم في الفعل) لا يميز بين الأنواع ، وإنما يميز العدد : مفرداً أو جمعاً ، دون تعبير خاص بالمثنى .

المنفصـــل المفـــرد : أنا 'anā ، أنَ 'ana عادة (من حيث الكميــة) . (= * أنْ + أ ـ 'an + 'a) .

الجمع : نحن ـ naḥnu

المتصل المفرد : الكسرة الطويلة (ī) ـ (اىَ ـ iya) ملصقة بالاسم .

ن ـ ī ـ الكسرة الطويلة ـ n . (: نيَ n-iya) ملصقة بالفعل

الجمع : نا ـ nā .

ملاحظات : أ ـ يا ـ ya هي الصيغة القديمة للضمير المتصل الذي نجده أيضاً في العربية بعد مصوت طويل ، في مثل : عَصَاىَ .

وقد فتح أ. دنز Denz الطريق إلى تفسير مقبول للانتقال من (يا ـ ya) ـ إلى الكسرة الطويلة (ī) ، وذلك في (Structuranalyse der pronom-inalen objebet suffixe im altnyrischen und klassischen arab-ish ـ ميونخ ١٩٦٢ ـ ص ٧٥) ، وانظر مقالنا عن (Les pronoms per-sonnels en arabe classique (Musj t.XLIV)).

ب ـ مهمة النون (n) المتصلة بالفعل هي في الواقع فاصل يتحاشى الانزلاق بين المصوتين ، في مثل : جرّجو ـ نَ ـ ى ، ويبدو أن أ. دنز كان محقاً عندما بحث في أسلوب التوكيد عن أصل هذه النون (انظر Loco cit p.77 ـ وانظر أيضاً : (MUSI ـ السابق) .

جـ ـ هذه هي الحالة الوحيدة في جميع الضمائر الشخصية التي يختلف فيها شكل الضمير المتصل بالفعل أو بالاسم .

ثانياً : المخاطب :

المنفصل المفرد ، مذكر : أنتَ (an - tā *) .

مؤنث : أنتِ (an - tī *) .

الجمع : المذكر : أنتم (أنتمو = 'n-tum-u) .

المؤنث : أنتنّ ('an-tinna * = 'an-tunna) .

المثنى : المشترك : أنتما ('an + tum + ā) .

المتصل : المذكر المفرد : كَ (كا * ـ ka) ـ

المؤنث المفرد : كِ) (* kī -) .

المذكر الجمع : كُمْ (كُمُو kum + ū = kumū) .

المؤنث الجمع : كُنّ (كِنّ * ـ kinna) .

المثنى المشترك : كُمَا (kum - ā) .

فبالنسبة إلى المتكلم والمخاطب ليست هنالك أية علاقة اشتقاقية بين الضمير المتصل والمنفصل المطابق له ، (وربما كانت هذه الضمائر المتصلة ذات علاقة بضمائر منفصلة منقرضة) ، على حين نجد علاقة معينة بين ضمائر الغائب على ما سنرى .

ثالثاً : الغائب : وضمير الغائب يأتي من ضمير إشاري مُضْعَفٍ ، على ما أسفرت عنه المقارنة السامية [١] :

(١) هذا صحيح أيضاً في الفرنسية ، فإن ضمائر المتكلم والمخاطب استمرار لما كانت عليه ضمائر اللاتينية ، ولكن ضمائر الغائب مشتقة من الضمائر الإشارية اللاتينية .

المنفصل : المفرد المذكر : هُوَ ــ الجمـــع المذكر: هُــمْ (هُمُــو + hum ū) .

المفرد المؤنث : هي ــ الجمع المؤنث : هُنَّ (هِنَّ * hinna) .

المثنى المشترك : هما (hum + ā) .

المتصل : المفرد المذكر : هُوَ hū هُ hu وأحياناً ــ هِي و هِ / hī و hi)

المفرد المؤنث : ها ــ hā

جمع المذكر : هم (همو = hum + ū)

جمع المؤنث : هُنَّ (هِنَّ ــ hinna)

المثنى المشترك : هما (hum + ā)

وقـد وضعنـــا الصـــور الاشتقاقيـــة التـــي تفيد معرفتها بين الأقواس ، (وبعضها ما زال مستعملاً) ، وفصلنا بين عناصرها ، (وتدل العلامة * على الصور التي استعملت بصورتها الأخرى) .

وقد فصلنا بخاصة هذا العنصر الإشاري : أَنْ (an') في ضمائر المتكلم والمخـاطب ، وهو الذي يقوى الضـمير الحقيقي . وبذلك تتضح بالنسبة إلى هذه الضـمائر صور التصريف التي أسـلفنا ذكرها من قبل في صفحات ١٧٤و ١٧٥ .

أما بالنسبـة إلى ضـمير الغائب فإن الاشتقاق لم يتجاوز حدود العربية ، حتى لا ندخل هنا في تفاصيل غير مناسبة .

ثم إن الإشارة إلى النوع لم تكن بوساطة التاء (at أو t-) التي يكثر استعمالها في الأسماء (وهذه ملاحظة) ، وإنما كان ذلك بوساطة تعارض

المصوتات ، فالمخاطب : فتحة / كسرة a / i (أنتَ ، أنتِ) ، والمتصل : (كَ ، كِ) . ولسوف نجد هذا التبادل في المصوتات في ضمير الغائب (المنفصل) ضمة / كسرة ـ قصيرتان (هُوَ / هِيَ u / i) ، وضمة / فتحة ـ طويلتان (ū / ā) ، وفي المتصل (هُو / هَا) hū / hā .

أما الإشارة إلى النوع في جمع المخاطبين والغائبين فقد اندمجت مع الإشارة إلى العدد بإضافة اللاحقة ـ واو المد / ū (الجمع المذكر) ، واللاحقة ـ نا / nā لجمع المؤنث ، والتي اختصرت إلى : نَ / na) : أنتمو (antum + ū’) ، ـ كُمُو (kum + ū) ، ـ هُمُو (hum + ū) في المنفصل والمتصل .

هذه الصور المُمَاثَة ، المحفوظة في بعض الحالات قد اختصرت عادة إلى : أنتم ، وكُمْ ، وهُمْ ، ولابد أن الضميرين : * كُنَّ و * هُنَّ آتيان من : * هِينَا hīnā (hī + nā =) ، ـ وكِينَا kīnā (kī + nā =) (على ما أشار إليه بروكلمان في كتابه : (Gr., P. 307) ، ثم حدث « نمو » بتضعيف النون واختصار المصوت الطويل السابق ، فصارا : * هِنَّ hinna ـ * وكِنَّ kin-na ، ولا زالت هنالك لهجات محتفظة بهذا النطق بالكسرة . ولكن العربية الفصحى ساوت بين صور المذكر (هُمُو ـ كُمُو أو هُمْ ـ كُمْ) : هُنَّ ، ـ كُنَّ .

أما المثنى ، المشترك بين النوعين فقد عبر عنه بوساطة اللاحقة ـ الألف ، أو الفتحة الطويلة ā : أنْتُمَا (antum + ā’) ، وهُمَا (hum + ā) ، وكُمَا (kum + ā) .

٢ ـ الإشاريات

أولاً : الضمائر الإشارية :

استطاعت الضمائر الإشارية أن تتطور تطوراً طبيعياً ابتداء من أصوات النداء. وهذه الأصوات تعبير عن حركات الإرادة ، والانفعال ، فإذا ما أريد إثارة الاهتمام بهذه الحركات التي تعرض للإرادة أو الانفعال وجب أن يرمز إليها بطريقة أو بأخرى ، وأن يشار إليها بحركة ، بصوت معبر ، بكلمة متحركة مشيرة . وإذن فالإشارة قد تختلط عادة بالنداء .

ومازلنا نجد في العربية مركباً ندائياً ـ إشارياً في تعبيرات مثل : هاكها - (= hā - ka hā - أي خذها (لقدح الخمر) [1] ، ومع ذلك إن (ها ـ) hā لم تبلغ في العربية الفصحى أن تكوّن وحدها ضمير إشارة ، (بصرف النظر عن بعض الحالات الملحوظة) ، وإنما توجد ضمن تركيب خاص ، ورأى علماء العربية فيها أداة للتنبيه . أما في العبرية فإن « ها » تؤدي دور الألف واللام في العربية ، وتظل أداة الإشارة في تعبير مثل : « hayyōm » (هذا اليوم) .

لقد تطورت الضمائر الإشارية [2] على أسس أحادية تقريباً ، هي :

(ذَا ، تِي ، (تا) ، كَ ، لَ ، أَلْ) ، وقد أعطت هذه الأسس الصيغ التالية :

فـ (ذا) للمذكر ، ومؤنثه (ذي) (رقم ٢٦) في المذكرات) ، و (تي) مؤنث ، وهي جميعاً ما زالت تستعمل دون تركيب ، فهي إذن ذات

(١) التنوخي : الفرج بعد الشدة – جـ ٢ ص ٢٠٠ سطر ٩ .

(٢) تقع أسماء الإشارة في الجمل الوصفية قبل الموصوف وبعده ، وهو مزود بأداة التعريف ، فيقال : هذا الرجل ، والرجل هذا ، ويقع اسم الإشارة بعد الموصوف قولاً واحداً إذا كان الموصوف لا يقبل أداة التعريف مثل : كتابي هذا .

قيمة في ذاتها ، ولكن هذه حالة نادرة [1] . أما (لَ ـ la ـ) فهي وحدها لم تعد تستعمل إلا في مواضع فرعية [2] ، أو في أداة مستقلة في صورة (أ) لَ .
وقد خصصت (أُلْ ـ ul') للجمع ، وزودت بلاحقة الجمع القديمة (ay ـ اىْ) ؛ (أُلَىْ ـ ulay') التي صارت أُولَى ـ ula') (بفعل الإبدال الضروري للمصوت المزدوج ـ صوت اللين ـ في نهاية الكلمة) ، وهذه صورة تميم . أما الحجازيون فكانوا يقولون (أُلاءِ ـ ula i') ، وهي الصورة التي استخدمها القرآن عادة .

فالإشارات البسيطة القائمة على أساس (الذال والتاء) ، والجمع على أساس (أُلْ) هي :

مفرد مذكر : ذا مفرد مؤنث : ذي ، وتي ، وتا

والجمع المشترك هو : أولَى ، و أولاءِ

المثنى المذكر (مرفوعاً) : ذان ، والمجرور والمنصوب : ذين

المثنى المؤنث (مرفوعاً) : تانِ ، والمجرور والمنصوب : تين

وقد نظمت العربية إشارياتها لتعيين الشيء القريب والبعيد ، وهي صالحة لأن تكون ضمائر وصفات :

« الأشياء القريبة »

مذكر : هذا (هـَ + ذا)

مؤنث : هاتا (ها + تا) ، هذى (هـَ + ذي)

---

(١) ذو (جمعها أُلو ulū) بمعنى « صاحب » قد دخلت في نطاق الأسماء ، وهي مستخدمة كثيراً .

(٢) لام التوكيد ولام التعجب ولام الاستغاثة - كما أطلق عليها العرب .

الجمع المشترك : هؤلاء (هـَ + أُلاء) .

ملاحظات : « هذى » صارت في الوقف هَذِهْ ، ثم استعملت فى السياق هكذا ، او على صورة : هَذِه أَلْـ ــ hādihi-l ، وهى صيغة عادية . (وكذلك هذهي).

« الأشياء البعيدة »

أ ــ مذكر : (ذاكَ (ذا + كَ) .

مؤنث: تيكَ (تى + كَ) ، (تاكَ) : (تا + كَ) .

والجمع المشترك: هو نفسه جمع الضمير الإشارى : ذلك .

ثم إنهم استعملوا نفس الضمير : ذاك + هـا (فـى أولـه) : هــذاك (للمذكر) ، وهاتيك (هاتاك) (للمؤنث) .

ب ــ مذكر : ذلك (* ذا + لَ + كَ) [1] .

مؤنث : تلك، (* تى ــ لَ ــ كَ) .

[تالك (* تا + لَ + كَ)] [1] .

والجمع المشترك : أولئك (أُلاء + كَ) [2] .

(١) مع مخالفة الفتحة الى الكسرة (انظر ص ٧٥) وربما سهل المسألة قياس « أولئك » .

(٢) أكد بعض النحاة العرب أن هناك فرقاً صغيراً بين إشاريات المجموعة (أ) و (ب) : فبالنسبة إلى شيئين بعيدين تستخدم الاولى للأكثر قرباً ، والثانية للأكثر بعداً ، والمجموعة الثانية هى الأكثر استعمالاً .

وقد كانت التفرقة بين الأنواع عن طريق التعارض بين المصوتات ، فالفتحة (للمذكر) ، والكسرة (للمؤنث) ، وهذا هو أيضاً طابع المصوتات التى رأيناها فى الضمائر الشخصية ، فهذه هى الطريقة العادية . ولقد وضعنا الصور القليلة الشيوع بين قوسين ( ) ، وهى التى وردت بها شواهد فى الشعر القديم ، وهى تدل على أن التاء كانت مستخدمة للإشارة إلى المؤنث (التاء التى هى من ناحية أخرى إشارية ، وهى توجد مركبة موصولة بألف « تا » ، فى الظروف الإشارية) .

بيد أن التعارض حادث هنا بين الأصوات الصامتة : فالذال للمذكر ، والتاء للمؤنث ، وهو تبادل صامتى ، حدث اتفاقاً ، ولكنه ذو دلالة ومغزى (وسوف يرينا الموصول حالة مماثلة) . قارن : هذا ـ للمذكر ، هاتا ـ للمؤنث ، هذاك ـ للمذكر ، هاتاك ـ للمؤنث .

وتشتمل الإشاريات على التعبير عن المثنى ، ومما يلاحظ أن المثنى خاضع للإعراب [1] (دون العددين الآخرين : المفرد والجمع) . والمرفوع هنا على الوجه التالى :

الشىء القريب : مذكر : هذَانِ ـ مؤنث : هاتَانِ

الشىء البعيد : آ) مذكر : ذَانِكَ ـ مؤنث ـ تَانِكَ

ب) مذكر : ذَانِّكَ ـ مؤنث : تَانِّكَ

وبالنسبة إلى التعبير عن المثنى المؤنث نجد أن الصورة ذات التاء هى الغالبة ، وأن التبادل بين الصوامت أمر أساسى .

---

(1) هذا الإعراب داخلى بالنسبة إلى الشىء البعيد :

(آ) المجرور والمنصوب : مذكر : ذَيْنِك (dayni + ka) ومؤنثه : تَيْنِكَ (tayni + ka) .

(ب) المجرور والمنصوب : مذكر ذَيْنِّكَ ومؤنثه تَيْنِّكَ ، وتأتى ذَيْنِّكَ daynnika من : * ذَيْنِ + لَ + كَ ، * ذَيْنِلْكَ ، ذَيْنِّكَ daynnika ، وهذا التفسير منطبق على : تَيْنِّكَ ، وعلى المرفوع : ذَانِّكَ وتَانِّكَ .

تصغير الإشاريات :

الشيء القريب : مذكر : هَذَيّا ـ مؤنث : هاتَيّا ـ جمع : هؤليّاء

الشيء البعيد : آ) مذكر : ذَيّاكَ ـ مؤنث : تَيّاكَ .

ب) مذكر : ذَيّالكَ ـ مؤنث : تَيّالكَ ـ جمع هؤليّائكَ .

وهكذا تغلب الصورة ذات التاء في المؤنث المفرد ، ويحدث فيها تبادل في الصوامت بالنسبة إلى المذكر المفرد .

ثانياً : « المكملات الإشارية » :

والظروف الإشارية لاتختلف عن الضمائر الوصفية الإشارية إلا أنها تشير إلى مكان : مكان شخصي ، أو مكان شيء (قارن في الفرنسية الظرفين ici و là) .

وقد استخدمت العربية في صياغتها بشكل واسع أصلاً إشارياً لا يظهر في الضمائر : وهو النون ، ووصلتها بالهاء [1] ، وقد حدث توسع ـ كما في الضمائر ـ بوساطة العنصرين (كَ ـ ka و ل ـ l) ، كما حدثت تقوية بإضافة (ها) .

وهناك أصول أخرى أكثر قدماً ، سوف نتحدث عنها فيما بعد ، هي : الثاء ـ ṯ) والميم ـ m والفاء ـ f والحاء ـ ḥ ، والهمزة ـ ʼ ، والتاء t ، وذلك حتى نعالج ظروفاً أخرى إشارية ، أو أدوات ، أو صيغاً مشتقة من أصل إشارى قديم ، والأصل الإشارى (ذ ـ ḏ) لايبرز إلا في (إذْ ـ ʼiḏ) بمعنى (alors) وهكذا يقدم لنا سلوك اللغة تقابلاً أو تناقضاً واضحاً ، فالذال ḏ في الضمائر ، والنون في الظروف ، وكأنما أرادت اللغة أن تخصص تعيين المكان في الظروف .

ويقوى هذا التقابل باللجوء إلى التضعيف أو الإدغام الذي نجده في

(1) (ها) ـ احتفظت برنين انفعالي ، كما سبق أن قلنا ، وهي أداة تقديم ، في مثل : هاأنذا ، ويمكن أن يضاف إليها (إنَّ) فيقال : هاإنَّ .

الضمائر ، كما يوجد شكل خاص في اسم الإشارة الجمع : ألاك .

١ ـ ففي اللغة ظروف إشارية مبنية على أساس النون n ، والهاء h :

فأما الظروف المبنية على أساس النون المرتبطة بالهاء فإنها تتطور في مجموعتين .. **الأولى** : توسع وتقوى ما أطلق عليه : ظرفاً إشارياً أصلياً وبسيطاً ، وهو (هنا ـ ici) ، **والثانية** : توسع وتقوى ظرفاً إشارياً ذا تضعيف .

وذلك واضح في توسيع (هنا) بالكاف ، فيقال : هناك ، وباللام والكاف ، فيقال : هنالك ، وتتم التقوية بإضافة (ها) فيقال : ههنا ، وههناك .

وقد يتسع الظرف بإلحاق الكاف في آخره ، كما حدث في (هنّا و هَنّا) المضعفتين [١] ، فيقال : هَنّاك ، وهِنّاك ، ويقال أيضاً : هنّاكَ ، وقد يقوى ذلك بالهاء فيقال : ههَنّا ، وههِنّا ، كما يقال : ههُنّا .

إن جميع الظروف الإشارية في المجموعة الأولى ، والتي خرجت من الظرف (هنا) كانت مستعملة ، وظلت كذلك في العربية الأدبية في العصر الإسلامي ، فيما عدا (ههناك) ، وكانت الصيغ المضعفة أقل استعمالاً في شعر البدو .

بيْد أننا نجد للظروف (ههناك) وأمثاله ـ شواهد في الروايات اللهجية ، كما نجدها في المستوى اللهجي الحديث .

ويتميز في الظروف الإشارية للمجموعة الأولى نظامان [٢] يتعلقان بالقرب والبعد :

فللقريب (هنا) وللبعيد (هناك) ، وإنما يبدو التعارض بإضافة الكاف .

وللقريب (هنا) ، وللبعيد (هنالك) ، ويتحقق التعارض بإضافة اللام والكاف .

---

(١) يفضل النحاة العرب (هنّا) على (هِنّ) ، ولكنهم يسكتون عن (هُنّ) ، ومع ذلك فهي واردة في شعر ذي الرمة . (انظر ابن يعيش في شرح المفصل ص ٤٥٤ سطر ٢٢) .

(٢) فسر النحاة العرب الظروف الإشارية ذات التضعيف من المجموعة الثانية كلها بأنها للبعيد ، فهم لم يعتبروها مقابل الصيغ القريبة ، اللهم إلا بالنسبة إلى (هنا) و (هنّا) ، والسمة المميزة حينئذ هي التضعيف .

وبناء على ما سبق من قبل نستطيع أن نفترض أن النظام الأول ينسب إلى تميم ، وأن الثاني هو للحجازيين .

وقد أراد النحاة العرب أيضاً أن يوزعوا الظروف الإرشادية على ثلاث مجموعات ، فللقريب : (هنا) وللمتوسط : (هناك) وللبعيد : (هنالك) ، غير أن هذا التوزيع متكلف سواء في الظروف أو في الضمائر .

ب ـ الأصل : النون :

وهذا العنصر يأتي في صيغتين ، باعتبار موضع الحركة ، في الأشكال : أنْ ، وإنْ ، و نَ ، فالشكلان الأولان يمكن أن يدخلا على الثالث ، فيقال : أن ـ نَ ، وإنْ ـ نَ ، ومع ذلك فقد تطورت (نْ) إلى (نا) و نِي .

وقد كانت لـ (أنْ) أيضاً قيمتها الإرشادية الواضحة فيما أطلق عليه العرب (أنْ المفسرة) ، وهي (أنْ) التي تستحق أن نضع أمامها نقطتين (:) إشارة إلى ما سوف يقال بعدها ، في مثل قوله تعالى : ﴿ ونودوا أن تلكم الجنة ﴾ [الأعراف : ٤١، ٤٣] .

و(أنْ) و (أنَّ) أداتا ربط معروفتان ، وقد كانت (إنْ) و (إنَّ) في البداية أداتي تقديم (وقد ضعف هذا المعنى فيما بعد) [١] .

وتوجد (نَ) في (أيْ ـ نَ) ، كما توجد (نَا) في (هـُ + نا) ، وفي (أن ـ نَا) بمعنى كيف ؟ أو من أين ؟ ، كما توجد (نِيْ ـ nay) في الجعزية .

أما (أنْ ـ an') فهي موجودة في العنصر الأول من الضمائر الشخصية مثل : أنتَ (أنْ + تَ) .. إلخ ..

وأما (ن) فقد استعملت في ضمير الاستفهام (مَنْ) ؟ وأصلها : (مَا + نْ) .

جـ ـ العناصر : الثاء ـ الميم ـ الفاء :

فأما الثاء والميم فيجتمعان في الظرف الإشاري المكاني (ثَمَّ) ، وهو مكون

---

(١) وتكون (إنَّ) أيضاً ظرفاً مؤكِّداً بمعنى (نعم) (انظر الزمخشري في المفصل ص ٥٢٧) .

من (ثَ + مْ + مَ) ، وفي العبرية (شام – šam) بمعنى هناك .

ويأتي عنصر الثاء في (حيث) وهي مكونة من (حَيْ + ث + الضمة) وهي تؤدى دور ظرف موصول بما بعده ، والضمة الأخيرة هي لاحقة الحالة الظرفية (انظر ص ٤١) .

وأما الميم فقد كانت أداة للمعرفة (انظر ص ١٤٤ ، Traite) ، وما زالت موجودة في اللهجات في العربية الجنوبية بنفس الوظيفة ، وعنصر الميم موجود أيضاً في (هالُمّ) التي تنحل إلى (ها + ل + الضمة + م + م) ، والضمة هي اللاحقة الظرفية [1] .

هذه الأدوات كلها مجتمعة تعني أولاً (هنا) ، وقد أخذ التعبير قيمة فعل ، وتصرّف ، فجاء منه : هلمّوا ـ أي : (تعالوا هنا) ، ويظهر التدرج في هذا التجمع إذا ما قارنا كلمة (لهال – hal – ^{a}) بمعنى : هنا – في العبرية – قارناها بكلمة هلُمّ – في العربية ، فالعناصر الإشارية م م (mma-) (وقد سبق الحديث عنها في ثمّ) تفسر النداء في (اللهمّ) ، فهي حين ألحقت صار لها دور (يا) ، وصارت مثلها توجه النداء ، وتضخمه .

وأما الفاء فذات قيمة إشارية في العبرية : پا ، پو – pā>pō بمعنى (هنا) ، وهي لا توجد في العربية إلا في الربط بين المعطوفين ترتيباً وتعقيباً ، وفي أداة الاستفهام (كيف : كي + ف = kay - fa) .

د ـ الحاء :

والحاء ḥ تظهر في (حيث) التي سبق أن تحدثنا عنها ، كما تظهر في حَيَّ ḥayya بمعنى (أسرعوا) ، والتضعيف فيها ثانوي ، والأصل (حيْ – ḥay) .

وتستخدم (حَيَّ) أيضاً بنفس المعنى مركبة مع (هَلْ – hal) ، فيقال :

---

(١) قد نفترض في لحظة معينة وجود ظرف مكان مثل هَلُ ـ halu ، وموجد قريب من الظرف العبرى هالوم h'lom بمعنى (هنا) ، وقد كان الأصل (هـ ـ h) مستعملاً فيه مقروناً بحركة قصيرة ، وقد يمكن سوق التعليل نفسه بالنسبة إلى الهاء المضمومة في هنا ـ huna ، ولكن وجه المقارنة ليس واضحاً بدرجة كافية .

حَيَّهَلَ ، أو حَيَّهَلاَ ، أو حَيَّهَلا، ويلاحظ أن عنصر الحاء يأتي هنا مزدوج حي ḥay ، ويأتي في الجعزية مع مصوت قصير فيقال كَحَا kaḥa بمعنى (هناك) ، كما تستخدم الحاء المفتوحة (ḥa) أداة في اللغات العربية الجنوبية الحديثة (انظر ElʾàHā) .

هـ - الهمزة :

وقد نجد تركيباً من أصلين هما الهمزة والذال ، فينتج عنهما (إذْ ، وهي في العبرية : (أزْ - ʾaz ، ولها صيغة قديمة (أزيْ - ʾzay) ، وهذه الصيغة القديمة تقابل في العربية (إذا) ، وقد كان الظرفان : إذْ وإذَا يفسران في العربية باعتبارهما اسمين ، وهكذا جاء التركيب (حينئذ) ومعناه الحرفي (au temps d'alors) ومعناه مرتبط بمفهوم (إذن) ، وهو يكتب بكلمة واحدة ، وقد يدل جزؤه على معناه أو قريب منه (إذَنْ) بمعنى (donc) . وانظر فيما بعد - ص ۲۹۷ وما بعدها) .

وأما الهمزة فهي أداة نداء ، وهي تأخذ الأشكال الثلاثة من الضبط : فهي مع مصوت قصير (أ - ʾa) ، ومع مصوت طويل (آ - ʾā) ، ومع مزدوج (أيْ - ʾay) ، وهذا الشكل الأخير يقدم لنا الضمير الاستفهامي (أيّ) ، (وسيأتي ذكره بعد صفحات) ، ويندر أن يجيء في صيغة (أيْ) ، وإنما يأتي عادة مقروناً بتضعيف ثانوي : (أيّ - ayy) . أما الشكل الثاني وهو (اقتران الهمزة بمصوت طويل) فقد يرد في ضمير إشاري نادر (آلِكَ - ʾālika) وكأنها اختصار للضمير (أولئك) ، وأما (أيّ) فهي مثل (مَنّ) وقد عوملتا معاملة الأسماء .

و- الكاف :

والقيمة الإشارية لهذا الحرف تبدو واضحة في الآرامية الكتابية (كا - kā بمعنى : (هكذا - ainsi) ، وفي العبرية تطورت (كا - Kā) إلى (كو - Ko) وإلى كنْ - Ken ، وهو ما يفسر الأداة العربية (لكن) ، وهي مكونة من (لا + كِن) - أداة للاستدراك ، وقد كان دور الكاف في العربية ذا

وجوه متعددة ، فقد أعطت كاف التشبيه بمعنى (مثل) ، وكيف ـ أداة استفهام ـ وأصلها : (كَيْ + فَ) ، وقد سبق ذلك .

كما أعطت : كيت (كَيْ + تَ) ، بمعنى (كذا) ، وهي عادة ما تأتي مكررة : في عبارة (كيت وكيت) ، وقد سبق أن أشرنا إلى Kaḥa في الجعزية ، والكاف التي وجدناها مستعملة في الضمائر والظروف الإشارية ، التي يشار بها إلى الأشياء والأماكن البعيدة .

ز. التاء :

والتاء موجودة في الإشارة إلى المؤنث (تا ـ tā ، وتي ـ tī) ، وقد سبق الحديث عنها ، أما الشواهد الأخرى للتاء فقد نجدها في إشاريات أخرى ، مثل : هيْتَ (هيْ + تَ) ، وشاهدها من القرآن : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف : ٢٣] ، والمعنى (تعال هنا) ، وهي حرفياً (هنا) ، وتأتي التاء كذلك في (كيْتَ) كما سبق ، وفي ذيْتَ (ذيْ + ت) ، وهي تستخدم مكررة مثل (كيْتَ) ، كما تأتي في (هيهاتَ) وتحليلها : (هيْ + ها + تَ) بمعنى (ما أبعده!!) وهي حرفياً (هنالك ـ là-bas) ، وتأتي أيضاً في (ثَمَّتَ) ، وهي مركبة من (ثَمَّ + تَ) ، بنفس معنى (ثَمَّ) ، وقد أفرغت من معناها في النهاية فصارت (ثُمَّ) ، أي : بعد ذلك ، وأخذت لاحقة التاء فصارت (ثُمَّتَ) (ثُمَّ + تَ) ، وقد تسكن التاء فتنطق (ثُمَّتْ) (ثُمَّ + تْ) بنفس المعنى ، وتأتي التاء أيضاً لاحقة في كلمة رُبَّ ، فيقال : (رُبَّتَ) : (ربَّ + تَ) أو (ربَّ + تْ) بنفس المعنى .

وينبغي أن نلاحظ أن جميع أدوات النداء المتجمعة في (أيُّها) قد استخدمت في العربية استخداماً إشارياً .

وقد خص النحاة العرب هذه الحالة باسم (الاختصاص) [المفصل ص٢١ الفصل السابع والخمسون] ، ويمكن أن نذكر لذلك مثالاً من السيرة (ص ٩١٠ سطر ١٣) : « ونهى رسول ﷺ عن كلامنا أيها الثلاثة من بين

مَنْ تخلف عنه ، [دوسامى ، Gr.Ar., t.II, P.365] .

إننا لانستطيع أن نبلغ الكمـال في هذا العرض الذى طال ، والذى لم نقصد به أن يكون معالجة في فقه العربية ، بل ولانستطيع أن نحشد كل معطيات علم اللغة المقارن ، ولكن الذى قلناه حتى الآن يكفي لبيان القيمة التعبيرية لهذه الظروف الإشارية في علم الصرف العربي ، وهناك أيضاً بعض الظروف التي تستخدم أدوات للتعجب والنداء ، وهي تدل على علاقة هذه الظروف باللغة الانفعالية .

ومن المفيد أن نلفت النظر إلى دور التصويت (الحركات) في تقوية كثير من الظروف ، مما يخول لها ثلاث حالات : مع مصوت قصير ، أو مع مصوت طويل ، أو مع مزدوج ، على النحو التالي :

ءَ ـ 'a ، أو ـ ءا ـ 'ā ، أو ـ أيْ ـ 'ay

فالكاف (كا ـ Ka) في الآرامية : Kā ، وفي العبرية : كو Ko ، وفي العربية : Kay .

والنون : نَ ، و نا (وفي الجعزية نَيْ nay) .

والهاء : (هـ) تأخذ شكل هَا و هَيْ .

وفضلاً عن ذلك : (في الجعزية حَـ – ḥa) ، وفي العربية : حَيْ – ḥay ، وذا – ḏā ، وذَيْ ـ ḏay ، ولاداعي لأن نرى في هذه الصيغ ذات المزدوج إضافة عنصر إشاري ، هو الكسرة (i) أو الياء (y) ، فهذه الصيغ تتضح بصورة كافية من خلال تدرجها الصوتي ذو الأصل الانفعالي (1)

---

(1) أما الياء فتوجد فعلاً في (يا) التي للنداء ، وقيمتها الإشارية واضحة في الكلمة الجعزية yə'əzē (بمعنى : الآن) ، وهي تقابل (zay") في العبرية ، و (إذا) في العربية ، وتوجد الياء أيضاً في سابقة تصريف الفعل غير التام (المضارع) ، ولكنها ليست مهمة في نظرنا .

٣ ـ الضمائر الموصولة

والضمائر الموصولة (ما عدا الذى) تستخدم أيضاً فى الاستفهام (كما فى الفرنسية) ، فهى فى هذه الحالة ضمائر استفهامية .

أولاً : الذى

الضمير الوصفي الموصول « الذى » شأنه شأن الضمائر الوصفية الإشارية فى صلاحيته لتحديد النوع والعدد (بما فى ذلك المثنى الخاضع للإعـراب) . و « الذى » تتحلل إلى : الْ + لَ + ذى ، وأصلها الإشارى واضح جلي . وقد ذكـر رايت (جـ ١ ص ٢٧١) : لَذى (لَ + ذى ، دون الْ) ، وكـانت قبيلة طيء تكتفي بـ « ذو ـ dū » فى جميع الحالات ، وهى مؤسسة بوساطة علي (ذ ـ d) أو الذال ، وصورة كهذه للموصول لها أصولها القديمة فى السامية الغربية ، فى حين أن « الذى » هى من خلق اللغة العربية :

المفرد ، مذكر : الذى ـ مؤنث : التى

المثنىٰ ، مذكر مرفوع : اللذان ـ والمجرور والمنصوب : اللَّذَيْنِ

مؤنث مرفوع : اللتان ـ مجرور ومنصوب : اللَّتَيْنِ

فأما المفرد والمثنى فإن التفرقة بينهما متحققة ـ على السواء ـ بوساطة التبادل الصامتي : الذال للمذكر ، والتاء للمؤنث .

الجمع ، مذكر : الذين ـ مؤنث : اللائي ، واللواتي .

وواضح أن « الذين » للمجرور والمنصوب ، وأما « اللذون » مرفوعة

فقـد خرجت مـن الاستعمـال ، وقد وردت في استعمال أحد الشعراء [1] . (بروكلمان Gr., I, p. 324, n. 3) ، فإذا قورنت « اللائي بالتي » هـدانا البحث إلى الجمع تبعاً للطريقة المعروفة في الأسماء : فالمفرد : آة ـ ât - ، والجمـع آت ـ at ، وينتـج مـن ذلك تبـادل في المصوتـات ، ثـم تأتي « اللواتي » بعد ذلك بزيادة واو (w) ، على قياس جموع من نفس النوع مثل : فوائد (جمعاً لـ : فائدة) .

وبالنسبة إلى جمع المذكر نجد في اللغة القديمة صوراً للموصولات قائمة على أساس العنصر الإشاري الجمع : أُلْ : أُلَى (لتميم) بزيادة أُلْ ، فيتحصل : الألَى ، وحين زيدت « أُلْ » على « أُلاءِ » (الحجازية) نتجت : * الألاء ، ولما كانت هذه الصورة مشتملة على همزات كثيرة (وبخاصة إذا كان لابد من همـزة مساعدة في البداية) اختصرت واحدة من بينها وحذفـت فصـارت : * الألاء : اللائي ، مستخدمة لجمع المذكر ، ولجمع المؤنث (فالصورة في كلتا الحالين واحدة : اللائي ، نقلاً عن رايت جـ ١ ص ٢٧١) .

وهذا الذي تقوم عليه الإشارة (ء ل) والذي نجده في « أَلْ » ، كما نجده في السامية الغربية ، إنما يدل مباشرة على حقيقة (اللِّي ـ elli) (التي لا تتغير) في اللهجـات الشرقية . ويبدو أننا في غنـى عن افتـراض أن لفظـة : « الذي » مرحلة أدَّت إليها ، ما دام فقه السامية القديمة يمنحنا هذا التفسير .

و « الذي » تتعرض للتصغير : اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا ، والمثنى : اللَّذَيَّان واللَّتيَّان ، والجمع : اللذيُّون اللُّتيَّاتُ (نقلاً عن رايت جـ ١ ص ٢٧٢) .

---

(١) ربما كانت هذه إشارة إلى قول أحدهم :

نحن الذون صبَّحوا الصباحا   يوم النُّخَيْل غارة ملْحاحاً

وهي لغة هذيل أو عقيل ـ انظر شرح الأشموني ـ باب الموصول (المعرِّب) .

ثانياً : مَنْ ، مَا

و « مَنْ ومَا » ليستا سوى ضميرين موصولين ، وهما لا تتغيران ، أعني : أنهما غير معربتين ، وهما لا تشيران إلى النوع أو العدد . فـ « مَنْ » تدل على المفرد ، مذكراً ومؤنثاً وعلى اسم الجماعة ، تاركة ذلك كله لفعلها ، وتستعمل « مَنْ » للكائنات العاقلة ، و « ما » للأشياء ، فهي تعبر إذن عن المحايد ، وهذا مما تنبغي ملاحظته ، إذ إن هذه هي الحالة الوحيدة في العربية التي يخصص فيها للاسم المحايد اصطلاح خاص .

ولقد تعبر « الذى » عن المعنى المحايد (الذى تؤديه « ما ») ، لكن هذا ليس سوى أحد معانيها ، على حين لا يوجد لـ « ما » سوى هذا المعنى المحايد أساساً .

و « مَنْ » تأتى من : ما + ن ـ ō ـ mā + n (عنصر إشارى) .

ثالثاً : أى 'ayy

وأى الموصولة ضمير نكرة ، وهى صالحة للإعراب قياساً :

فالمرفوع : أىٌّ ، والمجرور : أىٍّ ، والمنصوب : أيًّا ، وهى على هذه الصور تذكيراً وتأنيثاً ، إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً (النوع والعدد) ، ولا عجب فى ذلك إذا ما لاحظنا أنها اسم أولاً وقبل كل شيء ، وذلك مثل : جئنى بأىٍّ عصـَـا عَلَىَّ ، فـ (بـأىٍّ : رجل أو امرأة) ، وكثيراً ما تستعمل متصلة بضمير (وهو تركيب للاسم فى إضافة نحوية) :

أيُهُمْ وأيُهُنَّ ... إلخ ... وقد فشت الصورة المؤنثة : أَيَّةٌ ، بصفة ثانوية .

٤ ـ الضمائر الاستفهامية

منْ ، وما ، وأيّ ، التي رأيناها مستعملة ضمائر موصولة ، تستخدم أيضاً ضمائر استفهامية [١] ، وإن كان استعمالها موصولة هو أول ما خصصت له . وربما كان كل ما قيل في موضوع صورتها ، على اختلاف النوع والعدد ، وفي إعراب « أي » ، صالحاً لأن يكرر هنا [٢] .

فـ « من » للسؤال عن العاقل qui ، و « ما » لغير العاقل que, quoi ، وهي غالباً : « ماذا » (ما + ذا إشارية) ، وأمثلة ذلك : منْ جاء ؟ ، ومن الذين جاءوا ؟ و ماذا تقول ؟ . ولقد تختصر « ما » إلى « م » حين تقع بعد حرف جر مثل : « بمَ » (ب + م) ، وقد تصبح « مه ـ mah » في الوقف .

و « أيّ » quel, quelle, laquelle, , quels,lesquelles, etc ، مثل : أيّ رجل جاء ـ ? quel homme est venu ، و « أي الرجال جاءوا ؟ lesquels des hommes sont venus ? » .

فالترجمة الفرنسية تنوع الاصطلاحات تبعاً للضمائر الوصفية ـ و « أي » في العربية هي في ذاتها اسم ، كما أنها من الوجهة النحوية تعالج على أنها اسم ، وكذلك « من و ما » ، على الرغم من أن خاصتهما الاسمية أقل ظهوراً ، وهما في أصلهما غير قابلتين للإعراب ، أعني مبنيتان ، ولا يمكن أن يضافا إضافة نحوية (فهما لا تتصلان بالضمائر المتصلة) .

---

(١) يستعمل ما يقابل هذه الضمائر في الفرنسية : (quoi, que, qui, lequel) موصولاً أو استفهاماً .

(٢) للحصول على التفصيلات الكاملة ، وبخاصة فيما يتصل بالحالة التي تبدو فيها « أيّ » ثابتة على هذه الصورة ـ ينبغي بداهة الرجوع إلى قواعد النحو .

ملاحظات ـ أولاً : قد تعرب « مَنْ » ، وذلك عندما يراد معرفة الشخص المعين بوساطة اسم مشترك ، لا باسم خاص (علم) ، فيكون معناها (من هذا ؟) « ? qui est - ce » ، و « مَنْ » حينئذ مستعملة وحدها على صورة : « منو » للرفع ، و « منِي » للجر ، و « منّا » للنصب ، إلخ ... (انظر رايت جـ ١ ص ٢٧٥) ، وهذه الطريقة التي كانت شائعة في اللغة القديمة لم يعد لها وجود ، ولكنها تذكر في معرض قابليتها للإعراب .

ثانياً : بجانب مَنْ (= ما + ن) وجدت « مِي ـ mī » ، و « مِي » هي أداة الاستفهام في العبرية بالنسبة إلى الأشخاص : « ? qui » . و « مِينْ - mīn (= mī + n) ، و « مِنْ ـ min » بمعنى « ? qui » هما أيضاً مستعملتان في العربية اللهجية في لبنان وغيرها .

ثالثاً : « أيَ » أداة نداء (وهي فضلة تكميلية استفهامية للمكان في العبرية : ēʼ بمعنى : « أين » où) . وإي (ʼī) فضلة تكميلية مثبتة بمعنى « نعم » ، وهي : (إي ـ ēʼ » أو « أيوا » في اللهجة اللبنانية) ، وتستعمل īʼ ـ إي للنفي في الجعزية) . ويخيل إلينا أن لها أصلاً لغوياً قديماً في اللغة الانفعالية ، ثم اختلف التطور الدلالي تبعاً للغات .

حاشية ـ المبهمات

رأينا فيما سبق « أي » الموصولَ المبهمَ . وفي الجملة المضاعفة التي تحتوي فكرة احتمالية أو افتراضية ، تكتسب من وما ـ سواء أكانتا وحدهما ، أم متصلتين بأي ، أم كانت « ما » مكررة ـ معنى معمماً مبهماً : « مَنْ » و « أيمَنْ » و « مَا » و « أيّمَا » و « مَهْمَا » ، وذلك مثل : مَنْ زَرَعَ الإحَنْ حَصَدَ المحن ، وابنة الجبل مَهْمَا يَقُلْ تَقُلْ .

ملاحظة : تضاف « ما » أيضاً إلى كلمات أخرى ، في نفس الحالات ، ولأداء معنى معمم أيضاً : أينما ، وحيثما ، وكيفما ، وكلما ، ومتى ما .

وتنوين الأسماء يشير إلى المبهم ، فكلمة « يومٌ » منونة إذا اتصلت بها « ما » تقوى فكرة الإبهام ، وتترجم الصفة الفرنسية quelque, certain مثل : يوماً ما un certain jour (مفعول فيه ظرف زمان) . وقد سبقت (on) وهي ضمير مبهم ضمن دراسة الفعل المجهول (انظر ص - ١٩١) .

والضمائر الوصفية المبهمة : tel, plusieurs, autre, tout والصفات المبهمة même, mainte, chaque يعبر عنها في العربية بوساطة أسماء ؛ أسماء قديمة حسية أو كالحسية ، فهي تعالج علاج الأسماء :

tout = كل أو جميع : كل الناس .

autre = غير : غيرك (un autre que toi) .

un ou plusieur = بعض : قال بعضهم .

chaque = كل : كل رجل .

mainte = رُبَّ : رب رجل (mainte homme) .

tel (ضمير) : للمذكر (فلانٌ) ، وللمؤنث : (فلانةٌ) : قال فلان .

même = نفس (âme) ، عين (œil) وهي قليلة الورود :
الموت نفسه أو عينه [1] .

* * *

(١) لا يمكن التعبير مباشرة عن معنى quelqu'un بكلمة أحَد ، أو واحد في الجملة المثبتة ، وهناك طريقة كثيرة الورود باستخدام اسم الفاعل من الفعل الذي يمثل معنى quelqu'un فاعلاً له ، في مثل : قال قائل ، غير أن أداة النفي personne - وهي تفيد نفي الشخص يمكن التعبير عنها بنفي (أحد) فيقال : لا أحد في الدار ، ويقال : ما جاءني أحد .

القسم الرابع

الأدوات

سوف ندرس من بين الأدوات تلك الأجزاء من الكلام ، مما ليس اسماً (ضميراً) ، أو صفة أو فعلاً . فهي بصفة عامة أدوات نحوية ، وهي من حيث أصلها (عندما يمكن إدراك هذا الأصل أو فهمه) ذات علاقة بالأصول ذات الحرف الواحد للضمائر ـ في بعضها ، وبعضها الآخر يعد جانب كبير منه مجرد عبارات اسمية متحجرة [1] ، وإحصاء تفاصيل هذه الأدوات كلها خارج عن نطاق هذا العمل ، وإنما سنكتفي بالنظرات العامة التالية :

١ ـ الظروف :

عرفت السامية المشتركة لاحقة ظرفية هي الضمة / u ـ التي ما زالت في اللغة الأكدية . ولم يعد لها في العربية وجود إلا في صورة رواسب (انظر ص ٨٦) : وهي الضمة الأخيرة في مكملات مثل : فوقُ ، وتحتُ ، والتي بقيت أيضاً بعد حرف الجر في مثل : إلى فوقُ . فالعربية لم تنشيء لاحقة ظرفية ، وهي في هذه النقطة لم تضف شيئاً ، على الأقل من وجهة نظرنا الغربية .

وقد استخدمت العربية بعض الأسماء والصفات المنصوبة ، فاتخذت منها فضلات تكميلية ، أو كلمات ظرفية ، مثال ذلك :

---

(١) هذا القسم ملفق بالصورة التي ركبت بها عناصره : فالأدوات ذات الأصل الاسمي تتصل بالتحول الداخلي ، بوساطة أصلها ذاته ، والأدوات ذات العلاقة بالضمائر كهيئة توجد خارج نظام التحول الداخلي .

للزمان : الآن ـ اليومَ ـ أبداً ـ ليلاً .

للمكان : خارجاً ـ داخلاً .

للكمية : كثيراً ـ قليلاً ـ جداً .

للسلوك : رُوَيْداً ـ حقاً .

بيد أن هذا لا يعد تعبيراً عن طائفة نحوية خاصة بالمعنى الصحيح ، هي : l'adverbe ، فما كتبه هـ . فير H. Wehr يظل صحيحاً : « الفضلة المكمِّل ـ المفعول الظرفي من نوع الأمثلة السابقة) لا ينطبق عليه إلا جزئياً [1] » .

وقد عرفت العربية وسيلة خاصة بها ، لأداء ما نعبر عنه بوساطة بعض الفضلات التكميلية ، وذلك باستخدام « فِعْل » (وهي طريقة سامية أيضاً » ، ومن ذلك أنها لكي تعبر عن معنى (de nouveau ـ من جديد) استخدمت الفعل : « عاد يعود » مقترناً بآخر معطوف مثل : « عاد فقال » ، ولأداء معنى (bien) استخدمت الفعل « أحْسَنَ » مع المصدر المراد : أحسن تربيته (il l'éleva bien) ، أو يؤخذ الفعل وحده : « أحسنت » بمعنى (bien) لمدح فرد معيّن ، إلخ ... وربما تطلب هذا نمواً على نحو خاص ، بيد أننا نكتفي هنا بأن نضيف ملاحظة هي : « أن ترجمة نص فرنسي (أو غيره) إلى اللغة العربية ، تؤدي ـ كلما استطعنا تحويل ظرف إلى فعل عربي ـ إلى أن تكسب الجملة مزيداً من الرشاقة والصفاء » .

وللتعبير عن مكملات السلوك اتخذت العربية أيضاً موردها من المفعول المطلق ، فيقال في معنى (il le frappe violemment) : « ضَرَبَه ضرباً شديداً » ، وفي معنى (il le frappe une fois) : « ضربَه

(1) (Z.D.M.G., Bd. 97, 1943, P. 4) .

ضَرْبةً » ، وهذا هو التركيب الشائع . ومن الممكن أن نجد مكملاً منصوباً أو مجروراً بالباء ، فلأداء معنى : (il le frappe injustement) يمكن أن يقال : « ضربه ظلماً ، أو بظلم »[1] . أما الكتّاب المحدثون فإنهم خضوعاً لتأثير الجملة الأوربية (لا سيما الفرنسية أو الإنجليزية) التي تتدخل فيها غالباً الفضلات التكميلية ، يميلون إلى الإكثار من هذا التحوير مع الباء ، مقرونة باسم معنى ، ولكن هذا يخرجهم عن الروح الصحيحة التي عرفت بها العربية ، وهو يعد عنصراً من عناصر الفقر في الأسلوب .

٢ ـ أدوات الجر وأشباهها :

يميز في هذه الأدوات بين طائفتين :

أولاهما : الموروثة عن الأصول السامية للعربية (قريبة أو بعيدة) .

ثانيتهما : الأدوات التي أنشأتها العربية .

والأولى تشتمل على :

أ ـ ذوات الأصل الأحادي : مثل : الباء واللام والكاف .

ب ـ ذوات الأصل الثنائي : مثل :إلىَ (il + ay > a) ، وعلَى ('al + ay > a) ، ومِنْ ، ومعَ (معْ) .

جـ ـ ذوات الأصل الثلاثي : بيْنَ وتَحْتَ ، إلخ ...

ومن ناحية أخرى نجد أن العربية قد اختصت بالأدوات : في ، وعَنْ ، وحتّى (التي ربما تشبه : عَدْ 'ad في العبرية) .

والأدوات القديمة (أ ـ و ـ ب) ذات علاقة بالضمائر من حيث

(١) يمكن في تعبير رشيق أن يقال : ضربه ضربَ الظالم .

أصلها ، كما قلنا من قبل [1] . ولكن « بينَ » ليست سوى منصوبِ الاسم الثلاثي (بَيْن) بمعنى البعد أو البَوْن .

وأما الثانية : فإنها قد صيغت فيما يتعلق بالأدوات الباقية على وزان « بينَ » ، أى منصوب اسم ثلاثي احتفظ مع ذلك بجميع علاقاته بالصياغة الاسمية ، ومن ذلك : حَوْلَ ، وخَلْفَ ، وفَوْقَ ، وقَبْلَ ، إلخ ...

وما زالت اللغة الفصحى الحديثة تستخدم هذه الطريقة ، فهى تميل إلى بناء أدوات جديدة من منصوب الأسماء ، مثل قَيْدَ (en connexion avec) ، ونتيجةَ (en conséquence de) وحَالَ ، (exactement pendant) ، إلخ ...

٣ ـ الروابط :

هناك مجال للتفرقة بين روابط النسق وروابط التعليق . وتستعمل الأولى للربط بين أعضاء الجملة فى ذاتها ، أو الجمل فيما بينها . وقد تلقت العربية فى هذا الاستعمال عن السامية : الأدوات (وَ) ، و (أوْ) ، و (فَ) ، (والفاء مشتركة بصفة خاصة بين العربية الشمالية وكتابات جنوبى الجزيرة العربية) .

أما روابط التعليق المشتركة بين كثير من اللغات السامية القديمة فلا يمكن أن نجد لها سوى مثالين : لأداة الشرط : إنْ ـ ʾin (فى السريانية : ان ʾen ، وفى العبرية : إمْ ʾim) ، ولأداة الغاية : كَيْ kay (فى العبرية : كِي ki للمكمل المباشر ، وفى الأكدية : كِي ki بمعنى مثل) .

وعطف النسق (وحتى الاتصال المباشر بين الجمل) كان شائعاً كثير

---

(١) انظر أيضاً ص ٢١٤ مما سبق .

الشيوع في اللغة السامية ، يشهد بذلك نحو العبرية (الذى يعد ابتدائياً) ، كما يشهد به كل ما اتُخِذَ من الواو (wāw) .

فليس عجيباً إذن أن نجد روابط التعليق قليلة في اللغة القديمة المشتركة ، فإن تبعية الجمل بعضها لبعض تفترض أن اللغة قد نمت وتطورت ، حتى بلغت مرحلة الفكر التجريدى .

وقد أحرزت العربية بفضل أعمال شعرائها ــ في هذه النقطة ــ تطوراً عظيماً ، يتجلى هنا في ذلك العدد الهام الذى بلغته روابط التعليق : ففيها (إن) الشرطية المكملة بـ « لو » ، وأنْ (للمكملات المباشرة) ، وجميع ما رُكِّبَ مع أن : لأنْ ، بعد أنْ ، قبل أنْ ، إلخ ... وسائر ما ركب مع (مَا) : بينمَا ، عِنْدمَا ، كُلّمَا ، بما أنَّ ، إلخ ... ، ولام التعليل (Li) وما ركب معها : لكى ، لكيلا ، (« لأنْ » المذكورة آنفاً) ، ومتى ، ولَمَّا ، وإذا ، وحتى للتعليل ، وللغاية ، إلخ ...

والواقع أن هناك أدوات يمكن أن تستعمل أدوات جر ، وروابطَ ، ولسنا نستطيع أن نذكر سوى : اللام ، فهى أداة جر بمعنى لأجل ، وهى رابطة بمعنى (كى) ، وحتى للغاية أداة جر ، والتعليلية رابطة ، ومنذ بمعنى depuis (أداة جر) ، وبمعنى depuis que رابطة .

ملاحظة : أدوات النداء بأنواعها ، والصيحات ، والأصوات التلقائية الناتجة من الانفعالات الحادة أو العنيفة ــ ترجع كلها إلى اللغة في خطواتها الأولى ، وهى تعد بقدر ما عناصر غريبة حين توضع في نطاق نظام لغوى ، ولذا كانت مفهرسة في المعجم ، وربما أغفلت هنا . على أنه ليس نقطة البداية ، أنها قدمت بطريقة عامة ، بمناسبة البناء الصرفي للضمائر ، على ما قلناه من قبل .

هـذه الأدوات ـ باستثناء الحالة التي تكون فيها ـ في ذاتها ـ أفعالاً (وهي نادرة) مثل هلمّ ، وجمعها هلموا [1] ـ لا تعد مجالاً للتطور الصرفي إلا في صورة الصفة النَّسَبِيَّة بإضافة اللاحقة (الكسرة الطويلة ـ ī) في اللغة الفنية ، فيقال في مثل « مع » : معيّ ـ عند النحاة .

* * *

(1) بيد أن هلم لم تعد سوى تصف أداة (نداء أمرى ، ومعنى المكمِّل الإشارى يتضح تماماً ، فـ (ها) في نسقها التصريفي : في جمع المذكر : هـاؤم ، والمؤنث : هاؤنَّ ، والمثنى : هاؤما - تعد مثالاً واضحاً للأداة المتصرفة .

القسم الخامس

الطرق النحوية الأخرى التى تبنى منها النماذج الرئيسة فى اللغة

١ ـ النبر الديناميكى أو الموسيقى :

عالجنا فيما مضى نبر الكلمات (ص ٦٤) . ونحن هنا نعالج دور النبر الذى يتحدد به نموذج اللغة ، ويمكن القول بأن العربية لا تتصف بشىء من هذا النبر ، سواء منه الديناميكى والموسيقى ، والحالة الوحدة التى نصادف فيها النبر ـ فى الصرف ، ويؤثر وجوده على المعنى ، هى حالة لاحقتى المؤنثة المفردة :ـ آء ، و ـ آ ـ وهذه الحالة تدع رغم ذلك دوراً ثانوياً للتنبير (آء / مع نبرموسيقى ، [؟] ، و ـ آ / دون نبر [؟] .

والواقع أن هاتين اللاحقتين تكتفيان بذاتهما : فـ [آءُ] (ألف التأنيث الممدودة) تتبع الإعراب الثانى (ما لا ينصرف) ، ذا الحالتين ، و [آ] (الألف المقصورة) لا تقبل الإعراب .

وهذه الملاحظة ليست صادقة تمام الصدق فى اللهجات : ففى اللهجة السورية اللبنانية : ضَرَبوا / ḍárabu ـ تعنى مجرد وقوع الحدث من الفاعلين ، (ils ont battu) ، وأما ضَرَبُوا ’ḍarabū ـ مع نبر المقطع الأخير ـ فإنها تعنى وقوع الحدث من الفاعلين على فرد معيّن (ils l'ont battu) . فإيقاع النبر على المقطع النهائى معناه وجود نظام مباشر ضميرى ، مذكر مفرد (وهو الضمير المتصل فى العربية الفصحى) .

٢ ـ نظام الكلمات :

ينبغي أن نقرر ـ من الجانب الذي يهمنا ـ أن نظام الكلمات الذى يميز نموذجاً من نماذج لغة ما غير موجود في الفصحى ، فالعربية الفصحى لا تخص موقع الكلمات بشيء ما ، لتحديد وظيفة هذا الموقع في الجملة : فالواقع أنها استطاعت بوساطة المصوتات الإعرابية (والتصريفية) أن تجد وسيلة تحدد بها بطريقة متصلة باللفظ ، وظيفة موقعه في الجملة .

ومع ذلك إن نظام الكلمات ليس حراً ، لأن للعربية نظاماً واجب الاحترام ، فيما عدا الحالات التي يكون فيها ترتيب الكلمات طبقاً لنظام صارم دقيق (وذلك كالمعرّف المتبوع بما يعرفه في الإضافة النحوية ، وصفة المدح أو الذم بعد موصوفها) ، ونظامها العام هو :

فعل + مسند إليه + مفعول به مباشر + مفعول ظرفي .

مسند إليه + خبر (مسند) + مفعول ظرفي ، في الجملة الاسمية .

والخروج على هذا النظام ليس نادراً ، ولكنه يكون حينئذ ذا طابع نحوى ، أو أسلوبي (بياني) ، أما أسلوبي : فكإبراز كلمة في رأس جملة ، أو أن يقصد بالجملة وجه خاص من البيان ، أو يراد بهذا الخروج تحقيق إيقاع معين . وأما نحوى : فلأن وضع كلمات معينة في رأس جملة ، أو حتى وضع بعض الأدوات ، يستتبع مقدماً تقييد الأعضاء الأخرى في الجملة . وللإلمام بتفصيلات أكثر يمكن الرجوع إلى كتب النحو .

وليست هذه حال اللهجات ، فقد فقدت هذه اللهجات المصوتات القصيرة الإعرابية في آخرها ، كما فقدت مصوتات التصريف ، ولجأت إلى موقع الكلمات ـ طبعاً ـ لتحديد الوظائف الهامة : المسند إليه ، والمفعول المباشر ، والمعرّف في الإضافة النحوية (وهي حالات تنشئها دواع كثيرة) ...

٣ - التركيب (النحت - الاختصار) :

ويقصد به صوغ كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر . والمركب الحقيقى هو الذى يؤدى إلى بناء كلمة جديدة (ذات معنى جديد) ، بحيث يفقد الإحساس اللغوى بعناصرها . وهناك طرق كثيرة لبناء كلمات مركبة .

ففى الفرنسية ، توجد طرق بالغة الكثرة بحيث لا يفكر فيها أحد بصفة عامة : وذلك كأن يجمع بين كلمتين طبقاً لقواعد النحو العادية نحو : « aide de camp » ، أو أن يجمع بين كلمات مع الإضمار ، مثل : « timbre quittance » - يراد بذلك : (timbre à mettre sur les quittances) [(١)].

أما العربية فلم تعرف من طرق هذا التركيب سوى القليل ، عرفت منها :

أولاً : وصل كلمة خالية من المعنى بكلمة ذات معنى : ومن أمثلة ذلك وصل أداة النفى بالكلمة التالية فى : لاشَى يُلاشِى (من لا شىء) ، ولا سلكى (أى بدون سلك) (لا - سلكى) فى اللغة الحديثة .

(وانظر أمثلة أخرى فى قاموس هـ . فير ، وليس كل ما فيه حديثاً) .

ومن ذلك وصل أداة الجر ومعمولها بالكلمة التى يتعلق بها ، وهكذا نشأت كلمة « مال » ، أى : « ثروة » من : ما (موصولة) و - لهُ أو لِى ، (وقد فهمت « ما لى » ببساطة على أنها : مال + ى) .

ثانياً : إدماج لاحقة أو سابقة فى أصل ثانوى :

ومن ذلك السوابق المسبِّبة القديمة : السين (s) ، والهاء (h) : فبالنسبة إلى السين نجد أن اللفظة القديمة « سَكَانَ » *sakāna (التى صرفت :

---

(١) انظر : ف . برينو : الفكر واللغة ص ٥٥ وما بعدها . La Pensée et la langue, . PP. 55 .

سَكَنْتَ * إلخ ...) قد أدت إلى : سَكَنَ sakana (وجذرها الاشتقاقي س ك ن) .

ومن هَرَاق harāqa صيغت الكلمة هَرَقَ haraqa (الجذر : هـ ر ق) . وهناك كلمات كثيرة يمكن تفسيرها على هذا النحو (انظر بروكلمان : (Gr. I, PP. 521, 522).

والسابقة « الميم » : فمن كلمة « مِسْمَار يأتي الفعل الاسمي : مَسْمَرَ (والجذر الاشتقاقي : م س م ر) (انظر ص ٢٠٨) .

واللاحقة آن ān : فمن كلمة قَطْران أو قِطْران أخذت قَطْرَنَ (والجذر ق ط ر ن) (انظر المرجع السابق) .

ثالثاً : تداخل أصلين ثلاثيين مثل : صَهْصَلِق ṣahṣaliq (الصرخة القوية) ، وهي تأتي من ثلاثي جذرين هما : (ص هـ ل) (صَهَلَ ـ صوت الخيل) و (ص ل ق) (صلق ـ أطلق صرخة كبيرة) ، وقارن ذلك بما ورد في اللهجة اللبنانية : شَهْنَق šahnaq (النهيق) الذي يأتي من شَهَقَ ونَهَقَ بنفس المعنى .

رابعاً : أن يستخرج من إحدى العبارات أربعة صوامت مميزة ، ثم يصاغ منها فعل رباعي يحمل معناها ، ثم ينطق بهذه الصيغة (التي تعد علماً على تعبير معين) ، وذلك مثل : بَسْمَلَ (أي قال : بسم الله الرحمن الرحيم) أو يحدث ذلك بطريقة أكثر حرية ، وذلك بأن تبنى صفة نسبة بوساطة حذف الكلمات واختصارها ، فيؤخذ من : « عبد شمس » علماً النسبة إليه : عَبْشَمِيٌّ ، ثم يبنى الفعل : تَعَبْشَم (أي : صار رجلاً من رجال عبد شمس) .وقد اعترف العرب بهذه الطريقة ، وأطلقوا عليها « النحت » (انظر فصل المزهر الخاص به في الجزء الأول) .

وقد ظل هذا كله أمراً عارضاً ، حيث لم تستقر في اللغة طريقة بعينها .

والعربية لا تجيز الجمع بين كلمتين أو أكثر تبعاً للقواعد النحوية العادية ، لتصوغ منها كلمة واحدة ، كما هي الحال في الفرنسية . وكلمة حَبْقَرّ ـ habqarr (البَرَد) ـ (حَبُّ قُرٍّ ، أي حَبُّ الشتاء) قريبة الشبه بالطريقة الفرنسية ، ولكنها تظل مثالاً شديد الندرة . كذلك لا تجيز العربية الجمع بين كلمتين بوساطة مصوت وصل ، على ما عليه الحال في اللاتينية والإغريقية ، ولا أن تجمع بينهما على ما جرت به الطريقة الإنجليزية أو الألمانية . إن التركيب ليس من صميم عبقريتها ، وهو نقص كبير في بناء المعجم الفني العلمي . والعربية في غالب الأمر مضطرة عند نفاد مواردها إلى أن تغير من هذه المركبات الإغريقية ، أو الإغريقية اللاتينية ، حين تكون مصطلحات ثقيلة أو معقدة ، بحيث لا تترك فيها ما يشير إلى أصلها الأجنبي .

وربما انتقدت طريقة المؤلفين المحدثين الذين لم يجدوا خيراً من النطق بكلمة « ديموقراطية » نظيراً لكلمة (démocratie) ، أو « فيزيولوجيا » نظيراً لكلمة (physiologie) . وبحسبنا أن نتصفح بعض فصول كتاب « مفاتيح العلوم للخوارزمي (طبعة ڤان ڤولتن Van Volten) حتى نجد من ذلك نماذج طريفة :

مالينخوليا (ص ١٦. سطر ٨) وفنطازيا (١٣٩ سطر ١) ، للكلمتين الإغريقيتين : phantasia , melancholía (بمعنى « القوة المخيلة puis-sance imaginative ») . وقد اصطدم المؤلفون القدامى بنفس الصعوبات التي واجهها المحدثون (١) .

إننا عندما قدمنا الضمائر تحدثنا عن مكوناتها أو عناصرها ، والواقع أن فيها حالة من حالات التركيب : فقد تكدست هذه الكلمات ذوات المقاطع الأحادية ، والمعنى المتقارب أو المتماثل ـ في اثنين أو ثلاثة هي : هذا ، ذاك ،

---

(١) (Z.D.M.G., Bd. 97, 1943, P. 4) .

هذاك ، ذلك ، إلخ ... (انظر فيما سبق) . ولكن هذا قد نتج في ذاك المجال من مجالات اللغة : مجال الضمائر ، الذى يظل فريداً خارج النظام العام ، النظام الذى أدى إلى وجود الأسماء والأفعال : نظام التحول الداخلى ، حتى لكأن التحول الداخلى فى هذه الحالة لم يكن متوافقاً مع صياغة الكلمات بوساطة التركيب .

وأسماء العدد من ١١ إلى ١٩ ذوات لفظين متحدين لأداء معنى معين ، ولكن التركيب بمعناه الصحيح لم يتحقق ، لأن معاملتهما تبعاً للنوع (التذكير والتأنيث) (انظر ص ١٦٣ وما بعدها) تدل على أنهما بقيا وحدتين متميزتين من ناحية المعنى اللغوى ، فهما لا يستحقان على هذا أن يطلق عليهما « عناصر تركيب » بالمعنى الصحيح .

* * *

(١) عالج جميل صليبا حديثاً مشكلة التعبير في العربية عن الكلمات الفنية الأجنبية : تعريب الاصطلاحات العلمية (RAAD, XXVIII, 1953, PP. 18-27) قال : ومن المناسب أنه بعد استنفاد موارد اللغة – التي عددها تبعاً لثلاثة مبادىء – لم يعد أمامنا إلا أن نفعل كما فعل القدماء : أن نستعير الألفاظ الأجنبية ذاتها ، ثم أضاف قائلاً : ومع ذلك إن عملنا هذا لن يتيح لنا حل جميع المشكلات .
وانظر أيضاً ما عرضه مصطفى الشهابي في : (المصطلحات العلمية في اللغة العربية فى القديم والحديث) دمشق ١٩٦٥ ، ٢١٨ صفحة ، وقد نشر مصطفى شويم رسالته للدكتوراة ـ (الفعل فـى القرآن) ، باريس ١٩٦٦ in-8, vi - 252 ، ولم أستطع أن أحصل على هذا الكتاب إبان مراجعة هذا النص ، وهو مذكور هنا . والمؤلف يفسر بعمق الصيغة الثالثة للفعل العربى ، باعتبارها صيغة توسعية . وارجع إلى المذكرة رقم ١ (السابقة ص ١١١) ، وهى تقدم وجبة موجزة ، ولسوف تجد مزيداً من التفاصيل في التقرير الذى سأنشره عن هذا المؤلف فى الجزء XLIV ـ القادم من سلسلة MUSJ .

الباب الثالث

التركيب

القسم الأول

الجملة البسيطة

الجملة البسيطة

أوليات

التركيب هو مجال الوظائف[1] ، وهذه الوظائف تتطلب لمعرفتها محدّداً شكلياً ، أي : علامة ، وتقدم حالات الإعراب هذه العلامة.

فالرفع : هو المحدد الشكلي لأركان الجملة : المسند إليه ، والمسند ، والجر : هو المحدد الشكلي للوظائف ذات التعلق بالاسم: وهو المضاف إليه. غير أننا نجد كذلك حالات الجر إثر جميع الأدوات (الحروف). وهو ما يؤدى إلى وجود وظيفة المفعول به غير المباشر في موقع المجرور.

والنصب : يقدم المحددات الشكلية للوظائف ذات العلاقة بالفعل: وهي مفاعيل الأفعال ، غير أن هذا ليس على إطلاقه ، فسوف ترى في الواقع (في هذا الباب) وظيفة علامتها النصب تتصل بالمجال الفعلي ، وبالمجال الاسمي ، على السواء ، ووظيفة أخرى علامتها النصب أيضاً ، تتصل بالاسم باعتباره مسنداً إليه أو مسنداً ، والنعت بالصفة épitète – ليس مقصوراً على حالة واحدة ، فقد يأخذ وضع المنعوت ، ولسوف نعالجه بعد عرض كل الحالات.

والاستفهام ، وهو صيغة خاصة من النداء – يقع خارج الجملة ، وهو يمثل في العربية تطوراً خاصاً ، سوف نعرضه في ختام الموضوع. أما عن نظام الكلمات في الجملة فانظر فيما مضى ص ٢٤٢ .

---

(١) الوظيفة في مقابل الشكل هي الدور الذي يؤديه المصطلح في البناء النحوي للنص؟ وظيفة للمسند إليه ، وظيفة النظام... (انظر: ماروزو : معجم Lexique de la terminologie linguisitique– ط الثالثة ١٩٥١ باريس .

الفصل الأول

المرفوع

تستخدم العربية عادة كلا من الجملتين : الفعلية والاسمية ، فالجملة الفعلية هى التى يكون المسند فيها فعلا ، والجملة الاسمية هى التى يكون المسند فيها عنصراً اسمياً ، وهذا العنصر يكون فى العربية -أساساً- صفة أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول . كما يمكن أن يكون أداة جر مع مجرورها ، أو ظرف مكان مثل (هنا) ، أو أداة استفهام ، مثل كيف؟ أو كم؟

أ- وظيفة المسند إليه :

فى كلتا الجملتين : الفعلية والاسمية -تتحدد وظيفة المسند إليه بعلامة الرفع :

أولاً : فى مثل الجملة الفعلية : لعب الولدُ ـ يلعب الولدُ.

ثانيا : وفى الجملة الاسمية نحو : أ) الولدُ صغيرٌ ـ ب) الولد فى الدار ، الولد هنا ـ جـ) كيف الولد؟

ففى المثالين (أ ، جـ) الأول والثالث نجد أن المسند إليه حين يكون منكراً (غير محدد) - لا يصح أن يكون مسنداً إليه ، فلا يقال : (ولد صغير على أن ذلك جملة اسمية) ، بل هو يحتاج إلى تعريف لاحق ، كأن يقال : ولد من أولادنا صغير.

وأما عن المثال (ب) الثانى فإن المسند إليه النكرة يمكن أن يستعمل فى جملة استفهامية مثل : هل ولد فى الدار؟

أو فى جملة منفية مثل : لا ولدٌ فى الدار ، أو لا فى الدار ولدٌ . فأما فى الجملة المثبتة فإن المسند إليه يجب أن يوضع بعد المسند فيقال : فى الدار ولد ـ هنا ولد.

ب ـ وظيفة المسند :

أولاً : في الجملة الاسمية ، وحكمها أيضاً الرفع ، ويكفي أن ننظر إلى الجملة السابقة : الولدُ صغيرٌ ، مع ملاحظة أن الصفة منكرة .

وقد يكون كل من المسند إليه والمسند معرفاً ، ولكن على معنى آخر ، فقولنا : هذا مريضٌ (نكرة) يمكن أن يصير هذا المريضُ (معرفة) ، وفي هذه الحالة قد نضيف ضميراً منفصلاً فنقول : هذا هو المريض ، فلا يحدث لبس بين الجملتين .

وعندما يكون كل من المسند إليه والمسند اسماً معرفة يقحم بينهما عادة هذا الضمير المنفصل في مثل : السلطان هو المريض .

وتتمتع العربية بحرية أكثر من الفرنسية في استعمال المسند الاسمي ، فهي بهذا المسند وحدة قادرة على التعبير عن العلاقات الكثيرة التي نقصد إلى تنويعها بوساطة الاسم [انظر : بروكلمان : Ar, cct.12§101] ، وهو ما يتضح من الأمثلة التالية :

أ ـ الكيل والعدد ، كقولنا : العمود ثلاثون ذراعاً ، يعني : أنه الثلاثون ذراعاً وهو مساوٍ لقولنا : إن علوه ثلاثون ذراعاً ، ومثله قولنا : عجائب الدنيا أربع ، فهو يعني حرفياً : أن عجائب الدنيا هي كلمة أربع ، وهو مساو حرفياً لقولنا : إن للدنيا أربع عجائب .

ب ـ التماثل كقوله تعالى : ﴿ **البيع مثل الربا** ﴾ [1] [البقرة : ٢٧٥] ،

---

(١) عبارة مقتطعة من الآية الكريمة : ﴿ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المسّ ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ [البقرة : ٢٧٥] . (المعرب) .

وهو يعنى حرفياً : البيع هو مثل الربا ، وهو مساوٍ لقولنا : البيع يشبه الربا ، ومع ذلك يمكن أن يقال بصورة أخرى : البيع كالربا.

جـ ـ التقسيم إلى طوائف ، مثل : ملوك الفرس أربع طبقات ، وهو يعنى حرفياً : أن ملوك الفرس هم نفس الأربعة الأقسام ، وهو مساو لمعنى : إن ملوك الفرس ينقسمون إلى أربع طبقات .

د ـ المادة ، كقولنا : بعض الأصابع حديد ، وبعضها خزفٌ ، وهو يعنى حرفياً : أن قسماً من الأصابع (كان) حديداً ، وأن قسماً آخر (كان) خزفاً ، وهو مساو لقولنا : إن الأصابع كانت جزئياً من حديد ، وبعضها كان جزئياً من خزف .

هـ ـ المضمون ، كقولنا : ظرفان أحدهما سمن والآخر عسل ، وهو يعنى حرفياً : قدران أحدهما هو سمن ، والآخر هو عسل ، وهو مساو لقولنا : قدران أحدهما يحوى سمنا ، والآخر عسلاً .

و ـ السمات الخاصة للشيء ، فى هيئتها المجردة ، أو فى ظاهرها المحسوس ، مثل : فألسنتنا حربٌ ، وأبصارنا سِلْمٌ ، وهو يعنى حرفياً : أن ألسنتنا (هى) الحرب ، وأن نظراتنا (هى) السلم ، وكقولنا:هو ثقة ، وهو يعني حرفياً : أنه نفس الثقة ، وهو مساو لقولنا : هو جدير بالثقة ، وقولنا : الدهر ألوان ، ويعنى حرفياً : أن الدهر هو نفس الألوان ، وهو مساو لمعنى أن الحظ شديد التنوع والاختلاف .

ثانياً : الجملة الفعلية ، والمسند الفعلى قد يكون فعلاً تاماً ، أو غير تام ، وليس المقصود هنا أن يكون الفعل مرفوعاً ، فتلك حالة اسمية ، ولكننا نريد أن نعرف كيف يتفق هذا المسند الفعلى مع المسند إليه في جملته ، أما عن علامة الضمة التى تلحق الفعل غير التام ، نحو (يقتل) فى الجملة المثبتة ،

والاستفهامية ، والمنفية (بغير لم ولمّا) —فإن ذلك يعني أن الضمة علامة غير التام المرفوع[1] .

ملاحظات :

أ ــ إدخال (إنّ) على الجملة الاسمية : في مثل : إن الولد مريض ، لقد كانت (إن) مجرد أداة تتصدر الجملة لتأكيد المعنى لمن يتردد في التسليم به ، والمراد حرفياً : انظر ، الطفل مريض ، وهو مساو لقولنا : أؤكد أن الطفل مريض .

فإذا وقع المسند إليه بعد هذه الأداة فإنه يكون منصوباً ، ولكنه ليس سوى خاصية مقصورة على هذه الأداة ، وأخواتها[2] .

وهكذا يمكن أن نقول حين تستعمل الجمل السابقة : إن الولدَ صغيرٌ ، أو : إن في الدار ولداً ، أو إن هنا ولداً ، كما يكون الكلام مؤكداً حين يدخل (اللام) على المسند .. في مثل قوله تعالى : ﴿ إن الإنسان لربه لكنود ﴾ [العاديات : ٦] ، وبهذا أصبحت (إن) وسيلة رشيقة لاستهلال الجملة الاسمية ، وبقيت —مع ذلك— قيمة التأكيد في الجملة بإدخال اللام .

ب ــ إدخال (إن) على الجملة الفعلية ، وقد كان الأثر هو هو ، فهي أداة استفتاح لنفس الهدف ، بل لقد اعتبرت وسيلة لوضع المسند إليه قبل الفعل (كطريقة لإبرازه) مثل : إن الولد يلعب ، ومعناه حرفياً : انظر ، الولد يلعب ،

(١) سبق أن أشرنا إلى حالة الجزم بإيجاز في (ص ١٧٨) ، وحسبنا أن نعطي بعض الأمثلة، كالنهي في مثل: لا تفسدوا في الأرض، والأمر للمتكلمين في مثل: فلنكتب، والأمر للغائب المفرد، في مثل: ليخرجْ، وقد تدل لام الأمر أيضاً على التمني، كما ورد في الترجمة العربية لأبينا، غير أنه يستعمل في التعبير عن التمني بشكل عام الأداة (ليت)، وهي مقابل التعبير (Plût à Dieu que)، وهي تعمل النصب في الاسم، كما يقال: ليت مبلّغاً يأتي ، ولسوف نعالج الفعل المنصوب (يفعل) في القسم الثاني : (الجملة المركبة) ، كما سنعالج استعمالات المرفوع l'indicatif – في العبارات التابعة .

(٢) وهي ابتداء، كل ما يتركب من (إن) مثل: فإن، ولأن (كذا) الخ.... (وكذلك: لكنّ)، ثم (أنّ) ، وجميع ما يتركب منها مثل كـ ــ أن، ولو أن.. الخ .

وهو مساو لقولنا : بالتأكيد الولد يلعب . وقد لاحظنا أن الاسم التالى لها يكون منصوبا - كما سبق ، ومن الممكن إدخال اللام بنفس الطريقة على المسند الفعلى ، كقوله تعالى : ﴿ إن الإنسان ليطغى ﴾ [العلق : ٦] ، وحين ضعفت قدرة (إن) البيانية صارت هنا أيضاً وسيلة رشيقة لاستهلال الجملة الفعلية ، ولكن إدخال اللام يفيد بصورة ما قيمة التأكيد .

جـ - جمل مكسرة phrases brisées - تستخدم العربية أحياناً جملاً من نوع : الولد أبوه مريض ، أو فى جملة فعلية ، مثل : الولد مات أبوه .

هذه الجمل لا يمكن تحليلها باعتبارها جملا قياسية réguliére : فإن الناطق يبدأ جملة ، ثم يكسرها ويبدأ أخرى ، وهى طريقة اللغة الانفعالية فى البحث عن الخاصة البيانية .

المطابقة بين المسند والمسند إليه:

حين يصل الحديث عن المرفوع إلى أن نتكلم عن المسند إليه والمسند فمن البين هنا ضرورة أن تدخل مسألة التطابق بين المسند والمسند إليه .

ففى الجملة الاسمية يتطابق المسند إذا كان صفة أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول - مع المسند إليه ، فى النوع والعدد[١] ، ولكنه يكون مفرداً مؤنثاً إذا كان المسند إليه جمع تكسير لغير العاقل .. فى مثل : الأبواب مفتحة ، والزهور جميلة .

أما فى الجملة الفعلية فإن المسند إليه يكون متصلاً بالفعل ، إذا كان ضميراً للمتكلم ، مثل : ضربت ، أو للمخاطبين مثل : ضربتم ، والسؤال عن المطابقة فى حال الضمير الغائب ، ففى الوضع العادى للمسند إليه بعد الفعل : من حيث العدد يبقى الفعل دائماً مفرداً ، ومن حيث النوع المؤنث لا يكون

(١) يغلب المؤنث المفرد ، كما هى الحال فى الصفة المشتقة .

التطابق إلا إذا تبع المسند إليه (المؤنث الحقيقي) — الفعل مباشرة ، مثل : جاءت امرأة ، فأما إذا قيل : جاء حينئذ امرأة — فإن عدم التطابق ممكن ، وعليه كان الميل إلى ترجيح أن يكون مع المذكر مسند إليه مذكر ، ومع المؤنث مسند إليه مؤنث ، وحين يسبق المسند إليه الفعل فإن الفعل يتطابق عندئذ نوعاً وعدداً مع هذا المسند إليه ، كحال المسند حين يكون صفة مع موصوفها [1] .

(١) يغلب المؤنث المفرد أيضاً بعد جمع التكسير لما لا يعقل، حين يسند إليه الفعل، ولكن قد يستعمل مؤنث جمع، وهو ما ذكره ابن جني في سر صناعة الإعراب (جـ١ ص١٩ في آخرها وص٢٠ سطر ٨، حين تحدث عن الأحرف الثلاثة: الألف، والواو، والياء، ولاحظ هذه الجملة: (وهنّ... يسمين حروفا كوامل)، فهو يستعمل في هذا النص جمع المؤنث (هنّ) الذي يعني (حروف)، والفعل في جمع المؤنث (يسمّين)، وجمع التكسير (كوامل)، وهو لصفة مشتقة للجمع (حروف). وانظر ملاحظة ابن فارس في (الصاحبي ط بيروت ص٣٢ سطر ٥-٩) فيما يتعلق باستعمال الضميرين (هنّ، وها) — من أن استعمال الضمير يتطلب (الأشخاص المطابقين للفعل. وقد كان ابن فارس يتحدث عن الضمائر المتصلة، ولكن ملاحظته صادقة بشكل أعم، [انظر سطر ٦]، فالقياس عنده يبدو مؤنثاً مفرداً، أو مؤنثاً جمعاً بالنسبة إلى غير العقلاء .

الفصل الثانى

المجرور

أ- وظيفة التعريف ، والإضافة :

هناك وظيفة ثابتة خاصة بالاسم هي وظيفة التعريف ، هذا التعريف يمكن أن يتحقق بالأداة (أل) ، لكن هذه الأداة لا أثر لها فيما تدخل عليه .

وهناك وسيلة أخرى لتحقيق هذا التعريف هي ما أطلق عليه النحو الفرنسى : (مكمل الاسم – أو مفعوله complément de nom) – وهو يعنى الإلحاق (l'annexion) (وهو لفظ يعنى الإضافة فى المصطلح العربى) ، وتلك هى (الحالة المبنية) فى القواعد العبرية ، (l'état construit) ، وهو المكمل المعرف) .

هذا البناء يشمل جزءين ، أحدهما هو المعرَّف (المضاف) والآخر هو المعرِّف (المضاف إليه) .

ب - التعريف الناشيء عن الإضافة

كما تعبر الإضافة فى العربية عن التعريف فإنها تعبر عن العلاقات التى يقوم عليها هذا التعريف ، فالأول له علامة (صفر) [متصلة بالجزء الأول] وهى غيبة الأداة . والأخريات علامتهن شكلية [متصلة بالجزء الثانى] ، وهى كسرة الجر ، مثل : كتابُ الولدِ ، فالجزءان معرفان ، الثانى بالأداة (أو التعريف المتصل

بالاسم الخاص) والأول بعلامته : الصفرية ، وهي سمة الإضافة المعرفة[١] .

والعلاقات التي يقوم عليها أساس هذا التعريف كثيرة :

فقد تكون علاقة الشيء المملوك بمالكه ، مثل : كتاب الولد .

وقد تكون علاقة المالك بالشيء المملوك مثل : سلطان البر والبحر . وقد تكون علاقة الكل بأجزائه ، مثل : كل المخلوقات.

وقد تكون علاقة الجزء بالكل مثل : رأس الحكمة.

وقد تكون علاقة السبب بالأثر ، مثل : خالق الأرض.

وقد تكون علاقة الأثر بالسبب ، مثل : حر الشمس.

وقد تكون علاقة الشكل بالمادة ، مثل : خاتم فضة (وفيه تنكير) [انظر ما يأتي بعد] .

وقد تكون علاقة المادة بالشكل مثل : فضة الخاتم .

وقد تكون علاقة الحدث بالموضوع مثل : خلق السماء .

وقد تكون علاقة الفاعل بالموضوع ، مثل : كاتب الرسالة .

وقد تكون علاقة الموضوع بالفاعل : مثل : غائب الموت .

وقد تكون علاقة صفة بموصوفها ، مثل : صفاء الماء .

وقد تكون علاقة تفسيرية (وهو ما يسمى في اللغة اللاتينية genitivuse epexegeticus) ــ مثل : مدينة بغداد .

والقائمة لا تنتهي .

(١) أما في الفرنسية فإن الجزءين معرفان بأداة التعريف (le livre de l'enfant) وفي اللاتينية (liber petri) : كتاب بيتر، فالعضو الأول معروف، ولكن هذا التعريف يبقى ضمنيا، دون علامة صريحة واضحة، (ولكن اللغة اللاتينية ليس فيها مع ذلك أداة)، والعضو الثاني في حالة الجر، يعبر عن العلاقات .

لقد سبق أن قلنا : إن الجزءين أو الطرفين كانا معاً معرفين ، والتعريف الذى يتم بالإضافة يشير إلى كائن معرّف : كتاب الولد ، أى : الكتاب الموجود بين يدى الولد ، أو الذى يملكه الولد.. إلخ.. ومن الممكن أن يكون الجزءان معا معرفين ، ولكن يترتب على ذلك وجود فرق دلالي هو : أن الإضافة سوف تفيدنا الإشارة إلى طائفة لكائن معين[1] مثل : كتاب ولدٍ ، أى : إنه وضع من أجل الأطفال.

جـ- السمات النحوية للإضافة :

لقد عرفنا أن الجزء الأول ليس فيه أداة ، ولكن قد نلحظ فيه غيبة (النون) أو عدم التنوين ، فى استعمال الأسماء منكرة ، فى مثل : كتاب ولد .

ويجب أن نضيف أن النهايتين (نِ و نَ) ، فى المثنى أو جمع المذكر السالم تحذفان ، فيقال : ابنا الملك ، كما يقال : بنو الملك ، والعلاقة بين الجزءين جد وثيقة ، فهما متحدان ، ولا يمكن أن يفترقا ، حتى إن الصفة المشتقة للجزء الأول تأتى بعد الجزء الثانى هكذا : كتابُ الولدِ الجميل .

د- إضافة نحوية ، أو إضافة ناقصة :

صنف النحاة العرب الإضافة إلى : إضافة محضة أو معنوية ، وهى الإضافة السابقة ، أو الإضافة الحقيقية ، وإضافة غير محضة ، أو لفظية ، وهذه لا تعنى سوى طريقة أكثر خفة للتعبير عن نفس المعنى[2] .

وفى العربية يجب أن نفرق بين هذه الإضافة اللفظية والإضافة الحقيقية .

---

(١) ويمكن أن يقال حينئذ : إن الجزءين محددان فيما يتعلق بالطائفة فحسب ، ويبقى التنكير فيما يتعلق بتحديد الفرد من الطائفة ، بصرف النظر عمن يكون ، وتصل الفرنسية إلى هذا التنكير بأداة التنكير (un) فى مثل (un livre d'enfant).

(٢) أعنى أنهم يقارنون مثلا قولهم : الرجل الحسن الوجه ، بجملة أكثر نموا تؤدي نفس المعنى ، هى قولهم : الرجل الذى وجهه حسن

والواقع أن وظيفتها مختلفة : فهي تستند إلى الوصف ، رغم أن علامتها الشكلية هي ـ أيضاً ـ الكسرة ، علامة الجر ، وفضلاً عن ذلك فهناك فرق بنائي هام.

فيقال مع الصفة :

في حالة التعريف : الرجل الحسنُ الوجه ، وفي حالة التنكير : رجلٌ حسن الوجه.

ويقال في المثنى المعرف : الرجلان الحسنا الوجه ، وفي المثنى النكرة : رجلان حسنا الوجه.

وفي جمع المذكر السالم المعرفة : الرجال الحسنو الوجه ، وفي الجمع النكرة : رجال حسنو الوجه.

ملحوظة : قولهم : رجل حسن الوجه –مقصود به وصف رجل بالحسن ، فهو وصف ، ولكن بوساطة المكمل المجرور ، أو هو تحديد لمجال الوصف ، وهو هنا مقصور على الوجه ، فهو إذن وصف مقيد.

اختلاف التركيب : في حالة المعرَّف تبقى الأداة ، بعكس البناء الأصلي في الإضافة السابقة ، ولكن النهايتين (نِ : ni و نَ : na) في المثنى وجمع المذكر السالم ـ تحذفان ، كما تحذف نون التنوين من النكرة.

ومن الممكن أن نستعمل هذه الطريقة مع اسم الفاعل واسم المفعول ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وبشر المخبتين .. . والمقيمي الصلاة** ﴾ [الحج : ٣٥ ـ ٣٦] ، وقوله : ﴿ **هدياً بالغَ الكعبة** ﴾ [المائدة : ٩٥] [1] .. **التركيب مهم** : فهو حين تصحبه صفة يكون وسيلة أساسية للوصف في العربية ، وهو كذلك

(١) في العربية بناء آخر للتعبير عن الوصف، فبدلا من استخدام المفعول به المقيَّد المجرور يستخدم التعبير عن الموصوف بإعادة ضميره متصلا ، فيقال في المعرفة: الرجل الحسن وجهه، وفي النكرة: رجل حسن وجهه، وهنا نجد أنفسنا أمام بناء مفرد، تقوم فيه الصفة بدور الوسيط بين الاسم والفعل، فهي في =

في السامية القديمة ، غير أن العربية تفرق في التركيب النحوى بين نوعي الإضافة ، أما في السامية القديمة فإنها تستخدم النوعين دون تمييز ، فهي حالة تركيبية ، وعلاقة إضافية ، تستخدم النوعين دون تمييز ، فهي حالة تركيبية ، وعلاقة إضافية ، [انظر : بروكلمان ، .Gr. II §171,f) ، وبالنسبة إلى العبرية خاصة ،] انظر [p. joüon, Gr., de l'hébreu biblique .(Rome 1923 § 129 i)

هـ- المجرور بعد جميع الأدوات :

كل الأدوات تجر مكملاتها ، حتى ولو كانت الأدوات ذات أصل اسمي ، مثل (بين) [انظر فيما سبق ص ٢٣٦] ، فإنها تعمل الجر ، وهو أمر لا يدهشنا ، لأن المجرور إنما تفسره الإضافة الأولى.

ولكن لماذا عملت كل الأدوات هذا العمل ، بما فيها ذوات المقطع الواحد ، مثل الباء واللام والكاف ، وهي ذوات أصول بعيدة (لها علاقة بالضمائر) [انظر السابق ص١٣٥] ؟.. إن السبب في ذلك ينبغي أن يكون بعيداً أيضاً ، ففي الأكدية تعمل كل الأدوات الجر في المضاف إليه ، وهو ما لا نستطيع أيضاً أن نعلله إلا جزئياً ، حين نرجع الجر إلى الإضافة الأولى.

و – وظيفة المكمل : غير المباشر وتفسيرها بعمل الأداة :

يقع المجرور بعد جميع الأدوات ، وعليه فهذه خاصة للمكمل غير المباشر للفعل : أن يدخل عليه حرف جر (أداة) ، فوظيفة المكمل غير المباشر إذن ،

= منتصف الطريق بينهما، ولما كانت الصفة هنا مشتقة (حسن)، فهي تقوم بدور التعريف أو التنكير بالنسبة إلى الاسم السابق، ولكنها باعتبارها فعلا سابقاً على فاعله فإنها تظل في حال الإفراد، على أن يكون الاسم التالي (وجهه) مرفوعاً، شأن المسند إليه (الفاعل)، وهكذا يقال في المثنى: مررت بامرأتين حسن أبواهما، ويقال في الجمع: رأيت رجالا كريما آباؤهم [انظر رايت جـ٢ ص٢٨٣، وانظر أيضاً كتابنا : traité gc §53] وهذا التركيب قليل الاستعمال، إلا في بعض التعبيرات المسكوكة مثل: «السلطان السابق ذكره»، و «الملوك المتقدم ذكرهم».

وتفسيرها بعمل أداة ينبغي أن ندرسها هنا باعتبارها امتداداً لهذا القسم الذى خصصناه لدراسة المجرور.

وتكشف ملاحظات س . دوساسي s.de sacy فى هذا الصدد عن معرفة عميقة ، [انظر : Gr.Ar[2], II pp. 117 sq.] ، وحسبنا أن نوردها هنا . وهذه أولاً ملاحظاته في المرجع السابق ص 218 قال :

« إن الاستعمال والمعاجم هما وحدهما اللذان يمكن أن يدلانا على الأفعال التى تحكم مكملها مباشرة ، والأخرى التى تحكم هذا المكمل من خلال إحدى الأدوات ، فالفعل قد يكون متعدياً بمعنى ، ولازما بمعنى آخر ، وهذا الفعل اللازم نفسه قد يكون أيضاً مرتبطاً بمكملاته بأدوات مختلفة ، كما يتنوع مدلوله بسبب هذه الطرائق المختلفة فى التعبير عن طبيعة العلاقة بين الفعل ومكمله . ومثال على ذلك الفعل : خرج من ، وخرج على ، وخرج عن ، وخرج إلى ، وأيضاً الفعل : دخل إلى ، ودخل على ، والفعل (نظر) متعدياً ، ناصباً مفعوله مباشرة ـ يعني (الرؤية) ، مع حرف الجر (إلى) بمعنى (وجه بصره إلى) ، وهو مع حرف الجر (فى) بمعنى فحص أو قرأ ، ومع (اللام) بمعنى ساعد وأمد إنسانا بحاجته ، واشتغل بمصالحه .

والفعل : أشار ، إذا كان مع (الباء) فهو بمعنى أمر ، ومع (إلى) بمعنى عيّن وأرى ، ومع (على) بمعنى نبه أو أعطى أمرا . وتفاصيل هذا الموضوع لا علاقة لها بالنحو » .

ويضيف دى ساسى إلى هذا الفقرة التالية (ص ٢١٩) : «ومع ذلك ينبغى أن نسجل عن هذا الموضوع المهم بعض الملاحظات العامة» ، وهى الملاحظات التى نلخصها هنا متجاوزين بعض النقاط غير المفيدة أو التى لا قيمة لها فى هذا المقام :

١ – غالباً ما يكون الفعل متعدياً بنفسه في معناه الحقيقي ، ومتعدياً وأشاد بذكره بوساطة حرف الجر بمعنى مجازي ، وذلك مثل : أشَادَ : امتدحه ، وجذب ، أي : شدّ ، ويقال : جذب بضَبْعِه : ساعده على أن يكبر ، وهي بالمعنى الحرفي : شده من ذراعه . ويقال : وضع ، بمعنى : أقره في مكان ، ولكن يقال : وضع من فلان ، أي : حقر من شأنه.

٢ – قد يصير الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بالواسطة إذا ما احتاج المفعول به واسطة ، كما يقال : بعث رسولا ، أي : أرسل نبياً ، وبعث بكتاب –يحتاج إلى الأداة ، إذ لابد من إنسان يوصل هذا الكتاب إلى صاحبه.

٣ – قد تكون هناك فكرتان ماثلتان ، إحداهما في الفعل ، والأخرى في الأداة المضافة ، كما يقال : قام ، بمعنى انتهض ، فإذا اقترن بالفعل : إلى – أصبح معناه : نهض وذهب إلى فلان ، وهو معنى قولنا : قام وتقدم إلى . ثم إن الفعل (تقدم إلى) قد يقترن بالباء ، فيقال : تقدم إليه بأن ، فيكون معناه : سعى إليه وأمره.

والفعل : رضى بـ معناه : سُرَّ بشيء ، فإذا أضيف إليه مكمل مقترن بـ (من)[1] كان المعنى : سر بشيء ، بحيث إنه لا يهتم بغيره ، في مثل قوله تعالى : (أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة)[1].

ـ وهناك أيضاً من الأفعال : رغب ، ومال ، وكثير غيرهما ، وهذه الملاحظة تلقى ضوءاً سابغاً على أسلوب العرب .

٤ – أفعال الحركة مع الباء تتحول إلى مشاركة (correlatif) أعني : متعدية بوساطة حرف الجر تشير إلى المصاحبة (وهو معنى avec) وهذه الأفعال تعبر عن الحركة بالشيء المعبر عنه ، وهكذا تتطور فكرة الإحضار إلى نقيضها في

(١) في الأصل أخطأ المؤلف ، بأن جعل الأداة (أنْ) ، وجاء بالآية هكذا (أن الآخرة) ، والصواب ما أثبتناه. (المعرب).

قولهم : جاءوا بالدنانير ، وهي حرفياً : جاءوا مع الدنانير ، ومساوية لمعنى : أحضروا الدنانير وذهبوا بها ، وهي حرفيا : وذهبت معها ، ومساوية لمعنى : استوليت عليها .

وحركة المعنى المجازى فى قولهم : قام بالحق حرفياً : قام مع الحق ، ومساوية لمعنى : أيد ونصر الحق . وقولهم : نهض بأعباء المملكة ، حرفياً : قام بحمل شئون الدولة ، وهي مساوية لمعنى : نهض وحمل هم شئون الدولة .

* * *

الفصل الثالث

المنصوب

أ- وظيفة المكمل ، وعلامة المنصوب في المكملات الخاصة بالفعل

لوظيفة مكمل الفعل أشكال كثيرة ، غير أن الوظيفة في كل هذه المكملات تأخذ نفس العلامة ، وهي علامة النصب . وفي بعض المكملات لا تقتصر تركيبا ثانويا من وجهة نظر النظام اللغوى ، مهما تكن درجة التطور الذى حدث لها [1] .

ولدينا في هذا المجال : **أولاً** : المفعول المطلق le complèment d'objet interne ، **وثانيا** : المفعول به le complément d'objet direct **وثالثا** : المفعول لأجله le complèment de manière ، **ورابعا** : le complé-ment de Cause ou de but, d'intention ، **وخامسا** : مفاعيل الزمان والمكان les compléments de temps et de lieu .

أولاً : المفعول المطلق ، وانما سمى كذلك لأن مفعوله يمثل فكرة الفعل ذاتها في شكل مصدر ، كما في التعبير الفرنسي (يعيش حياته) ، وتستخدم العربية المفعول المطلق لأغراض شتى :

فهي أولا تستخدمه استخدام المصدر وحده مثل : قام قياماً ، وأخرج إخراجاً ، وضربه ضرباً ، ويقول النحاة العرب : إنه هنا للتوكيد : Corroboration ، ولكنا نتساءل : توكيد لأى شيء؟ .. في رأينا : أن هذه صيغة تعبر عن

---

(١) في مثل حالة المفعول لأجله مقروناً بالباء .

الإحـداث actualisateur ، أعني : أنها تفهمنا أن القضية (أو الحدث) قد تحقق فعلاً فهي تحفزنا إلى أن نرى هذا الحدوث في الواقع ، ومن هنا جاء الشعور بنوع من التقوية (أو التوكيد) ، فإذا ما ألحقت بهذا المصدر لاحقة التاء (في اسم المرة) ، فإن المكمل أو المفعول يعلمنا أن الحدث قد وقع مرة واحدة ، وإذا ما ألصقت به لاحقة المثنى ، كان المعنى أن الحدث قد تكرر ، فإذا قلنا : ضربه ضربةً ، كان المعنى حرفياً : ضربه ضربة واحدة ، وهو مساوٍ لقولنا : أعطاه لكمة ، وإذا قلنا : ضربه ضربتين ، كان المعنى حرفياً : ضربه مرتين ، وهو مساوٍ لقولنا : أعطاه لكمتين[1] .

فإذا ما وصف المصدر بصفة كان معناه بيان النوع ، كقولنا : ضربه ضرباً شديداً ، ومعناه حرفياً : ضربه ضربة قوية ، وهو مساوٍ لقولنا : ضربه بعنف ، (وانظر فيما مضى ص ١٥٥) .

وإذا ما صيغ المصدر على وزن فِعلة (دون أية صيغة أخرى) ، فإنه يعبر عن نوع من المقارنة ، كقولنا : جلس جِلسة شيخ ، وهو حرفياً بمعنى : جلس مجلس الشيخ ، مساوياً لقولنا : جلس كما يجلس الشيخ .

ثانياً : المفعول به : le complément d'objet direct وهو نموذج المكمل المنصوب ، كما تقول : رأيت الولد ، ونادراً ما يقترن هذا المكمل بلام الجر [انظر بروكلمان –Gr-II§211a] اللهم ما عدا ما يجيء بعد المصدر كما في المثال : قام إكراما لي (أو : إياي ، وقولهم : بعد فتحه للحصنِ (أو : الحصن) ، وهو مساوٍ للتعبير : وهو يفتح الحصن ، أو : بعد ما فتح الحصن .

والعربية تستعمل كثيراً من الأفعال المتعدية مباشرة ، تعبيراً عن الحركة نحو هدف معين ، ومن ذلك : أتى ، وجاء ، وقصد ، وقدِم ، وورد ... إلخ ... فيقال : جاءني ، ودخل البيت .

فأما بعد أفعال (العلم Savoir) بخاصة فإن المنصوب يمكن أن يدخل

---

(١) ويمكن أن نزيد في العدد فنقول : ضربه ثلاث ضربات ، أي : أعطاه ثلاث لكمات .

عليه حرف الجر (الباء)[1] . وهي الباء التي تلي المصدر مثل : لعلمه بـ ـ وهو مساو لمعنى : لأنه كان يعلم ، أو تلي صيغة التفضيل ، نحو : هو أعلم منك بذلك ، وهناك أفعال تنصب مفعولين مكملين أيضاً . [انظر بلاشير 186 §] .

ثالثاً : مكمل السلوك ، ويؤول بالحال : le complément de manière ، ومن أجل هذا المكمل تتصرف العربية كما رأينا في جملة المفعول المطلق المقترن بصفة ، وهي تستخدم عادة أيضاً المنصوب (النكرة) من أسماء المعاني nom abstrait ، في مثل : ضربه ظلماً ، وهو حرفياً بمعنى : ضربه بطريقة ظالمة ، أي : في حال ظلم ، وقد نجد هنا المكمل مجروراً بالباء فيقال : بظلم . [انظر فيما سبق ص ٢٣٦ ، في موضوع امتداد هذا التركيب] .

رابعاً : مكمل السبب (أو الغاية) والنية complement de cause on de but, d'intention ، وهو المفعول لأجله ، فالأول كقولنا : مات جوعاً ، وهرب خوفاً ، والثاني كقولنا : ضربته تأديباً له ، هذا المكمل عادة ما يكون نكرة ، فإذا جاء مضافاً جاء منصوباً ، كقولنا : فعلته ابتغاء الخير ، وقد يجر باللام أيضاً فيقال : لابتغاء الخير .

خامساً : مكمل الزمان والمكان وهو محصور في الزمان والمكان ، وقد يتوسع في مدلولهما ، فتظهر وظيفة هامة علامتها النصب . فأما الزمان الظرفي فكقولنا : مات اليوم ، وخرج طلوع الشمس ، ومع التوسع : صام يوماً ، وتأمل شهرين في اختيار الأستاذ . وطبيعي أن تنصب كلمة (مدة) بإدخالها ضمن هذا النوع من المكملات ، لما تتميز به من قدر كبير من التحديد ، كما في المثال : صام مدة يومين . وأما المكان الظرفي ، فكقولنا : انتصر على العدو براً وبحراً ، غير أن التحديد يتعين بوساطة حرف الجر (في) فيقال : مات في بغداد ، ومع التوسع يقال : مشيت فرسخين[2] .

---

(١) وهنا نصل إلى مسألة المكمل غير المباشر [انظر فيما سبق ص ٢٦٠ وما بعدها].

(٢) بيد أن هذا المكمل قد يفهم على أنه مفعول به ، فيصير مسنداً إليه الفعل المجهول كما يقال: سير فرسخان ، والمعنى حرفياً: أن فرسخين قد سيرا ، وهو مساو لقولنا: إن مجهولاً سار مسافة فرسخين . [انظر Mul § 436] تماماً كما يمكن أن يقال : سير سير شديد ، وهو بناء المجهول من : سار سيراً شديداً ، وحين لا يكون المسند إليه مقصوداً يقال : سير سيراً شديداً.

هذا المنصوب الظرفي : زمانا ومكاناً يتسع ليدخل فيه تعبيرات كثيرة :

أ ـ تلك التي تقابل ظروفنا وتعبيراتنا الظرفية ، في الزمان والمكان ، مثل : الآن maintenant ، واليوم aujourd' hui ، [انظر ما سبق] وغداً demain ومرةً une fois – وليلاً nuitamment ، ويميناً à droit ويساراً à gauche ، إلخ . . .

ب ـ أو تلك التي تؤدي دور الأداة [1] مثل : بين entre ، وأمام أو قُدّام devant ، وخلف أو وراء derrière ، وفوق ، وحول autour de ، وكذلك : شرقيّ à l'est de ، وغربيّ à l'ouest de .

ب ـ وظيفة المكمل وعلامة النصب في المكملات غير المتصلة بالفعل ، أو المشتركة بين الفعل وطائفة أخرى .

رأينا حتى الآن في موضوع المنصوب –الوظائف المعبر عنها بالمكملات والتي تخص الفعل وحده ، وهناك أيضاً وظيفتان أخريان ، وعلامتهما النصب ، ولكنهما معتبرتان مكملين ، أحدهما للمسند إليه ، وللمفعول ، والآخر للصفات وللفعل ، وتخص الوظيفة الأولى : الحال (l'etat) ، والثانية : هي التي أطلق عليها النحاة العرب : التمييز (la spécification) .

أولاً : الحال :

الحال وظيفة هامة وسمّت العربية التعبير عنه باسم مكمل الحال ، وبهذا المكمل يتعرف على حالة المسند إليه ، أو المفعول ، عند الاقتضاء ، وذلك بوساطة صفة ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وتكون في شكل المنصوب النكرة ، فحال المسند إليه مثل : جاء الولد باكياً ، وقوله تعالى : ﴿ وخُلِقَ

---

(١) قد تقوم هذه التعبيرات بدور الظرف، وتلزم الضم في آخرها، مثل: فوقُ وتحتُ [انظر ص ٨٦]. ويبدو أن المؤلف يقصد الظرفين قبل وبعد، فقاته تحديدهما. (المعرّب).

الإنسانُ ضعيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، وأما الحال من المفعول فهي : أ ـ المفعول به المباشر مثل : ركبت الفرس مُسْرَجًا ؛ ولقيته فارحًا .

ب ـ المفعول غير المباشر مثل : مررت بزيد جالسًا ، وكنت في البستان زاهرًا .

أ ـ مجيء الحال بعد كان وما يشبهها من الأفعال .

وهذا هو مكمل الحال الذى يبين عن حقيقة المنصوب الوارد بعد كان ، والأفعال المماثلة لها (كان وأخواتها)[١] ، وهي : أصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، ودام ، أو الأفعال المقترنة بنفي ، وهي : ما زال ، وما برح ، وما انفك ، وكذلك شبه الفعل (ليس) ، ومن الأمثلة : كان الوزير عالمًا ، وأصبح مريضًا ، وما زال صابرًا .

والجمل التي تتركب مع هذه الأفعال هي جمل فعلية ، حيث يعتبر الفعل مسندًا [٢] كسائر الجمل الفعلية : ولهذه الأفعال خصوصية التعبير عن الوجود في لحظة معينة : صباحًا .. مساء ... إلخ .. أو التعبير عن الماضي فحسب أو عن الصيرورة ، لكنها أفعال ، شأنها شأن الأفعال الأخرى ، يمكن أن تتقبل مكمل الحال ، وهي بهذا المكمل الحالي تدل على وضع المسند إليه في لحظة الوجود التي تعبر عنها صباحًا . . أو مساء . . إلخ . . كما تعبر عن صيرورته أو ديمومته . ولئن كان بعض هذه الأفعال ، مثل أصبح وأمسى – ليست سوى تعبير أكثر رشاقة من (كان) في دلالتها على الكينونة في زمن ماضٍ – فإن ذلك لا يغير من الأمر شيئًا .

---

(١) تبعًا لما ذكره دوساسي (Gr.ArII P.87)، ووافقه فليش Kleinere schriften p. 576، ونولدكه (Zur Gram. § 33).

(٢) على ما ذهب إليه دو ساسي (في المرجع السابق)، وتحليل جملة (كان لقمانُ حكيمًا) هو نفس تحليل الجملة الأخرى القائلة: مات حسين شهيدًا. (Rech. 5-13).

إن دخول هذه الأفعال (كان وأخواتها) في الجملة الاسمية لا يؤهلها لتكون أفعالا إسنادية verbes prédicatifs ، فكل دورها أنها تغير صفة الجملة ، التي كانت اسمية ، فصارت فعلية[1] .

ب ـ مكمل الحال حين يكون فعلاً غير تام ، أو جملة مقرونة بالواو .

قد يتغير مكمل الحال الاسمي ليصبح جملة اسمية مقترنة بالواو ، كما تقول : جاء الولد وهو باك ، ولقيته وهو فرح .

ولكن يجب أن تذكر نموذجاً آخر من التعبير عن الحال ، وأعني بذلك أن يحل محل اسم الفاعل فعل غير تام ، أو يستبدل بالصفة فعل غير تام من مادتها ، (وغير التام يصبح في هذه الجملة نعتاً) ؟ شريطة أن يكون الفعل الأساسي تاماً .

ومن هذا قولنا : جاء الولد يبكي ، ولقيته يفرح ، وهنا فرق (ينبع من الأسلوب) في تقديم الفكرة : ذلك أن الفكرة تبقى ساكنة جامدة مع تعبير الصفة ، أو التعبير باسم الفاعل . أما الفعل فهو بعكس ذلك يفيد حركة غير التام ، وهو التعبير الحركي ، الأكثر حياة ، بل والأكثر دقة وحساسية أيضاً ، وذلك لوضع الحال في جملة أكبر ، مقترنة بالواو ، كأن نقول : جاء الولد وهو يبكي ، ولقيته وهو يفرح[2] .

---

(١) الجملة المصدرة بفعل الكينونة هي جملة فعلية، شأن جميع الجمل الفعلية، [انظر بنفنست (Problèmes de linguistique générale) مشكلات علم اللغة العام - باريس ١٩٦٦ ص١٥٣ سطر ٧-٥.

(٢) أما عن اسم المفعول مثل: مُسْرَجاً، في قولنا، ركبت الفرس مُسرَجاً -فمن الممكن أن يحل محله فعل، مع مراعاة أن (مسرجا) تشير إلى نتيجة عمل مضى، فيؤتى بالماضي مقروناً بقد، فيقال: ركبت الفرس وقد أُسرِجَ. وأما (ضعيفا) في الجملة القرآنية (وخلق الإنسان ضعيفاً)، فيعسر التعبير عنها بطريقة أخرى، إذ نجد أنفسنا في الواقع أمام حال هي نتيجة دائمة لحدث خاص مضى (هو هنا حدث الخلق)، والصعوبة تتمثل في هذا المثال خاصة فلجأ إلى تقدير جملة (على حال الضُّعف)، ولكن هذا لا علاقة له بموضوعنا .

وبعد كان (وأخواتها)(يضيف الفعل غير التام خصائصه[١] بعد الفعل الزمني ، مثل : كان الوزير يعلم (كان يعلم : فالزمن تام مستمر –Savait) ، وأصبح يمرض (في الصباح) وما زال يصبر (فهو لا يتوقف عن الصبر) .

جـ ـ مكمل الحال بعد « أفعال القلوب » .

إن النصب ، وهو علامة وظيفة الحال ، يفسر أيضاً منصوب النكرة الذى يتبع المفعول به ، للأفعال التى أطلق عليها النحاة العرب . (أفعال القلوب)[٢] ، مثل : حَسِب ، وخال ، وزعم ، وظن ، وعدّ ، وعلم ، ووَجَدَ ، وذلك كقولنا : حَسبت الولد مريضاً ، وظننت العبد مذنباً ، فأما عن إمكان وضع الفعل غير التام موضع الصفة أو اسم الفاعل ، كما يحدث في الحال فيجب ، (رغم ما قرره ابن يعيش (ص٩٨٨ سطر ١–٨) ، – أن ننظر هذا المثال في البخارى ، وقد ذكره رجيس بلاشير في (403 §) ، (بصدد حديثه عن التبعية) ، والمثال هو : (والله ما أرى أموالكم تسع لهذه) .

د ـ مكمل الحال بعد أفعال الشروع /inchoatifs وأفعال الشروع في العربية تأتي من أفعال كانت تشير في البداية إلى موقف استهلال ، أو طريقة خاصة في الابتداء ، مثل : أخذ ، وجعل ، وشرع ، وعلِق ، وقام ، وأقبل ، وأنشأ ، ثم إن منها أفعالا دلت على البدء مثل : (بدأ ، وطفق) ، لكن ذلك في حالة التمام (المضى) متبوعاً بفعل غير تام ، فيقال : أخذ يضحك ، وجعل يكتب ، وقامت المرأة تنوح ، وأقبل يَعَضّ . . . إلخ . . . فقد فسر غير التام

---

(١) وهو الحدث المستمر للفعل المبنى للمعلوم، بعد أن تتم الصيرورة لفعل من الأفعال الموصوفة le de-venirs' effectuant, pour un verbe de qualité إن اجتماع فعل زمنى verbe de temps وفعل غير تام يمكن أن يقابل في الفرنسية صيغة الماضي المستمر l'imparfait، على ما نلاحظه في ترجمة الأمثلة، في الإسناد إلى ضمير الغائب، إذ ينبغي أن يقال: (إنه يصبر بلا حدود) حتى تتذوق معنى الفعل غير التام في (يصبر).

(٢) وكان دوساسي (Gr. ArII§ 149) يدخل أيضاً في الحال ذلك المنصوب النكرة، ولا نستطيع الترجمة الفرنسية أن ترد حال أفعال القلوب خضوعاً لتوهم تركيب آخر.

بتركيب من عبارة مكملة مباشرة بلا أداة وصل en asyndète (دكيندروف § 188,6e ؛ وبروكلمان -Gr., II § 337 a) .

وفي رأينا أن ذلك لا يعدو التعبير عن الحال بفعل غير تام بعد فعل تام ، تماماً كما يقال : جاء يبكي ، وذهب يصرخ .

ومن ناحية أخرى :كيف نرى جملة المفعول به بعد أفعال مثل : قام ، وعلق[١] ؟

ملحوظة أولاً : الاستثناء :

والاستثناء بالمعنى الصحيح يفترض أن الجملة قد انتهت واكتملت ولكن ، وبعد حين ، أريد إخراج واحد أو أكثر من وظائف هذه الجملة ، فأما الفرنسية فتعبر عن ذلك باستخدام الأداة : (sauf) ، فتقول : ils sont tous venus sauf zayd ، حضروا كلهم عدا زيداً ، فزيد مستثنى من وظيفة المسند إليه ، وتقول : je les ai tous vus sauf zayd ، فزيد مستثنى من وظيفة المفعول به المباشر . (رأيتهم جميعاً سوى زيد) .

أما العربية فتستخدم تراكيب كثيرة ذوات أصول مختلفة فهي مثلاً تستخدم (غير) ، وهي كلمة بمعنى (فرق أو اختلاف) وهي اسم ، أخذ من مصدر قديم [انظر فيما سبق ص) ، وهي تستخدم (سوى) بمعنى (آخر) ، وهي أيضاً اسم ، و(إلا) ، وأصلها إن + لا = (Si non) ، كما تستخدم من الأفعال : عدا وخلا ، اللذين جمدا في هذه الصيغة التامة (للمفرد المذكر) ، وتستخدم اسماً قديماً هو حاش ، أو حاشا ، التعجبية ، المحولة عن معناها .

ولسنا نستطيع هنا الدخول في كل التفاصيل (انظر رايت -II p.p.235 243) .

---

(١)انظر أيضاً في موضع الحال -فيما يلي ص ٢٨٦ .

وقد قدم الأستاذ بلو J.B.Belot موجزاً جيداً لهذا الأسلوب في كتابه (Gr. Ar. pp. 293-295) يوضح فيه أن (سوى) لها نفس بناء (غير) ، ولكن حركات الإعراب لا تظهر عليها .

أما نحن فنتناول هنا (غير وإلا) ، وهما الأكثر استعمالاً في الجمل الموجبة التامة ، يقال عند استخدام نسق الجمل الفرنسية السابقة : جاءَ كلُّهم غيرَ زيدٍ ، فغير منصوبة على مقتضى موقعها : الحال ، من المسند إليه ، أو من المفعول .

وإذا استخدمنا (إلا) في نفس المعنى قلنا : جاء كلُّهم إلا زيداً ، ورأيت كلَّهم إلا زيداً .

وقياساً على ذلك ، ونظراً إلى تماثل المعنى ، انتقل نصب (غيرَ) في تركيبها إلى ما بعد (إلا) ، فيقال : إلا زيداً ، ولكن تردداً قد حدث في تطبيق هذا القياس ، نشأ عنه (استثناءات) صار بها الاسم مرفوعاً بعد (إلا) ، بدلاً من أن يكون منصوباً ، وذلك حين تكون الجملة منفية ، حيث ذكروا أن بني تميم لا يعملون هذا القياس ، فقد كانوا يقولون تبعاً للجملة النموذج (وهي هنا شيء مستثنى من نوع آخر يختلف عنه)[١] : ما قام القوم إلا حمار ، ولكن أهل الحجاز ينصبون فيقولون : إلا حماراً ، [انظر رايت جـ٢ صـ 337) . واختلاف السلوك في تطبيق القياس المشار إليه يفسر لنا تركيب (إلا) في الجملة المنفية ، وهو أمر مشروح لدى نولدكه ، فيما قدم من قواعد واختلافات (Zur Gram§37) حين تعرض لموضوع (إلا) .

ثانياً : التمييز

والتمييز وسيلة خاصة للتعبير عن التحديد ، وهو يستخدم لتقييد امتداد المعنى في صفة أو فعل ، لتمييز طائفة من الأشياء ، بعد أسماء الموازين أو

(١) يشير إلى الاستثناء المنقطع (المعرب).

المقاييس ، أو بعد الاستفهام بـ (كم) ؟ وهو ما يعد كذلك تحديداً بالتخصيص الذى يعبر عنه التمييز .

أ ـ تحديد الصفة : وهو الوصف المقيد الذى رأيناه من قبل معبراً عنه بالإضافة الناقصة ، فتحمل على التمييز (ومع ذلك فهذا البناء أقل استعمالا) ، فى مثل قولهم : الرجل الحسن وجها ، أو رجل حسن وجها . ويأتى التمييز عادة بعد صيغة أفعل التفضيل(للمقارنة أو التفضيل) ، فيقال : فلان أحدثنا سنا ، أو إنه أوسع علماً منك ، أو أشد ، أو أكثر (وغير ذلك مثل أجود وأحسن) والتمييز -على هذا ، يعتبر وسيلة للتعبير عن التفضيل مع اسم المفعول ، فى صيغته الأولى ، أو أسماء الفاعلين أو المفعولين فى الصيغ الفرعية ، أو التفضيل فى الصفات بوزن (أفعل) [من الألوان ، أو صفات التقبيح) مثل : أكثر تواضعاً ، من (متواضع ، وأشد سواداً ، من (أسود) ، وهو الأحسن تعليماً ، من (معلم) .

ب ـ تحديد معنى الفعل ، كما تقول : طاب الورد لونا ، ورفعت الشيخ قدراً .

جـ ـ التمييز بعد أسماء الأوزان والمقاييس ، مثل : اشتريت رطلاً زيتاً وذراعين جوخاً . وبعد (كم) مثل : كم ولداً عندك ؟ والمنصوب النكرة بعد العدد من ١١-١٩ ، والعقود من ٢٠-٩٠ ، (وقد مضى فى صفحتى : ١٦٣ـ ١٦٤) ـ ويعتبر كذلك من التمييز .

الفصل الرابع
الوصف بالمشتق
التبعية

لقد سبق أن قلنا في مستهل القسم الثالث : إن الوصف بالمشتق (سواء أكان اسم فاعل أو اسم مفعول) ليس مقصوراً على حالة واحدة ، فهو يتبع حال الموصوف ، وإذا كنا قد أشرنا الآن إلى الحالات المختلفة التي قد يرد عليها الموصوف تبعاً للوظائف المختلفة فمن حقنا أن نقدم هذا الوصف .

تتبع الصفة المشتقة موصوفها في الإعراب ، وفي النوع ، والعدد ، والتعريف والتنكير ، وتأتي بعده ، فيقال : جاء الولد الصغير (فأداة التعريف في الصفة)/ . ورأيت ولداً صغيراً ، ومررت برجال صالحين .

فإذا كان الموصوف جمعاً مكسراً (داخلياً) لغير العاقلين – غلب اعتباره مفرداً مؤنثاً ، فيقال : فواكه كثيرة ، وجمال عظيمة ، (ويقال : عظام) . [انظر التفاصيل في بلاشير ص٢٤٠) ، (وأما بالنسبة إلى المسند لصفة فارجع إلى ما سبق ص ٢٥١) .

وعلى نحو ما رأينا (في ص٢٤٩) عن استخدام اسم المعنى (المصدر) مسنداً ، يمكن أن نجد –بدلاً من الصفة المشتقة –اسم معنى تابعاً لاسم آخر في وظيفة الوصفية ، فيقال : رجل عدل ، والمعنى الحرفي بالفرنسية (un homme justice) ، وهو يساوي (رجل عادل) . (انظر كتابنا : فقه العربية §79e, f) et Muf§143 ويبقى هذا الاسم دون تغيير حتى مع الجمع فيقال : رجال عدل (= عدول) .

وفضلاً عن ذلك تستطيع أن تعبر عن هذه العلاقات التي سبقت في (ص ٢٥١) على أنها مجرد مسند (خبر) [انظر بروكلمان Ar. Gr 12 §124 a] : ولكن من الأفضل حينئذ أن نتحدث عن التبعية[1] ، وفي هذه التبعية يأخذ الاسم فقط إعراب الاسم الذي يتبعه .

وهكذا تعبر التبعية عن العلاقات التالية :

أولاً : المغايرة ، والعدد ، فيقال : ثوبٌ ذراع ، والمعنى الحرفي : أن الثوب هو الذراع ، وهو يساوي : أن الثوب طوله ذراع ، ويقال : مصنفات عدة ، والمعنى الحرفي : أن المصنفات هي العدد ، وهو يساوي : مصنفات كثيرة (عديدة) .

ثانياً : المشابهة ، كقولنا : رجلٌ مثل زيد ، والمعنى الحرفي : أن الرجل هو مثل زيد ، وهوَ يساوي : أن الرجل مشبه لزيد ، ويمكن أن نقول أيضاً وبكل بساطة : رجل كزيد ، أي : مشبه لزيد .

ثالثاً : الأجزاء والمكونات ، كقولنا : حبلٌ أرمَاثٌ ، والمعنى الحرفي : حبل الألياف التالفة ، وهو مساو لمعنى : حبل ذو ألياف تالفة .

رابعاً : المادة ، كقولنا : الخاتمُ الحديد ، ومعناه الحرفي أن الخاتم هو الحديد ، وهو مساو لمعنى : خاتم من الحديد ، ومع اسم نكرة متصدر قد يستعمل كثيراً حرف الجر (مِن) ، فيقال : صنم من ذهب .

خامساً : المحتوى ، كقولنا : رطلٌ زيتٌ ، وهو حرفياً يعني أن الوزن برطل من زيت ، وهو مساو لمعنى : محتوى رطل من الزيت ؛ فإذا ما عايرنا قلنا : رطل زيتاً [انظر ص ٢٧٣] .

---

(١) الصفة المشتقة مطابقة ، ولكنها مطابقة تؤدي وظيفة الوصف، وتتفق مع الموصوف، فهي إذن مطابقة خاصة، تستحق أن ينظر إليها على حدة، أما مطابقة الاسم فإنه لا يستخدم سوى مسألة الاتفاق في الحال، مع الاسم الذي يقبل المطابقة .

ملاحظات :

أولاً : بالنسبة إلى (كل وجميع) اللتين رأيناهما مستخدمتين للتعبير عن معنى (tout) بالفرنسية – فإنهما تستخدمان كذلك توابع ، فيقال : كل الناس ، كما يقال : الناس كلهم ، ويقال : جميع الناس ، كما يقال : الناس جميعهم .

وتأتى كلمة (أجمع بدون أداة تعريف ، شكلا ثانيًا من أشكال التبعية ، لتأكيد معنى كل ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ **فسجد الملائكة كلهم أجمعون** ﴾ [ص : ٧٠] ، كما يجوز أن تقترن (أجمع) بالباء فيقال : جاءوا بأجمعهم .

ثانيًا : رأينا التبعية فى وحدات الجملة البسيطة ، وقد نجد كذلك هذه التبعية ، أو العلاقة المباشرة من جملة بسيطة إلى جملة أخرى ، ومن ذلك ما وجدنا قبل (ص ٢٨٩) من مجيء الفعل غير التام تاليا للتعبير عن الحال ، غير أننا لا نستطيع أن ندخل هنا فى هذه التفاصيل إلا إذا رجعنا إلى عرض رجيس بلاشير (400 §) ، حيث نلاحظ التبعية التى تهدف إلى التعرف على الفاعل بعد فعل فى صيغة المجهول ، وكذلك فى (401§) . وفى (404-402 §§) حيث عالج الوظائف ، وفى (406§) نجده لم يتعرف على السمة الحقيقية للإضافة (المبنية على جملة حولت إلى اسمية ، لا على فعل) . [انظر ما سبق فى ص٢٠٩] ، أما فيما يتعلق بالنسق فيرجع إلى الفصل الخاص به (وما بعدها IV, pp 473) .

ملحق

أولاً : درجات فى المقارنة

وهو ما يتصل هنا بالوظائف الخاصة بالنعت : كيف نقارن كائنا بآخر له صفات أقل ، أو معادلة ، أو أكثر منه ، أو نبين أنه هو الذى يتميز بالأكثر؟ .. يطلق على هذا : صيغة مقارنة تفيد القلة أو المساواة ، أو الزيادة ، كما يطلق عليه : اسم التفضيل النسبى . واللغة العربية تصغر الظروف للدلالة على التكثير أو

التقليل ، أو المساواة ، كما تستخدم وسائل أخرى . وقد سبق لنا أن قدمنا (ص ٢٣٥ في نهايتها) – المقارنة في التفوق ، والتفضيل النسب (المسمى بأفعال التفضيل élatif) وحسبنا أن نقدم بعض الأمثلة ، كما نقول : زيد هو أكبر من أخيه ، وهذا أكثر منه تواضعاً ، وعمرو هو أحسن تعليماً من زيد ، وهو خير الناس . ويلاحظ أن (خير) ليس لها صيغة (أفعل) : أخْيَر ، وكذلك (شر) بمعنى سيء أو أكثر سوءاً [1] .

أما عن أفعل التفضيل المعبر عن القلة فإن العربية تستخدم صيغة (أقل) – من قليل ، مقرونة بالتمييز ، كقولنا : زيد هو أقل حسناً من عمرو .

وليس لمقارنة المساواة تعبير مباشرة ، فمن الممكن أن ننكر القلة بافتراض المساواة ، كقولنا : ليس عمرو أقل حكمة من زيد ، ويمكننا أن نجدد بأن نقول : عمرو هو سيٌّ (أو كَفء) زيد حكمة ، أو نقول : يساوي عمرو زيداً حكمة .

ثانياً : التعبير عن الدهشة :

للتعبير عن الدهشة أو الإعجاب بصفة تتوفر بدرجة عالية – تستخدم العربية التركيب : ما أفعل زيداً [2] فنقول : ما أكبر زيداً ، فصيغة (أكبر) مكونة من نفس عناصر صيغة أفعل التفضيل ، كما تستخدم الصيغ البديلة : ما أشده تواضعاً ، وهو دور من أدوار التعجب في اللغة الانفعالية .

وإذا كان التعجب للحكم على شيء بأنه حسن أو سيء ، فإن العربية قد تستخدم (نعم وبئس) ، وهما صيغتان متطورتان مخصصتان من الفعلين : نَعِمَ ، وبَئِسَ ، وهما مستعملتان على الأرجح في صيغة المذكر المفرد : نِعم الوزير ، وبِئسَ الطعام .

أما عن جانب النحو في نِعْمَ وبِئْسَ فارجع إلى J.B.Blot, Gr. Ar.5, pp. 203-4.

(١) خير وشر يستعملان في التفضيل على غير قياس. (المعرّب).

(٢) انظر في موضوعه H.WEHR, Der Arabische, Elatif وقد سبقت الإشارة إليه ص١٤٢ .

الفصل الخامس

النداء

والنداء صيغة أو شكل خاص للاستدعاء يتطلب حضور منادىً ، ولما كان محدداً ، فهو إذن معرفة .

وعلامته الإعرابية الضمة ، وهو بعامة مسبوق بإحدى الأدوات ، اثنتان منها مستخدمتان عادة ، وهما : يا ، وأيّها ، (ومؤنثها : أيتها) ، وهذه الأداة الأخيرة ، وهي الأكثر خصوصية ، لا تستعمل إلا في نداء الأسماء المعرفة بأل ، كما في عبارة : أيها الملكِ اسمع ، وقد ينادى بـ (يا) فيقال : يا مَلِكُ - (دون أل) - اسمعْ ، ويقال : يا زيد (دون تنوين) - اسمعْ .

وقد تجيء (يا) متبوعة بمنصوب نكرة إذا كان المنادى طائفة من الناس أو الكائنات ، وهو نداء يصدق على جميعها ، كما يصدق على كل منها ، وهو يحتوى اسماً منكراً في مثل : يا جاهلاً ، فالنداء يتوجه إلى كل الجهال ، وهو نمط خطابي . غير أن النداء بيا - في كل أحواله - يكون في كل المنصوب ، كلما كان المنادى مضافاً ، أو موصوفاً ، كما يقال : يا رجلاً حكيماً ، أو : يا عبد الله ، أو : يا سيدَ السماء والأرض ، أو : يا حسناً سلوكُه ، أو : يا حسنَ السلوكِ ، أو : يا طالعا جبلاً .

ولقد حدث نوع من التطور اللغوى ، وتنظيم الاستعمال ، فإلى جانب استعمال (يا) في الاستدعاء الخاص بالنداء كان استعمالها في صرخة الألم ، فيضاف حينئذ للاسم المسبوق بـ (يا) الأداة (ā) الألف ، وهي (آه/ -āh) : أى ألف مع هاء السكت في اللغة الانفعالية (وهي ألف الندبة في مصطلح النحاة العرب[1] ، فيقال : يا ويلتا ، ويا أسفا . ويا عجبا أو يا عجباه!! ، ويا جارتا!! . ولما

(١) وقد كانوا يستعملون أيضاً (وا... آه) في مثل: واسوأتاه واعجباه، وأسفاه، واذلاه واذل جاراه (وانظر : رايت : Ar.sym. p.108. II p.93 G , كيندورف).

كان الاستعمالان قد يختلطان في موقف واحد ، فكذلك التعبير الأخير : يا جارتا ، لأن النص في (كتاب الأغاني جـ٨ ص٨٠ سطر٢٤) يستمر فيقول :

* بيني فإنك طالقة *

فهذه الألف (ā) التي دخلت في النداء ، والتي صارت فتحة قصيرة فقط . لكثرة الاستعمال –قد فسرت باعتبارها علامة نصب ، ثم صارت منونة (an) ، وانتشرت كما رأينا ، حتى نطقت : يا عجباً [انظر طرفة ١٦ ، ١ ، عن (Reckendorf Ar. S., p. 109) .

لم تقتصر هذه الأداة (الألف ā) من اللغة الانفعالية –على التعجب المتألم[١] فحسب ، بل لقد فسرت على أنها شبيهة بالمنصوب : مهلاً ، ورويداً ، وهنياً ، وأهلاً وسهلاً[٢] . فهذه الألف القديمة تفسر لنا وجود الفتحة (a) في (شتانَ) ، حين يقال : شتانَ ما بيني وبينك . كما تفسر وجود الفتحة في ربَّ ، التي كانت في البداية تعجبية ، في : ربَّ رجلٍ ، على معنى : يا له من رجل ، ثم صارت من بعد مجرد تعبير سردي يعني : عدة رجال ، فالفتحة (a) في أفعل التفضيل élatif في تعبير التعجب : ما أكرمَ زيدا ، والفتحة القصيرة (a) بعد الفتحة الطويلة (ā) تفيد النفي أو الإنكار المطلق (nègation absolue) ، في مثل : لابدَّ ، ولا إله (في الشهادة الإسلامية) . وانظر H.Wehr, Des Arabisch Elatin (مذكور ص ص ٨٠ رقم ٢) ، وأيضاً : Starre syn-taktische schemata affektische Ausdrucksf ormen in Arabischen, in ZDMG 1951 pp. 157 sq.).

---

(١) وهو أيضاً موجود في الواقع اللهجي : يا حسرتا (W.Marcais, le dialecte arabe parlé à Telemcên, paris 1902 p.195) يا حسرا (H. Stumme Gr. des Tunisesch Arabisch; Leipzig, p. 149) ، وفي لبنان يطلقون تعبير الترحيب: أهلاً وسهلاً (زغرياً) ، فالرأي في الفتحة الأخيرة أنها هي الألف القديمة ، أو الفتحة الطويلة ، وفي بيروت ينادي الطفل على أمه بطريقة حزينة فيقول : إمّا 'ammā .

(٢) في رأينا أن التعبيرات: سبحان الله ، وسمعاً وطاعة ، ومعاذَ الله ، وما أشبهها إنما تفسر بنفس الطريقة دون إضمار فعل.

وهنا تأتي واو المعية التي تعمل النصب ، فهي ذات علاقة بالأداة القديمة (â) الألف –في اللغة الانفعالية ./ التي كانت تضاف عند الوقف إلى الجزء الثاني من الاستفهام المزدوج في مثل : ما أنا والجونا؟ على معنى : ماذا أفعل مع فحش القول؟ ، فهذه الفتحة الطويلة تحولت إلى فتحة قصيرة ، فيصبح المثال السابق هكذا : ما أنا والجونَ؟ (كتاب الأغاني جـ٩ ص١٢٠ في نهايتها) ، وفسرت على أنها فتحة النصب ، بعد الواو ، التي استشعر أنها معادل للظرف (مع) ، ومن هنا جاء تعبير (واو المعية) ، مع مفعوله المتوهم Pseudo-Complément المنصوب . وانظر الأمثلة في WKAS p. 4b, L/3 .

والأداة (ليتَ) يحتمل أن تكون من (رأيتَ) التي أخذت شكل ريْتَ ، ليْتَ[1] ، فقد أبدلت الراء لاما على رأى فليشر [انظر Kleinere Schsrif-ten, p. 561) ، وهو تفسير مقتبس من بروكلمان (Gr. II p.30) ، فالنصب يتضح إذن بعد (ليت) بصورة عادية ، أما النصب بعد (إنّ وأنّ) ، والتعبيرات المركبة فلا مكان لمناقشته هنا .

(١) انظر (C.RABIN. Ancient Wesb Arabian, londres 1951, p.143) .

القسم الثاني

الجملة المركبة

تعتبر الجملة المركبة نمواً لمكونات الجملة البسيطة ، وفي هذه الجملة كانت الوظائف تمارس من خلال عنصر اسمي : اسما أو صفة أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، مزود بعلامة شكلية متغيرة . أما في الجملة المركبة فإن الوظائف تبقى كما هي ، ولكن بدلا من وجود اسم أو صفة ... إلخ وتؤدى الجملة الوظيفة : لقد تغير ببساطة البناء النحوى ، ولكن هذه الجملة تحتاج -هي أيضاً- في أدائها لوظيفتها - إلى علامة شكلية تسمح بالتعرف على هذه الوظيفة كما هي . وهذه العلامة هي : مورفيم الجملة (أو المورفيم الجملي) .

فإذا كان تحقيق الربط - ثمت - يتم من خلال مورفيم الصيغة morphème modal الذى يخصص الفعل ، فإن لاصقة الفتحة هنا (a) في يفعلَ -هي التي تدل على الفعل المنصوب ، ويطلق على هذه الجمل - في مجال القواعد- لقب (الجمل التابعة) في مقابل (الجملة الرئيسة) ، وهذه الجملة الرئيسة مكونة أساساً من المسند إليه والمسند ، وهما مكونا الجملة البسيطة ، عندما جرى تكبيرها بالمكملات في الجمل التابعة . وعلى ذلك نستعمل غالباً مصطلح (عبارة - Proposition) ، وهو المألوف لدى كثير من المستعربين ، وهكذا نرجع إلى المقابلات المشار إليها ، وهي :

- المكمل المباشر ، وهو مقابل العبارة المباشرة المتممة للمعنى .
- مكمل الغاية أو القصد ، وهو مقابل العبارة النهائية .
- مكمل السبب ، وهو مقابل العبارة السببية .

- مكمل السلوك (أو ظرف السلوك) وهو مقابل العبارة المقارنة .
- مكمل الزمان ، وهو مقابل العبارة الزمانية .
- مكمل المكان ، وهو مقابل العبارة المكانية .

أما عن الوصف فإنه يجد معادله الجملي في الجملة الموصولة . ولكي نجسد كل هذا النظام من المقابلات يمكن أن نتخيل ابتداء الجملة البسيطة التالية :

القائد العام (مسند إليه) وهو قائد الجيش العربي (مكمل وصفي) بعد انتصاره الباهر (مكمل الزمان) أنهى (مسند فعلي) إلى الخليفة بأسلوب لائق (مكمل ظرفي سلوكي) لينال جائزة سنية (مكمل الغاية) -خبر هروب العدو (مكمل مباشر) على إثر مناوراته الماهرة (مكمل السبب) .

ومن الممكن بعد ذلك أن نستبدل بكل هذه المكملات الاسمية عبارة تابعة Proposition subordonnée ، فما دامت نفس الوظائف قد أديت فلابد من ذكر الشيء نفسه ، ولكن مع وسائل نحوية مختلفة ، في هذه الجملة المركبة :

القائد العام (مسند الجملة الرئيسة) الذي كان يقود الجيش العربي (عبارة مفصولة) بعد أن حقق انتصاره الباهر (عبارة زمانية) أنهى (فعل الجملة الرئيسة) إلى الخليفة بما يليق (عبارة مقارنة) لكي يحصل على جائزة سنية (عبارة نهائية) -أن العدو هرب (عبارة متممة للمعنى مباشرة) لأن القائد قد ناور بصورة ماهرة (عبارة سببية)[1] .

---

(١) هذه الجملة المركبة نظريا تبين ما نريد قوله، ففي مجال المحادثة قدر من المكملات والعبارات التابعة، بحيث يتوازن الحديث، أو الخطاب للحصول على نص واضح وميسر. والمسند إليه والمسند يمكن أيضا أن يكون لهما مقابلهما، في عبارة ما : عبارة مكملة للمعنى، مسندا إليه، وعبارة متممة للمعنى، مسندا، [انظر فيما بعد ص٢٠١]- أما فيما يتعلق بالعبارات التي تعبر عن الحال فهي ليست عبارات تابعة، ولكنها جمل منسوقة، أو هي مجرد تابع من التوابع، وقد سبق ذلك في ص ٢٦٩.

على أنه يوجد نموذج آخر من الجمل المركبة التي لا تدخل في نمو مكونات جملة بسيطة ، ولكنها تقوم على أساس علاقة بين جملتين ، ويمكن أن نطلق على هذا النموذج من الجملة المركبة : الجملة المزدوجة . وأول ما نذكره هنا هو الجمل الشرطية ، فهي تفترض : شرطاً مصدراً بالأداة (si) –وهو (الجملة الأولى) ، ثم المشروط ، وهو (الجملة الثانية) ، ويطلق عليها (الجملة الرئيسة) .

وقد وسّعت العربية مجال الجمل المزدوجة ، غير الشرطية بالمعنى الصحيح ، والتي تأتي (مع إن . ولو) ، وهي تعالج في الجملة المزدوجة استعمال فاء السببية ، وما يجيء بعد حتى .

لسوف نمضي إذن في بحث العبارة الموصولة أولاً ، وهي العبارة ذات السمة الخاصة ، ثم نبحث كل العبارات المكملات propositions complé-ments التي سبق أن ذكرناها ، ثم تأتي دراسة الجملة المركبة المزدوجة .

الفصل الأول

العبارة الموصولة

الوصف قد يتم بصفة نعتية مشتقة ، وقد يكون عبارة موصولة ، ووظيفة النعت هي هي في كلتا الحالتين . والعبارة الموصولة ليست في الواقع سوى صفة تركيبية ، تبعاً لتعبير E.Benveniste[1] ، أي : إنها صفة ، لا تأخذ شكل كلمة ، بل هي مكونة من عناصر تركيبية : فالوسائط أو الوسائل النحوية تتغير ، وتبقى الوظيفة كما هي ، وهو ما ينطبق تماماً على العربية .

والجملة أو العبارة الموصولة في العربية ، والصفة النعتية المشتقة لهما نفس الوضع التركيبي ، فالصفة المشتقة تقع بعد الموصوف ، وتتبعه في النوع ، والعدد ، والحالة الإعرابية ، وكذلك العبارة الموصولة بعد صدرها ، ثم إن هذه الصفة تكون معرفة أو منكرة ، تبعاً للموصوف ، وكذلك الموصول يبدو معرفاً أو منكراً ، تبعاً للحالة التي تسبق : فبعد السابق المعرفة يكون للموصول ما يعرفه ، فالموصول (الذى) ، يعتبر على وجه الدقة – عنصراً إشارياً ، وهو من حيث الوظيفة يقوم بدور أداة (أداة تركيبية) ، فبعد الموصوف السابق النكرة لا يكون للموصول ما يعرفه؛ لعدم الموصول ، فوجود ، صفر ، والمثال التالي المثنى يرينا التناظر في المعالجة ، في كل أحوال التطابق :

---

(١) الجملة الموصولة : انظر: (Problème de syntaxe générale, BSL p.t. 53, 1 er paris 1966, pp. 208-222).
(Fasc. 1958, pp. 39-54 de linguistique générale) وقد أعاد المؤلف دراستها في كتابه : Problèmes .

أولاً : في حال التعريف :

أ ــ الصفة : الإمام العادل

ب ــ العبارة الموصولة : ضربت الرجلين اللذين جاءا .

ثانيا : في حالة التنكير :

أ– الصفة : إمام عادل

ب– العبارة الموصولة : ضربت رجلين جاءا . [أي : اللذين جاءا]

أما العبارة الموصولة مع (مَنْ وما)[1] ، فكما سبق في (ص٢٢٩) : مَنْ تعني (celui qui) في المذكر ، و (Celle qui) في المؤنث ، وكذلك : (ceux qui) للجماعة ــ collectif . أما الفعل الذي تجيء (مَنْ) فاعلا له فإنه يبقى بلا تغيير أو تنويع ، فهو مسند إلى الشخص الثالث المذكر المفرد (هوَ) . وتستعمل (مَنْ) للعاقل ، و (ما) لغير العاقل ، وهو تعبير عن المحايد الذي يجعل الفعل مسندا إلى الشخص الثالث المذكر المفرد ، دون تغيير[2] ، وسوف نجد أمثلة لذلك في الفقرة التالية[3] .

الضمير الرابط ــ le pronom de rappel ، وله حالات :

---

(١) يمكن الاستمرار في البرهنة التي بدأناها من قبل في موضوع الموصول (الصفة التركيبية) ، ولكنا هنا –لما لم يوجد سابق على الموصول صريح فيجب أن نعتبر من وما (وكذلك الذي في المذكرة رقم٢) في وظيفة الأداة التركيبية، محددة للجملة الوصفية، كما هي حال الأداة الموضوعة أمام صفة اسمية un adjectif pour la substantive – في الفرنسية، مثل: Le bon, Le bien, Le mauvais ولن ندخل في هذا الاستطراد.

(٢) تجتمع (الذي) مع معنى (ما)؛ مثل: (إن الذي طلب الأميرُ ليس عندي) [كتاب الأغاني – ذكره بلاشير § ٢٧١ ، وكذا في (مجاني الأدب) للأب لويس شيخو جـ٢ صـ١٣ سطر ١٧ ، وصـ٢٦ سطر ١٧ .

(٣) قد تستعمل الذي، والتي، والذين، بمعنى: (celui qui)، و (celle qui)، و (Ceux qui)، في مثل: ﴿ وقال الذين كفروا ﴾ [فصلت: ٢٦].

أ ـ في بناء عبارة الصلة مع (الذى) :

في عبارة الصلة المعرّفة لا يلزم الرابط ، كما يقال : المال الذى تشتهيه نفسك– أو (تشتهى) .

فأما إذا كان السابق على الموصول مكملا مباشرا في عبارة الصلة المنكرة ، فلابد من ربط الموصوف بضمير متصل ، كما يقال : رأيت رجلا أعمى يقوده شاب .

وأما إذا كانت عبارة الصلة مع (مَنْ) أو (مَا) ، أو (الذى) بمعنى (ما) –فإذا كان الضمير مكملاً مباشراً فإن رجيس بلا شير يرى «أن الربط كان نادراً فيما قبل العصر الكلاسيكى[1] ، وكان كثير الوقوع بعكس ذلك في العصر الكلاسيكى ، ويبدو أنه صار القاعدة العامة في العصور اللاحقة» ، وهذه بعض أمثلة تنقلها عن رجيس بلاشير : (إنه بما تعملون بصير) [فصلت : ٤٠] . و(ندم على ما قاله لمروان) [كتاب الأغانى] . و (ففضل من فضله وأسْقَطَ من أسقطه) [الأغانى] .

و (فقال يعتذر من الذى قال في عائشة) [ابن إسحاق في الأغانى] .

ب ـ الموصول لا تعمل فيه أداة جر ، فهذه الأداة تأتى بعد الموصول ، حيث يلصق بها ضمير رابط ، كما في قولهم : (التاجر الذى عنده البضاعة) ، فأما عن الحالة الخاصة التى يمكن فيها تجاهل الأداة وضمير الربط فيرجع إلى بلاشير ـ المرجع السابق § ٤١٨ .

جـ ـ الموصول لا يكون اللفظ الثانى في الإضافة ، فالإضافة داخلة على ضمير الربط المتصل ، الذى يشير إلى السابق على الموصول ، وذلك مثل الجملة الفرنسية : (J'ai vu l'enfant dont le père est mort) فعبارة (dont le

---

(١) لمعرفة ما يقصد بلاشير بعبارة (العصر ما قبل الكلاسيكى) انظر فيما بعد: ص ٣٠٢ رقم١ .

(le père duquet) = père) ، ويضاف (le pére) [اللفـظ الأول] إلـى [اللفظ الثاني] وهو الضـمير المتصل (hu - o) وكل ذلك بعد الموصول ، ومثاله في العربية : (رأيت الولد الذي مات أبوه) .

ملاحظات :

أ ـ لا يوجد موصول في تعبيرات مثل : (المقيمو الصلاة) أو : (الجميلو الوجه) . وانظر فيما سبق ص ٢٥٩ ، وهما بالفرنسية مع جملة الموصول : (Ceux qui acoomplissent le prière) و (celui qui est beau de visage) .

بيد أن المهم هو بكل بساطة الأداة (ألْ) التي تقع في الجملة التالية ، والتي تؤخذ ككل .

ب ـ أما فيما يتعلق بالعبارات الموصولة ذات السابق المعرفة ، والتي لا تشتمل على اسم موصول (انظر بلاشير § ٤١٤) – ففي رأينا أن هذه الجمل لا علاقة لها بالموصولات .. بل هي إلى تعبير (الحال) أقرب ، كقوله تعالى : ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ [الجمعة : ٥] ، وتقدير الموصول (الحمار الذي يحمل أسفارا) . ومن الممكن أن نلمح فيها – (على ما ارتآه بلاشير § ٤١٤ب) مجرد عطف بيان أو بدل من الجملة ، كما جاء في القرآن [النساء : ١٦٩ـ١٧١] وذكره بلاشير في المرجع السابق .

الفصل الثانى

العبارات التكميلية

أ– المكملات المباشرة :

تركيب هذه العبارات تحكمه اعتبارات طبيعة الفعل الموجود فى الجملة الرئيسة .

أولاً : بعد فعل يدل على عمل راجع إلى الإرادة : كالمشيئة Volition والسماح permission ، والرفض refus ، والنية intention ، والالتماس requêts ، والتكليف obligation ، والتوافق convenance ، والجهد ef- fort ، والأمل espérance والحزن regret ، والخوف crainte .

ويكَمِّلُ مورفيم الجملة : أنْ (an') بمورفيم الصيغة : الفتحة /a- بالنسبة إلى الفعل ، وهذا الفعل المنصوب يقع مباشرة بعد /an' أنْ[1] ، مثل : أريد أن تتوب عنى ، ومثل : سألهم أن يناولوه سوطه ، ومثل : أرجو أن تساعدنى .

ثانياً : وبعد فعل يعبر عن العلم والملاحظة Constatation ، والتقدير estimation ، والإعلان dèclaration[2] ، –يكون مورفيم الجملة هو أنَّ ، داخلة على اسم (أو ضمير متصل) pronom affixe – فى حالة النصب ،

---

(١) على ما أشار إليه رايت (II p.25 D) ، فالفعل التام قد يلتقي مع نظيره إذا أريد تفسير الحدث وقد انتهى حالا ، كما يقال : (إنه تعالى كما قدَّر أن أحياها أولا قدر أن يحييها ثانيا) ، لكن ذلك حالة غير شائعة.

(٢) أما عن أفعال المقاربة verbes d'imminence ، فيقال فى إيجاز : كاد يقوم ، وأوشك أن يقوم ، وانظر : رايت II p. 106 ، وبلو : Gr. Ar5 § 203, et MUSJ,t. XLIII (1968) p.265

ويكون الفعل غير تام مرفوعاً ، أو تاماً ، تبعاً لما تقتضيه صورة الجملة ، وهو يأتي دائماً بعد اسم أنْ ، في مثل : اعلمْ أن الحداثة لا تدوم ، ومثل : ظنوا أن لصاً دخل ، ومثل زعموا أنه كان يصوم يوما في كل أسبوع .

وشذ عن ذلك حالات : فقد وردت أمثلة لأفعال إرادية بعد أنْ ، وهي مرفوعة ، وذلك كما في قراءة مجاهد للآية [٢٣٣] من سورة البقرة : ﴿ لمن أراد أن يُتمُّ الرضاعة ﴾ ، وهناك من ناحية أخرى استعمالات لأفعال ملاحظة (verbes de constation) مع (أنْ) ، وما بعدها مرفوع ، بدلاً مما تعودناه من (أنّ) واسمها في حالة النصب . فأما الأفعال الأولى فإنها لم تلفت انتباه النحو الأوربي ، ولكنها كانت موضوع مناقشة لدى النحاة العرب . وأما الأفعال الثانية فقد ورد ذكرها في ذلك النحو ، كما تعرض لها بالمناقشة النحاة العرب .

هؤلاء النحاة يقبلون التركيب بعد أفعال الملاحظة ، التي يطلقون عليها : أفعال العلم (اليقين) ، وهم يرون حينئذ في (أنْ) شكلا مخففا من أنّ ، فهي (أنْ) المخففة من الثقيلة ، ولكنهم يضعون لها شروطاً : وجود أداة للنفي (لا ــla) أو السين ــsa وسوف للمستقبل ، أو المقاربة l'atténuatif : (كاد) بين (أنْ) والفعل غير التام مرفوعاً . ومن الأمثلة الآية (٢٠ من سورة المزمل) : (علم أنْ سيكونُ منكم مرضي) ، وهم يضعون في مقابل هذه الأفعال اليقينية أفعال التقدير : ظنّ ، وحسب ، وخال ، ورأى (بمعنى حكم واعتقد) .

إن تأكيد الواقع الثابت قد يغلب في ذهن المتكلم فتصير هذه الأفعال أفعالاً يقينية ، فتعمل عملها ، كما جاء في الآية (٧١) من سورة المائدة : ﴿وحسبوا ألا تكونُ فتنة﴾ [في قراءة أبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب] ، فإذا غلبه الشك استعمل الفعل حينئذ منصوباً ، دون التفات إلى الأدوات ، كما يقال : ظننت ألا تفعلَ ذلك ، وهو ما ورد أيضا في النص القرآني السابق ، تبعاً لقراءات أخرى : وحسبوا ألا تكونَ فتنة ، وانظر كذلك الآية (٢٣٠) من سورة البقرة : ﴿ إنْ ظنَّا أنْ يقيما حدودَ الله ﴾ .

وانظر أخيراً ابن مالك فى ألفيته ، فى البيت (١٩٥) بشرح ابن عقيل ، بمناسبة أفعال اليقين ، وهو يقرر غيبة الأدوات المذكورة ، مع أنه يرى أن حضورها أحسن وأفضل ، وقد روى عن أحد الشعراء أنه قال :

علموا أن يؤمَّلون فجادوا　　　قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤْلِ[1] .

ثالثاً : الحذف l'asyndète بعد فعل من أفعال الإرادة . ففى حالة الحذف يصبح مورفيم الجملة صفراً : فـ (أن) ليست منطوقة ، و (يفعل) ، المرفوع ، يأتى عادياً ، ومفضلاً على (يفعلَ) المنصوب [انظر لين lexicon ، الأداة أنْ ص ١٠٤٢] ، والحذف قليل الاستعمال فى النصوص ، ولكن صاحب تاج العروس (جـ١ ص٦٢٦ سطر ٢٦) يذكر أنه كان استعمالا لهجيا ، منتشراً فى الحجاز ، وقد كان الحذف فاشيا أيضاً فى السامية القديمة [انظر بروكلمان (Gr., II, § 339 et 340) ، وهو ما زال حيا فى المستوى اللهجى فى العربية المعاصرة (السابق § 337b) ، ومن الأمثلة فى العربية الفصحى [الآية ٦٤ سورة الزمر] : ﴿ قل أفغير الله تأمرونى أعبُد ﴾ ، وكذلك ما جاء فى [ابن سعد ـ الطبقات جـ٢ صـ٧٠ سطر ٤] من قوله : (فلما أرادوا يقبرونه) ، وهناك أمثلة أخرى فى كتاب بروكلمان G.r, § 337a – ، وركيندورف (Ar. syn., 383) .

وقد درسنا مسألة أن الناصبة والرافعة فى مقالنا المنشور فى بروكلمان (Gedachtnisband/ : بعنوان : yaqtula cananéen et subjonctif) (arabe وسنجد فيه ما يلزم من توثيق ، وما حدث من تطور ، لا موضع لمناقشته هنا .

---

(١) يرى النحاة العرب رفع غير الشام هنا قولا واحد: لا يقالُ : علمت أن يقومَ زيد (البيضاوى جـ١ صـ١٢٠ سطر ٢٤) ، فهم يرون أن علِم فعل من أفعال اليقين ، وهو ينفى النصب .

وفى رأينا أن صيغة (يفعلَ) المنصوبة فى العربية هى إنشاء حديث فى السامية الغربية . وقد مضى زمن كان العرب فيه ، كلهم أو جماعات منهم ، يستخدمون صيغة (يَفعُلُ) فى وظيفتى المرفوع والمنصوب دون تفريق ، واستمر بعضهم على هذا الاستعمال ، وكانت حالة النصب قد انتشرت فى اللغة العربية ، إلى حد أن تفردت وكأنها هى الأصل ، بيدأنها لم تستطع أن تبعد الحالة الأخرى إبعاداً كاملاً ، فاحتفظت بها فى نفسها فى صورة بقايا ، فلا مجال لافتراض أن (أنْ) المخففة هى استحداث منهجى قدمه النحاة العرب ، وهم الذين لم يكن لديهم أدنى معرفة بالنحو التاريخى : فرفع الفعل بعد (أن) هو من البقايا القديمة ، وهو يمثل نوعاً من إدخال نظام الفعل المرفوع والوحيد (يفعل) فى نظام أكثر حداثة يقابل المرفوع (يفعل) بالمنصوب (يفعل) . على أنه من المفيد أن نلاحظ أن المرفوع يستخدم عادة لأداء وظيفة المنصوب فى حالة الحذف . l'asyndète .

ملاحظات :

أ ـ هناك عبارة يمكن أن تؤدى وظيفة المسند إليه[1] ، كما يمكن أن تؤدى وظيفة المسند ، والمعالجة العامة التى رأيناها من قبل تغنى أيضاً عن هذه العبارات . فعبارة المسند إليه مع فعل إرادى (وهو هنا إلزام) ، مثل : (وجب أن تخرج) وعبارة المسند إليه مع فعل ملاحظة مثل : (مما يدل أنْ .. أنه) [الحماسة ٤٠ ، ١٢ ، ذكره ركيندورف : synt. verh p.567] ، وانظر أيضاً الآية ٣٩ من سورة فصلت[2] ، ومن اللغة الأكثر حداثة مثالى ابن خلدون [بلاشير § 426, II] ، ولكن يمكن أن نجد (أنْ) فى الطبرى (ركيندورف synt. verh, p565, L. 16) ، وانظر فيما بعد (ص ٢٠٢ ، سطر ٢٣ وما بعدها .

(١) هنا تستعمل لَنْ بمعنى لا + أنْ، وقد تكون (لا) فى قيمة فعل ناف (مثل: ليس)، وضمت إلى أن، فصارت: لن (وهو نفى قوى، يجىء بعده منصوب، ويدل النص على المستقبل، مثل: لن يدخل.

(٢) هى قوله تعالى: «ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة». (المعرِّب) .

ص ٢٠٢ ، سطر ٢٣ وما بعده) في (طَالَ) ... إلخ ... . والجملة المسند إليه مع (أن) أو (لأن) قد ترَى بخاصة في أفعل التفضيل مثل : لأن يذهب حق هذا أحب إليه من أن يلحن(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وأن تصبروا خير لكم ﴾ [النساء : ٢٥] .

أما العبارة في موقع المسند : مع (أنْ) للتعبير عن الرأى فيما يجب عمله ، فمثل : (فالرأى أن تغزوهم في بلادهم) ـ (ابن قتيبة) ، وتأتى في أسلوب الملاحظة صيغة : وذلك أنَّ– التي تدخل في بيان شيء .

ولمزيد من التفاصيل انظر (R.Bla chère §§ 426 et 427) .

ب ـ حذف حرف الجر قبل (أنْ) : فعندما يكون الفعل الإرادى متعدياً بوساطة حرف الجر ، فإن حرف هذا الفعل يوضع عادة قبل (أنْ) ، فيقال : أمره بأن يخرج ، وما استطعت على أن أتحرك . ويمكن حذف حرف الجر ، فيقال : أمره أن يخرج ، وما استطعت أن أتحرك .

ويرى ر . بلاشير (المرجع السابق 430 §) أن الأصل أن يجرى هذا الحذف مع جميع الأفعال ذوات المصدر غير المباشر ، وهو لا يحدث في الواقع كثيراً إلا إذا سبقه قول أساسى : فكرة ذات قوة ، أو جدارة ، أمر ، أو نهى ، أو خوف ، أو جهد .

جـ ـ العبارة مع (أن) هي معادل لاسم مكمل غير مباشر ، وقد سبق أن أشار رجيس بلاشير فى الفقرة السابقة ، بمناسبة حذف حرف الجر قبل (أن) –إلى أن ذلك يحدث عندما يحل محل الاسم المكمل غير المباشر عبارة مع (أنْ) ، حين يكون هذا الاسم مصدراً ، أى : اسما يعبر عن حدث (action) ولكن المعادل قد يصدق أيضاً على اسم معبر عن الحال ، بشرط أن نستخدم

(١) لهذا المثال فائدة الإشارة إلى مقارنة ثابتة بين لفظين احتوتهما جملة (أن) ومعها المنصوب ، وقد وجدت في مختار المرزباني. انظر (Travaux et Jours, no 12, p. 44, n1).

(أنّ) في الجملة الاسمية ، كما يقال بالنسبة إلى اسم الحدث : حزنت من السفر ، وحزنت من أن أسافر ، ويقال في اسم الحال : حزنت من مرض أخيك ، وحزنت من أن أخاك مريض .

د ـ ما المصدرية ، أي : (ما) التي بمعنى (أنْ) ، لإدخال مكمل مباشر ، وقد ساق (المفصل ص٥٧١) البيت التالي (وهو هنا مع مكمل مسند إليه ـ (complètive Sujet- :

(يسر المرءَ ما ذهب الليالي)

ومعناه (يسر المرء أنّ الليالي ذهبت) .

هذه الـ (ما) المصدرية أقل استعمالا من أنْ في التعبير عن هذه الوظيفة . ولكن مع الأفعال : طال ، وكثر ، وقلّ -كثر استعمال (ما) أكثر من أنْ ، للتوصل إلى المكمل ، (وهو هنا مكمل مسند إليه) ، فيقال طال أن ، أو طال ما ، وطالما ، ويقال : كثر أن ، أو كثر ما ، وأيضاً : قل أن ، أو قل ما وقلما . فالجملة التي كانت في البدء تعجبية صارت خبرية[1] ، وذلك نحو : قلما يخطىء ، وقد طالما سألتك . (ركيندورف synt. verh. pp. 568-9) .

والأصل أن (ما) المصدرية موصول محايد (مشترك) - ما[2] .

وهذه الـ (ما) قد توجد أيضا موازية لـ (أنْ) ، وقد لا توازيها في تكون ظروف الزمان ، أو الظروف السببية ، أو المقارنة ، على ما سنراه فيما بعد في (ما) الظرفية الزمانية (ص ٢٩٧) .

---

(١) ويقال أيضا: كثيراً ما، وقليلاً ما، في مثل: كثيراً ما يعملون كذا.

(٢) قارن في اللاتينية: quod، ضمير الموصول المحايد، واللاتينية الكلاسيكية تستعمله في بعض الحالات للتوصل إلى مكمل مباشر، ولا سيما بعد فعل يعبر عن عاطفة، وقد عممت اللاتينية الشعبية الاستعمال، dico quod بمعنى (je dis que: أقول إن)، فقد أعطت quod إلى الفرنسية الاسم الموصول que.

هـ ـ وجمل الاستفهام غير المباشر ليس لها ملمح خاص ، ذلك أن الجملة الاستفهامية المباشرة تصبح متعلقة فقط بأخرى رئيسة كما في هذا البيت الذى ذكره الأب لويس شيخو فى مجانى الأدب ، (جـ٢ صـ١٢٦ سطر ١٤) :

ولست بسائل ما عشت يوما   أسارَ الجندُ أم ركب الأمير؟

(فالاستفهام هنا مزدوج) . وهناك أمثلة أخرى عند (بلاشير : 404 § ، وابن سعد في الطبقات جـ٢ ، ١ ، ص٥ سطر ١١ ، وص٨٤ سطر ٢٦-٢٧ ، صـ٨٦ سطر ٢٤ ، ونولدكه – Delectus, p. 3v.10) .

ب – العبارات الأخيرة :

أما بالنسبة إلى العبارات الأخيرة فإن مورفيم الجملة هو (لـ) ، و لأنْ ، وكَيْ ، ولكيْ (وأقل ورودا من هذه : كيما ، ولكيما) ، وحتى [1] [pour que, afin que] ، والنفي مستفاد من لا : لئلا ، (وهي مساوية لـ : لأن لا) ، وكي لا ولكي لا . وقد استكمل مورفيم الجملة بمورفيم الصيغة : الفتحة في الفعل المنصوب وهذا الفعل المنصوب يأتي مباشرة بعد المورفيم المتصدر le morphème initial ، مثل : جربت الناس لـ (أو لأن) أعرفهم ، ومثل : ادرسْ كي (ولكى) تتعلمَ ، ومثل : لم نشتغل بذكر ذلك كيلا يطول الكتاب .

ملحوظة : يمكن للفعل غير التام الذى رأيناه فى (ص ٢٦٩) يحل محل اسم الفاعل للتعبير عن الحال ، بعد فعل من أفعال الحركة –أن يدل على الغاية ، كما فى قولنا : ذهب ينام .

جـ ـ العبارات السببية :

هذه العبارات السببية لاتحتوى إلا على مورفيم أصلى للجملة : لأنْ ، وإذْ .

---

(١) انظر فيما بعد ص ٣١٥ ، آخر الصفحة.

ـ التي كانت أصلاً ظرفية زمانية ، وهي تلتقي مع معنى (لأنّ ، أو علماً بأن) ، فيقال : هرب لأنه خاف ، وأيضاً : أنت إذ لم تصلحي لأبيك لا تصلحين لي [بروكلمان Gr. II p. 595 fin] .

ملحوظة : تستخدم أيضاً الأداتان : إذ إنّ ، وبما أنّ ، وهما من الأدوات الأكثر حداثة . أما عن (حيث) السببية ، فانظر فيما بعد ص٢١٠ .

د ـ العبارات المقارنة ـ propositions comparatives

عرفت العربية وسائل مختلفة للتعبير عن المقارنة من خلال فعل ، أو بدونه ، وقد رأينا (ص ٢٦٥) استعمال المكمل المباشر الداخلي complé-ment d'objet interne ، ولكن مع حرف الجر : كاف التشبيه الذي يفيد المقارنة بخاصة ، فهذا الحرف يمكن أن يعبر عن المقارنة المستمرة في المكمل السابق كما في قولهم : تمشي كمشي النزيف (WKAS, p. 1a l. 5a .) ، أي : كمشي السكران . وقد استخدم هذا الجار كثيراً في أبنية مختلفة ، مثل : (والسفاهة كاسمها) ، [المرجع السابق p. 1b, l.11][1] ومثل : لم يلْفَ فيهمو كبِشْرٍ [السابق p. 1b,. l3 a.f.] ومثل : إني كأطَبِّ الرجال [السابق p.la, l 19] وكذلك كونوا كما أنتم [السابق p.9a l.5] .

وقد بنت العربية بدقة من كاف التشبيه : كـ + ما = مورفيم جملة مقارنة ذات استعمال شائع ، ومن ذلك الصيغة المستعملة لرواية أقوال شخص ما ، مثل : (أو كما قال) ، ومن الأمثلة : ﴿ **وأحسن كما أحسن الله إليك** ﴾ [القصص : ٧٧] ، ومثل : ﴿ **فيحلفون له كما يحلفون لكم** ﴾ [المجادلة : ١٨] ، ومثل :كما هي مفتقرة إلى الحدث [WKAS p. 8b l. 18]

---

(١)انظر في هذا النوع من التعبير دراسة شبتالر: العبير كاسمه... [Ein Beitrage Zur arabso-hen phrase ologie Festschrift für otto spies, wiesbaden, 19 6G7, pp. 634-656] .

وكـذلـك : كونوا كما أنتم [السابق p. a l.5] .

أما (كأنْ) ، وهي غالباً (كأنّ) (وكأنما) – فإنها تأخذ معنى التشبيه الشرطي (Comme si) ، مثل قوله تعالى : «كأن لم تكن بينكم وبينه مودة» [النساء ٧٣] . وقوله : ﴿ **ولى مستكبراً كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا** ﴾ [لقمان : ٧] . ومثل : كأنما هن القشور [WKAS, p.5 a, l 2a p] .

وتستخدم العربية أيضاً أسماء مترادفة : مِثْل ومَثَل :

أ ـ فتأتي (مثل) مجرد بدل أو عطف بيان كما في قوله تعالى : ﴿ **ما أنت إلا بشر مثلنا** ﴾ [الشعراء : ١٥٤] ، وقوله : ﴿ **فلنأتينك بسحر مثله** ﴾ [طه : ٥٨] .

ب ـ وتأتي كاف التشبيه مقترنة بكلمة مِثْل :(١) كَمِثْل ، في قـوله تعـالى : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ [الشورى : ١١] .

جـ ـ وأخيراً صيغة مَثَل ، وكَمَثَل ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ **فمثله كمثل صفوانٍ عليه تراب** ﴾ [البقرة : ٢٦٤] (٢) .

وتستخدم اللغة الحديثة (مِثْلَ) منصوبة acausatif de manièrs باعتبارها أداة جر ، فصاغت منها مورفيم الجملة المقارنة (مثلما : de même que) .

هـ ـ العبارات الظـرفية الزمانية les propositions temporelles

---

(١) هناك أيضاً: كَمَثَلِ –في الآية ١٦ من سورة الحشر.

(٢) وقد تأتي (كما) في موضع (كذلك) في الجملة الرئيسة، على ما ذكر في (مجاني الأدب) للأب لويس شيخو (جـ٢ صـ٥٢ سطر ١٥–١٦) ولكن دون إشارة إلى قائلها، وقد استعملها عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) صـ١٢٥ سطر ١٤–١٥ [ط. القاهرة ١٣٢١ هـ].

أولاً : لمّـا ، إذْ ، إذا .

أما (لما) (quand, lorsques) – فهي مورفيم جملي لعبارة ظرفية زمانية تذكر واقعاً غير افتراضي ، ماضياً ، مترتباً على الجملة الرئيسة ، ولذا يجيء بعد (لما) دائماً فعل تام ذو معنى منته ، باعتباره نتيجة (résultatif) أو يكون مجرد زمن للقصة : كقوله تعالى : «فلما أنبأهم بأسمائهم قال : ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض» [البقرة ٣٣] ، وكقولهم : لما كان بناحية اليمامة كتب . [ركيندورف Ar. s. § 245, 20] . وذكر أيضاً في كتابه (synt Verh. p. 657) (إذ) [alors que quand] (1) تدخل كذلك في العبارة الظرفية ، في حين أن (لما) تبرز بصورة أكثر وضوحاً التناقض الظرفي في أصل هذه العبارة ، في مثل قوله تعالى : ﴿ **كمثل الشيطان إذ قال للإنسان : اكفر ، فلما كفر قال** .. ﴾ [الحشر : ١٦] .

أما (إذا) فعلى العكس ، فهي تأتي زمانية مثل إذ ، وقد فقد وضوحها في الإشارة إلى (لحظة) الحدث procès ، فهي تستعمل مع التام عندما لا تكون هذه اللحظة محددة ، وحينئذ قد يتكرر الحدث ، وهو ما يؤدي إلى فكرة الاحتمال والتوقع ، وللأداة صورتان : إذا ، و (إذا ما – التي ترد في الشعر بخاصة) ، وهي بمعنى (lorsque, toutes les fois que si) وبذلك تشبه أدوات الشرط ، وتليها جملة مزدوجة ، فإذا كان الحدث في ذاته موضع شك ، أو افتراضياً _ استخدمت معه (إن) (si) ، لتفيد الاحتمال البعيد .

أمثلة : أ ــ في الحال : قوله تعالى : ﴿ **إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً** ﴾ [الأنفال : ٢] ، ومثل : إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء (ركيندورف في كتابه : Ar. s., § 235, 2°) ، ومثل : إذا كثر الدخول والخروج تهشمت الأبواب (الجاحظ نقلاً عن بلاشير § 459b) .

---

(١) تستعمل (إذ) (alors que) مع الفعل التام أو غير التام، أو حتى في الجملة الاسمية في مقابل (إذا) [ركيندورف Ar. S. §239]، وصار لـ (إذ) معنى سببي sens causal – [بلاشير السابق 460، وانظر بعد ص 204].

ب ـ وفي الماضي مثل : كان النبي إذا خطب يقوم إلى جذع منها ـ (ركيندورف السابق) .

جـ ـ وفي المستقبل يكون بمثابة التوجيه ، مثل : إذا كان منها قريباً كاتب جعفراً (ركيندورف السابق)(١) .

ثانياً : التعبير عن التناقض الزمني : وفي العربية مجموعة متنوعة

من مورفيمات الجملة تتيح لها بيان الأوضاع المختلفة للزمن بالنسبة إلى الجملة الرئيسة ، وذلك بوساطة عبارات زمنية des propositions tempo-relles ، مثل : قبل avant ، وبعد après ، وبينما pendant ومنذ de-puis ، وإلى أن jusqu'à :

أ ـ قبل أن ، ومن قبلِ أنْ ـ مع التام ، أو غير التام المنصوب تبعاً لما يتطلبه شكل الجملة ، وتأتي (قبلما) بخاصة مع التام ، وقد يجيء معها غير التام المرفوع ، أو تعبير اسمي ، في مثل ما ساقه [بلاشير ص 45^{o} ، وركيندورف Ar. S., § 249] .

---

(١) تأتي (إذا) أحيانا مع غير التام المرفوع، كقوله تعالى في سورة القصص ٥٢ «وإذا يتلى عليهم قالوا آمنا به» ، وقوله في سورة مريم ٥٨ «إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا» ، [وأورد ركيندورف ثلاثة أمثلة أخرى في Ar. S., 235, 5^{o}]، وأورد كذلك أمثلة لغير التام المرفوع مع إذا ما في [syn. verh. § 207 B].
أما (إذ) فيبدو أنها مشتقة من عناصر إشارية ، من حيث دلالتها أصلاً على معنى الحين (alors) [انظر ما سبق ص ٢٢٦]. فبدت في العربية باعتبارها اسما، وعولجت علاج الاسم في التراكيب (حينئذ ، ووقتئذ ، فهي حرفيا بمعنى au temps d'alors ، مضافة ، وأما (إذا) فقد جاءت في موقع المنصوب، واستعملت اسم زمان، على نمط: حين، ويوم [انظر فيما بعد ص ٣٠٠].
ويقرر ابن فارس في كتابه (الصاحبي ص٨٤ سطر ٥-٦، ط بيروت ١٣٨٢/١٩٦٤)- برهانا على اسمية (إذا) أن من الممكن أن يقال: القتال إذا يقوم زيد، فكأننا قلنا: القتال يوم يقوم زيد. وفي رأينا أنه لا مجال للبحث عن أصل آخر لورود غير التام المرفوع بعد (إذا).

وتأتي: بعد أن (من بعد أن) أيضاً مع التام أو غير التام المنصوب ، كما تأتي (بعدما) مع التام ، لكن غير التام المرفوع ليس نادراً ، والأمثلة في [ركيندورف السابق 246 §].

ب ـ بينما (أو اختصاراً: بينا) ، وتأتي مع غير التام المرفوع أو مع تعبير اسمي ، والأمثلة في [ركيندورف السابق 244 §] أما عن (بينما ... إذ) فانظر بلاشير 4606 § ، وركيندورف السابق 24450 § ونولدكه Zur Gram. § 84. وأما عن (ريث ، وريثما) فانظر [ركيندورف السابق 252 §].

وتأتي أيضاً: (فيما) و (عندما) في عربية الصحراء ، والأولى نادرة ، والثانية شائعة ، وإن لم يظهر لها شواهد [ركيندورف السابق 241 §].

وهنا تأتي (ما) الظرفية بمعنى (tant que, aussi longtemps que) متبوعة بالفعل دام (في الماضي) ، في مثل قوله تعالى: ﴿ **وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم** ﴾ [المائدة: ١١٧] أو متبوعة بفعل آخر تام [ركيندورف السابق § $243,2^{O}$] ، وقد مضى مثال لها في ص ٢٠٣.

جـ ـ (منذ ، ومذ) مع التام ، والأمثلة في السابق 248 § وفي بروكلمان Ar. Gr12 § 154 e.

د ـ (إلى أن) أو (حتى) مع التام أو غير التام المنصوب ، حسبما يقتضيه شكل الجملة ، والأمثلة في [ر.كيندورف السابق 251 §] للأداة الأولى ، وأما امثلة الثانية فهي في [بلاشير 438 §].

ثالثاً: التعبير عن الزمان بالإضافة:

وللعربية وسيلة خاصة للربط بين حدث ما في عبارة ما ، والزمن الذي وقع فيه الحدث . وهنا لا يكون الأمر متعلقاً بمورفيم الجملة ، إذ لا مكان لتنمية معينة ، لأن اللغة العربية تستخدم في الواقع طريقة الإضافة ، أعني: إضافة اسم الزمان إلى الجملة التي تذكر الحدث ، وما كانت هذه الإضافة ممكنة إلا لأن

هذه العبارة معتبرة ككل ، من الناحية المعجمية ، فهي وحدة جديدة تعامل باعتبارها اسماً ، ولها الصلاحية التي تملكها كل عبارة لتعتبر اسما ، وهذا هو جانبها المعجمي[1].

إن تظريف الجملة localisation dans le temps ـ يتم بوساطة استخدام اسم زمان منصوب ، وهو (مكمل الزمان) [انظر في ذلك ما سبق في ص ٢٦٦][2]. هذا الاسم ، وهو اللفظ الأول في الإضافة ، ليس به أداة تعريف ، شأن كل اسم في موقعه [انظر قبل ، ص ٢٥٨]. أما اللفظ الثاني في الإضافة (في العبارة المحولة إلى الاسمية) فإنه يلي مباشرة اسم الزمان ، تبعاً لما تتطلبه الإضافة. أما الجملة فقد تكون فعلية أو إسمية.

وأسماء الزمان المستعملة على هذا النحو ، هي: يومَ ، وليلةَ وساعةَ ، وأوانَ ، وزمنَ أو زمانَ ، ووقتَ ، وحينَ (بخاصة) ، ولسوف نجد لـ (حين) أمثلة كثيرة لدى [ركيندورف Ar. S., § 190, 2°, § 240] وهكذا يورد في الفقرة الأولى: ليلةَ صاحوا ، وعلى حين لا أمشي ، ومن حين يخرج من بيته ، وقوله تعالى: ﴿ حينَ يرَوْنَ العذابَ ﴾ [الفرقان : ٤٢].

ومع جملة اسمية ـ في مثل قوله تعالى: ﴿ يومَ هم بارزون ﴾ [غافر : ١٦] ، وزمانَ الحجاجُ أمير ، [ركيندورف السابق § 190, 2°].

أما في اللغة المعاصرة فقد صارت (حين) أداة ربط بين جملتين une conjonction ، فيقال أيضاً (حينما) ، وبقيت: في حين أن ، أو في حينِ ـ (على ما هي عليه في الفصحى) [انظر هانزفير – Ar. Wörterb Ed.. angl, p. 223].

---

(١) انظر دراستنا عن: الجانب المعجمي في جملة العربية الفصحى (روما ١٩٥٢) Analecta biblica, 12, III, pp. 78-94.

(٢) قد يتدخل حرف الجر أيضاً، كما سنرى في الأمثلة.

و ـ العبارات الموضعية les propositions locales

أما عن العبارات الموضعية فإن مورفيم الجملة هو (حيث: là où) مقترناً بحركة مادية أو بدونها (وهو يقابل في اللاتينية ubi و quo) ، فيقال: وحيث تكون كنوزكم تكون قلوبكم ، [ابن قتيبة ، نقلاً عن بلاشير b 462 §] .

ويقال: ليذهبْ حيث أحبَّ [ركيندورف Ar. S., § 190, 30] وقد يدخل حرف جَر فيقال: يأتي الموت من حيثُ لا ندرى.

إن العبارات الموضعية تبدو وكأنها متعلقات بموصول ظرفي (relatif ad-verbial) ، وحتى كادت تتضمن ضميراً يربطها به (pronom de rap-pel) [انظر ما سبق رقم ١] ، لكنها ليست متعلقات حقيقيـة؛ فـ (حيث) ـ في الواقع ـ بالضم الذى بنيت عليه ، وبموضعـهـا الظرفي [انظر ما سبق ص٢٢٥] ـ تحتاج إلى تحديد خاص يجعل منها مورفيم جملة حقيقياً ، على حين أن الموصول ليس سوى ضمير إشارى (تبعاً لأداته التركيبية En fonction d'article syntaxique).

ولقد حدث انتقال من الموضعية المكانية إلى الموضعية الزمانية ، فـ حيث تدل على معنى: في حين أن (alors que) ، أو عندما (lorsque) [ركيندورف السابق 242 §] ، ثم تدل على علاقة سببية (rapport de cause) فتكون بمعنى (لأن) (parce que) [ركيندورف السابق ,242 § 1°] ، وبروكلمان [Gr., II § 343 b] ـ وهي في اللهجة اللبنانية: بحيث ، وبحيث .

ولعلنا نلاحظ التعبير: (من حيث) (١) متلواً باسم مرفوع ، حين يقال: من حيثُ الحكمة .

---

(١) تتضح حيث من الناحية الاشتقاقية بوساطة بعض العناصر الإشارية [انظر ما سبق ص ٢٢٥]؛ ونحن نفضل هذا الرأى على ما ذهب إليه بروكلمان في (Gr., II, § 253 b) الذى يريد أن يفترض لها اسماً قديماً (غير موجود).

الفصل الثالث

الجملة المزدوجة

الجملة المزدوجة تنشىء علاقة منطقية بين جملتين ، قد تكونان متتابعتين بحيث يدعو السياق الذهن إلى إدراك العلاقة بينهما ، وحينئذ يكون أحد المورفيمات عادة هو دليل هذه العلاقة ، وتلك هي الحالة الشرطية.

أ- الشرطيات

وهي جمل يخضع مضمونها لشرط ، كما في الفرنسية: (Si tu viens je t'honorerai) = (إن تأت فسأكرمك) ، ويدرك الذهن الإنساني من هذه الجملة إثبات أحد الجزأين (أو نفيه) ، وهو (فسأكرمك) (وهو المشروط le conditionné [ويطلق عليه: apodose: الجواب أو الجزاء ـ عند النحاة العرب] ـ و يأتي هذا الإثبات أو النفي من الموقف الواقعي في الجزاء الآخر ، وهو (إن تأت) ـ (الشارط le conditionnant أو العبارة الشرطية protase ـ وهو الجزء الأول في الجملة الشرطية: ، أو الشرط (لدى هؤلاء النحاة) ففي الفرنسية نجد أن مورفيم الجملة ، ودليل الشرط هو (Si) ـ (إن).

وهناك ثلاث حالات لهذه الشرطيات:

أولاً: الجملة الواقعية: le réel ، ويكون الشرط فيها واقعاً ، لأن المشروط قد تحقق بتمام الشرط.

ثانياً: الجملة الاحتمالية : le potentiel ، وذلك حين يكون الشرط في نطاق الإمكان فقط ، مجرد افتراض قابل للتحقق ، فيبقى المشروط إمكانة مجردة .

ثالثاً: الجملة المتعذرة: l'irréel، وهي في حالتين: أ ـ إما أن يكون الشرط عكس الحالة الماثلة ، أو غير مؤكد ، أو خياليًا متوهماً chimèrique أو حتى غير معقول absurde ، وحينئذ يكون المشروط غير قابل للتحقق irréalisable ، ـ ب ـ وإما أن الشرط لم يكن قد وقع أصلاً فلم يتحقق المشروط.

وأداة الشرط ـ في العربية ـ في هذه الحالات الثلاث هي مورفيم الجملة (إنْ) ، في كل من الواقعية والاحتمالية ، أما المتعذرة فأداتها (لو) مكملة بـ (لا) في صدر المشروط[1].

ففي الشرط ، كما في النفي ، يستخدم في الجملة الفعلية (لم) بعد (إنْ) ، وأما استخدام (إلا) [وأصلها: إن + لا] ـ في حالة الجزم فهو قليل. [انظر ركيندورف: Ar. S., p. 485, L. 14-18, et p. 487, L.9] وفي الشرط يستخدم في الجملة الفعلية ـ بعد لو ـ النفي بـ (لم) ، [انظر: ركيندورف السابق ـ § 459, 2° fin] ، وقد نجد (لو أنَّ) في الجملة الفعلية ، وفي الجملة الاسمية. وفي هذه (الاسمية) تستعمل أداة النفي الاسمية: غيْر ، وإلا ... يلوّنُ التعبير بدخول (كان) لتصبح الجملة فعلية .

أما (لولا) فسيأتي الحديث عنها .

إن الاتجاه الغالب هو استعمال الصيغ الفعلية تبعاً لقيمتها الشكلية ،

(١) يرى بلاشير (§ 472) أن استعمال (لا) لم يكن ضروريا فيما قبل العصر الكلاسيكي ، (أي: في المرحلة السابقة على إنشاء النثر الأدبي ـ نهاية القرن الثاني الهجري) ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ﴾ [الأعراف: ١٠٠] ، وقوله: (إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعها ، ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم) [المائدة/ ٣٦] ، وقوله: (ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا: ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا) [طه/ ١٣٤]. فهذه الأداة لم تظهر حين كان المشروط l'apodose – منفيا ، (ومع ذلك نجده أحيانا أمام أداة النفي ما) ، أو حين يسبق المشروط الشرط la protase . أما إذا نظرنا إلى ما أثبته رايت [II, p. 349 A] فسوف نستشعر ضرورة أن يكون لدينا استقصاء بالأرقام dépouillements chiffrés .

sa valeur d'aspect ، وإنما ينبع التظريف الزماني: في الجملة الواقعية من السياق أو الحالة ، فيكون الماضي بإدخال (كان) ، والمستقبل باستعمال المشروط مع (الفاء ـ والسين) أو (الفاء ـ وسوف) (كان) ، والمستقبل باستعمال المشروط مع (الفاء ـ السين) أو (الفاء ـ سوف) ، متلوة بغير التام مرفوعاً ، أو (بالفاء ـ ولن) مع المنصوب. وكذلك الحال في الجملة المتعذرة ، حيث ينبع تظريفها من السياق أو الحالة ، فالماضي قد يتحقق بإدخال (كان).

أما فيما يتعلق بالجملة الاحتمالية فلا علاقة لها بالزمان atemporel.
وعلى ذلك يتحصل لدينا عند الاستعمال الجملة التعليمية السابق ذكرها :

أولاً: في الجملة الواقعية : فعل تام في الجملتين ، فيقال: إن جئت أكرمتك.

ثانياً: في الجملة الاحتمالية: غير تام مجزوم في الجملتين.[1] فيقال: إن

---

(١) قد يقع بعد (إن) أشكال من الصيغ الفعلية، كأن يقع التام في الشرط، وغير التام في المشروط، مثل: إن جئت أكرمك، أو العكس مثل: إن تجيء أكرمتك وقد عرض لذلك رايت في الجزء الثاني من كتابه [p.39]، أما النحاة العرب، ولا سيما (الزجاجي في الجمل ط باريس ١٩٥٧ ص ٢١٨و ٢١٩، وابن يعيش ص١٢٠٦ سطر ١٩، - فإنهم يرضون الشكل الأول، وينتقدون الثاني، رغم أنه وارد في نصوص جيدة، في مثل طبقات ابن سعد جـ٢، ١، ص٩٠ سطر ٣، وأيضاً: في كتاب الأغاني، نماذج مختارة من صالحاني، جـ٢، الطبعة الثانية ١٩٢٣) ص١٩٩ سطر ٧، وهما مرجعا [ركيندورف Ar. S., p. 487]، ففي هذا الشكل الأول يمكن أن يكون غير التام المجزوم مرفوعاً، ولكنه يكون عادة مسبوقاً بالفاء، مثل: إن جئت فأكرمك، وهو على نسق ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ [البقرة : ٢٣٠].
وقد يأتي فعل الشرط مع (إن) بعد الجملة الرئيسة، وفي ذلك يقول النحاة العرب [المفصل ص٩٠، وابن يعيش ص١٢١١-١٢١٢]: إن الجواب حينئذ أو الجزاء محذوف، لأن (إن) في هذا لا يليها مجزوم فلا يقال: أكرمك إن تجيء، بل يقال: أكرمك إن جئت، ولكنهم يقبلون: أكرمتك إن جئت.
وهذا الشرط المرفوض كثير الورود في القرآن، ولا سيما بعد الأمر كقوله : ﴿وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ٢٣]، وقوله: ﴿أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ [البقرة : ٣١]، وقوله: ﴿ أن اغدوا على حرثكم إن كنتم صارمين ﴾ [القلم : ٢٢]، وبعد النهي أو الاستفهام كما في آيات [البقرة:٩١ وغافر: ٢٩، والقلم: ٤١]، وبعد غير تام مرفوع، كقوله: ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ [النساء : ١٧٦].

تجيءُ أكرمْكَ (أي: إن كان ممكنا أن تجيء)[1] فسوف أكرمُك.

ثالثاً: في الجملة المتعذرة: تام (أو غير تام مرفوع) في الشرط، وتام في المشروط (الجزاء) فيقال: لو جئت (أو لو تجيء) لأكرمتك (أي: لكنك لا تجيء). وهناك أمثلة واردة في بعض النصوص:

أولاً: في الجملة الواقعية: «إن منعونا قاتلناهم» [الطبري، وهي في بروكلمان Gr, II, p. 637 L.2] فالتام يعني أن العقبة، وهي [المنع] ينظر إليها على أنها واقعة.

وعن نولدكه في كتابه: [Delectus; p. 5, V. 10; p 36, V. 15]

جاء الفعل (كان) في مثل قوله تعالى: ﴿ وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ﴾ [يونس: ٨٤].

ثانياً: في الجملة الاحتمالية، كقوله تعالى: ﴿ إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ﴾ [نوح: ٢٧]. وتدل الأفعال غير التامة المجزومة على اعتبار الإمكان. وهو شبيه بقوله تعالى: ﴿ إن تقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعفه لكم ﴾ [التغابن: ١٧][2].

ثالثاً: في الجملة المتعذرة، كما في المثال: لو نشر لك أكنت آخذاً برأيه؟ [الطبري، نقله عنه ركيندورف Ar. S., p. 495, L. 22]. (فالشرط هنا خيالي وهمي)، وكقوله تعالى: ﴿ قالوا: لو نعلم قتالاً لاتبعناكم ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وانظر أيضاً نولدكه في: Delectus 2 V. 15,10 V. 13 [وقد أورد من الآيات قوله تعالى: ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ [السجدة:

---

(١) تفرق الفرنسية بين الأولى والثانية في المثال المذكور بالتنغيم، أما بالنسبة إلى الجملة الاحتمالية فهي تستخدم الشرط: (si tu venais je t'honorerais)؛ بيد أن التنغيم يلعب هنا أيضاً دوره.

(٢) وهذا مثال يجمع بين الاحتمال والتعذر، وهو قوله تعالى: ﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم، ولو سمعوا ما استجابوا لكم ﴾ [فاطر: ١٤].

١٣]. وقوله: ﴿ **وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير** ﴾ [الملك : ١٠]. ومثل قولهم: لو كانوا عرفوها لما كانوا صلبوا رب المجد ـ [رايت .III, p. 8 A

وبقي استعمال (لولا ...لـ) ، وهي أداة تستخدم في صدر جملة ناقصة أو في صدر جملة كاملة ، ففي الحالة الأولى يليها اسم مرفوع (أو ضمير منفصل ، أو حتى ـ متصل) ، والأمثلة من القرآن ، قوله تعالى: ﴿ **ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم** ﴾ [النور : ١٤] ، [بلاشير 474, fin §] ، وقوله تعالى: ﴿ **لولا أنتم لكنا مؤمنين** ﴾ [سبأ : ٣١].

وفي الحالة الثانية: تجيء (لولا أنْ) متلوة بغير تام منصوب ، [الكامل ص ٥٧٤ سطر ٢ ، ط. رايت] ، أو متلوة بفعل تام ، كما في قوله تعالى: ﴿ **ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً** ﴾ ، [الإسراء : ٧٤] ، أو تأتي (لولا أنّ) في جملة فعلية ، مثل: (لولا أني رأيت) ... في البخاري [ركيندورف "2 ,259 §] أو في جملة اسمية (كمثال ابن قتيبة) لدى [بلاشير 474 §].

ملاحظات:

أ ـ يمكن أن تستخدم (لو أنّ) متلوة بمسند إليه منصوب ، أو بضمير متصل ، في جملة فعلية أو اسمية ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ **إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تُقُبِّلَ منهم** ﴾ [المائدة: ٣٦] ، [رايت II, p. 348 A] لكن (لو) بخاصة لا تستعمل في الجملة المتعذرة دائماً ، بل تستعمل أيضاً في الجملة الاحتمالية[1] وفي هذه الحالة لا يقترن المشروط (الجواب) باللام ، وهي حالة كثيرة الورود ، ولها مثال جيد في طبقات ابن سعد ، جـ٢ ص٢٤ سطر ٤ ،

(١) لا تدل (لو) دائماً على امتناع الشرط، وإنما تدل أحياناً على مجرد توقع حدوث الفعل أكثر من (إن).

وهو: (لن يلاقوك لو سمعوا بمسيرك هربوا في رءوس الجبال) ، ويسوق [ركيندورف Ar. S., § 259,1⁰] من هذا القبيل أمثلة أخرى ، وفي مجاني الأدب للأب لويس شيخو جـ٢ ص٤١ سطر٧ـ٨ (والغزالي) ، ص١١٤ سطر ٦ـ٧ ، (والسيوطي) ص١٣٤ سطر ٢ .a. f. (بيت غير منسوب) ، وفي ابن يعيش (ص١٢١٢ سطر ٨ـ٩) : (ولو قلت... جاز) .

ب ـ وفضلاً عن ذلك فإن (لو) ترد دون جواب شرط متطوق apodose ـ في استعمالات تدل على معناها الأول عن التمني[1] ، (لو أداة تمن ، مثل ليت) ، وانظر [بلاشير § 475-c].

ومن ناحية أخرى يجب أن نأخذ في الاعتبار الاستعمال الغالب للفعل التام بدلاً من غير التام (مجزوماً أو مرفوعاً) وأثر ذلك في التطور التاريخي للغة [انظر بلاشير §§ 455, 473] ، غير أن ذلك يحتاج إلى أن يكون محدداً في إحصاءات ، واستقصاء بالأرقام .

اقتران جواب الشرط بالفاء

يقترن جواب الشرط بالفاء حين يكون جملة اسمية ، أو يعبر عن حدث إرادي؛ أمر أو نهي ، أو تمن ، فإذا كان الجواب فعلياً فإن الفعل لا يبدأ التعبير مباشرة ، فقد يكون الفعل حينئذ مسبوقاً بقد ، أو السين أو سوف أو لن ، أو عسى ، أو ليس ، أو النفي بما ، وقد نجد أحياناً الفاء مع أداتي النفي لا ولم[2] ، لكنها صارت مألوفة بعد ذلك. ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿ **فإن اتبعتني فلا تسألني** ﴾ [الكهف: ٧٠] ، فقد وقعت الفاء هنا قبل لا الناهية ، وقد تقع قبل الأمر في قوله تعالى: ﴿ **فتيمموا** ﴾ [النساء: ٤٣] ، وقد أورد أمثلة أخرى : [رايت II, p.p. 345-346 ، وبلاشير § 454 ، وركيندورف Ar. S., § 260, 2⁰].

---

(١) عبارة الأشموني (لو الشرطية أشربت معنى التمني) [المقرب].

(٢) ومن هذا القبيل ما نجده في القرآن من مثل قوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، فقد دخلت الفاء هنا على (لا) ، وهي مجرد نفي بسيط .

تعبر العبارات الإضرابية عن تعارض بين الفكرة ، أو الحدث الذى تذكره ، والفكرة أو الحدث المذكور فى الجملة الرئيسة ، فهى بهذه الطريقة تشترك مع الجملة المزدوجة ، وبذلك استطاعت اللغة العربية أن تستخدم لتقديم هذه الجملة وسائل نحوية مأخوذة عن الجمل الشرطية ، مثل (وإنْ) ، و (ولو) [قارن ذلك بما فى اللاتينيـة: etsi و etiamsi] ، وتقع هذه العبارات عادة بعد الجملة الرئيسة ، وتتركب مع الفعل التام (أداة النفى لم).

أما (وإن) فإنها تؤكد الواقع فى جملة البدل instituée ، وأما (ولو) فهى على العكس من ذلك تحدد المتعذر[1] ، ومن الأمثلة: (فأنا معه وإن لم يعرفنى) [ابن قتيبة نقلا عن بلاشير § 479] ، وانظر أيضاً نولدكه فى Dalectus, p.9 vers 2 ؛ فقد أورد ركيندورف المثال: لو علمت لأقحمت خلفه ولو دخل النار [نقلاً عن الطبرى ، وانظر كتابه: Ar.s. § 263, 3°]. وقد نجد الإضراب مقحماً فى الجملة الرئيسة ، كما فى قول الشاعر: إنه ، ولو كرهته النفس ، آخر موعد[2] ، [زهير ، ركيندورف السابق § 263,5°][3].

---

(١) ولكن يجب أن نتذكر أن (لو) لا تستعمل دائماً فى الجملة المتعذرة [وانظر ما سبق ص٢١٤] وذلك كما فى قوله تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) [يوسف ١٧] فـ (ولو) هنا يمكن أن يوضع فى مكانها (وإن) ، دون مساس بالمعنى ، لأن الآية تمس الواقع –حقيقة.

(٢) البيت فى ديوان زهير ص١٢٧ ط بيروت:

تزود إلى يوم الممات فإنه ولو كرهته النفس آخر موعد [المعرِّب].

(٣) هذه العبارات الإضرابية «المناقضة» تتناسب مع تلك التى تقحمها بوساطة الأداة (saus que)، أما العربية فتعبر عن ذلك بوساطة: (من غير أن، وبدون أن، وبلا أن)، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء عند ابن خلدون، ونقله بلاشير 44 § – بيد أن هذه التعبيرات لا تبدو إلا فى اللغة الأكثر حداثة. ولسوف ندرك بسهولة قيمة التعارض فى الجملة الإضرابية إذا ما حولنا العبارات إلى جمل مترابطة (وهو أسلوب اللغة العادية أو الشعبية):

ففى الفرنسية يقال "tu l'as fait bien que je te l'aie dèfendu" وهو يساوى "tu l'as fait, et [cependant] je te l'auait dèfendu" فوضع cependant بين حاصرتين يحدد التعارض، ولكنه ليس ضرورياً ، فمع التعبير (sans que) تكون الجملة الثانية المنسوقة منفية، فيقال: "tu l'as fait sans que tu m' aies averti" = "tu l'as fait et tu ne m'as pas averti".

أي ـ « إن النفس تكرهه ، وهذا آخر موعد » ، بمعنى « مهما تكن كراهية النفس » .

وقد أضافت اللغة الحديثة إلى هذه الوسائل القليلة إمكانة أخرى ، ألوانا من الصيغ : (ومع أنّ... إلا أنّ... أو مع أن فقط [1] التي تترجم : bien que cepen-dant ، أو يقتصر على bien que .

ويمكن أن تقول أيضا مع المصدر من (كان) : مع كونه غنيا . [هانزفير ، f Ar. wörterb éd. angl. p. 914] .

ب ـ اتساع مجال الأفعال الشرطية :

قد تعالج اللغة العربية في جمل مزدوجة ؛ كجمل الشرط ـ جملاً كثيرة ، منها (وهي أبسطها) : حالة التتابع بين جملتين مع مورفيم (صفري) ، أي : بلامورفيم ، ثم تأتي عبارات هي من الناحية الشكلية ـ من متعلقاتهما ، أو ذات مورفيم مختص بجملة غير محددة indéterminé ؟ ومن ذلك :

أولاً : جمل متتابعة ذات وظيفة شرطية

تتابع جملتين : وفي هذه الحالة تعبر الجملة الأولى ـ عادة ـ عن فعل إرادي : أمر ، أو إنفاق dépense ، أو تمن souhait ، وتكون الجملة الثانية مضارعا (غير تام) مجزوما ، مثل : (فليتوكل عليّ ، وليستعن بي أعنه) [ابن هشام ـ السيرة ص ٥٩٣ سطر ٦] ، ومثل : فتب إلى الله منه... نعند لك ، [الكامل ، ط رايت ، ص ٥٥٨ سطر ١٠] ، [أو كتاب الأغاني جـ٣ ص٦٦ سطر ٢٥ ، وانظر بروكلمان Gr.II, p. 472] .

---

(١) ومع ذلك فقد وجدنا في حوليات الطبري (المجموعة الثانية ، ص٧٤٢ سطر ١١-١٢ : (لو... لبعث عُبد لذلك مع أني لا أحب أن أختار على أهل مصري مصرا) . أن للاستعمال الحاضر جذوره في الماضي .

فالمقصود هنا هو الجمل التى كانت متتابعة ابتداء في تركيبها البسيط Simple parataxe [انظر ركيندورف Synt.verh, p.680, L.14-17] ، كأن نقول بالعربية: «سوف تأتي ، آمل» ، وهو أيضاً ما نقوله في الفرنسية ؛ (Vous viendrez, j'espère) ثم إن المتكلمين بالعربية شعروا بعد ذلك بأن بين الجملتين علاقة منطقية ، من شرط إلى مشروط (جزاء): ففي الجملة الأولى نجد الشرط: وهو الدعوة من خلال حدث الإرادة المذكور آنفاً ، إلى إيقاع الحدث المقترح ، وفي الجملة الثانية نجد المشروط (الجزاء): وهو وقوع الحدث الذى سينشأ مما تذكره الجملة ، فيدخلون في هذه الجملة الثانية غير التام المجزوم ، كما يحدث في الجملة الشرطية. ولكن قد نتوقع في مكانه فعلا تاماً ، لأن النتيجة سيقت ـ على أنها مؤكدة ، لا مجرد احتمال ، فلتكن واقعة. ومن هنا يجب أن نبحث عن أصل هذا الفعل غير التام .

لقد تضمنت هاتان الجملتان المذكورتان في التمثيل النحوى الأولى (la parataxe première) فعلاً في صورة إرادية ، مثلا في الجملة المزدوجة: « أبقني يبقك الله » ، وهو توسل الصياد إلى العفريت ، في قصة « الصياد والعفريت في الزجاجة » ، وهي في (ألف ليلة وليلة). فالتمثيل النحوى الأولى la parataxe première ـ يقدم إلينا :

الجملة الأولى : أبقني ، وهى صيغة أمر ، والجملة الثانية هي: يبقك الله: غير تام دعائي[1] فالربط المنطقى بين الفعلين في جملة مزدوجة يجعل الثاني

---

(١) تدخل العربية اللام المكسورة على الفعل الدعائي Jussif، غير أن اللام فيه ليست ضرورية، فإن صيغة (يفعل) تدل على الدعاء بذاتها، أيضاً أمرية دعائية دون اللام، ولرجع إلى [طبقات ابن سعد، جـ ١، صـ٧٥ سطر ١٧-١٨]: «فقال: يغفر الله للمحلقين»، وفي شعر أبي طالب [ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب جـ٢ ص٦٤١، ط محيي الدين عبد الحميد]: (محمد تفد نفسك كل نفس) وفي شكل الجملة la في التمثيل النحوى الأولى: قل له يفعل، وقد جاء كذلك في القرآن قوله تعالى: «قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة» [إبراهيم: ٣١]، وقوله: «وقل لعبادى يقولوا التى هي أحسن» [الإسراء: ٥٣]، وللتعبير عن التمني بفعل تام، في المثال النحوى: أقلنا أقالك الله، [كتاب الأغاني جـ١٠ ص١٣٧ سطر ١٢١].

منهما وكأنه نتيجة للأول ، ولكن لا يفهم منه الأمر jussif[1] وقد فقد هذا الفعل ، خلال التطور ، قيمته الإرادية ، وبقي من حيث الشكل مجزوماً ، ولكنه كسب قيمة جديدة لغير التام (فهو غير تام ، خاص شكلا ، إلى جانب صيغة: يَفْعَل) . وقد كان هذا الفعل غير التام مستخدماً في الشرطيات مع (إنْ) ، حيث كان يفهم منه نفس العلاقة المنطقية التي تتضمنها الجملة المزدوجة موضوع الحديث. غير أن التعبير عن الواقع في جملة الشرط بإن ـ كان يعتمد على استخدام الفعل التام ، أما غير التام المجزوم فقد كان مخصوصاً بالاحتمال ، وتم توفيقه بصورة طبيعية لأداء هذه الوظيفة. [انظر بحثنا: Etudes sur le verbe arabe في سلسلة mélanges, louis Massignon, II, la p. 173].

ثانيا: موصولات شكلية بدلالة الشرطيات:

تستطيع العربية أن تعالج في الجملة المزدوجة الروابط التي تتضمنها (مَنْ أو ما) الموصولتان ، ولكن الوظيفة حينئذ تصير إلى إفادة الشرط ، في الإطار الشكلي لهذه الموصولات ، وتصبح الموصولات نكرات ، إذ يكون معنى مَنْ: أيّ إنسان ـ (quiconque) ، ومعنى ما: أيّ شيء ـ (quoi que) ، وتحل محلها غالباً: مهما. فأما عن استعمال الفعل فإن إلهاما للشرط من حكم تركيبي (نحوي) ، فإما أن يليها فعلان غير تامين ، مجزومان ، حين يفيد بهما الاحتمال ، وإما أن يليها فعلان تامان إذا ما نظرنا إلى الواقع المتحقق ، وذلك هو الغالب.

ويتم اقتران الجواب بالفاء بنفس الشروط ، لتحدث نفس الآثار.

هذه الجمل المزدوجة تتضمن تعميماً ، ومن ثم ، إمكانة غير محدودة ، من تكرار الموضوع بالنسبة إلى كل فرد من المجموعة المشار إليها في الإطار

(١) لم يرد اقتران الجملة الثانية بالفاء ، فقد ظلوا يستعملون نفس البناء الشكلي ، وقد انتقل هذا البناء إلى جمل تبدأ بصيغة الأمر ، مثل: دع ، وذر ، وتعالى ، وهلم ، دون أي رابطة بين الشرط والجزاء ، وذلك لأن الجملة تبدأ بالأمر؛ وهو تركيب يقوم على القياس الشكلي الخالص [انظر كتابنا Traitè § 76i-] ، والأمثلة في [رايت II, p. 37 D ، وركندورف Ar. S, § 258,2°].

الشكلي . .

وهكذا دخلت هذه الأدوات في مجال الشرط ، ولها قدرة عالية على التعبير عن الأحكام ، والأمثال ، وهو ما يتجلى في أمثال (مجاني الأدب) ، للأب لويس شيخو [جـ٢ ص٦٩ سطر ٩] ، ومن ذلك: «من كثر كلامه كثر ملامه» ، ومن الأشعار التي ترد مورد المثل (جـ٢ ص ٧٨ سطر ٢) :

من يزرعِ الخير يحصدْ ما يسرُّ به

[وكذلك نولدكه في Delectus, p. 107, vers 18].

وهو ما جاء لدى [نولدكه السابق ص١٠ـ البيت الرابع ، وفيه أمثلة قرآنية: البقرة: ١٢٠ـ ١٢٦ ، و ١٩٣ـ ١٩٧ ، والمائدة: ٩٥ـ ٩٦ ، وهود: ١٥ـ ١٨].

ثالثاً: أدوات استفهام صارت نكرات ، ومورفيمات جمل بدلالة الشرطيات. وقد استطاعت اللغة أن تعالج في الجملة المزدوجة ـ كما رأينا قبل ـ جملاً تبدأ بأدوات استفهام ، مثل: (أيّ ، وأين ، وأنّى ، ومتى ، وأيّان (= أيّ آن) ، وكيف). لقد فقدت هذه الأدوات كلها وظيفتها الاستفهامية ، وصارت نكرات ، ولذلك تستخدم الأدوات المنكرة ذات القيمة البيانية بصورة أكثر عموماً: ومن ذلك : أيّمن (quoi que ce soit) وأيّماً (quel qu'il soit) ، وأينما (partout où) (ولكن أنّى ـ وحدها "d'où que") ، ومتى ما ، وأيان ما ـ (en quelque temps que) ، وكيف ما (de quelque façon que) ويضاف إلى هذه الأدوات الاستفهامية (حيث) (où que) ، وكذلك غالبا حيثما ، وإذ ما (lorsque, si). أما (أيّ) ، فقد دخلت في نطاق الشرطية من خلال التطور الذي مرت به (من أو ما) ، أما الأخريات ، فإن هذه الأدوات تدخل في الإطار الشكلي للجملة ظرفاً ، سوف يظل مرتبطاً بإمكانة التكرار غير المحدود للقضية أو المعنى ، ولذلك فمن الأفضل أن نتكلم هنا عن هذا الاحتمال ـ l'éventuel. فمن حيث البناء : لا يأتي الفعل غير التام المجزوم مع (كيف) ، ولا مع (كيف ما) ، ولا مع (حيث) ـ وحدها [انظر: ركيندورف Ar. S. p. 489, n. 3,5] [1]. وهذه بعض الأمثلة: قوله تعالى:

﴿ فى أىِّ صورةٍ مـا شـاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطـار: ٨] ، وقولـه: ﴿ أيْنما تكونوا يأتِ بكم اللـه جميعاً ﴾ [البقرة: ٤٨] ، وقول الشاعر:

متى ترَ داراً من سعادَ تَقِفْ بها

[امرؤ القيس – ركيندورف synt. Verh, p. 700 ، وفيه أيضاً أمثلة أخرى 230 § ، وقد أضاف نولدكه أمثلة لنحيث ما ، في كتابه Delectus, p 107, Vers 18].

جـ - فاء السببية

وهى تنتمى إلى الجملة المزدوجة: فهما جملتان مرتبطتان بعلاقة منطقية ، تنص الثانية منهـما على الأثر ، أو النتيجة التى تترتب على فعل الأولى ، إذا ما نفذت فعلا ، وفاء السببية هى دليل هذه العلاقة ، فهى مورفيم الجملة ، ويتلوها مباشرة فعل غير تام منصوب[١].

وهنا تنبيه: فلو أننا اقتطعنا هذه الجملة الثانية ، ووضعناها فى موقع جملة أولى ، جملة مثبتة ، فإن هذه سوف تقدم لنا في الواقع الحدث الذى تتضمنه بصورة مؤكدة ، وغير مشروطة. ففاء السببية توجد إذن بعد الجملة المعبرة عن حدث يتصل بالإرادة ، كالأمر ، والنهى ، والتمنى ، والترجى ، أو الجمل الاستفهامية ، أو المنفية ، أو الارتيابية[٢] ، أو التى تتضمن شيئاً غير مؤكد[٣]. ومن الأمثلة على الترجى المشوب بالندم قوله تعالى: ﴿ يا ليتنى كنتُ معهم فأفوزَ

(١) لا تأتى (كلما) : (dans toute la mesure que, toutes les fois que) مع غير التام المجزوم، ولكنها تأتى مع غير التام المرفوع، أو مع التام [انظر ركيندورف – Ar. S. p. 489, n.4].

(٢) تقع فاء السببية بعد واحد من تسعة أمور هى: الأمر، والنهى، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنى، والرجاء، والنفى، وليس من بينها الندم le regret، وهو ما جاء منظوماً فى البيت: مرواد ع وانه وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفى قد كملا (المعرّب).

(٣) لتنسيق هذه الجمل فى الفرنسية يتم ربطها بوساطة (alors)، (car alors) ، وذلك كما فى المثالين الآتيين ، الأول هو ترجمة الآية (يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) "plût au ciel que j'aie été avec eux car alors j'aurais obtenu un grand succès". والثانى ترجمة الآية «فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا» avons - nous des intercesseurs?, alors ils intercederaient pour nous: ويلاحظ في هذه الترجمة استعمال أسلوب الشرط.

فوزاً عظيماً ﴾ [النساء : ٧٣] ، وانظر أيضاً: [البقرة : ١٦٧] في قوله تعالى: ﴿ لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم ﴾ ، وجاء بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ [الأعراف: ٥٣] ، وهناك أمثلة أخرى لدى [ركيندروف Ar. S. § 230,1⁰][1].

وهنا سؤال يطرح نفسه عن اضطراب اللغة العربية في موضوع التركيب النحوي لفاء السببية ، فالواقع أن الفعل غير التام المرفوع يجيء بعد هذه الفاء ، في حالات هي لغير التام المنصوب ، بكل وضوح ، وحسب القاعدة المقررة ، كما في المثال الوارد في الحماسة (في شطر من الطويل) ذكره تولدكه [Zur Gram, p. 71].

فيَا عَمْرُو هَلْ تَدْنُو لنا فنجيبها

وأضاف [المرجع السابق p. 18] قائلاً: [واضح أن ذلك لم يكن نادراً] ، وانظر أيضاً ملاحظة شبيتالر [p. 148, pour p. 71/3] في الطبعة المكررة [Darmstadt, 1963].

إن الحل في رأينا هو : أن تبحث في المسائل المشارة (ص٢٠٠) حول موضوع (أنْ) مع المنصوب أو المرفوع : وفاء السببية المصاحبة للمرفوع هي الاستعمال المستمر للعرب الذين لم يتبنوا المنصوب (يفعل) ، بل الذين كانوا يستعملون (يفعل) كمنصوب ممكن بقي ضمن احتمالات اللغة.

---

(١) تستخدم واو المعية مع غير التام المنصوب بنفس شروط فاء السببية للدلالة على المصاحبة بين الحدث المذكور في الجملة الأولى، والآخر المذكور في الجملة الثانية، مثل: (فقلت ادعي وأدعوَ) [الأعشى: سيبويه جـ١ ص٣٧٩ سطر ٢١] [انظر ركيندوف السابق §231] هذه الشروط ليست مطلوبة في (أو) التي تربط جملتين ثانيتهما فعل غير تام منصوب) لأن معنى (أو) هنا هو الاحتمال (S'il arrive que, à moins que) [ركيندوف السابق § 232]، وقد تعني (أو): إلى أن – jusqu'a ce que، كقولهم: (لا ينتهون أو يهلكوا عامتكم): وترجمته (ils ne s'arrêteront pas qu'ils n'aient fait périr votre peuple). [كتاب الأغاني – نصوص مختارة من صالحاني جـ٢ الطبعة الثانية ، ص٤٢ – سطر ٦-٧] .

د ـ التعاقب مع حتى ، وحتى إن.

أصل هذا التعاقب يبين عن صلته بالجملة المزدوجة ، فهناك أولاً جملتان منفصلتان مباشرة ، ومرتبطتان برباط منطقى من السبب إلى النتيجة ، دون أى مورفيم منطوق: فهو مورفيم (صفرى) ، وتقدم لنا طبقات ابن سعد [جـ٢ ، ١ ص٣٢ سطر ١٨]. مثالاً جيداً: وذلك فى قصة قتل الشاعر اليهودى كعب بن الأشرف ، فإن أعداءه التفوا حوله عن قريب حتى لم تغن سيوفهم شيئاً ، ورد بعضها بعضاً ، فانتزع أحدهم مغولا (خنجراً) كان فى سيفه فشق به بطنه: (فصاح عدو الله صيحة ما بقى أطم من آطام يهود إلا أوقدت عليه نار) ، فالفاء فى قوله : (فصاح) بمثابة (alors) ، ومثال آخر فى المزهر للسيوطى ، [جـ١ ص١١٤ سطر ١٤ و ١٥].

ثم إنهم قد يدخلون بين الجملتين أداة النسق: (حتى) : (et même) التى تشير إلى التدرج ، ويقدم النحاة العرب الجملة: (مرض حتى لا يرجونه) ولدى ركيندروف مثال من النصوص [Ar. S. p. 477 fin] ، وقد كانت (حتى) هذه متلوة بفعل غير تام مرفوع عادة ، وذلك حين يتطلبه الموضع استعمال غير التام ، وقد انتهى أمر (حتى) إلى أن صارت تقوم صراحة بدور المورفيم فى جملة التعاقب ، كما فى الجملة: (إنه كثر حتى صار كذا) ، وهى جملة للنحاة العرب [ذكرها ابن فارس فى الصاحبى ، ص٩٦ سطر ٨ ط بيروت ، وذكرها كذلك السيوطى فى المزهر جـ١ ص٤٢٩ سطر ١٠] عندما تعرضنا لتفسير وقوع (إنّ) بعد (حتى) التعاقبية: (حتى إنّ) ، وقد عثر على التعبير فى كتاب سيبويه [جـ٢ ص٤٦٤ سطر ٩ ، ط باريس] قال : (حتى إنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون) ، (فحتى إن شبيهة بقولنا ثم إن ، ولا يقال: حتى أنّ).

ملاحظات: يجب أن نفرق بين: أ ـ حتى حرف الجر ، التى معناها النهاية والحد ، (Jusqu'à) و ـ ب ـ حتى: رابطة النسق (وهى حرف عطف) ، يشير

إلى التدرج (et même) ، دون أن تؤثر بذاتها على الحالة أو على الصيغة وهي تترجم في الفرنسية بكلمة (même) ، ولكنها تبقى أداة ربط أيضاً.

فحتى الأولى المستعملة أداة ربط تجعلها بمعنى (Jusqu'à que) مع المنصوب ، وهي مرادف (إلى أن). وعندما تنضم النية والإرادة إلى فكرة الحد ، فهو حد مراد مطلوب ـ تكون فكرة النهاية والغاية ، وتكون (حتى حينئذ بمعنى afin que) مع المنصوب ، وهي مرادف (كي).

وحتى الثانية (même) لها استعمالات مع الأسماء [وانظر أمثلة بلاشير [§ 318 a] ، أو ركيندورف [Ar. S. §163] ، فعندما تربط (حتى) هذه جملة بالجملة السابقة فإن الفعل غير التام يكون نسبياً أقل وروداً من الفعل التام.

ومن هذا الفعل غير التام يمكن أن نعرف غالباً إن كان المقام يتطلب مرفوعاً أو منصوباً (حتى الأولى) ، غالباً ، ولكن ليس دائماً ، وهنا نقع في صعوبات تأويل (حتى) مع الفعل التام. والواقع أن (حتى) حين تدخل على فعل تام فإننا قد نتردد بين حتى الأولى والثانية ، فأما الثانية فإن ترددنا يكون بين النسق coordination ، والترتيب subordination إذ لا يقتصر السياق على حالات محددة ، ولكن هناك استعمالات تكون (حتى) فيها أداة نسق ، وأيضاً معادلة للفاء للدلالة على التعاقب ، ويمكن أن تراجع في هذا الأمثلة التي جمعها ركيندورف[1] [Ar.S., §250].

وتستخدم اللغة الحديثة (حتى) زمانية ، وغائية ، وتعاقبية ، وعلى نمط واحد مع المنصوب ، حين يكون مكان لاستعمال غير التام ، اللهم إلا في حالة الالتزام الشديد بفصاحة اللغة (purisme).

(١) جادل النحاة العرب طويلا في (حتى) وعقّدوها بطريقة تبدو غير مفيدة فذكروا (حتى) للحال، [انظر مذكرة ركيندورف Ar. S.p. 457]، ويمكن أن نرجع في هذا إلى سيبويه، الفصل ٢٣٨ و ٢٣٩ و٢٤٠ ، والزجاجي: الجمل ص٢٠١–٢٠٢ ، والزمخشري: المفصل § ٤١٤ ، وابن يعيش ص٩٣٦–٩٣٩ ، ورضي الدين الأستراباذي: شرح الكافية (استانبول ١٢٧٥ ، جـ٢ ص٢٢٢–٢٢٧ ، وابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب جـ١ ص١٢٢–١٣١.

خاتمة

لقد أظهرنا في بداية هذا الكتاب الصغير عزمنا على إنشاء « مخطط بناء لغوى » وقررنا برنامج الدراسة طبقاً للنماذج الستة الرئيسة في الطرق النحوية ، التي اعترف بها البحث اللغوى . ونستطيع الآن ـ على ما سبق أن أعلناه ـ أن نركّب النتائج التي حصلنا عليها .

فالعربية الفصحى لا تتطلب في بنائها تدخل النبر الديناميكي أو الموسيقى ، وهي لا تتخذ من موقع الكلمات عنصراً ذا دلالة [1] في تنظيمها الصرفي ، كما أنها لا تستخدم التركيب . وطريقتها الأساسية هي التحول الداخلي : فالجذر الصامت ، الثلاثي أولاً ، والرباعي ثانياً ، هو الإطار الذي تتبادل داخله المصوتات [2] ، وهي في هذا الجذر لا تخالف بين المصوتات في طابعها فحسب (أي : في نوعها) ، بل في كميتها أيضاً : طويلة أو قصيرة ، وفضلاً عن ذلك فهي تستخدم تضعيف صوامت الجذر عنصراً تمييزياً . ويمكن أن نطلق على هذه العملية كلها تعبير : « التحول الداخلي » .

والعربية تخص (الإلصاق) بأهمية كبيرة ، ولكنها لا تملك من اللواصق (اللواحق والسوابق) سوى عدد قليل ، جد قديم ، موروث عن أصوله السامية القريبة أو البعيدة ، وهي لم تنشئ منها جديداً [3] ، ولا تنشيء منها كذلك هذا

(١) ليس هذا صحيحاً في اللهجات التي فقدت المصوتات القصيرة النهائية ، الخاصة بالإعراب والتصريف (انظر ص ٢٤٢) .

(٢) الأصول الثنائية (قليلة العدد) رُدت صناعةً إلى الثلاثي حتى تدخل في نظامه .

(٣) يبدو أن همزة أفعل وحدها من خلق العربية ، وهي سابقة يمكن تمييزها عن مثيل لها قديم ، في كلمات قديمة مثل : أربع ، وأرنب .

الجديد وتلك صعوبة أخرى ، إلى جانب عدم قابليتها للتركيب من أجل بناء ألفاظ فنية علمية في اللغة الحديثة [(1)] .

وأهمية الإلصاق إنما تأتي مما نتج عنه من كلمات كثيرة ، لا من أدواته في ذاتها ، فإن عددها جد قليل . ولم يكن ممكناً أن تتوفر للعربية خصوبتها تلك إلا بتأثير التحول الداخلي ذاته . والواقع أنّ هذا التحول الداخلي يتحكم في السوابق واللواحق متضامنة مع الجذر ، إذ إن [الجذر + السابقة أو اللاحقة] يكونان وحدة ؛ هيكلاً واحداً صامتياً . وإمكانات تبادل المصوتات بأنواعها في هذا الكل الصامت هي التي كانت تضاعف إمكانات استخدام السابقة بذاتها أو اللاحقة ، من أجل إنشاء الصيغ المختلفة ، ومن ثم منابع للكلمات . ففي معنى واحد نجد أن هذا التبادل كاف يضاعف السابقة أو اللاحقة ، ومن هنا نتجت إمكانة وجود تأثير كبير جداً مع قدر قليل من المادة .

ولقد استخدمت العربية التكرار ، وهو هنا تكرار صامت أو اثنين من صوامت الجذر ، ولكنها استخدمته باعتدال شديد ، لأن هذا التكرار كان يصطدم في كثير من الحالات بكراهة لغوية . ثم إن هذه الطريقة لا يمكن أن تقارن بالإلصاق ، من حيث قابلية الإنتاج والإثمار ، فلولا وجود التكرار في العنصر الثنائي (ورمزه ١٢١٢) لكانت الثروة الناتجة من هذه الطريقة زهيدة القيمة .

ولقد كانت نتيجة التحول الداخلي في نطاق الجذر الاشتقاقي مع الإلصاق أو التكرار ـ أو بدون إلصاق أو تكرار إنتاج صيغ أو أوزان كثيرة، فلكل اسم أو صفة أو فعل عربي صيغة ، وهو بهذه الصيغة معامل باعتبارين : اعتبار الجذر ، واعتبار الصيغة ، فأما الجذر فمشترك في جميع الكلمات التي تحتوى نفس الهيكل الصامت ، كيما تؤدى نفس الفكرة العامة ، وأما اعتبار الصيغة

---

(١) تتضح هنا الفائدة التي حققناها حين أشرنا في إيجاز إلى أصول السوابق واللواحق حتى نحكم عليها حكماً سليماً .

فمشترك بين جميع الكلمات التي تحتوى نفس التحول الداخلي ، من أجل التماثل في المعنى أو الاستعمال النحوى ، ومثال ذلك كلمة : « أبيض » ، فهى تحتوى من جهة الجذر « ب ى ض » الذى يدل على مفهوم البياض ، وهي من جهة أخرى بزنة « أفْعَل » من صفات الألوان المذكرة المفردة ، وهذان الاعتباران اللذان يتلاقيان فيها يمكن أن يتصورا طبقاً للتخطيط التالي :

أبيض (مذكر مفرد)

(المؤنث المفرد) :	بيضاء	أحمر
التام المتعدى :	بيّضَ	أزرق
الاسم :	بياض	أسود
التام اللازم :	إبيَضَّ	أخضر
الجذر الاشتقاقي هو (ب ى ض) ويحمل فكرة البياض		صفات على أفعل لتدل على الألوان

هذا النظام المتلاقي المؤتلف قد ألقى عليه مزيداً من الضوء الأستاذ كانتينو في كتابه : (جذور وأوزان)(١) ، وهو دراسة رد فيها الواقع اللغوى إلى الجذر والوزن ، كما يتجلى ذلك في كتابه : (فكرة الوزن وتغيره في مختلف اللغات السامية)(٢) .

وقد قبسنا منه مقارنته القيمة حين قال : « لكل كلمة جذرها ، ووزنها ، ومن الممكن أن تشبه المفردات بنسيج لحمته هى مجموع الأصول المروية في اللغة ، وسداه مجموع الأوزان الموجودة . فنقطة التقاء (أو تقاطع) السَّدَى واللُحْمَة تعد كلمة ، لأن كل كلمة محددة دون لبس بوساطة جذرها ووزنها . وكل وزن يقدم في الواقع من جانبه كلمات ذات جذور مختلفة ، كما

(١) Mèlanges Wiliam Marçais, Paris 1950, P.P. 119-124 .
(٢) Semitica 1950 73-83 .

أن أغلب الجذور تقدم كلمات ذات أوزان مختلفة » ، بيد أن كانتينو لم يستثن الضمائر .

والواقع أنه ينبغي أن توضع الضمائر وما يتصل بها على حدة ، إذ ليس لها صيغة معينة أو وزن ، فهي تكون ـ كما سبق أن رأينا ـ نطاقاً خاصاً ، كما أنها لم تبن على وزان النموذج الذي قدمته الصيغ . ومن الممكن أن تشتمل على تغيرات في كمية المصوتات ، وأن تنطق بلهجات متعارضة في طابع المصوتات . وهي أيضاً تقدم لنا الحالة الغريبة التي يتم فيها تبادل صامتي ، ولكن هذا كله لا يبني صيغاً على نظام التحول الداخلي .

وقد وجدنا أنها ـ لكي تتطور وتنمو ـ تجمعت فيما بينها ، بطريقة من طرق التركيب . فالتركيب إذن بالنسبة إليها أمر أساسي جوهري . بيد أن هذا لا يعدّل الصفة العامة التي تقررت للغة ، وهي أنها ليست لغة تركيب ، لأن هذه الضمائر ليست سوى أدوات نحوية ؛ كلمات خالية من المعنى ، ظلّ نظامها ذا أهمية ثانوية بالنسبة إلى نظام الكلمات المليئة المعبرة (الأسماء والصفات والأفعال) ، التي هي أساس اللغة .

فلو أننا نحينا جانباً هذه الحالة الثانوية ، حالة الضمائر ، فإن الكلمة العربية ينبغي أن تحلل تبعاً للنظام الذي أنتجها . ويبدو أن العرب منذ بدأوا بكتاب (العين) للخليل نظموا من تلقاء أنفسهم ثروتهم اللفظية تبعاً للجذور ، وكان هذا بفضل تأملاتهم الخالصة في اللغة ، أي : إنهم قد اتجهوا اتجاهاً اشتقاقياً . ولكن هذه كانت الطريقة الوحيدة الصالحة للعمل ، والتي تتفق مع احترام خاصة اللغة العربية . فالمعجم الذي يتبع في ترتيبه طريقة هجائية خالصة بالنسبة إلى كل كلمة إنما يحطم جميع ما يتولد تولداً طبيعياً عن الكلمات ،

وهو بذلك يحطم اللغة ويسحقها . وهذا هو الاعتراض الأساسي الذى يواجه من يتخيل مثل هذا المعجم فى العربية [1] .

فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلى ، والحق أن نظامها ساميّ ، ولكن هذا النظام لا يتمثل فى أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح وذلك النمو . ولذا وجدنا من المفيد أن ندرسه هنا فى ذاته على أنه قمة ، دون أن نضعه فى إطار ساميّ (وربما كان هذا موضوع دراسة أخرى) .

فإذا أردنا أن نذكر سمات مميزة لنظامها العام الذى رأيناه من داخله وجب أن نذكر على الأخص : من الناحية الصوتية : كثرة الأصوات الصامتة (وبخاصة فى داخل الفم : وهى المجموعة الحلقية ، والحفافية ، والمطبقة) ، وقلة عدد الحركات .

ومن ناحية صرف الأسماء : نجد الإعراب المزدوج (ص ٨٢) ، وجموع التكسير الداخلية العديدة ، والاستخدام المحدود للجمع السالم (ص ٨٦) ، واستخدام لاحقتى : الضمة الطويلة (فى جمع المذكر) ، والفتحة الطويلة فى المثنى فى الأسماء ـ الصفات ، وفى الأفعال وفى الضمائر الشخصية (ص ٨٧ وما بعدها) . والخاصة الاسمية للأعداد الأصلية (ص ١٦٢) والخاصة الاسمية للتكرات (ص ٢٣٢) . وقلة عدد السوابق واللواحق ، والطريقة الخاصة لتنمية اللغة الانفعالية بوساطة التحوّل

---

(١) يبدو أن القاموس العبرى لمؤلفيه (جزنيوس ـ بول Gesenius-Buhl) (القاموس اليدوى عن العهد القديم 17 Auflage, 1949) يناقض هذا الذى نقول : فإن ترتيبه ، هجائى ، ولكن التعارض ليس إلا فى الظاهر ، لأن الجذور فى العبرية أكثر تقادماً وبلىً ، وأقل ظهوراً منها فى العربية ، ولذا لم يسهل التحليل تبعاً للجذر والوزن ، فالترتيب الهجائى يلغى صعوبة البحث عن الكلمات ، ولعل هذه فائدة مهمة بالنسبة إلى من يستخدمون هذا القانون ، ومع ذلك إن المؤلفين قد اهتما بأن يذكرا تحت كل جذر جميع الكلمات المتفرعة منه ، بفعل التحول الداخلى ، وبذلك أعادا إلى اللغة تركيبها الطبيعى .

الداخلي (ص ١٢٥ وما بعدها) ، وعدم وجود حدود فاصلة بين الأسماء والصفات (ص ١١٥) ، والوضع الخاص للضمائر عامة (ص ٢١٣) ، والضمائر الشخصية بطائفتيها : المنفصلة والمتصلة (ص ٢١٥) .

ومن ناحية صرف الأفعال : ينبغي أن نذكر الأهمية الكبيرة التي خصصت لاعتبار الفاعل (ص ١٧٤) ، وتوازن النظام الفعلي في المظهر ، حيث يكتفي « بزمنين » متصرفين : التام ، وغير التام (ص ١٨٢) ، ومن جهة أخرى العدد الكبير الذي نجده في الصيغ المتفرعة (ص ١٨٨) .

وبالنسبة إلى كثرة الأفعال وجود طريقة تصرف واحدة أطلق عليها : (التصرف المشترك) (ص ١٧٤) .

ومن حيث الأدوات : عدم وجود لاحقة ظرفية ، ومن جهة أخرى إنشاء كثير من روابط التعليق .

هذا كله ينتج كثيراً من التعارض ، ومن المناسب أن نسلط الضوء على واحد من بينها وهو يتعلق بسلوك عام ، يتصف من جهة بأنه محافظ ومن جهة أخرى بأنه ذو روح مبتكر .

والواقع أن للعربية سمات شديدة المحافظة : فهي قد احتفظت بنزعة قديمة شديدة القدم نحو الأصوات الصامتة [١] ، وهي قد احتفظت بالمصوتات القصيرة الأخيرة ، سواء منها ما كان للإعراب أو التصريف . واحتفظت كذلك لكل كلمة بوزنها الصريح ، وصيغتها التي لا تتحول مهما تكن اللاحقة الضميرية أو التحويلية التي يلحقونها بها . والحق أنه لا يصح التقليل من شأن هذه الميزة ، لا

---

(١) انظر : M. Cohen « بحث مقارن عن اللفظ والأصوات في اللغة الحامية السامية » Essai comparatif sur le vocabulaire et la phonétique du Chamito sémitique, Paris, 1947, p. 68 .

سيما إذا نظرنا إلى ما جرت عليه اللغة السريانية : حيث تميل إلى أن نشق بعض الصيغ نصفين ، ولو لإزالة تعارض صرفي ، وما جرت عليه العبرية : « حيث يعد تعدد الأوزان بالنسبة إلى الكلمة الواحدة تقريباً قاعدة ، وتلك صعوبة رئيسة من صعوبات اللغة العبرية » .

والعربية من ناحية أخرى لغة مبتكرة ، مبتكرة بذوقها في قياسها وتنظيمها ، ولعل من الممكن أن نعتبر حفاظها الشديد على الوزن هو الجانب السلبي لذلك الاتجاه : فلكي يؤدي القياس دوره أريد لهذه اللغة أولا أن يتوفر لها الاستقرار ، وسلامة النموذج المقيس عليه . أما الجانب الإيجابي فهو الخصوبة الشديدة التي توفرت للوزن بوساطة القياس ، من أجل إنتاج مفردات بالغة الكثرة . ولقد كشف التحليل عن جميع الاتجاهات التي دفعت فيها العربية أوزانها ، اللهم فيما عدا عدولها قليلاً أو كثيراً عن استخدامها ، عندما كانت تتدخل كراهة اللغة ، أو حين يحدث أدنى اكتفاء .

وينبغي فضلاً عن ذلك أن نذكر بين الأوزان الاسمية الخاصة بالعربية : فَيْعَل Fayal (فَيْعَال وفَيْعُول) وفَعْل وأَفْعَل وفَعْوَل وفُعُّول ثم إن الحفاظ الواضح على الوزن في الثروة اللفظية الناتجة قد ساعد هو نفسه على جعل تنظيم هذه المجموعات الهائلة واضحاً محدداً : فمعجم « لسان العرب » يحتوي قرابة مائة ألف كلمة [1] .

ولقد كان الاحتفاظ بالوزن واضحاً في حامله المادىّ الناتج من التحول الداخلي [2] ، وهو : اللفظ الدال ، ولكن المشكلة تتمثل في ألا يتحلل المدلول ، وبخاصة بالنسبة إلى الأوزان الشديدة الإخصاب ، ليصبح غامضاً

---

(١) هِيَ قرابة ٩٤ الف كلمة ، تبعاً لما قاله الأستاذ G. J. Haggar في المؤتمر الدولي الحادى والعشرين للمستشرقين (باريس – يوليو ١٩٤٨) .

(٢) وينبغي ان نتذكر مع ذلك الإيضاحات التي ذكرناها سابقاً في (ص ٩٦ وما بعدها) .

مبهمـاً ، الأمر الذى ربما يهدم قيمته اللغوية . فهذا الإخصاب فى الأوزان سار إذن جنباً إلى جنب مع عمل ضخم يهدف إلى التمييز وتخصيص المدلولات . فالواقع أن صيغة واحدة معينة تنقسم بصفة عامة (وهو ما نراه مثلاً فى صيغة فُعَال التى سبق تحليلها) ، ويمكن القول حينئذ بأن هناك بالنسبة إلـى « دالٌ » معين قدراً من الأوزان بعدد ما يوجد من المدلولات . ومهمة هذا التمييز تقتضى استخدام النحو ، والدلالة ، أو علم المعنى ، فأما النحـو : فلوحـدة الاستعمال النحوى : فاسم المفعول يستعمل بمعنى اسم الفاعل ، وأما الدلالة : فللتشابه فى المعنى ، وذلك كتعيين الأوصاف البدنية فى صيغة أَفْعَلُ ، مثل : أعور وأعـرج وأحـدب إلخ .. وكتعيـين أوصـاف خاصـة (تخصيص) ، وذلك كأن نجد فى صيغة فُعَال مجموعة من الكلمات المخصصة للتعبير عما يعترى الإنسـان من اضطـرابات وأمـراض ، مثل (صُـدَاع وسُعَـال ، إلخ ..) ، أو للتعبيـر عن الضـوضـاء : (صـرَاخ ونُبَـاح وبُكَـاء ، إلخ ..) . ولسـوف يتم تحليل هذه المدلولات جميعها مع تأريخنا للوزن ، الذى تحدثنـا عنه ، كما أن هذا التحليل سوف يكشف ــ إلى جانب المجموعات ذات المدلول الواسع ــ ولو كان مبهماً بعض الشىء ــ عن جهد كبير فى التمييز والتشخيص ، وبعبارة واحدة فى التنظيم والتقعيد [1] .

والتمسك بالمصوتات القصيرة الأخيرة فى الإعراب والتصريف سمة

(١) تحدثنا فى عن تناسل الأوزان ، ولعلّ ذلك يتفق مع تعدد المدلولات بالنسبة إلى دال واحد . ويمكن تصور هذا حين تنعدم الفواصل بين الأسماء والصفات ، وبذلك تكون قلة عدد السوابق واللواحق قد أضرت بالعربية ، والتفرقة التى تسمح بفصل هذه المجموعات النحوية تتم بوساطة النحو أو علم الدلالة . أما النحو : فإن الاتفاق النحوى يكشف عن الصفة أو المشتق (اسم فاعل أو مفعول) وكذلك الحال ، والمفعول المطلق يستتبع بالضرورة مصدراً ، اسم معنى ؛ وأما علم الدلالة فإن الاسم الحسى يعرف بمدلوله ذاته – ولقد يظهر التناسل فى حالات أخرى ، ولعل هذا الجانب التكوينى فى اللغة جدير بمزيد من البيان .

محافظة ، كما سبق أن قلنا ، ولكن استخدامها فى نظام شديد الشمول والدقة فى التركيب العربى يعد أمارة على عقل منظم ، ومع ذلك فقد كان هذا مساعداً على تحديد الكلمات داخل الوزن (كما يرى القارىء فى الهامش أسفل الصفحة السابقة) .

إن تركيب المقطع يمتاز بانتظام ملحوظ (وهو أمر صحيح فى النثر) ، حتى إننا ، إذا ما استثنينا الحالة الخاصة التى تشتمل على مصوت طويل أو لين مركب متلوين بصامت مضعف ، يمكننا حتى الآن أن نجرى التقسيم المقطعى دون تردد أو ارتياب ، وأن نحلل الشعر (من أى بحر كان) إلى مقاطع طويلة ومقاطع قصيرة .

أما فى مسألة التعريف والتنكير بالنسبة إلى الأسماء ـ الصفات فإن العربية تتجاوز (مع لغة النقوش فى الجنوب العربى) العبرية والآرامية اللتين خلعتا تعبيراً خاصاً على المعرفة فحسب ، فهاتان اللغتان قد خصتا المعرفة بتعبير واحد خاص ، وذلك بإنشاء أداة تعريف .

أما العربية الفصحى فإنها تسبق بدورها ـ اللغة العربية الجنوبية : ليس فى أنها قد نظمت التعبير عن التعريف والتنكير فى الإعراب بحالاته الثلاث فحسب ، ولكن أيضاً فى إعراب ذى الحالتين – مالا ينصرف ، (انظر ص ٨٣) . وهكذا تقدم نظاماً مزدوجاً معقداً ، وهو فى الوقت ذاته دقيق ، إذ كان ولاشك ثمرة عملية تنظيم هائل .

وقد كان من الممكن أن يكون نظام الكلمات فى الجملة حراً (انظر ص ٢٤٠) ، ولكن بما أن العربية وضعت نظاماً واجب الاحترام لتتابع الكلمات فإنها قد ألغت الحريات الموجودة فى العبرية والآرامية .

وتكشف الاتجاهات العامة التى ذكرناها فى البداية عن وحدة فى تعدد

الأحداث النحوية المتناثرة ، حتى لتجد في الشواذ وسيلة الى الدخول كذلك في قاعدة مطردة [1] .

فإذا جئنا إلى التركيب النحوى ، فإن لنا أن نلاحظ أولاً وجود الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية ، وغلبة استعمال الاسمية على الفعلية ، ثم نلحظ تلك السعة التي تمتاز بها العربية في استخدام المسند الاسمي (ص ٢٥٢) ، وفي تطور الأداة (إنّ) الذى جعل المسند إليه منصوباً (ص ٢٥٤) ، كما ينصب هذا المسند إليه بعد (أنّ) ، (ص ٢٥٥) ، ومن حيث المطابقة بين المسند والمسند إليه (في حالة الشخص الثالث الغائب) لاحظنا عدم التغير بحسب العدد ـ أصلاً ، وكذلك لاحظنا الثبات في النوع في الفعل الذى يتقدم فاعله (ص ٢٥٧) .

أما المجرور ـ فقد لاحظنا كثرة العلاقات التي تعبر عنها الإضافة (ص ٢٥٨) والإضافة الناقصة (في الوصف المقيد) ، وهى وسيلة كبيرة للوصف (ص ٢٥٩) ، والمجرور بعد جميع حروف الجر ومن ثم ـ كل اسم مفعول غير مباشر ، وما يحتمله هذا المفعول من معان متنوعة ، (ص ٢٦١) .

وفى صدد مفاعيل الفعل المنصوبة ينبغى أن نلفت الانتباه إلى المفعول به واستعمالاته المختلفة (٢٦٦) ثم نلاحظ من ناحية أخرى التطور الخاص بالتعبير عن الحال (ص ٢٧٠) وآثاره في التنظيم الصرفي (ص ٢٧١وما بعدها) ، وكذلك ما تميزت به العربية من التعبير بالوصف المقيد ، وبالتمييز (ص٢٧٤)

(١) لعل كثرة الجموع الداخلية (جموع التكسير) حالة من حالات التعقيد الناشئة عن الإفراط في التقعيد ، فإن اللغة حين التزمت بهذا النوع من التعبير في الجمع قد طردت القياس ، دون معيار – فيما يبدو لنا – ليندرج تحت نماذجه الأولى أكبر عدد من ألفاظها . أما الجعزية فقد كانت أكثر اعتدالاً ، حيث اقتصرت على عشر صيغ للجمع الداخلى . ومع ذلك قد نلاحظ حالات لا تخضع لنظام ، ذكرنا اثنتين منها في دراستنا عن الفعل العربي ، ووضع اسم المكان في العربية يفيد أيضاً في هذا الموضوع ، وبخاصة إذا ما قورن باسم المكان في الجعزية . (انظر مذكرة رقم ١٤) .

وعن الإضافة الناقصة التي سبقت معالجتها ، وعن الاستثناء ووسائله المختلفة (ص ٢٧١) .

ومما يلاحظ أيضاً سعة العربية في استعمالها لاسم يكون مسنداً اسمياً ، ثم إذا هو في باب الوصف تابع للموصوف (ص ٢٧٥) ، ثم سعة استعمال التوابع .

غير أن العربية أقل احتفاء بأساليب المقارنة (ص ٢٧٨) . وأما النداء فإنه يمثل تطوراً أصيلاً بما يحمل من علامة نصب شكلية .

هذه بعض سمات الجملة البسيطة التي استحقت أن نشير إليها ، غير أن العمل في مجموعه يشير إلى جهد كبير في تنويع العلاقات التركيبية ، كما يشير إلى نتيجة مهمة هي الدقة الكبيرة في تحديد الوظائف بناء على الأداة التي يقدمها الإعراب . وكل ذلك يدل على أن الإعراب ظاهرة مؤثرة . ومن هنا تعتبر العربية بحق أنموذجاً للغات الإعرابية التحولية Flexionnelles .

ومع ذلك ؛ إن وضع الوحدات اللغوية ، ومكانها في الجملة البسيطة قد أدى بصورة ما دوراً متميزاً ، ففي العربية ترابط ونسق وثيق (ص ٢٤٢) يمكن أن يتجاوز علامات الإعراب ، أما بالنسبة إلى الطرق النحوية الأخرى (كالنبر الديناميكي والموسيقي ، ونظام الكلمات وتركيبها) فإن لها موضعها في النظام المتبع عادة . ولكنه نظام غير مفروض ، وإن كان يسهم في تحديد هذه الطرق ، ونحسب أن هذا هو الطريق المفتوحة للتطور المستقبل .

وفي استعمال الفعل الإنشائي المنصوب في الجملة التركيبية تبرز مجموعة من العبارات : المكملات المباشرة ، مع (أنْ) بعد أفعال الإرادة والأفعال الغائية : فهذه المكملات لا تبنى إلا مع (أنْ) والفعل الإنشائي المنصوب في صدر الجملة مقترناً بمورفيم الجملة ، ثم يأتي الفعل الإنشائي وحده للأجزاء الثواني ،

وهذا التركيب خاص بتلك الجمل المتميزة ، وإنما كان كذلك نظراً إلى قيمة الفعل الإنشائى ، فهو منصوب مرتبط بالتعبير عن الإرادة والنية : وبعبارة أخرى : مرتبط بأفعال تدل على التقدير مع (أنْ) (ص ٢٩١) فى مكملات أصلها مسند إليه ، أو مسند (ص ٢٩٣) ، وفى عبارات اقترنت بـ (أنْ) بعد حرف جر ، فى موقع مفعول به مباشر (ص ٢٩٤) وبعد (أنْ) الظرفية ، فى مثل : قبل أن ، وبعد أن ، وإلى أن ... إلخ .. ، فقد أُدخل الإنشائى المنصوب نتيجة لوجود (أنْ) ، وليس له أية قيمة أخرى ، سوى أنه يشير إلى نوع من الاستقلال دون تخصيص ، مع اقترانه (بأن) التى تحكمه .

أما غير التام المرفوع فإن له وجوداً بارزاً فى الجملة المركبة ، فهو يكون أولاً فى العبارات الموصولة (ص ٢٨٦) ، وفى المكملات المباشرة مع أنَّ (ص ٢٩٠) ، ومع السببى (ص ٢٩٧) ، ومع أفعل التفضيل (ص ٢٩٥) ، ومع ظروف الزمان فى مركب مع (مَا) (ص ٣٠٢) و مع العبارات المكانية (ص ٣٠٣) ، ومع الجمل الاستفهامية غير المباشرة (ص ٢٩٦) ، هذه الجمل المزودة بغير التام المرفوع تقدم مضمونها بطريقة موضوعية غير مشروطة .

فإذا اختلط الاحتمالى بغير المؤكد فسوف يؤدى ذلك إلى جملة مزدوجة شرطية ، ويعالجان على هذا الأساس ، وذلك عنصر من عناصر التحديد والوضوح ، ومن ذلك علاج الموصولات (ص ٣١٣) ، والظروف مع (إذا ، وإذاما ، وإذما) (ص ٢٩٩ و ٣١٤) ، وظروف المكان مثل : حيثما (ص ٣١٤) ، ويضاف إلى ما فى (ص ٢٢١) مجموع الجمل المزدوجة مع (أيْمَنْ) ، و(أيُّمَا) فى الموصولات ، و (متى ما) فى الظروف الزمانية و (أينما) ـ فى الظروف المكانية ، و(كيفما) فى أدوات الاستفهام .

فإذا نظرنا إلى الجملة المركبة فى مجموعها فإنها ليست أقل من الجملة البسيطة ، من حيث القدرة على تنويع العلاقات النحوية التركيبية ، ومن ثم من

حيث التحديد في تعريف الوظائف ، (لاحظ بخاصة وظيفة غير التام المجزوم في الجملة الشرطية) . ومن الممكن أن نتوقع منها ذلك نظراً إلى التطور الذى أحدثته العربية في الجملة البسيطة ، وهي تعبر عن الوظائف بعبارة بدلاً من عنصر اسمى ، غير أننا نلفت الانتباه إلى الثراء الذى حققته ، وهى تضاعف مورفيمات الجمل : كاللواحق النهائية ، والظروف التى اشتهرت في هذا الصدد . وقد يظهر كثير منها في شكل مترادفات ، وهي تستخدم في الإمكانات الإيقاعية التى يستعين بها الشاعر ، إذ ينبغى ألا ننسى أن نشاط الشعراء هو الذى أنضج عربية الصحراء .

فإذا نحينا جانباً موقع (أنْ) بعد أفعال الرادة ، فإنه يبقى أيضاً ذلك الاضطراب في استعمال (أنْ أو أنّ) ، غير أن دورهما الوظيفى يبقى واضحاً ، وليس الأمر كذلك مع (فاء السببية) ، فإن ترددها بين النصب والرفع قد يعقب عند استعمال الرفع حيرة بين التتابع والنَسق ، وهذه مشكلة من المشكلات التى خلفها التاريخ الطويل لهذه (الفاء السببية) .

أما عن (حتى) فإن مشكلتها تأتى من تطور مستمر لا نهاية له في لغة الصحراء .

وأخيراً ... فلكي نختم هذا البحث يمكننا أن نكرر ما سبق أن قلناه في مقدمتنا لدراسة اللغات السامية : « إن لغة الشعر العربى بما توفر لها من ثروة في صيغها النحوية ، ورقة في تعبيرها عن العلاقات التركيبية ، إنما تعد أعلى قمة بلغها نمو اللغات السامية » .

* * *

المذكرات التكميلية

مذكرات تكميلية

١ـ كانت مسألة المزدوج في العربية الفصحى قد بحثت في كتابنا Trai-té ، ويعتبر الحل المقترح وضعاً عارضاً من ناحية ، وهو يعني اعتبار الواو والياء مصوتين في وضع ضعيف ، في جزء المقطع ذى التوتر الهابط ، في كلمات مثل : ثوب ، وجيب ، إذ تتحول ṯawb ، ṯau̯b ، وتتحول ǧayb ، ǧai̯b ، وبذلك يصبح لدينا مـزدوج حقيقـي .. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : أن نستبقي بالمعنى اللغوى ـ التداعي اللغوى association linguistique ـ وهو تداعي الجذور ، رغم التغيير الأصواتي الحادث ، فالمصوت (u̯) في كلمة (ṯau̯b) يظل مشتركاً مع الصامت الثاني ، وهو الواو (w) في جمع التكسير (أثواب) 'aṯwāb ، وفي الاسم ثوّاب ṯawwāb ، (بائع الثياب) ، وهذا يسمح بأن نصنف بالرباعي ـ تبعاً للتصريف الرباعي ـ أفعالاً مثل : دوقل : (أخذ الشيء وأكله) ، وبيقر : (أسرع مطأطأ الرأس) ، فقد صارت aw , ay في الفعلين ـ في الواقع ـ مزدوجا حقيقياً : dau̯qala و baiqara ، وقد احتفظ المعنى اللغوى فعلاً بنوع من التداعي باعتبارهما فعلاً مكوناً من أربعة صوامت . يدل على ذلك ـ مثلاً ـ لهجة كفر صغاب Kfar ṣghab : لقد نطقت فعلاً مثل : طيلع (ṭai̯le‘) (المذكور في السياق) بمعنى أطْلَعَ أو أصْعَدَ ، وهو يعتبر فعلاً رباعيا من ناحية ، كما يعالج كذلك مع وجود التعبير الصوتي : طيـلعت ṭīla‘at ، وطيلعنا ’ila‘na .. إلخ ، ومن ناحيـة أخرى عولجت من حيث اشتمالها على مزدوج حقيقي (ai) يخضع للقانون الأصواتي للمزدوج في المقطع المقفل (Syllabe Fermée) (ā < ai) : (tāl‘et) (هي طلعت) و (tāl‘u) : (هم طلعوا)] وانظر بحثنا : كلامنا العربي في

(Liban , dans Bull Ét.or., Damas, t.xvIII; ـ (كفر صغاب
.1963-64 , p.104)

وفي حالات مثل قَوْل -qawl وبَيْع - bay' سيقول علماء الأصوات :
إن المصوتين (u و i) يمثلان ـ بحكم موقعهما ـ واقعاً خاصاً فقط ، هو أنهما يؤديان من الناحية الصرفية وظيفة صامت ، ولكن لما كانت العربية تفرق بين الحركة والصامت أساساً باعتبار دورهما الصرفي ، فكيف لا ترى في الواو والياء الصامتين إلا أنهما شكل خاص من المصوتين: الضمة (u) والكسرة (i) ؟ إن المصوتات والصوامت تعمل في اتجاهين مختلفين ، ولا يلتقيان ، ومن ثم كان لابد أن تتعارض أدواتهما كلية أيضاً .

٢ ـ انظر برترام توماس : (أربع لهجات غربية جنوبي الجزيرة العربية ـ مجموعة الحدرة) . (نشريات الأكاديمية البريطانية ـ الجزء الثالث والعشرون ص ١٢ وصلت إلينا في سبتمبر ١٩٣٧) .

٣ ـ كتاب سيبويه هو أصل النحو العربي القديم . ولما كان هذا النص الأساسي الصعب ، لم ينشر له حتى الآن شرحه المهم الذى وضعه السيرافي ، فإن هنالك نقصاً كبيراً في فقه اللغة العربي ، وقد أردت أن أعرف أخيراً ما قاله السيرافي في موضوع الفصل المعنون (باب عدد الحروف العربيـة) جـ ٢ ص ٤٠٤ ـ ٤٠٧ وهو جوهري بالنسبة إلى علم الأصوات العربي .

واستطعت بفضل الأب المحترم عقيقي اليسوعي أن أحصل على ميكروفيلم من هذا الشرح المخطوط بالقاهرة للقسم الخاص بالإدغام بأكمله ، وهو الذى يختم « الكتاب » ، وهي فصول في الجزء الثاني ص ٤٠٤ ـ ٤٣٠ (طبعة القاهرة) ، وقد مثل لي هذا الميكروفيلم نسخة حديثة جداً (مؤرخة

فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٧ هـ) نقلها عن النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية محمود حمدى ، على ذمة صاحب السعادة المفضال أحمد بك تيمور . والنسخة مكتوبة بعناية بخط النسخ ، سهلة القراءة ، وقد روجعت على أصلها ، على ما يدل عليه ذلك التذييل فى آخرها : « قد تم مقابلة هذا الجزء على الأصل الموجود بدار الكتب السلطانية ، وذلك فى شهر جمادى الآخر سنة ١٣٣٧ هـ » . وهذا يضمن لنا صحة النقل عن الأصل .

أما المخطوطة (القاهرة ـ الطبعة الثانية من قائمة المخطوطات ج ٢ ص ١٧٤ فى المكتبة الخديوية) فهى لا تحتوى على شرح السيرافى لنهاية الكتاب ، ولا شك أن هذا الجزء قد فقد منذ استنساخ النسخة لأحمد بك تيمور . والسيرافى فى نهاية شرحه لهذا الفصل رقم ٥٦٥ يذكر هنا نصاً فى غاية الأهمية ، حيث يأتى لنا على وجه التحديد بتفسيرات سيبويه نفسه للفرق بين المجهورة والمهموسة ، وهذا الحديث عن سيبويه موجود فى الصفحة رقم ٤٦٢ كاملة ، عن مخطوطة تيمور ، وصفحة ٤٦٣ سطر (١) . وفى نص كهذا يكون من المهم ألا يعتمد على مخطوطة واحدة ، وقد أراد الأستاذ آنش مراجعة النص المشار إليه من شرح السيرافى على مخطوطات ثلاث فى استنبول : حميدية رقم ١٣١٣ ، وهى مخطوطة جيدة جداً ، مؤرخة بعام ٦٠٩ هـ ، (عدد ورقاتها ق ٢٨٩) ، وفى نور عثمانية رقم ٤٥٩٠ غير مؤرخة ، ولكنها من القرن الحادى عشر الهجرى ـ السابع عشر الميلادى (وعدد ورقاتها ٥٨ر) ، ونور عثمانية ٤٥٩١ ، مخطوطة مؤرخة منذ عام ١١٤٤ هـ ، وعدد ورقاتها (ق ٦٢١) .

أما المخطوطة الخاصة (بشهيد على باشا) ٩ ـ ٢٤٦٦ فينقصها بكل أسف الجزء الأخير ، ومن ثمّ الفصل المهم . هذا الفصل من شرح السيرافى قد نشر إذن طبقاً لهذه المخطوطات الأربعة المحددة كما يلى : ١) القاهرة ـ مخطوطة

تيمور . ب) حميدية (١٣١٣) . جـ) نور عثمانية (٤٥٩٠) . د) نور عثمانيــة (٤٥٩١) . فإذا ما اقتضى الأمر الإختيار بين روايات متعددة فإننا نضع النسخة المتعددة فى المحل الأول ، متلوة بالأخريات مع الفصل بينها بفاصلة منقوطة . والرواية غير المعتمدة يشار إليها فحسب بالإحالة إلى المخطوطة التى تذكرها .

هذه المخطوطات الأربع ليست بكافية فيما يبدو لإخراج طبعة دقيقة كاملة لشرح السيرافى ، فالواقع أنه بالنسبة إلى المذكرة النقدية (ب) ينبغى أن يقرأ المرء (الا) دون (ولا) ، وهو ضد ما ذهبت إليه المخطوطات الأربع . وبالنسبة إلى (هـ) يتطلب السياق كلمة (الحلق) دون (الصدر) الواردة فى المخطوطات الأربع (« والصدر » خطأ من الناسخ ، جره إليه كلمة الصدر الواردة قبل ذلك مباشرة) :

(قال سيبويه : وإنما فرق المجهور والمهموس أنك لا تصل (ا) إلى تبيين المجهور إلا أن يدخله (ب) الصوت الذى يخرج من الصدر ، فالمجهورة كلها هكذا يخرج (جـ) صوتهن من الصدر ويجرى فى الحلق ، غير أن الميم والنون تخرج (د) أصواتها من الصدر وتجرى فى الحلق (هـ) والخيشوم ، فيصير ما جرى فى الخيشوم غنة يخالط ما جرى فى الحلق . والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخلّ بهما ، وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها ، وذلك مما يزجى (و) الصوت ، ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم فى المجهور (ز) فأخرج الصوت من الفم ضعيفاً . والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ، ولا تصل (ح) إلى ذلك فى المجهور ، فإذا قلت « شخص » فإن الذى أزجى (ط) هذه الحروف صوت الفمْ ، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعدما يزجيها (ى) صوت الفم ليبلغ ويفهم بالصوت . فالصوت الذى من الصدر ها هنا

نظير ذلك الصوت الذى ترفعه بعد ما يزجي (ك) صوت الصدر ، ألا ترى أنك تقول قدم (ل) فإن شئت أخفيت (م) ، وإن شئت رفعت صوتك ، فإذا رفعت صوتك فقد أحدثت صوتاً آخر) .

أ) د ـ لا تصل ، ب ـ لا تصل ؟ ، أ جـ ـ لا تقل .

ب) د ـ ولا أن يدخله ، أ ب جـ ـ ولا أن يدخله ، ونحن نقترح إلا أن يدخله .

جـ) أ د ـ يخرج ، ب جـ ـ تخرج .

د) د ـ يخرج .

هـ) أ ب ـ تجرى في الصدر ، جـ د ـ يجرى في الصدر ، ونحن نقترح : تجرى في الحلق .

و) ب ـ يرجى .

ز) ب ـ المجهور ، أ د ـ المهموز ، جـ ـ المهموزة .

ح) ب ـ لا تصل ، أ جـ د ـ لا تقل .

ط) ب ـ أرخى ؟

ى) ب ـ يرخيها ؟

ك) أ د ـ يزجى ، ب ـ يرخى ؟ ، جـ ـ نرجى .

ل) ب ج د ـ قدم ، أ ـ قام .

م) أ ـ أخفيت ، ب جـ د ـ أضافت : وأسررت .

ومن المهم ألا أبطىء في التعريف بهذا النص (ولأولئك الذين أتاحوا لى

صياغته : الأب المحترم عقيقي اليسوعي ، والأستاذ آنش ـ خالص عرفاني بجميلهما) . إن ترجمة هذا النص وتفسيره قد يثقلان كثيراً هذه المذكرات ، ولسوف يكون ذلك فيما بعد . بيد أنا نستطيع أن نقدم هذه الملاحظات : ففي مسألة التفرقة بين المجهورة والمهموسة يفرق سيبويه بين صوت الصدر وصوت الفم ، ثم هو يتصور الصوت الخفيض المُسَرّ ، والصوت المرتفع ، فمن الممكن أن ينطق بالمهموس مع انخفاض الصوت ومع ارتفاعه ، إذ إن هذه المهموسة من « صوت الفم » ، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالمجهورة ، فهي عند ارتفاع الصوت تشتمل ضرورة على « صوت الصدر » ، قال في آخر النص : « فإن شئت أخفيت ، وإن شئت رفعت صوتك ، فإذا رفعت صوتك فقد أحدثت صوتاً آخر » . وموجز القول أن الفرق بين المهموسة والمجهورة هو « صوت الصدر » ، غائب في الأولى ، موجود ضرورة في الثانية بسبب ارتفاع الصوت . وهكذا استطاع سيبويه أن يشير بوضوح كبير ، وبما كان يملك من وسائل للتحليل ، إلى ما كان يجهله من دور الحنجرة ، وهو ما نطلق عليه « الجهر » .

إن علماء الأصوات Les Phonologues لم يكتفوا بهذا : فالمجهورة والمهموسة هما في العربية متعارضتان متوازيتان ، وهم يبحثون عما يمكن أن ينضاف إلى ذلك ، وينشيء تعارضاً سالباً ، ولم يستطيعوا حتى الآن أن يتجاوزوا مرحلة الفروض في عملهم ، أما النتائج المتحققة والتأكد من صدقها فما زالا أملين حتى الآن .

٤ ـ ضعف الواو والياء بين مصوتين ، ليست هذه لفظة عديمة الجدوى . والواقع أننا نتساءل : لماذا يكون هذا التضعيف الثانوي للواو أو الياء في وضع متماثل ، في الصرف العربي (وهو ما وصفناه في كتابنا « دراسات في علم الأصوات العربي » صفحات ٢٨٠ ـ ٢٨١ . إن لم يكن لتقوية ضعيف مهدد ؟ ولعلنا نعرض لهذا الموضوع في مكان آخر .

والعربية من ناحية أخرى تظهر في مفرداتها وفي صرفها واوات أو ياءات ، تؤدى وظيفة الصامت القوى ، شأنها شأن غيرها ، ويلاحظ هذا أيضاً في اللغة الجعزية ، وفي اللغة التيجرية tigray .

أما فيما يتعلق بصرف الأفعال التي سيكون الصامت الثاني أو الثالث من أصلها واواً أو ياء فإن لدينا بالنسبة إليها موقفين : قدمهما ف. ر . بلاك F.R. Blake في حالة [الأفعال التي يكون الصامت الثاني من أصلها واواً أو ياء II, J.A.O.S., vol. 62, 1942, pp. 109 - (دراسات في النحو السامي ـ 110) :

أ) موقف من يفترض أنها في حالتها الأولية الثنائية : فالمصوت الطويل في الأفعال التي يكون الصامت الثاني من أصلها واواً أو ياء إنما تأتي من إطالة المصوت القصير الداخلى في الثنائي : قَلَ * qala ، قلَ ، قِيـلَ ، يقُلُ * ، يقُولُ ... إلخ ... وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثي . والصيغ مع الواو أو الياء الصامتتين القويتين معتبرة على أنها ثانوية .

ب ـ وموقف من يقول بأنها كانت منذ البدء ثلاثية (فالمصوتات الطويلة هي نتيجة القلب أو الحذف :ـ قَوَلَ * ، قَـالَ qāla ، qawala ، قُوِلَ * quwila ، قيـــلَ qīla ، يقْوُلُ yaqwulu ، يقُولُ yaqūlu إلخ ... (وكلتا النظريتين جائزة ، ولكل منهما أنصار بين المبرزين من علماء نحو اللغات السامية « ص ١٠٩ مـن المرجـع السـابق ») .

ولكن الأول يبدو في نظر بلاك Blake طبيعياً أكثر من تاليه ، وهو جدير أن ينتهي إلى خير تفسير للأحداث (اللغوية) التي يدور حولها البحث ، ثم إنه أكد مصاعب الفرض الثاني .

أما نحن فقد وجهنا عملنا طبقاً للثاني . أليس هو كذلك طبيعياً كالأول ، فإذا كانت الواو والياء تصلحان لتكوّنا الصامت الأول أو الثالث من جذر معين ، فلماذا لا تصلحان كذلك لتكوين الصامت الثاني .. ؟ لماذا تنفي هذا ونستبعده ؟ .. ولماذا تكون هذه الواوات والياءات ــ وهي صوامت قوية كغيرها ، بالنسبة إلى العربية والجعزية والتّجْريّة ــ من الصيغ الثانوية .. ؟ ولماذا لا يعود عدد من بينها إلى حالة بدائية ؟ ..

وهناك أيضاً أصول ثنائية في اللغة العربية وهي كذلك في أصولها السامية . ولكن لننظر إلى الأشياء من قريب : فالسامية المشتركة التي تتفرّع عنها ، كانت ذات أصول ثلاثية . وأكثر من ذلك ففي المستوى الأعلى (وبقدر ما يمكن أن تبلغه المقارنة الداخلية لأبعد الأصول) أي في اللغة الحامية السامية ، لم يمكن التوصل إلى ما وراء البناء الثلاثي السابق معرفته فيما يتصل ببناء الأصول . (دراسة مقارنة لألفاظ الحامية ــ السامية وأصواتها ، ص ٦٨ لكوهين) .

والحالة الثنائية إن وجدت يمكن إذن أن تعود إلى ما قبل التاريخ ، وهو ما يستحيل الوصول إليه الآن بوسائلنا . فهل كانت هذه الحالة الثنائية عامة كما يراد لها .. ؟ يؤكدون ذلك دون داعٍ .

وليست اللغة الحامية السامية نقطة البداية المطلقة ؛ إنها حلقة في التطور اللغوي ، فمن أي نظام خرجت ؟ هل يبعد أن يكون أساس الحامية السامية في أصولها الأولى آتياً من مصدر يتمثل في مجرد ثوابت اشتقاقية ؟

ربما كان من الممكن حينئذ أن نتخيل هذا الاحتمال تبعاً لطول هذه الثوابت ، ولذوات الحرف الواحد ، والحرفين ، والثلاثة ، حين توجد كلها في وقت واحد .

إن المنهج المقارن لم يأت بعد بالضوء الذى نأمله فى مسألة الثنائية هذه بمقارنتها بالأسرات اللغوية الأخرى (وكتاب كونى Le Nostratique de A. Cuny غير مقنع) ، فإن التحليل الداخلى للكلمة العربية أو السامية لتمييز الجذور الثنائية ، وطرق تثليثها ، لـمّا ينته إلى نتيجة مرضية (ولعله من المحال أن يحدث هذا) . وخلاصة القول : إن مشكلة الثنائية لـمّا تلق حلاً .

أوليس من الحكمة إذن أن نوجه عملنا فى الدراسة الصرفية للصيغ ذات الأساس الاشتقاقى الذى أول صوامته أو ثانيها واو أو ياء تبعاً للرأى الثانى ، أعنى تبعاً للثلاثية البعيدة فى قدمها ، العريقة فى جذورها فى اللغة العربية وسائر جذورها التى يمكن التوصل إليها ؟

إن ما وجهه ف . أ . بلاك من الاعتراضات ليس بالعسير على الرد ، فاعتبار الواو والياء صوامت قوية فى جزء من السامية ، ضعيفة مائلة إلى الاختفاء بين المصوتات فى جزء آخر منها ، هذا الاعتبار يقدم مبادىء حل سهلة ومخصبة .

ترى هل طال الحديث .. ؟ .. إن المذكرة الحالية برغم طولها لا يمكن أن تقول كل شىء ، وأملنا أن نرجع إلى هذه المسألة .

٥ ـ يستطيع نفس الشخص المتكلّم فى لبنان الآن أن يستعمل قطاعيْن مقْطعيّيْن مختلفين وذلك فى نفس الجملة . ففى السؤال (ماذا يعملون ؟) .. يمكن أن يواصل حديثه : قلّو هنى كاتْبين [qallo (= qal-lo) hənne (kā-tbīn)] « يقول له : هم يكتبون » ، وربما وجدناهم فى تدمر بسورية ، يقولون عكس ذلك : قالوا وكِتبين qāllo et kĕtbīn.– .

٦ – اتجاهات عامة : لسنا نريد أن نحدد أية قوة غامضة ، خارجة عن اللغة ، تفرض عليها نوعاً من الإكراه . ولكننا نشير وحسب إلى بعض الاتجاهات

المعترف بها في الحركة الحيوية للغة ذاتها . وفي هذه الاتجاهات : نميّز بين كراهتين : الأولى كراهة تكرير صامت واحد مرتين متتاليتين ، مع مصوت قصير بينهما . وقد أخذنا ذلك عن النحاة العرب . ولا ريب أن للنحاة العرب أفكاراً منهجية تستطيع أن تخفي وجه الحق في المشكلات . وهذا مما ينبغي أن نذكره دائماً . وهم من ناحية أخرى الشهود الوحيدون بالنسبة إلينا على الذوق اللغوى العربي الذى ينبغي أن نرعى جانبه ، وهنا لا نرى ما عساه أن يكون قد انحرف باصطلاحهم عن الإحساس الواقع . ومن ناحية أخرى : الواقع أن الكلمة العربية الموجودة المكوّنة بوساطة تكرار من هـذا النوع نادرة الأمثـلة .

والكراهة الثانية : كراهة النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) مع مصوتات من جنسها ، مثل : وُ ، وى / yi و wu ، شأن – الواو مع الكسرة : وِ wi ، والنتيجة كانت إبدالها همزة ؤ ، أو ، ئ ، إى ، وقلنا إن ذلك مخالفة ، فإذا قرر النحاة العرب عرفا (وهو عرف متنوّع) ، فلسنا نشك فيه ، وقد استطاع تفسيرهم الشخصى أن يقحم نفسه في تقدير انتشار هذا العرف ، موجباً ، أو مجيزاً إبدال هذه الصوامت همزة ، تبعاً للحالات المختلفة . ولم يكن بوسعنا في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي) إلاّ أن نقرر نظريتهم في هذا الموضوع . وإذا كانوا قد صلّبوا قليلاً أو كثيراً مرونة الواقع ، أو لم يفرقوا بدرجة كافية بين سلوك القبائل المختلفة في النقاط المذكورة ، فذلك أمر ممكن ، ولكن سيكون من الصعب تماماً أن نقرر الأحداث اللغوية تامة الضبط .

ويبقى أن العرف قد جرى في قليل أو كثير على هذا الإبدال للواو أو الياء همزة في الحالات التى تمّ بحثها . وقد رأينا فيها حقيقة هذه الكراهة ، التى استدعت المخالفة .

فهل يمكن أن نحدد بصورة أوفى هذا السبب العام ؟ ..

عندما تلتقى الواو بالكسرة قد يحدث أن نرى نوعاً من تكلف النطق وثقله ، فلكى ننطق بالواو تستدير الشفتان ، ولكى ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان . أما فى حالة الواو والضمة (وُ) ، أو الياء والكسرة (يِ) فلسنا ندرى ، على الأقل من خلال عاداتنا اللغوية ، نوع المشقة النطقية التى يمكن أن تنجم فى نطقها . وقد اعتد النحاة العرب تتابع هذا النوع ثقيلاً ، ووجدوا فى إحساسهم بالثقل سبباً للإبدال همزة . فهل يجب أن نستدعى هذا اعتباراً من علم النفس اللغوى .. أى : إنه لما كان نطق الواو والضمة ، والياء والكسرة معتداً ذا ثقل من قبل الناطق الذى لا ثقافة له ، فهو ينطقها نطقاً سوقياً مختصراً ، فإن الرجل المثقف المتميِّز (أو من يرى نفسه أنه كذلك) يتحاشى هذا الاختصار ، بأن ينطق فى هذه الحالات همزة وضمة ، وهمزة وكسرة ؟ ..

ولعل هذا قد لعب دوراً لا شعورياً فى الصحراء ، فى نطق لغة جميلة ، فى (الشعر) ، بل فى داخل القبيلة أيضاً ، فى مختلف العلاقات الاجتماعية ، فنشأ بذلك عرف حقيقى (منطوٍ منذ ذلك الحين على كثير من التنوّع والروايات) .

ولكن هل يفسِّر ذلك كل شىء ؟ ولماذا أخفق قانون بارت ؟ .. انظر كتابنا (دراسات فى علم الأصوات العربى ص ٢٧٤ – ٢٧٥) . ولماذا توَقَّفَ (بل منع) استخدام الوزن حيث كانت تلتقى هذه العناصر غير المتوافقة ؟ (انظر المرجع السابق ص ٢٧٣) . وعلى سبيل المثال : الجمع المكسَّر فُعُول fu'ūl بالنسبة إلى الجذور التى ثانى صوامتها واو ؟ فنحو : سووق suwūq (جمع ساق) كلمات نادرة جداً . ولقد كنا نتوقع مجموعة كثيرة تنطق بالطريقتين الممكنتين (سُوُوق) ، (suwūq ou su'ūq) . فإذا ما اعترض علينا بأن الكلمات من نوع سُوُوق قد اختزلت إلى (سُوق))

(sūq بحذف الواو بين المصوتين ، فلماذا لم يحتفظ (الفصحاء) أو لغة الشعر الرصينة بالصيغ مع الهمزة (سؤوق su'ūq) إلخ .. ؟

وفي خاتمة هذا التعليق ، يبدو أن هذه الكراهات لم تكن ظاهرة سطحية ، أو أثراً لطريقة في النطق أقل أو أكثر انتشاراً ، وإنما هي رد فعل لغوي أكثر عمقاً نطلق عليه « كراهة » لأننا لا نملك تحديده أكثر من ذلك ، وهو قادر على التأثير في الصرف نفسه كتغيير نطق : يفْعَل (قانون بارث) إلى يَفْعَل ، وكالتجديد في التطور الصرفي (حالة جموع التكسير) .

٧ ـ فيما يتعلق بالفعل المجزوم ، مثل : يَمْدُدْ yamdud ، والأمر منه أُمْدُدْ 'umdud ، كان الحجازيون يحتفظون بصيغته كما هي ، أما غيرهم من العرب فقد كانوا يدغمون ، وهو ما كان يضطرهم ، فضلاً عن نقل مصوت الصامت الثاني في الجذر ، إلى أن يضيفوا مصوتاً في نهاية الكلمة ، (فتحة أو كسرة أو ضمة تبعاً للقبائل) ، وذلك للمحافظة على التضعيف ، فالمجزوم : يمدُّ ، والأمر : مُدَّ .. إلخ .. فيمكن القول مع مراعاة الثنائية بأن العنصر الأول مُدْ ، مُدّ ؛ يمدُّ = يـ + مدّ + ضمة .

ولكن ماذا يضمن لنا أن العنصر « مُدْ » يؤدي خاصة إلى « مُدّ » : مُدْ ، مُدّ .. ؟ أليس من المحتمل أيضاً أن يكون هكذا : مُدْ ، مُدُدْ ؟ ، وبخاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا اللغة الأكادية (الأمر والصيغة ikšud من هذه الأصول (٢٢١)) . وأحداث أخرى كثيرة في السامية .

فالفعل المجزوم العربي : يَمْدُدْ يفسر حينئذ بالصورة : يـ + مْدُدْ ، ويَمْدُدْ ـ هذه ـ احتفظ بها أهل الحجاز . أما الإدغام عند غيرهم من العرب مع مختلف المصوتات المساعدة في النهاية ، فيشبه أن يكون حدثاً ثانوياً . (انظر سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٤ سطري ٧ ـ ٨) .

٨ ـ يتجه المستشرقون الألمان إلى أن يخصوا تأثير النبر بقيمة مهمة لتفسير الأحداث الصرفية في العربية الفصحى . وربما لم نجد هنا مجالاً لأن نذكر لهم كلمات واحد من كبار علمائهم بمناسبة حديثه عن العروض الإغريقي : وهو ب. ماس P. Maas (١٩٢٩) في كتابه : « المدخل إلى معرفة القديم » قال :

ـ « إن شعورنا بالإيقاع سيطر عليه تماماً الإيقاع الديناميكي والعروض الخاص بلغتنا » « فنحن من ثَمَّ نحمل تلك الديناميكية غير مختارين إلى جميع الإيقاعات الموروثة التاريخية » . ذكر هذا النص فايل : (G. Weil, Oriens, VII, 1954, p. 321) .

فعسى ألا يكون المستشرقون الألمان في تفسيرهم للأحداث الصرفية في العربية قد اتجهوا مكرهين بتأثير ديناميكية النبر في لغتهم الخاصة إلى أن يروا في كل دراسة تأثير النبر ، وهو النبر المتوتر المؤثر في صورة لغتهم ؟ (انظر ما جاء في كتابنا (Traité) ص ٧٤ ـ ٧٦) .

٩ ـ بالنسبة إلى لواحق المؤنث هذه : فإن الألف المقصورة (ā) والممدودة (ā'u-) تتقابلان في العربية الفصحى ، فالألف المقصورة (ā) في الجعزية ، وفي العبرية صارت (ā - > ō -) ، كما كان للاحقة الكسرة الطويلة (ī) آثار في السامية فيما كان من الأسماء ، والسؤال عن اللاحقة (أي ـ ay-) التي نجدها في العربية الفصحى ، وفي السوريانية [انظر بروكلمان Traité 69, pour ay, Gr.I, 225 B, P.410 sq] .

على أن من الممكن أن نناقش مسألة معرفة ما إذا كانت العربية هي التي أحدثت التنوع في الألفين المقصورة والممدودة ، فلقد لفت المقصور والممدود دائماً أنظار النحاة العرب ، وحسبنا أن نرجع في هذا الموضوع إلى [كتاب ابن

ولاد الذى نشره ب . برونل Bronnel (لندن ـ ليدن ١٩٠٠) ويبدو أحياناً أن المقصور والممدود يتبادلان فيما بينهما ، مثل غلبّى ، وغلبّاء (بمعنى إيقاع الهزيمة) ولكن ينبغى أن نكون حذرين حيال سمة تنويع الألفاظ العربية التى وصلتنا (حيث كان المتكلمون مختلطين) ، وهذه أيضاً ملاحظة فاللغة العربية تسمح بإسقاط الهمزة فى الشعر ، وذلك فى الألف الممدودة ، فيقال فى فقراء : فقرا : كما يقال : (بلا) فى (بلاء) ، وليس العكس ، بحيث تنطق المقصورة ممدودة .

١٠ – نظراً إلى سمة التنويع فى الألفاظ العربية (المذكورة فى المذكرة ٩ السابقة) ، ونظراً إلى ما قد يحدث من صيغ وقفية فى السياق ، فليس من الممكن دائماً أن نفصل الصيغ الأساسية : فَعَل وفَعِل عن الصيغ الثانوية : فَعَل وفَعُل ، ولا أن نثبت النطق القديم : فَعْل أو فَعِل ، وفَعْل أو فَعُل [انظر Traité § 77 D] .

١١ – ليس من اليسير دائماً التمييز بين الكلمات البدائية ذات المصوت القصير أو المصوتين القصيرين ، وذلك لأسباب لا تتدخل فيها اعتبارات النبر فحسب ، كما يفعله البعض غالباً (وهو أمر ممكن) ، بل من أجل حدوث أشكال للوقف كثيرة فى السياق .

١٢ – هنالك مفهوم للتصويت فى السامية المشتركة ، يكاد يصل إلى مرتبة العقيدة لدى المستشرقين الألمان هو : أن التعارض فى مصوتين فقط : الفتحة وغيرها مما يتميزّ عنها ، والذى تحدد فيما بعد بالكسرة والضمة ، هذا التعارض قد يقلل كثيراً من حدوث التحول الداخلى فى هذه السامية المشتركة . وربما كان يتفق مع التقليد المحافظ فى التصويت العربى .

أليس هذا المفهوم ناشئاً عن اعتبارهم أن العربية الفصحى تعبير عن استعمال لغوى واحد ؟ ..

الواقع أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف المصوتات في بعض الكلمات ، وذلك كالمصوت الأول في كلمة سِناط وسُناط (وهو الأمرد أو الذي لا لحية له ، أو لحيته في الذقن وما بالعارضَينِ شيء (القاموس المحيط جـ ٢ مادة سنط ، (وانظر قائمة ابن قتيبة في أدب الكاتب ، صفحات ٥٧٠ — ٥٧١ ، طبعة جرونيرت) .

ولم يعد مجهولاً الآن اختلاف الألسنة في العربية القديمة ، بفضل كتاب ك. رابين (C. Rabin, Ancient West-Arabian) ، وقد سقنا ملاحظاتنا عن هذا الجانب في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي ، ص ٢٨٢ ومابعدها) [انظر Traité ص ٧٧] غير أن كُمَيت ـ قد طرحت مشكلة زائفة ، فهي ليست سوى تعريب لكلمة أجنبية [انظر WKAS, S.V.] .

إننا لم نستطع في هذا الكتاب أن نشير إلى جميع طرق صوغ المصغر ، [وانظر عرضنا في Traité § 81-84] ، ولسوف نلاحظ قلة الأوزان من صيغة : فُعيل ، وفُعول ، وفَعَال ، وفعال ، وفُعَال ، التي تنتهي كلها إلى وزن فُعَيل . [المرجع السابق ص 82, i-K] .

١٣ ـ هذا يعبر بخاصة عن الواقع ، وينبغي أن نعمق فهمنا لكيفية حدوثه ، أي : أن نبين الصلات التي تؤدي إلى الانتقال من التكبير إلى التصغير ، والعكس بالعكس ، وبذلك نبرز آلية تكاثر الصيغ . ولقد سبق أن أشرنا في إيجاز إلى الكيفية التي يصبح بها التكبير تحقيراً ، ولكن كيف يمكن أن يولّد التصغير بخاصة معنى من الرقة والتدليل ؟ هنا نتصور جملة من الاعتبارات النفسية يحتمل أن تتدخل : كالتورية (euphémisme) ، والسخرية (ironie) ، والتفكه : plaisanterie [انظر ZS.IV, 1926, p.29] حيث طرح ليتمان على نفسه سؤالاً عما ما إذا كان ينبغي اعتبار صيغة فيّعول تصغيراً ، والمسألة برمتها تستحق دراسة خاصة .

إننا منذ كتابة هذه المذكرة (١٣) ، لاحظنا تقدم المسألة [انظر Traité
[§ 85 g-i .

وهنا ملخص : إن تكثيف الشعور ، والتأثر الشخصي بالنسبة لإنسان اللغة العربية ـ الذى يصحب تزايد (حجم) المدلول ـ تبعاً لموضوعه ، إنما يتنوع ، ويمكن أن يسير فى اتجاهين متعارضين : فإما أن يتجه نحو الإعجاب والإطراء من أجل الانتفاع بصيغة التكبير ، وإما أن يتجه نحو التلطف ، والمجاملة ، التى يتسم بها الصغر المحبب ، الذى يعبر عنه التصغير ، وإما أن يتجه نحو الاحتقار والتقليل الذى يوحى بالنفور والكراهية ، (وهذا هو التحقير) ، وذلك دون أن نضع فى اعتبارنا أن الأمور يمكن أن تتلامس من أطرافها ، كما سبق أن قلنا ص (٧٣) .

ومع ذلك ، فلو أننا تصورنا فعلاً واقع أن التصغير يفيد أيضاً زيادة فى الانفعال الشخصى ـ فلن يكون غريباً أن نلجأ إلى استعمال صيغة مكبرة للتعبير عنه .

١٤ـ من المحتمل أن يكون تطور فُعَيْلَنْ * ، فُعَايْلَنْ ، فُعَايِلُنْ * ، فُعَائِلُنْ .

١٥ ـ اسم التفضيل في الفرنسية يعبر عنه في العربية بـ أفْعل ، بيد أن هذه الصيغة « أَفْعَلُ » غير مقتصرة عليه ، وانظر دراسة هـ . فير H. Wehr
« اسم التفضيل فى العربية » [Ak., des wiss. w. d. lit., Abhandl. d.
[Sozialwissenschaftlichen Klasse, وانظر أيضاً تقريرنا Geistes-u.]
(Mé- و انظر أيضاً تقريرنا فى Mainz, 1952, n °7, pp. 565 - 621]
langes U.S.J., t. XXXI, pp. 429 - 433) .

١٦ ـ أما فيما يتعلق باسم المكان فإن العبرية تستعمل صيغ مَفْعَل ومَفْعِل (وهما أكثر الصيغ استعمالا ، ومن الصعب أن نميز إحداهما عن الأخرى تماماً) ، ومِفْعَل ومَفْعَلَة ومَفْعُول (قليلة الورود) ، ولم تستطع العربية بصيغها الثلاث ، مَفْعَل ومَفْعِل ومِفْعَل أن تحقق نفس التوحيد الذى كان بالنسبة إلى اسم الآلة ، ويجب أن تضيف هنا صيغة (مِفْعَال) (انظر ص ١٤١ هامش ١) . وهذه الصيغة جد نادرة بالنسبة إلى الجذور ذات الصوامت الثلاثة القوية ، مثل : مِشْرَاق (وبالمثل مِشْرِيق) ؛ وهو المكان الذى يتعرض منه لشعاع الشمس ، ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه الصيغة مِفْعَال ، مَفْعَال هى التى عممتها اللغة الجعزية فى اسم المكان ، مثل مِبْرَاق (مَشْرِق) ، على حين كانت مَفْعَل مستعملة فحسب فى الجذور التى صامتها الثانى واو أو ياء ، مثل : مَكَان . ومع ذلك ففى العربية بعض أوجه النطق الاستثنائية ، وهى تستدعى أيضاً تنوعاً كبيراً ، فبجانب مَنْخَر أو مِنْخَر (فتحة الأنف) وجدت : مَنْخُور (تماثل مصوتات فى مُنْخُور *) ، ومِنْخِر ، مستعملة أيضاً . قارن كذلك مُخْدَع ومَقْبُرَة .

وبعد أن بحثنا المسألة من جميع وجوهها فيما يتعلق باسم المكان نقرر أن هنالك على الأقل من الصيغ المتنوعة فى العربية بقدر ما فى العبرية ، وأن الجعزية هى التى أحدثت التوحيد .

١٧ ـ هاتان اللاحقتان آن و ون ūn و ān ـ تجدان بنونهما الطبيعية فى العربية ، ففى حالات الأعلام يبدو من غير المفيد أن نرى فيهما كما يريد كامبفماير [Kampffmeyer Z.D.M.G., 13d. 54, pp. 621 sq.] بقايا لواحق من صنعة العربية الجنوبية [انظر : Nöldeke Beiträge zur s. S., p. 137; Brockelmann, Z.S., VI, 1928, p. 125] .

١٨ ـ الحل الذى اقترحه براقمان ـ يبدو واجب الالتزام ـ أعنى اشتقاق تَفْعلَة من تَفْعيل ، بواسطة تَفْعِيلَة * ، تفـعِلَة ، ثم تَفْعلَة بمناسبـة الجمـع : تَفْعِلات ، وربما جرتنا المناقشة هنا بعيداً عن الموضوع . (انظر Traité p.460 n1) .

١٩ ـ بحث هذا السؤال المضلل مرة أخرى ج . ر . درايفـر G.R. Driver, في مقاله بعنوان]: النوع في الأعداد العبرية Gender in Hebrew numbers - The Journal of Jewish Studies, vol. I, 1948, pp. 90-104 [، ويمكن أن نرى في بحثه أولاً الحلـول السابقـة ملخصـة : حل كوتش كولى Kautzsch-Cowley (ص ١٠٠) ، وحل ركيندروف Reckendorf (ص ١,١) ، ثم الحل الجديد المقترح من المؤلف (صفحات ١,٢ ـ ١,٤) وقد خططه بنفسه كمـا يلي ، قال :

« وباختصار : سبب القاعدة الخاصة بعكس النوع هو الرغبة في تجنب اجتماع صيغ للجماعة » . ـ ويبدو أن هذا ليس هو الحل النهائى ، نظراً إلى التحليل الذى ينبغي أن نجريه حول فكرة اسم الجماعة .

٢٠ ـ وظيفة التكامل التى ذكرها بها ى. بنفنيست في كتابه عن (اسم الفاعل وأسماء الفعل في اللغات الهندية الأوربية ـ باريس ١٩٤٨) ورد ذكرها في العربية في الكتاب المذكور (ص ١٤٥) بالنسبة إلى الاستعمال الترتيبى فى العدد الكبير ، كما وجدت هذه الوظيفة في الترتيبى من العدد الصغير (من الثالث إلى العاشر) ، وذلك على وجه التحديد بوساطة صيغة (فاعل) ـ وهى صيغة اسم الفاعل ، ففى الأصل : يوجد اسم فاعل حقيقى لأحد الأفعال ، فى الصيغة الأولى الاسمية للعدد الترتيبى ، وذلك بمعنى : (إكمال هذا العدد المعين بإضافة وحدة إلى ما سبقه) ، وبالنسبة إلى شخص معين : (إكماله بأن

يضيف نفسه إليه) ، وذلك مثل : عَشَرَ يَعْشِرُ ، أى : مُكْمِلُ العشرة بإضافة وحدة إلى التسعة الآخرين ، أى : إن الشخص يكمل العشرة بإضافة نفسه إليهم ، فهو العاشر ، أى : جاعل التسعة عشرة .

وقد اكتسبت ـ واحد ـ بزنة فاعل ـ هذه الصيغة شأن الأعداد الترتيبية قياساً عليها ، قياساً شكلياً ، وحين استقرت كلمة (الأول) فى الاستعمال للتعبير عن معنى (واحد) ، صارت هذه رقماً فى مجموعة الأعداد الترتيبية إلى جانب وَحَد ، وأَحَد ، وهذه الظاهرة قديمة جداً ، إذا إننا لا نجد مطلقاً استعمالاً لكلمة (واحد) على أنها رقم من الأرقام .

٢١ ـ يقدم د. كوهين [Annuaire école pratique des hautes études , Paris , pp. 145/146] ـ نتائج محاضرته الثانية التى تركزت حول (فُعِلَ) . وإذا كنا قد فهمنا جيداً ملخصه المركز تركيزاً شديداً ، والذى لا يحوى أى مثال ـ فإنه يرفض أن تكون فُعِلَ للمجهول ، وهو يطلق عليها (المصوتات السلبية) (Passif vocalique) ، وكأنما يريد بذلك أن يثبت إدخالها فى نظام الفعل العربى باعتبارها (سالبة) ولنا على ذلك الملاحظات التالية :

لقد خرجت (فُعِلَ) من (فَعِلَ) ، وهناك من يرى أنها وسيلتها ، بمعنى أن فى اللغة عدداً من الأفعال بوزن فُعِلَ ، وهى بنفس معنى فَعِلَ . فكم من الأفعال الشواهد على هذه الحالة الأولى لوزن فُعِلَ ؟ نريد أن نعرف ذلك بالضبط . ولكن هذه البقايا لا يمكن أن تخفى التطور اللاحق : حيث انتهت فُعِلَ إلى التعبير عن المجهول .

إن هذا واقع لا يمكن صياغته إلا على أساس فعل ذى فاعل ، وليس « من خلال أية صيغة فعلية » .

وليس يعنينا كثيراً أن يكون هذا الفعل ذو الفاعل ـ على صيغة فَعَلَ أو فَعُلَ ، (أو إحدى الصيغ المتفرعة عنها ، أو على صيغة رباعية) ، إذ يكفي أن يكون له فاعل ، أما فُعِلَ ، فقد تصاغ للإشارة إلى الجهل بالفاعل . وفي مقابل هذا نجد أفعالاً مثل : برد (ـ) : صار بارداً ، وفتر (ـ) : صار فاتراً ، وهما على صيغة فَعَلَ ، ولكنهما بلا فاعل ، ولا يمكن أن يكونا للمجهول .

أما في مجال الاستعمال ، فإن اللغة العربية تدل على اتجاهها إلى أن تجعل (فُعِلَ) ذات فاعل مجهول ، فهي لم تجعل مطلقاً للفعل السالب مكملاً يظهر الفاعل ، ولو أنها أرادت أن تظهر هذا الفاعل لكررت على سبيل البيان نفس الفعل (أو ما يعادله) في صيغة المعلوم ، مثل قولهم : أُسِرَ ذؤاب أسَرَه مرة [فذؤاب وضع في الأسر بيد مرة] [كتاب الأغاني جـ ٩ ص ٦ سطر ٢] ، وقد جاء من ذلك أمثلة كثيرة في طبقات ابن سعد ......] ، [وانظر كتابنا : Etudes sur le verbe arabe , dans Melanges de L.Massignon II p. 165] .

وفضلاً عن ذلك يجب أن ننظر إلى استعمال صيغة فُعِلَ استعمالاً غير شخصي à l' impersonnel ـ فعلى نحو ما سبق تستطيع اللغة العربية أن تصوغ هذه البنية غير الشخصية من كل فعل متعد غير مباشر : وهي لا تقبله في الفعل المتعدى المباشر ، فلا يقال : ضُرِب زيداً ، وقد استبعده النحاة العرب ، ولكن وجدت في العربية بقايا استعمال جد قديم .. استعمال العبرية ، والسريانية والجعزية . وينبغي أن ندرك هذا الاستعمال غير الشخصي الذى يمكن أن يقال ـ إنه انتهى إلى المجهول ، وهو يقدم النموذج الكامل للفعل ذى الفاعل غير المعلوم .

ومع اختصار موضوع (فُعِلَ) يجب أن نفرق بين الأصول : علاقة

فُعـلَ بـ فَعلَ والتطور اللاحق الذى جعل من (فُعِلَ) فعل المجهـول ، أى : الفعل ذا الفاعل غير المعلوم عادة فى اللغة العربية .

٢٢ ـ هذه ـ فى لبنان ـ هى الصيغة التاسعة التى احتفظت بها اللهجة فى مثل : صَفَرّ القمح sfarr lqamǝḥ وهى فى شمالى إفريقية ـ الصيغة الحادية عشرة : هـ. شتومه H. Stumme « قواعد العربية التونسية » ، ليـبـزـ ج Leipzig ـ ١٨٩٦ و (دراسـة الـعـربـيـة المـراكـشـيـة)) M.T. Buret الدار البيضاء Paris , 1902) W. Marçais, Telemcen etc ... 109 (Casablanca , 1944) ; mcen , p. 84.

٢٣ ـ يهمنا أن نذكر طائفة من الأفعال مبنية على جملة معينة ، وهى تعنى : (قال هذه الجملة) ، مثل : (بَسْمَلَ) أى : قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وحمدل : قال : الحمد لله ، هذه الأفعال ليست خاصة بالرباعى ، فقد نجدها فى صيغ أخرى مشتقة مثل : سلم ، أى : قال : السلام عليك ، وأكبَّرَ : قال : الله أكبر ، واسترجع ، قال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

وقد أورد E. Benveniste فى كتابه :] Probléms de linguis- tique générale , ch.23] (ط. 1966) أفعالاً من هـذا القبـيـل (délocutifs) ، أى منحوتة مشتقة من عبارة ، وهى من وجهة النظر اللغوية ، تحمل خاصية الإشارة إلى علامة اللغة المشتقة من (عبارة خطاب -locu tion de discours) ، لا من علامة أخرى . وهكذا تشكل طائفة مستقلة من المشتقات الفعلية ، لا يمكن أن ينظر إليها على أنها من مشتقات الأسماء .

٢٤ ـ لتفسير ذى ، ذه ، ذهى المكونة لـ هذى (وكذلك بالنسبة إلى تى ، ته ، تهى) أدخل م. براقـمـان M. Bravemann نوعاً من النبـر التفخيمى ذا قمّة مزدوجة ، يقسم المصوت المديد بإدخال هاء تفصل العنصرين النطقيين الناتجين ، وهكذا نجد « ذه وته » فى هذا القول تفسيرهما (تأثير النبر

التفخيمي على صياغة اللغة في السامية) . (Mémoires S.L., Paris, t.
. XXIII, pp. 329 sq.)

ولماذا نذهب في البحث بعيداً ؟ إن ذهْ وتهْ ما هما إلا صيغتا وقف وقعتا في السياق ، فحركتا عادة بمصوت وصل هو الكسرة (انظر رايت جـ ١ ص ٢٢) ، ففي عبارة « ذهْ أمـةٌ » حينما يراد تعريفها يقال : ذهِ الأمـةُ ، (وذلك لاستعمال اسم الإشارة في صيغته البسيطة ، دون عناصر مركبة) ، فمن هنا جاءت « ذهِ » ثم ذهي أمة (بالياء) قياساً على الصيغ ذات الضمير اللاصق : هِي ، في مثل : بِهِي (الباء أداة جر ، و « هي » لاصقة) ، هذا هو تفسير العرب (في مثل الكامل للمبرد ، طبعة رايت ، ص ٤٩٩ سطر ٩ وما بعده) وأخذ به أ . فيشر في (Islamica, III, 1927, p. 49) .

٢٥ ـ يمكن تفسير ألاءِ ʼulāʼi بوساطة أُلَى ، أُلاءْ * في الوقف ، أضيفت كسرة وصل (i) أمام أداة التعريف حين جاءت الصيغة الوقفية في السياق ، أُولاءِ ... الـ ، ثم لزمت الكسرة بعد ذلك الضمير فصار : ألاءِ . او ربما رأينا في هذه الكسرة الأخيرة عنصراً إشارياً (قارن اسم الإشارة المصرى دولْ ودولِي للجمع) ، فهل كان ينبغي اختصار « أُلاءْ إلى أُلا * » في الوقف ؟ ، ليس هذا ضرورياً ، وانظر مثلاً : في (Gr. de Brockelman (I, p. 48 : هوء ـ ʼhū (هو) ، وبهاء ـ ʼbhā ، و (بها) بغاءْ ʼbaġā (أراد) في لهجة حضرموت وسوف نناقش (أولاء) الحجازية في مقال لاحق.

٢٦ ـ يفرق د. كوهين في دراسته : Remarques sur la dér-] ivation nominale par affixes dans quelques langues sémi- [tiques ـ (Semitica , XIV, 1964 , pp. 73 - 93) ـ يفرق في باب الإلصاق بين سلوك السوابق ، وسلوك اللواحق ؛ فالأولى يحكمها التحول الداخلي (وهو أشكال الوزن المختلفة) ، على حين أن الثانية ترتبط بحالات

استعمال اللواحق الحقيقية ، وينشأ نوع من تحديد مجال التحول الداخلي ، واللغات الأثيوبية تقدم من ذلك أمثلة جيدة ، ونحن هنا سوف نتصور المسألة من وجهة نظر العربية الفصحى وحسب .

إننا نسلم بأن اللاحقة (التاء ـ at ـ) هي لاحقة حقيقية ، (Traité , p.100, § 99, h - I) ، وقد سبق أن قيل هذا أيضاً ، انظر [السابق : h] ، والكسرة الطويلة (ī) في صفات العلاقات ، هي غالباً لاحقة حقيقية ، ولكن بعض التشويهات في الجذر قد أصابت الصورة الاشتقاقية ، بسبب الوزن ، غير أن حالة اللاحقة (الألف والنون ـ ān ـ) ، تحتاج إلى تأمل من قريب .

فصيغة فَعْلانُ ـ فَعْلَى ـ هي في رأينا اشتقاق مباشر حدث بسبب الوزن ، لأن اللغة العربية لا تقدم الثابت Le radical ـ الذي تدخل عليه اللاحقة الحقيقية : الألف والنون ـ ān ـ) ، ويبدو لنا من التكلف أن نرى في ذلك صوغاً مباشراً لكلمة مجردة « سواء بإسقاط المصوت القصير قبل اللاحقة ، أو بدون إسقاطه » ، ومن ذلك : سكرانُ التي تأتي من سَكْرٌ (مصدراً من سَكِرَ) + آن ، وكسْلاَنَ من كَسَلَ ، (مصدراً من كَسِلَ) + آن . وكذلك في حالة الصوغ المباشر من اسم محسوس قد نتوهم ؛ فقولنا : شَطْرانُ [سبق ص ٨٨] يمكن تحليله إلى شَطْر + آن ، ولكن : تَصَفَانُ من تصف ، يشير إلى الانتقال إلى وزن فَعَلاَنُ وفي ضبعان ، من ضبع فهي ضِبْعَانُ « الذكر من الضباع » كما ينبغي أن نقرأها ، وقرنان مثنى قرْن وتنطق (قَرْنَانِ) .

وفي صيغة فَعَلاَنَ ، وهي تدل على الحركة وفتحة الصامت الثاني الثابت أساسية في الصيغة ، ولا يمكن أن تسقط ، فيقال في خَفَقَ (دق قلبه) مصدراً : خفْق (لا : خَفَق) ، وخَفَقَـان ، وهذا المصدر الأخير ليس صنواً لما سبق ، فهو يرسم صورة ، كما أن قدرته تميزه عن الأول ، والاشتقاق لا يتم إلا بالوزن .

وأما صيغتا فُعْلاَن وفِعْلان : من شَكَرَ ، فإن المصدر : شُكْرٌ ، وشُكْران ، ولكن : غَفَرَ يأتي مصدره : غَفْر ، وغُفْران ، ورَجَحَ يأتي مصدره رجوح ، ورجحان ، وعرف يجيء مصدره علي : عِرْفة ، وعرفان ، في حين أن فَقَدَ مصدره فَقْد وفِقْدان ، وفقود ، وفقدان ، وعَصَا (i) مصدره : عَصْى ، وعِصْيان ، وكلتا الصيغتين لا تبين إلا بالوزن .

أما الألف والنون ـ an ـ فهى لاحقة حقيقية ، وهى قليلة الشيوع فى العربية الفصحى (ولكن من المفيد أن نطرح هذه المشكلة) . ذلك أن الـ : فُرْعل (صغار الضباع) وفُرْعلان (الصغير أو الذكر من الضباع) ـ تظلان حالة مشكوكاً فيها ، إذا ما قارنا فُرْعلان بعقْربان ، وأفعوان ، وثعلبان [وانظر فى هذه الكلمات ـ Traité § 97 b] ، إذ ينشأ عن ذلك وزن فُعْلُلاَن ، ونحن نجد هذه اللاحقة (وهى اللاحقة البيانية في حالات خاصة ، يقال فى النداء : يأمَلاَّم ، أو يامْلأمان يراد : [يأيها اللئيم] ,وعند تقوية الصيغ ذات الخاصة البيانية ، يقال : تيَّاح وتيَّحان ، (وهو الذى يتدخل فيما لا يعنيه) ، وغَيْدق وغَيْدقان ، (الرخص الناعم رجلاً أو امرأة) ، وكذبذب وكذبذبان ، [وانظر أمثلة أخرى لدى بارت : Nomb, p.340 ، وفى المزهر للسيوطى جـ ٢ ص ٢٧] .

وهناك أمثلة مثل : شُكْر وشُكْران ، وعِرْفة وعِرْفان قد تكون هاديا فى البحث عن أصل صيغتى فِعْلان وفُعْلاَن ، (كما ينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا العلاقة بين آنْ (ـ an) وأَن (ـ an) ، غير أن ذلك كان قديماً ، أي : من حيث الأصل .

إن الوزن هو الذى يظهر أثر الاشتقاق فى الصيغ موضوع الدراسة ، وهو موجز ما أمكن أن نفعله هنا .

* * *

ملاحق الكتاب

« دليل المصطلحات والأفكار »

- A -

a	الفتحة الطويلة
a > i	فتحة صارت كسرة
Accent ...	النبر
Accent tonique	النبر الموسيقي
Accent dynamique	النبر الديناميكي
Accent intense	النبر المتوتر
Accentuation emphatique	النبر التفخيمي (التنبير التفخيمي)
Accompli (verbe)	الفعل التام
Actif (verbe)	مبني للفاعل
Accusatif	منصوب
Action ...	فعل أو حدث
Action achevée	فعل أو حدث منجز
Action inachevée	فعل أو حدث غير منجز
Adverbe ...	الفضلة التكميلية أو (الظرف)
Adverbe affirmatif	الفضلة التكميلية المثبتة
Adverbe démonstratif de lieu	الفضلة التكميلية المشيرة للمكان
Adverbe de lieu	الفضلة التكميلية ظرف مكان
Adverbe manière	الفضلة التكميلية للسلوك
Adverbe de quantité	الفضلة التكميلية للكمية
Adverbe de temps	الفضلة التكميلية للزمان

Affixation	الإلصاق
affriquée	احتكاكي
Agent ...	الفاعل
Agent inconnu	الفاعل المجهول
Agentif ...	صيغة المعلوم
Agentif moyen	صيغة المعلوم المتوسطة
Allongement de voyelle brève	مد المصوت القصير
Alternance vocalique	تعاقب المصوتات (تبادلها)
Amharique	الأمهرية
Analogie	القياس
Annexation grammaticale	الإضافة النحوية
Apicale	ذولقي
Apocopé	مجزوم
Araméen	الآرامية
Aspect ...	الصورة (الشكل)
A aspect (langage)	لغة مبنية على الصورة
Assimilation	المماثلة
Asyndète	الحذف
Atemporel	لا علاقة له بالزمن
Atone	غير منبور
Atténuatif	مقاربة وتخفيف
Augmentatifs (les)	صيغ التكثير أو التكبير
Augmentation	التكثير

- B -

Bilarité	الثنائية

Bilitéres (les)	ذوات الأصل الثنائي

- C -

Caractère conservateur	الصيغة المحافظة (السمة)
Caractère synthétique	الصيغة التكوينية
Caritatif	تصغير متعلق بالشفقة والتلطف
Catégorie grammaticale	فصيلة نحوية
Causatif	المسبّب
Chamito-sémitique	الحامية السامية
Changement interne	التغيير الداخلي
Chimerique (phrases)	خيالية (جمل)
Chuintante	المتفشي (أو المسرّ)
Classe (moindre valeur)	طائفة (الأقل قيمة أو الأدنى)
Coefficient d'emploi des voyelles	معامل استخدام المصوتات
Collectif	اسم الجماعة
Comparatif-superlatif	اسم التفضيل
Complément de nom	مكمل مفعول له (اسمي)
Complément d'objet	مكمل مفعول مطلق
Complément d'objet direct	مكمل مفعول به
Complément de manière	مكمل مفعول له (سلوك)
Complément de temps et de lieu	مكمل مفعول فيه (ظرف زمان ومكان)
Complément de cause ou de but, (intention)	مكمل السبب أو الغاية (النية)
Complément circonstantiel	مكمل مفعول فيه (ظرفي)

Complément déterminatif	مكمل مفعول به معرّف
Complément d'etat	مكمل الحال
Conatif	المغالبة
Conception du vocalisme	مفهوم التصويت
Conditionnel	الشرطي
Conjonctions ...	روابط
Conjonctions de coordination	روابط النسق
Conjonctions de subordination	روابط التعليق
Conjugaison commune	التصريف المشترك
Consonantisme	الميل إلى الصوامت
Consonne ...	الصامت
Consonnes constrictives	صوامت رخوة
Consonnes occlusives	صوامت شديدة
Contamination des racines	تداخل الجذور
Contraction	الإدغام
Constation	ملاحظة
Convenance	توافق
Correlatif	مشاركة
Corroboration	توكيد
Coupe syllabique	قطاع مقطعي
Crainte	خوف

- D -

Declaration	إعلان
Déclinaison ...	الإعراب
Déclinaison disparue	الإعراب المستتر

Défense	النهي
Dentale	أسناني
Dentale-sifflante	أسناني صفيري
Dérivation directe	اشتقاق مباشر
Désidératif	طلبي (الرغبة أو التمني)
Détermination	التعريف
Dialecte ...	اللهجة
Dialecte d'Afrique du Nord	لهجة شمال إفريقية
Dialecte libanais	لهجة لبنان
Dialecte d'Oman	لهجة عمان
Dialecte palestinien	لهجة فلسطين
Différenciation des phonèmes	تنوّع الفونيمات
Diminution	التقليل
Diphtongue	مصوت مزدوج
Diptotes	ذو حالتين إعرابيتين (غير المنصرف)
Disparition des voyelles brèves	استتار المصوتات القصيرة
Dissimilation	المخالفة – الإبدال
Distributifs	الصفات الفردية – التوزيعية
Duel	المثنى
Durée	المدة

- E -

Éclatante	مجهورة (بالنسبة للأذن)
Effort	جهد
Élatif (forme 'aaf' al)	صيغة أفعل التفضيل

Emphatique	مفخم
Emphatisation	التفخيم
Énergétique	التوكيد
Epitéte	مشتق
Esprit innovateur	روح التجديد
Estimation	تقدير
Étouffée	مهموسة (بالنسبة للأذن)
Exclamation	التعجب
Exposants verbaux	زوائد فعلية
Expressivité	الخاصة البيانية (التعبيرية)
Extension analogique	توسع قياسي
Extension en longueur	توسع طولي

- F -

Faits morphologiques	الأحداث الصرفية
Féminin	مؤنث
Féminin sans suffixe	مؤنث دون لاحقة
Flexion interne	التحول الداخلي
Fonction d'intégration	وظيفة التكامل
Forme	صيغة
Formes dérivées du verbe	صيغ مشتقة من الفعل
Forme extensives	صيغ امتداد (مغالبة)
Formes intensives	صيغ المبالغة (أبنية)
Formes rares	صيغ نادرة

- G -

Geez	الجعزية (لغة)

Gémination	التضعيف (الإدغام)
Génitif	مجرور (أو مضاف إليه)
Genre grammatical	نوع نحوى
Genre naturel	نوع طبيعي
Glottale	مزمارى - حنجرى
Grammaticalisation du féminin	تقعيد المؤنث
Grammaire	النحو
G^ymouillé	الجيم الملينة

- H -

Haplologie	الحذف - الاختصار (النحت)
Hébreu	العبرية (لغة)
Hiatus	مصوت متصل غير مزدوج

- I -

Impératif	الأمر
Inaccompli	غير التام (الفعل)
Inaccompli indicatif	غير التام الإخبارى (المرفوع)
Inaccompli subjonctif	غير التام الإنشائى (المنصوب)
Indétermination	التنكير
Indéterminés	المبهمات
Infinitif	المصدر
Infixes	الزوائد الوسيطة (الحشو)
Intention	نية - قصد
Interdentale	بين أسنانية
Interdentale latéralisée	بين أسنانى مُجنَب

Interjections	حروف النداء (أصواته)
Interjection démonstrative	أصوات الإشارة
Interjection impérative	النداء الأمرى
Interversion	القلب
Irreelles (Phrases)	جمل متعذرة

- J -

Jussif	أمرى (غير تام مع أداة أمر)
Juxtaposition	الاتصال المباشر

- L -

Labiale	شفوى (صوت)
Labiovélaire	شفوى حفافى
Langage affectif	اللغة الانفعالية
Langues flectionnelles	لغات إعرابية (تحولية)
Latérale	حافى (صوت)
Latin	اللاتينية (لغة)
Limitation dans développement	تحديد في النمو
Locution adverbiale	كلمات ظرفية (فضلات تكميلية)
Loi de Barth	قانون بارت
Loi phonétique	قانون صوتى

- M -

Masculin	المذكر
Matériel sonore	المادة الصوتية المجهورة
Médiopalatale	وسط حنكى

Métathèse de w ou de y	قلب الواو أو الياء
Metrique grecque	العروض الإغريقي
Monolitères	ذوات الأصل الواحد
Monosyllabique	ذات مقطع واحد
Morphème modal	مورفيم الصيغة
Morphème initial	مورفيم متصدر
Mots étrangers	كلمات أجنبية
Mot-geste indicatif	كلمة متحركة مشيرة
Mots primitifs à une voyelle	كلمات بدائية ذات مصوت واحد
Moyen-intensif	المبالغة المتوسطة

- N -

Nasale	أنفي
Nasalisation	التأنيف
Negation absolue	نفي مطلق
Nom abstrait	اسم المعنى (المصدر)
Nom d,agent	اسم الفاعل
Noms communs	أسماء مشتركة
Nom concret	اسم ذات
Nom d'instrument	اسم آلة
Nom de métier	اسم حرفة
Noms neutres	أسماء محايدة
Noms de nombre	أسماء العدد
Nom de patient	اسم المفعول
Nom propre	علم (اسم خاص)

Nom propre étranger	علم أجنبى
Noms quadrilitères	أسماء رباعية
Nom de secte	اسم الطائفة
Nom de temps ou de lieu	اسم الزمان أو المكان
Nom d,unité	اسم الوحدة
Nom verbal	اسم الفعل
Nominatif	مرفوع
Non-régularisation	عدم التنظيم
Nounation	التنوين

- O -

Obligation	تكليف ـ إلزام
Onomatopie	اسم صوت
Ordre des mots	نظام الكلمات

- P -

Parataxe	تركيب بسيط
Parois du pharynx	أقصى الحلق
Participatif afficient	المشاركة المعاملة
Participe actif	مشتق مبنى للفاعل
Participe passif	مشتق مبنى للمفعول (للمجهول)
Particule de présentation	أداة تنبيه
Péjoratif	التحقير
Périodique	دورى
Permission	السماح
Pharyngale	حنجورى
Philologie arabe	فقه اللغة العربية

Phonologues	علماء الأصوات
Phonologie	علم الأصوات التنظيمى (السياقى)
Phonologique	تنظيمى (تشكيلى ـ سياقى)
Phrases brisées	جمل مكسرة
Place des mots	مكان الكلمات
Pluriel interne	جمع داخلى (تكسير)
Pluriel externe	جمع خارجى (سالم)
Pluriel du petit nombre	جمع القلة
Position intervocalique	وضع بين المصوتات
Postpalatale	أقصى حنكى
Potentielles (Phrases)	جمل احتمالية
Prédicat verbal	مسند فعلى (أو خبر فعلى)
Prédicat nominal	مسند اسمى (أو خبر اسمى)
Préfixe	سابقة
Préfixe formatif	سابقة صياغية
Prégnance des formes	تناسل الصيغ
Prépalatale	نطعى
Prépositions	أدوات (حروف الجر)
Présent	الحاضر
Progression phonétique	التدرج الصوتى
Pronoms-adjectifs	الضمائر الوصفية
Pronom de rapel	ضمير رابط
Pronoms-adjectifs démonstratifs	الضمائر الوصفية الإشارية
Pronoms isolés	الضمائر المنفصلة

Pronoms personnels	الضمائر الشخصية
Pronoms relatifs	الضمائر الموصولة
Proposition	عبارة
Proposition subordonnée	عبارة تابعة
Propositions compléments	عبارات مكملة
Propositions temporelles	عبارات ظرفية زمانية
Propositions locales	عبارات موضعية
Propositions concessives	عبارات إضرابية
Prosodie arabe	علم العروض العربى
Pseudo-complément	مكمل مفعول متوهم
Purisme	نقاء اللغة (الفصاحة)

- Q -

Quadrilitéres	الرباعية (الأسماء)
Qualifié	الموصوف

- R -

Racine bilitère	جذر ثنائي
Racine trilitère	جذر ثلاثي
Racine quadrilitère	جذر رباعي
Racine quinquilitére	جذر خماسي
Radical	الثابت
Réciproque	المتبادل
Réfléchi-passif	منعكس مبنى للمفعول (للمجهول)
refus	رفض
Régularisation	التنظيم

Reelles (Phrases)	جمل واقعية
Regret	حزن
Régulier	قياسي ـ عادى
Relatif agglutiné	موصول ملتصق
Relatif adverbial	موصول ظرفي
Relation	العلاقة
Répétition	التكرار
Requête	التماس
Rythme ascendant	الإيقاع الصاعد
Rythme iambique	إيقاع الوتد المجموع

- S -

Schèmes	أوزان
Sémantique	علم الدلالة
Sémitique commun	السامية المشتركة
Sémitique occidental	السامية الغربية
Sens linguistique	المعنى اللغوى أو الذوق اللغوى
Significant	الدالّ
Signifié	المدلول
Singulier	المفرد
Sonore	مجهور (بالنسبة للحنجرة)
Sourde	مهموس (بالنسبة للحنجرة)
Spécification	تمييز
Squelette consonantique	الهيكل الصامتى
Structure linguistique	بناء لغوى
Stylistique	أسلوبى أو بيانى

Subjonctif	إنشائي منصوب
Substrat syriaque	بذور من السريانية
Sud-arabique	جنوب الجزيرة العربية
Suffixe du duel	لاحقة المثنى
Suffixe du masc. plur.	لاحقة جمع المذكر
Suffixe du féminin	لاحقة المؤنث
Sujet	مسند إليه (مخبر عنه)
Syllabe fermée	مقطع مقفل
Syllabe brève	مقطع قصير
Syllabe longue	مقطع طويل
Syllabe ultra-longue	مقطع مديد
Syriaque	السريانية

- T -

Temps	الزمن
Terminologie linguistique	مصطلح لغوى
Tigray	التيجرية (لغة)
Timbre des voyelles	طابع المصوتات
Toponyme	اسم المكان
Transitif ou intransitif	متعد أو غير متعد (لازم)
Trilitères	ذوات الأصل الثلاثي
Triptotes	ذو الأحوال الإعرابية الثلاثة (إعراب ما ينصرف)
Trochaïque (mesure)	وزن مكوّن من مقطع طويل + مقطع قصير

- U -

Usage varié	عرف متنوع
Uvulovélaire	لهوى

- V -

Valeur d'aspect	قيمة الشكل
Variation de voyelles	تغير المصوتات (تنوعها)
Vélaire	حفّافى
Vélarisation	الإطباق
Verbes assimilés	أفعال أمثلة
Verbes concaves	أفعال جوفاء
Verbes défectueux	أفعال ناقصة (معتلة)
Verbes dénominatifs	أفعال محوّلة عن أسماء
Verbes duratifs	أفعال مستمرة
Verbes imperfectifs	أفعال ناقصة
Verbes inchoatifs	أفعال شروع
Verbes instantanés	أفعال حينية
Verbes itératifs	أفعال متكررة
Verbes perfectifs	أفعال تامة (مقابل ناقصة)
Verbes résultatifs	أفعال محصلة
Verbes sourds	أفعال صمّاء (يتماثل صامتها الثانى مع الثالث) (مضعفة)
Verbes d' imminence	أفعال المقاربة
Verbes terminatifs	أفعال انتهائية
Verbes de savoir	أفعال تفيد العلم والمعرفة

Vocabulaire technique	مصطلح فنى
Vocatif	النداء الدعائى
Volition	مشيئة
Volume du mot	حجم الكلمة
Voyelle brève	مصوت قصير
Voyelles en contact	مصوتات متصلة
Voyelle de disjonction	مصوت فصل
Voyelles longue (fracture)	مصوت طويل
Voyelles moyenne	مصوت متوسط
Voyelles thématique	مصوت وصل
Voyelles ultra-longue	مصوت مديد

- W -

w, y, dissimué en hamza	واو أو ياء مبدلة همزة

* * *

دليل الصيغ

رتبت هذه الصيغ حسب أسبقية ورودها بالكتاب

* * *

دليل الأعلام

روعى فى ترتيب هذا الدليل أول حرف بعد أداة التعريف أو بعد كلمتى « أب » أو « ابن » واقتصر فيه على أعلام الاشخاص او القبائل

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة لهذه الطبعة العربية	٥
كلمة الطبعة الفرنسية الثانية	٧
مقدمة المعرب للطبعة الأولى	١١
المؤلف	٣٥
مقدمة الكتاب	٣٩
مصطلحات الكتابة : الصوامت	٤٤
المصوتات	٤٥
الباب الأول : الأصوات	
١ – المادة الصوتية	٤٩
أولاً : المصوتات والصوامت	٤٩
ثانياً : ضعف الواو والياء بين مصوتين	٥٥
٢–٣المقطع	٥٧
أولاً: طبيعة المقطع	٥٧
ثانياً: المقطع المقفل والمصوت الطويل	٥٨
٣ – اتجاهات عامة	٦١
٤ – النبر	٦٤
٥ – الوقف	٦٦

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
ب – التحول الداخلي وتكرار صوامت الجذر	١٣٣
١ – تكرار الصامت الثالث من الجذر الثلاثي الرمز (٣٣٢١)	١٣٥
٢ – تكرار الصامت الثاني والثالث من الجذر الثلاثي الرمز (٣٢٣٢١)	١٣٧
٣ – تكرار العنصر الثنائي (الرمز ٢١٢١)	١٣٧
جـ – التحول الداخلي والإلصاق	١٤٠
١ – السوابق	١٤٢
٢ – اللواحق	١٥٢
د – التحول الداخلي والجموع الداخلية (جمع التكسير)	١٥٨
هـ – التحول الداخلي والتعبير عن العدد	١٦٢
١ – أسماء العدد الأصلية	١٦٢
٢ – صفات الأعداد الترتيبية	١٦٩
ملاحظات	١٧١
القسم الثاني : التحول الداخلي في الصياغة الفعلية	١٧٤
أوليات في صرف الأفعال	١٧٤
ملاحظات	١٧٧

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
ب – التحول الداخلي والإلصاق : الصيغة الثانية :	
سابقة التاء	٢٠٩
جـ – التحول الداخلي والزيادة الوسطية	٢١٠
حاشية	٢١٠
القسم الثالث : تكوين الصيغ بغير طريقة التحول الداخلي :	٢١٣
الضمائر	٢١٣
تمهيد	٢١٣
١ – الضمائر الشخصية	٢١٩
٢ – الإشاريات	٢١٩
أولاً : الضمائر الإشارية	٢٢٣
ثانياً : المكملات الإشارية	٢٣٠
٣ – الضمائر الموصولة	٢٣٠
٤ – الضمائر الاستفهامية	٢٣٣
حاشية : المبهمات	٢٤٣
القسم الرابع : الأدوات	٢٣٧
١ – الظروف	٢٣٧
٢ – أدوات الجر وأشباهها	٢٣٩

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
هـ – العبارات الظرفية الزمانية	٢٩٨
و – العبارات الموضعية	٣٠٣
الفصل الثالث : الجملة المزدوجة	٣٠٤
أ – الشرطيات	٣٠٤
اقتران جواب الشرط بالفاء	٣٠٩
لاحقة : العبارات الإضرابية	٣١٠
ب – اتساع مجال الأفعال الشرطية	٣١١
جـ – فاء السببية	٣١٥
د – التعاقب مع حتى ، وحتى الآن	٣١٧
خاتمة	٣١٩
المذكرات التكميلية	٣٢٣
ملاحق الكتاب	٣٥٩
دليل المصطلحات والأفكار	٣٦١
دليل الصيغ	٣٧٧
دليل الأعلام	٣٩١
فهرس الموضوعات	٣٩٩

* * *